جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الافريقية
قسم النظم السياسية والاقتصادية

التدخل الأجنبي في افريقيا في السبعينات

دراسة تطبيقية على انجولا وزائير

رسالة

مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الافريقية
من قسم النظم السياسية والاقتصادية " سياسية "

مقدمة من الطالب

عبد الله محمود محمد الحسيني الشهاوي

إشراف

الدكتورة / سلوى محمد لبيب
رئيس قسم النظم السياسية والاقتصادية
بمعهد البحوث والدراسات الافريقية

و

الدكتورة / اجلال محمود رأفت
أستاذ مساعد العلوم السياسية
بمعهد البحوث والدراسات الافريقية

١٩٨٧

المحتويات

الصفحة

الصفحة

المقدمة

تتعرض القارة الافريقية لموجة جديدة من التكالب الاستعماري الدولي ، بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية استقلال الدول الافريقية ، وأخذت تتضح معالمها بشكل بارز منذ منتصف سبعينات القرن الحالي بعد حصول معظم دولها على الاستقلال ، وسعيها الى حل مشكلاتها ودفع عملية التنمية الاقتصادية فيها لتحقيق رفاهية شعوبها .

ويوضح رصد تطورات الاحداث في افريقيا - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الان - أن القارة أصبحت منذ السبعينات مركزا لبؤرة الاهتمام الدولي ، وأنها أصبحت تحتل مرتبة أعلى في اهتمامات وأولويات القوى العظمى . وهنا يثور تساؤل مؤداه : هل جاء دور القارة الافريقية لكي تصبح المسرح الرئيسي لصراعات القوى الكبرى ؟ ، وبمعنى آخر هل أنتقل محور الصراعات بين الدول الكبرى الى افريقيا بحيث أصبحت مسرحا للحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الاشتراكي ؟ .

ان المتتبع للاحداث العالمية يلاحظ أن منطقة الشرق الاوسط وافريقيا أصبحت منذ أوائل السبعينات هي المنطقة المتبقية في العالم التي لم تدخل بشكل واضح في دائرة نفوذ أي من المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي ، وذلك بعد اتفاق قطبي المعسكرين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على أن يسود الوفاق العلاقات بين الشرق والغرب ، والاتفاق على عدم تصعيد المواقف بينهما الى درجة المواجهة المباشرة وما يستتبعه ذلك من بقاء مناطق النفوذ التقليدية لكل منهما على ماهي عليه ، والسماح ضمنيا بالتنافس بينهما في المناطق الأخرى التي لم تتحدد فيها بصورة واضحة مناطق نفوذهما .

واذا كان عقد الستينات يوصف بأنه عقد استقلال افريقيا ، فان عقد السبعينات يمكن أن يوصف بأنه عقد التدخلات الاجنبية الواسعة النطاق في معظم - إن لم يكن في كل - الصراعات الافريقية وإن تفاوتت حدة وكثافة هذه التدخلات من منطقة الى أخرى تبعا لظروف كل حالة على حدة . وأصبح من الملاحظ في الصراعات الافريقية ان الدولتين العظميين يتعقب كل منهما الاخر على الارض الافريقية ، ففي

الوقت الذى يساند فيه الاتحاد السوفيتى أحد الاطراف فى أى صراع افريقى نجد الولايات المتحدة الامريكية تسارع بمساندة الطرف الاخر والعكس صحيح ٠ وارتبط هذا الوضع بظاهرة جديدة وخطيرة تتمثل فى وجود أعداد كبيرة تبلغ عشرات الالاف من القوات النظامية لدول أجنبية عن القارة ، واشتراكها فى القتال الدائر فى بعض الصراعات الافريقية ٠ فبحلول مايو ١٩٧٨ وصل عدد القوات الكوبية الموجودة فى افريقيا أكثر من ٣٤ ألف جندى بينما بلغ عدد القوات الفرنسية ٥ر١٣ ألف جندى ، وتراوح عدد القوات السوفيتية بين ١٢٠٠ الى ١٥٠٠ جندى [1]٠ هذا بالاضافة الى اشتراك الالاف من القوات النظامية لجمهورية جنوب أفريقيا ـ لأول مرة ـ فى القتال داخل أراضى دولة أفريقية لمساندة بعض أطراف الصراع ٠ ولم يقتصر استخدام القوات النظامية الاجنبية فى صراع أو مشكلة أفريقية واحدة ـ أو حتى فى منطقة واحدة ـ بل تكرر استخدامها فى أكثر من صراع وفى أكثر من منطقة ٠ فمن أنجولا الى اثيوبيا ، ومن زائير الى تشاد وأفريقيا الوسطى والصحراء الغربية مما يدل على أنها ظاهرة جديرة بالدراسة والتحليل٠

كما ارتبط بهذا الوضع أمر أخر أكثر خطورة هو استخدام القوى العظمى لقوات دول افريقية للتدخل فى الصراعات الافريقية بما يحقق مصالح ويخدم استراتيجيات القوى الكبرى ، وهو مايعنى " أفرقة الصراعات الافريقية " ، على غرار سياسة فتنمة الحرب الفيتنامية التى اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية فى المراحل الاخيرة لتدخلها فى فيتنام الجنوبية فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ٠ ولو ربطنا بين هذه الظاهرة والظاهرة السابقة عليها الخاصة باستخدام القوات النظامية الكوبية والفرنسية والجنوب افريقية فى الصراعات الافريقية ، لوضحت أمامنا حقيقه أخرى هى أن الدول العظمى تستخدم ـ فى حالة عدم نجاح وسائل التدخل الأخرى ـ قوات نظامية لدول أخرى لتحقيق مصالحها ، وهو الأمر الذى يمكن أن يوصف بأنه حرب أو تدخل عن طريق وسيط أو طرف ثالث أو بالانابة٠

---

(1) Aluko, Olajide, "African Response to External Intervention in Africa Since Angola", African Affairs, the Royal African Society, Oxford University Press, London, (Vol.80, No.319, April 1981), P. 159.

ونظرا لخطورة نتائج هذه الظواهر على الدول الافريقية فقد أصبحت قضية التدخلات الاجنبية فى افريقيا منذ الحرب الانجولية ١٩٧٦/٧٥ هى القضية السائدة فى مناقشات الشئون الافريقية على المستويين السياسى والاكاديمى . وبالرغم من حدوث تدخلات أجنبية فى افريقيا خلال عقد الستينات (مثل ماحدث فى الجابون ١٩٦٤، والكنغو كينشاسا ٦٠ ـ ١٩٦٥ ، ونيجيريا ٦٧ ـ ١٩٧٠) الا أن هذه التدخلات ـ باستثناء قضية الكنغو ـ لم تثر أى اهتمام دولى أو ردود أفعال مثل التى أثارتها التدخلات الاجنبية فى افريقيا منذ عام ١٩٧٥ ، وذلك نظرا لمجموعة من العوامل أهمها مايلى (١) :ـ

١) الخوف من خطر انتقال مسرح الحرب الباردة من أوربا الى افريقيا ، ليس فقط الى المناطق الساحلية بل انتقاله مباشرة الى داخل الاراضى الافريقية . وقد أوضح ذلك الدكتور بطرس غالى* بقوله " من المؤكد أن قارتنا الافريقية ستصبح ولكن ببطء مسرح الحرب الباردة الجديدة فى اطار الاتفاق الذى يحكم علاقة القوتين العظميين ". (٢)

٢) استعداد بعض القوى الاستعمارية السابقة للتدخل عسكريا فى الدول الافريقية لمساندة بعض القوى ونظم الحكم فيها . فقد بدت فرنسا منذ النصف الثانى للسبعينات كما لو كانت حاملة لواء الاستراتيجية الغربية فى افريقيا ، وقامت بالتدخل عسكريا فى بعض المناطق التى لم تكن من مستعمراتها السابقة.

٣) دخول القوات العسكرية النظامية الكوبية فى افريقيا وعلى نطاق واسع ، وكذلك بعض قوات من دول أوربا الشرقية خاصة المانيا الديمقراطية ، بالاضافة الى اشتراك قوات جنوب افريقيا فى قتال لصالح بعض الاطراف الافريقية.

موضوع الدراسة :ـ

ومن ثم تهتم الدراسة بالاجابة على الاسئلة الآتية : هل أصبحت القارة الافريقية مسرحا للحرب الباردة بين العملاقين النوويين ؟ وهل انتقل محور الصراع بين الدول الكبرى الى افريقيا ؟ وما هى العوامل والأسباب التى تؤدى الى تدخل القوى

---

(١) Idem

* وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية.

(٢) Africa Research Bulletin, London, July 1978, P.4943.

الأجنبيـة فـى شئـون القارة ؟ وهل تقتصر تلك الأسباب على مصالـح القـوى الاجنبية وطبيعة النظام الدولى فقط، أم أن هناك أسبابا أخرى تشجع تلك القـوى الاجنبية على التدخل ؟ . وهنا يلاحظ أن المتغيرات الخارجية قد تلعـب الدور الحاسم والجوهرى — فى وقت من الأوقات — فى التشجيع على التدخل . ولكـن يجب ألا نقف عند هذا المستوى من التحليل وإلا وقعنا أسرى نظرة جزئية لفهم مايجرى فى القارة من أحداث ، بل يجب أن نمضى فى تأصيل قضية التدخل الاجنبـى فى افريقيا لنضعها فى مكانها الصحيح من واقع الأوضاع الداخلية فى القارة ذاتهـا . لأن هذه التدخلات ماكان لها أن تقع وتحدث آثارها العميقة والحاسمة فى دول القارة إلا اذا كانت الأوضاع الداخلية فى تلك الدول مهيأة لذلك . ومن هنا كان اهتمـام الدراسة بابراز الخصائص الاساسية للوضع الافريقى العام من النواحى الاقتصاديـة والسياسية والاجتماعية ، الى جانب ابراز الخصائص العامة للوضع الدولى الذى تتـم فى اطاره حركة القوى الدولية ، مع التركيز على بيان الصراع الاساسى بين المعسكريـن الرأسمالى والاشتراكى والتناقضات الداخلية داخل كل معسكر ، وتحديد مسالـك وأساليب القوى الأجنبية للتدخل فى القاره . ثم تقدم الدراسة فى النهاية نموذجيـن تطبيقيين للتدخل الأجنبى فى دولتين افريقيتين هما " انجولا وزائير ".

أهمية الدراسـة :—

وتمثل أهمية الدراسة عنصرا بارزا فى دواعى اختيار الموضوع بجانب الاقتنـاع الشخصى بقيمته والاهتمام الذاتى بمشكلات القارة التى نعيش فيها ، وترجع أهميـة دراسة موضوع التدخل الاجنبى فى افريقيا الى عدة اعتبارات :—

أولا :— قلة الدراسات والبحوث العربية المتخصصة التى تناولت هذا الموضـوع بشكل منفرد ومتعمق فى اطار القارة الافريقية رغم تكرار حدوث هذه الظاهـرة فى افريقيا على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية . وهى بلا شك تتـرك آثارا بالغة الخطورة على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة فى القارة كما تؤثـر على مسيرة التنمية والاستقرار فى دولهـا .

ثانيا :— احتكار الدراسات الأوروبية والغربية بصفه عامة تحليل موضوع التدخل الاجنبـى ويعنى ذلك سيطرة التنظير ووجهة النظر الغربية على الثقافة السياسيـة الافريقية ، مما يجعل من الضرورى ايجاد منهج ملائم لدراسة التدخل فـى اطار الواقع الافريقى يأخذ فى الاعتبار خصائص البيئة الافريقية من دارسيـن ينتمون الى القـاره.

ثالثا :ـ تعد دراسة قضية التدخل الاجنبى فى افريقيا مدخلا هاما لفهم وتحليل أبعاد الصراعات الافريقية والمواقف الدولية منها ٠ وكذلك فهم دوافع وأهداف القوى الكبرى فى افريقيا ٠ وبالتالى فهم الاطار العام للصراع الدولى على أرض القاره ٠ بالاضافة الى تشخيص عوامل الضعف فى البنيان الافريقى التى تجذب اليها الصراعات الدولية ٠ وهى الخطوة الهامة والاساسية على طريق تحديد أسلوب وطبيعة العلاج الذى يبعد افريقيا عن دائرة الصراع الدولى ويقلل من فرص التدخل الاجنبى فى شئونها ٠

حدود الدراسة :ـ

يمكن ملاحظة أربعة أطر تمثل الحدود العامة أو الاطار العام لهذه الدراسة ٠ وتتمثل هذه الأطر فيما يلى :ـ

١) تقتصر فترة البحث على مدة زمنية محدودة هى فترة العشر سنوات التى تمثل عقد السبعينات ٠ ويرجع سبب الاقتصار على تلك الفترة الى زيادة اهتمام الدول الكبرى ـ خاصة القوتين العظميين ـ بافريقيا خلال تلك الفترة ـ فقد اصبحت افريقيا تحتل مرتبة أعلى فى أولويات القوتين العظميين بالمقارنة بعقد الستينات ٠ ويرجع ذلك الى بعض التطورات التى استجدت على النظام الدولى وعلى الوضع الافريقى خلال السبعينات وأدت الى تعميق ظاهرة الاستقطاب الدولى بحيث أصبحت غالبية الصراعات الافريقية تعكس على نحو أو آخر صراع القوى الكبرى ٠ مما دفع بعض الباحثين الى القول بانتقال مسرح الحرب الباردة الى افريقيا ٠ (١)

كما شهدت تلك الفترة تصاعدا فى حدة السلوك الدولى تجاه الصراعات الافريقية حمل فى طياته نماذج مختلفة للتدخل الاجنبى وصلت فى ذروتها الى التدخل العسكرى باستخدام آلاف من القوات النظامية لدول أجنبية لمساندة بعض أطراف الصراعات الافريقية ٠

---

(١) مجدى حماد ٠ " محددات الصراع الدولى فى أفريقيا " ٠ مجلة السياسة الدولية ٠ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٠ القاهرة ٠ عدد ٥٠ ـ أكتوبر ١٩٧٧ ٠ ص ٣٢ ٠

ولايعنى اقتصار فترة الدراسة على عقد السبعينات أنه لم يحدث تدخل من جانب القوى الكبرى فى أفريقيا فى الستينات بل حدثت تدخلات أشرت الى طبيعتها من قبل *. كما لايعنى الاقتصار على السبعينات أن البحث سيتجاهل الاشارة الى الفترات السابقة بل سيتم الربط ـ وأحيانا المقارنة ـ بين التدخلات الاجنبية فى السبعينات ومثيلتها فى الستينات وذلك تبعا لضرورات التحليل. فأحيانا يتطلب دراسة إحدى حالات التدخل البحث عن جذورها فى الفترات السابقة وهو الأمر الذى يتضح بصورة جليه عندمناقشة حالتى التدخل فى أنجولا وزائير.

٢) جاء اختيار الباحث للحالتين التطبيقيتين للتدخل (انجولا وزائير) على أعتبار أنهما يمثلان بوضوح نموذجين للتدخل الأجنبى السافر فى بعض الصراعات الافريقية. وهذان النموذجان يشملان معظم أشكال التدخل حيث بدأ التدخل فيهما بالأشكال السرية غير المباشرة وانتهى بأكثر اشكال التدخل وضوحا وذلك باستخدام قوات عسكرية نظامية لحسم الصراع لصالح أحد الاطراف المتصارعة. كما توضح هاتين الحالتين التورط المباشر لكل من الدولتين العظيمين وبعض دول المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى فى الصراعات الافريقية، ويعكس ذلك صورة للصراع الدولى بين الشرق والغرب على أرض القارة الافريقية. ويؤكد أن سلوك التدخل لم يقتصر على قوة عظمى دون أخرى أو على دول معسكر دون آخر.

٣) اذا كان مصطلح "أجنبى أو خارجى" يعنى فى العلاقات الدولية "ماهو خارج الحدود الاقليمية لدولة ذات سيادة" ـ الا أنه يستخدم فى هذه الدراسة بالمعنى الذى تستخدمه منظمة الوحدة الافريقية ومعظم القارة الافارقة ليشير الى "ماهو قادم من مصادر غير افريقية بما فى ذلك المناطق الخاضعة لحكم البيض فى جنوب أفريقيا" (١) وبالتالى فان مصطلح التدخل الاجنبى يستخدم فى البحث للاشارة الى سلوك التدخل الناتج من مصادر غير افريقية. ولذلك لن

---

* انظر صفحة ٣ من البحث.

(١) Aluko, Olajide, Op.Cit., P. 160.

تتطرق الدراسة الى مناقشة التدخلات التى تمت من جانب دولة أفريقية فى شئون دولة افريقية أخرى ، مثل غزو تنزانيا لأوغندا من أكتوبر ١٩٧٨ حتى الاطاحة بنظام حكم عيدى أمين فى ابريل ١٩٧٩ ، والتدخل الليبى فى تشاد منذ عام ١٩٨٠ ، وغيرهما . ويعود السبب فى عدم مناقشة هذه التدخلات الافريقية الى اختلاف أسبابها ودوافعها عن التدخلات الاجنبية من جانب القوى الكبرى فى الشئون الافريقية وهو الأمر الذى تهتم الدراسة بابرازه . بالاضافة الى أن هذه التدخلات الافريقية وعلى فرض وجود مساندة وتشجيع أجنبى وراءها فانها تعتبر أحدى نتائج أو انعكاسات الصراع الدولى فى افريقيا . ومن ثم فان هذه التدخلات الافريقية تعتبر عاملا تابعا وليس مستقلا فى التشجيع على التدخل.

ولايعنى استخدام الدراسة لمصطلح أجنبى بالمعنى السابق أنها أهملت ايضاح الدور التدخلى الذى قامت به بعض الدول الافريقية فى الحالتين التطبيقيتين فى انجولا وزائير ، ولكن الباحث تناول تحليل مواقف هذه الدول الافريقية فى اطار ارتباط مصالحها مع مصالح بعض القوى الاجنبية وفى اطار تنفيذ استراتيجية أحدى القوى العظمى .

٤) على الرغم من أن للتدخل الأجنبى أثاره الخطيرة التى تنعكس على الشعوب الافريقية المتدخل فى شئونها وتؤثر على مسيرة التنمية والاستقرار بها ، كما تؤثر على تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول الافريقية الا أن الباحث لم يفرد لها قسما خاصا فى هذه الدراسة مكتفيا بما ذكره من هذه الاثار بصورة عرضية فى البحث ولاقتناعه بأهمية تحليل هذه الاثار فى بحث أو دراسة خاصة مستقلة تحدد مع ما وصفه من تشخيص لهذه الظاهرة وبيان أسبابها ومسالكها طريقا لخلاص القارة من هذا التدخل الاجنبى ، ومن ثم كان على الباحث التزاما بالموضوعية التوفر على دراسة جانب التعريف والاشكال والاسباب تاركا الاثار لدراسة مستقلة.

صعوبات الدراسة :-

تتمثل الصعوبات التى واجهت الباحث اثناء اعداده لهذه الرسالة فيما يواجهه الباحث العربى فى العلاقات الدولية : من ندرة الدراسات والابحاث العربية فى هذا المجال ، بالاضافة الى صعوبة أخرى تلتصق بالدول الافريقية حيث يؤدى

التباين اللغوى فى اللغات الرسمية المستخدمة الى شبه احتكار أو اقتصار الكتابات باللغة الفرنسية على الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . وأقتصار الكتابات باللغة الانجليزية على الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية وهكذا مع باقى الدول الافريقية . وقد ساهم فى زيادة هذه الصعوبة بالنسبة للباحث عدم إجادته اللغة الفرنسية مما جعله يقتصر على المراجع العربية والانجليزية فقط .

أما الصعوبة الثالثة فتتمثل فى عدم توفر البيانات الصحيحة والكافية خاصة فيما يتعلق بعلاقات دول المعسكر الاشتراكى — وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى — بالدول الافريقية . ويزيد من هذه الصعوبة عاملان هما : فرض الدول الاشتراكية نوعا من السرية على البيانات الخاصة بعلاقاتها الخارجية . بالاضافة الى السرية الشديدة المفروضة على البيانات العسكرية الخاصة بتلك الدول والتى تتعلق بكميات وقيمة مساعداتها العسكرية للدول الاجنبية الاخرى ومنها الدول الافريقية . ولذا اضطر الباحث الى استخدام ماتوفر من بيانات فى هذا الشأن من مصادر غربية . وعلى الرغم مما قد يعترى هذه البيانات من شك فى صحتها فانه فى كل الحالات التى إستخدمت فيها هذه البيانات حرص الباحث على محاولة تمحيصها وذكر مصدرها صراحة فى متن الرسالة .

منهج الدراسة :—

يعتمد هذا البحث على المزج بين أكثر من منهج من مناهج البحث وذلك تبعا لمقتضيات الدراسة والتحليل . وسوف يلحظ القارىء اعتماد البحث على المنهجين التاريخى والتحليلى فى كثير من اجزاء الرسالة . خاصة عند تتبع نشأة مفهوم التدخل وتحليل جوانب المفهوم المختلفة فى إطار المحاولات التى بذلت لتعريف التدخل وكذلك عند مناقشة العوامل الداخلية والخارجية التى تشجع على تدخل القوى الأجنبية فى افريقيا والوسائل المستخدمة لهذا التدخل . واذا قام هذان المنهجان بدور التأصيل فى مفهومات وفروض البحث . فسوف يلحظ القارىء بجانب ذلك إعتماد الدراسة على منحى تطبيقى حيث تطرح الدراسة فى الباب الثانى حالتين تطبيقيتين للتدخل الأجنبى فى دولتين افريقيتين . للتحقق من فرضيات الدراسة وابراز المقولات النظرية التى طرحت فى الجزء النظرى فى الفصل التمهيدى وفى الباب الأول .

تقسيم الدراســــة :ـ

تنقسم هذه الدراسة بجانب المقدمة والخاتمة الى فصل تمهيدى وبابين :

الفصل التمهيدى :ـ يشمل مبحثين ، يدور المبحث الأول حول التعريفات المتعددة للتدخل والتطور التاريخى للمفهوم . ويتناول المبحث الثانى أشكال التدخل بصورتيها المباشرة وغير المباشرة.

الباب الاول :ـ ويمثل مع الفصل التمهيدى الجزء النظرى فى البحث حيث يحاول التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التى تشجع علـى التدخل الأجنبى فى افريقيا ووسائل هذا التدخل ، ومـن ثم فقد اهتم بمناقشة هذه الموضوعات فى ثلاثة فصول :ـ

الفصل الاول : ويتناول فى مبحثين الأسباب الداخلية للتدخل الأجنبى فـى أفريقيا حيث يهتم المبحث الأول بدراسة الاسباب الاقتصاديـة فى افريقيا التى تشجع على التدخل . بينما يتناول المبحث الثانى دراسة الاسباب السياسية والاجتماعية فى افريقيـا .

الفصل الثانى : يناقش فى مبحثين الاسباب الخارجية للتدخل الاجنبى فى افريقيا ، يتناول المبحث الاول أهمية افريقيا على المستوى الدولـى ، بينما يتناول المبحث الثانى التنافس الدولى فى افريقيا .

أما الفصل الثالث: فيناقش فى مبحثين وسائل التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، ويهتم المبحث الاول بدراسة الوسائل العسكرية للتدخل بينما يهتـم المبحث الثانى بدراسة الوسائل الاقتصادية والاجتماعية.

الباب الثانـى :ـ وهو يمثل الجزء التطبيقى فى البحث حيث يطرح فى فصليـن نموذجين تطبيقيين للتدخل الاجنبى فى افريقيا .

الفصل الاول :ـ ويتناول دراسة التدخل الاجنبى فى انجولا فى ثلاثة مباحـث ، يناقش المبحث الأول العوامل الداخلية والخارجية المساعـدة على التدخل الأجنبى فى انجولا ، بينما يناقش المبحث الثانـى مراحل التدخل الأجنبى فى أنجولا ، أما المبحـث الثالـث فيهتم بدراسة دوافع القوى الاجنبية المتدخلة فى انجولا .

الفصل الثانى : ويهتم بدراسة التدخل الاجنبى فى زائير فى ثلاثة مباحـث ، يتناول الأول دراسة الأوضاع الاقتصادية فى زائير ، بينمـا يهتم المبحث الثانى بدراسة الأوضاع السياسية فى زائيـر ،

أما المبحث الثالث فيهتم بدراسة الموقف الدولى من أحـــداث شابا ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ فى زائيـــر٠

الخاتمـــة :- وفيها لخصت ما قدمته فصول هذا البحث من حقائق ، وانتهت اليه من نتائج ، ووقفت عليه من ظواهر تكشف عن طبيعة التدخل الاجنبى فى أفريقيا على نحو ما حفلت به فى موضعها من البحث وأشار اليه هذا التقديم ، ومضيفا الى ذلك بيان الموقف الافريقى على المستويين الفردى والجماعى من قضية التدخلات الاجنبيـــة فى القارة الافريقيـــة ٠

المراجـــــع :- وقد تلوت ذلك بذكر المراجع التى أفادتنى فى القيام بهـــذا البحث والتى تمثلت فى مراجع ودوريات عربية وأجنبية وبحـــوث ودراسات غير منشـــورة٠

الفصل التمهيدى

التدخل الاجنبى (التعريف والاشكال)

أدى التطور الحديث فى وسائل الاتصال والانتقال السريع وما حدث من تطور هائل فى تكنولوجيا السلاح وتعقد العلاقات الاقتصادية الدولية الى التقليل من مناعة الدول وزيادة امكانات الاتصال بالمجتمعات الاجنبية • ولذلك كثيرا ما تجد الدول نفسها عاجزة عن منع النفاذ أو التسلل اليها من الخارج •

واذا كنا لانزال نعيش فى عصر الدولة ذات السيادة ، فاننا نتجه وبشكل متزايد الى عالم متشابك ومترابط تتلاشى فيه المسافات وتنتفى فيه آثار الحدود القومية فى كثير من المجالات ، وتتأثر اجزاؤه المختلفة بعضها بالبعض الاخر • ومن ثم فان حركة وحدة سياسية ما - بشكل أو بآخر - يكون لها أثرها الفعال على غيرها من الوحدات السياسية • ونظرا لهذا التشابك والترابط فقد أصبح من المستحيل اليوم عزل الاحداث الداخلية تماما عن البيئة الخارجية • فمن الصعب تصور أن كثيرا من الحكومات أو المنظمات الدولية لا تبدى أهتماما بالاحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول الاخرى ، حيث تخلق أوضاع عدم الاستقرار فى كثير من الدول مواقف تشجع القوى الخارجية على استغلالها لتحقيق مصلحتها الخاصة •

وقد أصبح مصطلح التدخل شائع الاستخدام فى مناقشات السياسات الدولية لدرجة أن كل صراع أو علاقة دولية أصبحت توصف بأنها من أشكال التدخل • وقد نتج عن هذا الاستخدام الشائع اضطراب وغموض لمفهوم التدخل • ويرجع " روزنو " هذا الاضطراب فى مفهوم التدخل الى الاستخدام المزدوج للمصطلح • فهو يستخدم كمفهوم تحليلى بواسطة علماء السياسة ، ويستخدم كمفهوم عملى بواسطة الدبلوماسيين والاستراتيجيين ، هذا بالاضافة الى الاستخدام العام له فى الصحافة وأجهزة الاعلام • فعلماء السياسة يذهبون الى التدقيق فى وصف التدخل حيث

يستبعدون أعتبار بعض أنواع السلوك الدولى تدخلا ، بينما يصفون أنواعا أخرى بأنها تدخل وذلك طبقا لمعايير خاصة . وفى الجانب الاخر يستخدم رجال الدولة وأجهزة الاعلام مصطلح التدخل بطريقة وصفية ويخلطون بينه وبين غيره من أنواع السلوك الدولى الاخرى ومن هنا ينشأ الخلط والاضطراب فى المفهوم.

ونظرا لهذا الخلط والاضطراب فى استخدام هذا المصطلح وجب تحديد ماهو المقصود بكلمة التدخل . وبعبارة أخرى وجب البحث عن تعريف لمفهوم التدخل يميزه عن غيره من أنواع السلوك الدولى ، وكذلك تحديد الصور والأشكال التى يأخذها سلوك التدخل . وهذا هو ما ستهتم الدراسة بمناقشته وتوضيحه فى هذا الفصل.

المبحث الأول

تعريف التدخل

أولا :- نبذه تاريخية

بالرغم من أن التدخل ليس سلوكا جديدا فى العلاقات الدولية الا أن دراسة التدخل تعتبر من الدراسات الحديثة فى العلاقات الدولية التى هى بطبيعتها من الدراسات الحديثه نسبيا . والمقصود بحداثة الدراسة بالنسبة للتدخل هو دراستها كجزء من العلاقات الدولية أو السياسات الدولية . ويلاحظ أن مصطلح التدخل استخدم استخداما شائعا فى العصر الحديث وفى كثير من العصور السابقة . وارتبط فى كثير من الاحيان بمبدأ عدم التدخل . فالمادة ١١٩ من الدستور الفرنسى سنه ١٧٩٣ تقرر أن " على الشعب الفرنسى الا يتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، والا يتسامح فى تداخل الاخرين فى شئونه "[١]. وقد ظهر هذا الاعلان فى فترة ظهرت فيها التدخلات على نطاق واسع.

ويرجع بعض الباحثين تاريخ التدخل الى القرن الخامس قبل الميلاد فى دول المدينة اليونانية ، حيث حدث تدخل من قبل " أثينا " واسبرطه " فى شئون الدول اليونانية الأقل قوة [٢]. ويمكن القول بأن نمط التدخل فى تلك الفترة كان تدخلا من جانب القوى الكبرى فى شئون القوى الصغرى . "وأحتلت امبراطورية روما - فى عصر ازدهارها وقوتها - وضع المسيطر فى النظام الدولى وبالتالى استطاعت أن تتدخل فى شئون كثير من الدول الأقل قوة فى ذلك النظام . كما ظهر التدخل فى النظام الدولى الأوربى فى القرنين ١٦ و ١٧ ، حيث شهد هذان القرنان أنواعا مختلفة من السلوك الدولى التدخلى ففى أثناء تلك الفترة أدت الصراعات الدينية والاضطرابات الكثيرة التى صاحبت الانتقال الى نظام دولى الى جعل التدخل مظهرا رئيسيا للسياسات الدولية . كما تميزت فترة نابليون وما بعده فى أوربا بدرجات عالية من التدخل ، اذ أدى الهدف الايديولوجى الدائم للثورة الفرنسية المرتبط بقوة

---

(١) Morganthu, Hans J., "To Intervene or not to Intervene", Foreign Affairs, American Quarterly Review, April 1967, P. 425.

(٢) Young, Oran H., "Intervention and International System", Journal of International Affairs, Colombia University (Vol. XXII, No. 2, 1968), P. 178.

فرنسا " النابليونية " الى حالة من الاضطراب أصبح فيها التدخل والتدخل المضاد هو الوضع السائد "(١).

"وقد وجدت فترات كان فيها التدخل أقل انتشارا على عكس الفترات السابقة ففى الفترة من سلام الرايخ فى سنه ١٧١٣ حتى الثورة الفرنسية ، وأيضا الفترة من ١٨٥٠ حتى الحرب العالمية الأولى كان التدخل أقل انتشارا فى النظام الدولى الاوربى ، على حين اننا نلاحظ نشاط التدخلات فى النصف الاول من القرن الـ ١٩ ، حيث كان التدخل هو الأداة الرئيسية للحلف المقدس اذ استغل أعضاء الحلف مبدأ التدخل المنصوص عليه فى المعاهدة المنشأة للحلف ، وقاموا بتدخلات عديدة فى : نابولى وأسبانيا واليونان وبلجيكا".(٢)

وفى القرن العشرين حدثت تدخلات عديدة ، فيذكر " هولستى " أنه فى النصف الأول من القرن العشرين قامت حوالى ٢٠٠ ثوره ، وان بعض أشكال التدخل الاجنبى حدثت فى حوالى نصف هذه الثورات ، وأنه حدث تدخل من أكثر من قوة خارجية فى ٥٠ ثورة من تلك الثورات (٣) " . وقد أجرى " ايستفان كيندى " دراسة عن الثورة والحرب والتدخل وتوصل الى نتيجة مفادها : " أنه فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠ حدثت ٦٧ حرب محليه وقع تدخل خارجى من قوة خارجية أو أكثر فى ٥٢ منها ، وهو ما يعادل نسبه ٧٧٪ . وبلغ عدد مرات تدخل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ١٤ مرة لكل واحدة منهما ".(٤) وهذا بخلاف الانشطة التى لاحصر لها من الأعمال السرية وغيرها من الاعمال التدخلية من جانب الدول الصغرى فى دول أخرى مماثلة لها .

وربما يرجع استخدام كلمه التدخل كمصطلح فنى الى العلامة السويسرى " دى فايتل " E. de Vattel الذى وضع فى كتابه " قانون الشعوب " - الذى نشر لأول مرة عام ١٧٥٨ - القاعدة العامة لاستقلال الدول وذهب الى أن " لكل دولة الحق فى أن تحكم نفسها بالطريقة التى تعتقدها ملائمة لها ، وليس لأية قوة أجنبية الحق فى أن تتدخل

---

(١)،(٢) Ibid., P. 179.

(٣) Holesti, J.K., International Politics; A framework for Analysis, third Edition, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1977, P. 275.

(٤) Kende, Istvan, "Twenty- Five years of local wars", Journal of Peace Research, 8, 1971, P. 18. In Holesti, J.K., Ibid. P. 277.

فى دولة أخرى اذا لم يطلب منها ذلك أو اذا لم تكن مدفوعة بأسباب خاصة"[١]. وفى نهاية القرن الـ ١٨ نص الدستور الفرنسى على مبدأ عدم التدخل فى شئون الدول الاخرى وعدم السماح للآخرين بالتدخل فى شئون الشعب الفرنسى . وبعد ذلك بحوالى قرن ونصف تضمنت مواثيق المنظمات الدولية العالمية (عصبة الأمم ، والأمم المتحدة) والاقليمية على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى.

ومن الأمثلة على القول بعدم التدخل الاعلان الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٦٥ ، الذى نص على عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها ، حين ذكر أنه " ليس لدولة الحق فى التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لأى سبب من الأسباب فى الشئون الداخلية أو الخارجية لأيه دولة ، وكذلك ليس لأية دوله أن تنظم أو تساعد أو تحرض أو تمول أو تشجع أو تسمح بنشاط تخريبى أو أنشطه ارهابية أو مسلحة توجه الى الاطاحة بنظام حكم فى دولة أخرى . أو تتداخل فى حرب أهلية فى دولة أخرى ".[٢]

ويتضح مما سبق أن استخدام التدخل كمصطلح فنى ارتبط بظهور مبدأ عدم التدخل، ونظرا لعدم التزام كثير من الدول بمبدأ عدم التدخل فقد ذهب أحد الباحثين الى المناداة بالأخذ بنظرية التدخل المشروط ، وذلك بدلا من مبدأ عدم التدخل الذى لا تلتزم الدول بتنفيذه . وتقوم فكرة نظرية التدخل المشروط على أساسين هما[٣] :-

١) أن التدخل غالبا مايكون مشروعا ، وربما بسبب الحاجة الماسة اليه.

٢) أن تخضع كل أنواع التدخل لضوابط معينه ، وبالتالى يجب وضع قواعد قانونية لتعطى هذا المبدأ فعالية وتوضح الأوضاع التى يكون التدخل فيها مشروعا أو غير مشروع .

---

(١) Winfield, Percy H.,"Intervention," International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 8, Macmillan, New York, 1968, P. 236.

(٢) Morganthu. Hans J., Opcit., P. 426.

(٣) Scott, Andrew M., "Non-Intervention and Conditional Intervention", Journal of International Affairs, (Vol. XXII, No. 2, 1968), P. 211.

ويلاحظ على هذه النظرية أنها معقدة وغير واضحة ، ومن ثم يصعب قبولها أو الالتزام بها ، كما أنها تخضع فى تنفيذها — مثل مبدأ عدم التدخل — لمعيار المصلحة القومية الذى يعتبر الأساس الأول لتحديد أهداف السياسات الخارجية للدول .

وقد ساعد تخلف وسائل الاتصال ومناعة الدول ومبدأ عدم التدخل على الحد من محاولات أحدى الدول ذات السيادة من التأثير على الشئون الداخلية للدول الاخرى فى النظام الاوربى القديم ، حيث كان من المتصور امكانية عزل الأحداث الداخلية فى دولة ما عن البيئة الخارجية وعدم تأثر الدول الأخرى بتلك الأحداث. "غير أن التطور السريع فى وسائل الاتصال الحديثة والانتقال السريع ، وقيام اقتصاد دولى معقد يبرز فيه الاعتماد القوى من جانب البلاد المتخلفة على البلاد المتقدمة ، وحدوث تطور فى تكنولوجيا السلاح ، والتحول الى عالم تلعب فيه سياسة الجماهير دورا متزايدا كان له أثره فى العمل على التقليل من مناعة الدولة ، وزيادة امكانية الاتصال بالمجتمعات الاجنبية والوصول اليها سواء بالاشكال الرسمية أو غير الرسمية وكثيرا ما تجد الدول ذات الحدود الطويلة نفسها عاجزة عن منع النفاذ أو التسلل اليها من الخارج". (١)

فاذا أضفنا الى ذلك ان أوضاع عدم الاستقرار فى العالم تخلق مواقف تشجع القوى الخارجية على استغلالها ، فانه أصبح من العسير اليوم تبعا لكل ذلك عزل الاحداث الداخلية تماما عن البيئة الخارجية حيث يندر أن نجد أى من الحكومات والمنظمات الدولية لا تبدى أهتماما بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول الاخرى وذلك لانعكاسات هذه التطورات على مصالح تلك الحكومات.

وهنا يثور تساؤل عن متى يحدث التدخل ؟ وبصفة عامة لا توجد أجابه قاطعة لهذا السؤال تجعل من سلوك التدخل عملا تلقائيا أو آليا ، ولكن هناك بعض الظروف التى لو وجدت فمن المحتمل توقع حدوث تدخل ، ومن هذه الظروف مايلى(٢):—

---

(١) د. ابراهيم صقر ، " النشاطات الخفيه والتدخل العسكرى " ، محاضرات (غير منشورة) القيت على طلبه الدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة ، ١٩٧٨ ص١٠

(٢) Holesti, J.K.. Op.Cit., P.P. 301-302.

- عندما يكون للصراعات الداخلية الكبرى آثار خطيرة على جوهر مصالح الأمن أو المصالح للقوى العظمى ، فمن المحتمل أن يحدث تدخل وتدخل مضاد حتى لو لم تكن هذه الصراعات قد تم ترتيبها وتوجيهها من الخارج .
- عندما تهدد المشكلات السياسية الداخلية مصالح وأهداف السياسة الخارجية لاحدى القوى الاجنبية ، عندئذ تحاول تلك القوى أن تنشئ نوعا من العلاقة بين القوى الخارجية وبعض الجماعات الداخلية الموالية لها .
- لو اتفقت أهداف حركة معارضة أو حركة ثورية داخلية مع أهداف ومصالح احدى القوى الاجنبية ، فسوف يقوى الاحتمال بأن تصبح تلك الحركة معتمدة بصورة أكبر على هذه القوة الخارجية .
- لو تهدد أحد نظم الحكم من جانب قوات ثورية ثبت بوضوح أنها تم تنظيمها وتوجيهها وتمويلها من الخارج ، فمن المحتمل أن يطلب هذا النظام من حلفائه التدخل نيابة عنه اذا أعتقد أنه ليس بامكانه مواجهة هذه القوات الثورية .

ثانيا :ـ تعريفات التدخل

بالرغم من شيوع استخدام لفظ التدخل فى مناقشات السياسات الدولية سواء المناقشات " الاكاديمية " أو العامة فلا يوجد اتفاق أو اجماع حول الظاهرة التى ينطبق عليها هذا المصطلح ، وبالتالى لايوجد تعريف واضح ومحدد للتدخل . ونتيجة لتشابك الحياة الدولية المعاصرة وتزايد علاقات التفاعل فيها تبنى بعض الكتاب تعريفا واسعا للتدخل أدى الى الخلط بينه وبين غيره من الافعال الدولية التى تستخدمها الدول لتحقيق سياستها الخارجية ، وبالتالى أصبح من الصعب تقرير ماهو التدخل وما هى الممارسة المعتادة للسلوك الدولى .

وعلى النقيض من هذا الاتجاه نجد أن بعض الباحثين أو الكتاب يميلون الى استخدام تعريفات للتدخل تضيق من نطاقه كمحاولة منهم لتجنب الخطأ فى الاتجاه الأول . ووضع هؤلاء الباحثون شروطا ومعايير لاعتبار السلوك الدولى تدخلا ، ولكنهم وقعوا فى خطأ آخر وهو تضييق نطاق المفهوم الى درجة عدم دخول بعض أعمال التدخل فى نطاق هذا التعريف .

وقد حاول بعض الكتاب وضع تعريف موضوعى للتدخل يحاول تحاشى النقد الموجه الى الاتجاهين السابقين ، ومن ثم يمكن أن تمثل هذه المحاولات الاخيرة اتجاها ثالثا للتعريف

الاتجاه الاول لتعريف التدخل :-

يتأثر معظم أصحاب هذا الاتجاه بالمنطق القانونى حيث يهتمون بالبحث عن مشروعية وعدم مشروعية التدخل ومدى مخالفته لقواعد القانون الدولى من عدمه . وفى ظل هذا الاتجاه يذهب عدد من الكتاب الى تعريف التدخل بأنه " أى فعل يكون لدولة بمقتضاه تأثير على شئون الاخرى " [(١)] وطبقا لهذا التعريف يمكن وصف أى سلوك يتعلق بالسياسة الخارجية بأنه تدخل عندما تحاول دولة أو أكثر أن تغير من سلوك دولة أخرى . وطبقا لهذا التعريف أيضا فأن التدخل يصير مرادفا للإمبريالية والعدوان والاستعمار الجديد والحرب وبرامج المساعدات الخارجية واجراءات الامن الجماعى وغيرها من المصطلحات التى تستخدم للدلالة على العلاقات غير التعاونية بين الدول .

فعلى سبيل المثال استخدم أحد الباحثين الامبريالية بمعنى " الاعمال التى تمثل تعديا على شئون شعب آخر " [(٢)] . وهو تعريف يصعب التفرقة بينه وبين الرأى القائل بأن التدخل يشير الى " سلوك عدائى خارجى يتجه الى تحقيق تغيير جوهرى فى شئون الدولة الهدف " [(٣)] هذا ويعتبر بعض الكتاب برامج المساعدات الاجنبية بأنها تدخل . كما يعتبر بعض المتخصصين فى القانون الدولى اجراءات الأمن الجماعى التى تتخذها مجموعة من الدول لحماية مصالحهم المشتركة بأنها تدخل . " [(٤)]

---

(١) Rosenau, James N., The Scientific Study of Foreign policy, the Free Press, New York, 1971, P. 280.

(٢) Varg, Paul A., "Imperialism and the American orientation Toward World Affairs", Antioch Review, 26, Spring 1966, P. 45. In Rosenan James N., Op.Cit., P. 281.

(٣،٤) Rosenau, James N., Op. Cit., P. 281.

"ويصل الاضطراب فى التعريف الى حد أن يذكر أحد الكتاب أن اللاعمل* يعتبر تدخلا . بمعنى أنه عندما تحجم أحدى الدول عن التدخل فى شئون دولة أخرى ويكون لهذا الاحجام نتائج داخل الدولة الاخرى فان هذا الاحجام يعد تدخلا . وطبقا لهذا المفهوم يعتبر تجنب الولايات المتحدة الامريكية للصراع فى الهند الصينية ١٩٥٤ تدخلا يتماثل مع تورطها الكامل فى هذا الجزء من العالم بعد عشر سنوات من هذا التاريخ"(١).

وفى ظل هذا الاتجاه أيضا يحاول بعض الباحثين تقييد نطاق التدخل وقصره على الاعمال غير المشروعة . فيذهب البعض الى تعريف التدخل بأنه " تعرض دولة للشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانونى"(٢). ويعرف البعض الاخر التدخل بأنه " التورط غير المشروع من دولة ذات سيادة فى شئون دولة أخرى"(٣).

ولما كانت الدراسة لا تهدف الى بحث موضوع شرعية أو عدم شرعية التدخل ومبرراته القانونية ، بل تهتم به كمصطلح تحليلى يستخدم فى العلاقات الدولية ، فانه يمكن تسجيل الملاحظات التالية على التعريفات السابقة للتدخل :-

١) يأخذ بهذه التعريفات كثير من كتاب القانون الدولى لأنهم أكثر اهتماما بموضوع شرعية أو عدم شرعية التدخل . ويلاحظ وجود خلاف بين هؤلاء الكتاب حول المبررات القانونية للتدخل ومن ثم حول مشروعية التدخل .

٢) يؤخذ على هذه التعريفات أنها لم تتفادى مشكلة اتساع التعريف فوق ما تثير من جدل حول قانونية التدخل .

٣) أنه لم ينتج عن الاستعمال الواسع للمصطلح أى فهم مشترك لمعنى التدخل ، مما أدى الى غموضه وعدم دقته ." كما أن الاخذ بالتعريف الواسع للتدخل

---

* Inaction.

(١) Idem.

(٢) د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام ، الطبعة الخامسة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٠ ، ص ٢٠٢

(٣) Good, Robert C., "The Congo Crisis", Laurence W. Martin (ed.), Neutralism and Nonalignment, New York, 1962, P.52.

يلغى وجود المفهوم أصلا كمفهوم تحليلى متميز فى دراسة العلاقات الدولية .
ويكاد التعريف الواسع أن يرادف بين التدخل وسلوك السياسة الخارجية ومن ثم لا تصبح هناك ضرورة أصلا للحديث عن ظاهرة متميزة تسمى ظاهرة التدخل ."(١)

وبصفه عامة لا يمكن القول بأن هذا الاتجاه فى تعريف التدخل كافيا ولذلك فانه يجب البحث عن تصورات أخرى توضح المعنى الحقيقى للتدخل وهو مايمكن أن يكشف عنه الاتجاهين الثانى والثالث .

الاتجاه الثانى لتعريف التدخل :-

يهتم أصحاب هذا الاتجاه بماهية السلوك التدخلى متأثرين فى ذلك بمنطق " المدرسة السلوكية " ولا يهتمون ببحث مدى قانونية أو عدم قانونية التدخل ، ولكن يعنون أساسا بمدى الاكراه أو الاجبار الذى يمكن أن تتعرض له الدولة موضع التدخل من عدمه كمعيار مميز للتدخل . وعلى ذلك فان التدخل يحدث عندما يقع تغيير فى شئون دولة على غير ارادتها ناتج من أعمال دولة أخرى . وفى هذا الخصوص نذكر بعضا من تلك التعريفات للتدخل المرتبطة بشرط الاكراه أو الاجبار .

يعرف قاموس العلاقات الدولية التدخل بأنه يعنى " التداخل الاكراهى فى شئون دولة من جانب دولة أخرى أو مجموعة من الدول بهدف التأثير على السياسات الداخلية أو الخارجية لتلك الدولة " .(٢) ويعرف البعض الأخر التدخل بأنه " أن تتعرض دولة للشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ضغطا عليها كى تلتزم سياسة معينه ، أو كى تمتنع عن سياسة معينه "(٣) ويعرف " بيلوف " التدخل بأنه " محاولة من جانب احدى الدول للتأثير على البناء الداخلى والسلوك الخارجى لدول أخرى من خلال درجات متنوعة من الاكراه "(٤) . ويذهب " فريد مان " الى تعريف التدخل بأنه يعنى " التداخل الاكراهى فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة

(١) احمد يوسف احمد ، " الدور المصرى فى اليمن (٦٢ – ١٩٦٧) " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠

(٢) Plano, Jack C., The International Relations Dictionaary, Holt, Rinlhart and Winston, Inc., Western Michigan University, U.S.A., 1969, P. 62.

(٣) د. بطرس غالى ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٩ .

(٤) Beloff, Max, "Reflections on Intervention", Journal of International Affairs, Colombia University (Vol. XXII, 1968), P. 198.

بما يفسد استقلالها ".(١) ويحدد " ريجنز" خصائص التدخل بأنه " التلاعب في الشئون الداخلية لدولة أخرى ، والتهديد بعمل عدائى ".(٢)

ومن هذه التعريفات يتضح أن التدخل يرتبط باستخدام القوة أو التهديد بها ـ على أعتبار أن الاكراه هو معيار التدخل ـ وذلك لأن الدول ذات السيادة لن تكره على فعل شئ مالم تستخدم القوة ضدها أو تهدد بذلك (٣). وهنا يجب ملاحظة أن الفعل التدخلى سواء حدث عن طريق استخدام القوة المادية ، أو الضغط الاقتصادى ، أو بعض أشكال الاجبار الاخرى ، فان الاجبار ـ فى حد ذاته ـ وليس شكله هو الذى يمثل التدخل ، وهو مايعنى بتحديد أكثر أن جوهر التدخل هو محاولة الاجبار .(٤)

ومن أهم مايوجه الى هذا المعيار لتعريف التدخل من نقد مايلى :ـ

١) غموض الخط الذى يفصل بين السلوك التدخلى وغيره من أنواع السلوك الدولى ، حيث يصعب التمييز بين أفعال الاكراه أو الاجبار وبين الافعال الاختيارية أو التطوعية . وبعبارة أخرى فان ما يبدو فى ظاهره امتثالا طوعيا قد يكون فى حقيقته اكراها ضمنيا. " فقد تقدم دولة على عمل أو تمتنع عن القيام بعمل ما يبدو فى ظاهره نابعا من اختيارها وارادتها هى ، ولكن يمكن ان يفسر هذا العمل بالرغبة فى عدم المعاناة من الجزاء أو العقاب المرتبط برفض الاكراه الواقع عليها من دولة أخرى."(٥)

٢) اختلاف النظرة الى الاكراه باختلاف الاتجاهات السياسية فالذى يعتبره البعض اكراها قد لا يعتبر كذلك فى نظر الاخرين . وبالتالى يمكن أن يعتبر عمل واحد فى نظر البعض تدخلا وفى نظر الاخرين غير ذلك . مثل تقديم حكومة

---

(١) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٠

(٢) Wriggins, Howard, "Political Outcomes of Foreign Assistance. Influence, Involvement or Intervention?", Journal of International Affairs, Colombia University, (Vol. XXII, No. 2, 1968), P. 218.

(٣) Rosenou, James N., Op.Cit., P. 282.

(٤) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٥) Rosenau, James N., Op.Cit., P. 282.

دولة ما مساعدة عسكرية لحكومة دولة أخرى تعتبرها الأخيرة سندا هاما لها ، بينما يعتبره معارضوها فى الداخل تدخلا فى الشئون الداخلية لدولتهم . هذا فضلا عن اختلاف المواقف الدولية إزاء هذه المساعدة ، حيث تعتبرها بعض الدول تدخلا بينما بعض الدول الأخرى لا تعتبرها كذلك . ومن أوضح الامثلة على ذلك دخول القوات السوفيتية افغانستان لمساندة نظام الحكم فيها بناء على دعوة من حكومتها . وأيضا مشاركة القوات الفرنسية والبلجيكية والمغربية فى اخماد أحداث شابا فى زائير عامى ٧٧ و ١٩٧٨ . وهو ما ستهتم الدراسة بتوضيحه فى فصل خاص .

"ويمكن الاستطراد فى هذا التفكير بحيث نصل الى حالة الحكومات التى تتدخل عسكريا فى دولة بناء على طلب حكومتها ثم يصبح هذا التدخل فى حد ذاته مصدرا لسلوك اكراهى للحكومة التى طلبت التدخل راضية فى البداية مما يشكل ارباكا واضحا للتحليل ."(١)

الاتجاه الثالث لتعريف التدخل :-

فى محاولة للوصول الى تعريف موضوعى للتدخل حاول بعض الباحثين تحديد معنى التدخل بصورة اكثر دقة بحيث أمكن بصورة أوضح تمييز السلوك التدخلى من بين أنواع السلوك الدولى الاخرى . وستركز الدراسة على تحليل جوانب التعريفات التى قدمها كل من : يونج وفينسنت وروزنو ، وذلك بهدف الوصول الى ملامح محددة لمفهوم التدخل من خلال الجمع بين هذه التعريفات الثلاث بعد ابراز مزايا وعيوب كل منها .

أ) تعريف يونج :-

عرف يونج التدخل بأنه " تلك الانشطة المرتبة والمنظمة التى تمارس عبر حدود سياسية معترف بها بهدف التأثير على هياكل السلطة السياسية للمجتمع الهدف "، ويستطرد يونج " انه من ضمن هذه الانشطة محاولة تغيير البناء السياسى ، أو مساندة بناء سياسى يعتقد أنه معرض للانهيار ".(٢) ويؤكد يونج على ثلاث خصائص لتعريفه هى :-

---

(١) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٢) Young, Oran R., Op.Cit., P. 178.

١) ان التدخل نشاط منظم وليس عشوائى.

٢) كما يشير التدخل الى الانشطة المنظمة التى تمارس عبر حدود سياسية معترف بها. وبالتالى يستبعد هذا التعريف صراعات ومنازعات الحدود على الاراضى المتنازع عليها من اعتبارها حالات للتدخل.

٣) أن يكون الغرض من نشاط التدخل هو تغيير أو منع حدوث تغيير فى هياكل السلطة السياسية. وبالتالى فان الجهود التى تبذلها أحد الحكومات لتغيير مسار سياسات حكومة أخرى دون محاولة تغيير الحكومة نفسها لا تندرج تحت عنوان التدخل.(١)

ومن أهم ما يلاحظ على تعريف يونج أنه يضيق من نطاق التدخل ويقصرة على السلوك المنظم الذى يتم عبر حدود معترف بها لتغيير أو منع تغيير هيكل السلطة السياسية فى المجتمع الهدف. ومعنى هذا أنه يستبعد كل الأفعال غير المنظمة أو العشوائية من اعتبارها أفعالا تدخلية. وبعبارة أخرى لا يدخل ضمن نطاق التدخل – طبقا لتعريف يونج – كل ردود الأفعال السريعة التى لم يسبقها ترتيب أو تنظيم، بالاضافه الى اشتراطه أن يتم ذلك عبر حدود معترف بها.

ويلاحظ أن تعريف يونج يشوبه الغموض فى هاتين النقطتين. فلم يحدد يونج ما المقصود بالنشاط المنظم حتى يمكن التمييز بينه وبين النشاط الغير منظم، فلو أعتبرنا ردود الافعال السريعة نشاطا غير منظم يمكن الاحتجاج بأن ردود الافعال هذه قد رتب لاحتمال حدوثها، بالاضافه الى أنها قد تأخذ صورة حادة مثل ارسال قوات عسكرية أو القيام بعمليات عسكرية فى أراضى دولة أخرى. هذا الى جانب أنه ليس كل نشاط منظم يعتبر تدخلا.

وبالنسبة للخاصية الثانية لتعريف يونج يلاحظ أنها تضيق أيضا من نطاق التدخل بحيث تستبعد منازعات الحدود من اعتبارها تدخلا. ولكن يجب ملاحظة أن منازعات الحدود قد تشمل صورا أكثر دهاءا وسرية للتدخل فى محاولة من جانب حكومة كل دولة من الدول المتنازعة الاطاحة بحكومة الدولة الاخرى، واقامة حكومة أخرى

---

(١) Idem.

بديلة تحقق مصالحها . كما أن منازعات الحدود تخلق الفرص وتهيء الظروف لتدخل القوى الخارجية لمساندة الاطراف المتنازعة .

أما بالنسبة للخاصية الثالثة لتعريف يونج سوف يتم التعرض لها عند شرح وجهة نظر روزنو فى تعريف التدخل حيث يتفق الاثنان على هذه الخاصية ضمن تعريفهما للتدخل .

ب) تعريف ڤينسنت :-

حاول " ڤينسنت " الوصول الى تعريف أكثر دقة للتدخل . فقام بتجزئة التدخل الى ستة عناصر هى ١) الفاعل الذى يقوم بالتدخل . ٢) الهدف الذى يقع عليه فعل التدخل . ٣) ثم نشاط التدخل ذاته . ٤) ثم أنواع التدخل . ٥) أهداف التدخل . ٦) والاطار الدولى الذى يحدث فى داخله التدخل . وبعد تحليل كل عنصر من هذه العناصر الستة خلص ڤينسنت الى تعريف التدخل على النحو التالى :

" ذلك النشاط الذى تقوم به دولة أو جماعة داخل دولة أو مجموعة من الدول أو منظمه دوليه للتدخل الاكراهى فى الشئون الداخلية لدولة أخرى " . ويضيف ڤينسنت " وهو حدث متميز له بداية ونهاية ، ويتجه الى هيكل السلطة فى الدولة الهدف . وليس من المهم أن يكون قانونى أو غير قانونى ، ولكن المهم هو أنه خروج على النمط التقليدى للعلاقات الدولية ".[1]

ويلاحظ أن تعريف ڤينسنت للتدخل يشتمل على عدة عناصر هى :-

١) أنه سلوك دولى مؤقت تقوم به حكومة دولة أو بعض ممثليها أو جماعات موالية لها داخل الدولة الأخرى. ومعنى مؤقت أن له بداية ونهاية ، وبذلك يتميز عن أنواع السلوك الدولى الأخرى مثل الاحتلال والاستعمار .

---

(١) Vincent, R.J., Nonintervention and International Order, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, U.S.A., 1974, P. 13.

٢) أنه سلوك غير مألوف فى العلاقات الدولية الطبيعية بين الدول بغض النظر عن مشروعية أو عدم مشروعيته .

٣) يتجه التدخل الى هيكل السلطة السياسية فى الدولة الهدف .

٤) أنه سلوك إكراهى .

جـ) تعريف روزنو :ـ

يرى روزنو* أنه توجد خاصيتين تميزان سلوك التدخل عن غيره من أنواع السلوك الدولى الأخرى ، وتقدمان بالتالى الأساس لمفهوم عملى للتدخل، وهاتان الخاصيتان هما [(١)] :ـ

١) الطابع الخارج عن المألوف لسلوك التدخل .

٢) الاتجاه الى هيكل السلطة السياسية .

وطبقا لهاتين الخاصيتين يرى روزنو أنه : يمكن وصف سلوك فاعل دولى تجاه فاعل دولى آخر بأنه سلوك تدخلى عندما يأخذ شكل هذا السلوك خروجا حادا عن الاشكال التقليدية للسلوك ، وعندما يتجه هذا السلوك الى تغيير أو المحافظة على هيكل السلطة السياسية فى المجتمع الهدف .

ويلاحظ أن فينسنت وروزنو يتفقان ـ الى حد بعيد ـ فى تعريفهما للتدخل ، والفارق الوحيد بين تصور كل منهما لهذا المفهوم يتمثل فى ارتباط التدخل لدى فينسنت بالاكراه أو الاجبار ، وهو يتفق فى هذه الجزئية مع أصحاب الاتجاه الثانى الذى سبق ذكره بما وجه اليه من نقد ، فى حين لا يذهب روزنو الى القول بذلك .

وطبقا لتعريف كل من فينسنت وروزنو فان دراسة التدخل هى دراسة غير المألوف فى السياسات الدولية ، وتنتهى ظاهرة التدخل عندما يصبح غير المألوف مألوفا . ومعنى ذلك أن التدخل سلوك محدد وموقت له بداية ونهاية وهو ما عبر عنه صراحة فينسنت فى تعريفه . ومن ثم فان التدخل يبدأ متى يتم التخلى عن الاساليب

---

* قدم روزنو هذا التعريف فى مؤتمر عن "التدخل والدول النامية" عقد فى نوفمبر عام ١٩٦٧ تحت رعاية جمعية برنستون للقانون الدولى ، وقام بنشره فى أماكن مختلفة نذكر منها بخلاف كتابه الذى نعتمد عليه هنا كمرجع أساسى :

The Journal of International Affairs, Colombia University (Vol. XXII, No. 2 1968), PP. 165-1756. and The Journal of Conflict Resolution, (Vol. XIII June 1969), PP.160-196.

(1) Rosenau, James N., Op.Cit., P.292.

التقليدية للسلوك . وينتهى عندما تعود هذه الاساليب المعتادة للسلوك أو متى يصبح نمط السلوك غير المألوف مألوفا نتيجة لمداومة استخدامه . فبمجرد أن تصبح نتائج التدخل مقبولة وواسعة ينتهى وصف السلوك بأنه تدخل حتى ولو ظل التدخل موجودا فى المجتمع الهدف .

ويستدل " روزنو " على ذلك بأن الاتحاد السوفيتى أنفق فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٦ طاقات وموارد كبيرة من خلال القنوات الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية وغيرها للمحافظة على هيكل السلطة السياسية فى المجر . ولكن المحللين لم يصفوا هذه الانشطة - خلال تلك الفترة - بأنها تدخل لأنها كانت انماطا سلوكية مقبولة بالرغم من نتائجها الهامة فى المحافظة على هيكل السلطه فى المجر . وفى أكتوبر ١٩٥٦ تغير السلوك السوفيتى بشدة حيث استخدمت القوات المسلحة للمحافظة على هيكل هذه السلطة ولذلك اعتبر هذا السلوك تدخلا . فبالرغم من أن هدف المحافظة على هيكل السلطة ظل كما هو الا أن وسائل تحقيق هذا الهدف هى التى تغيرت لتخرج الى غير المألوف فى العلاقات بين الدولتين . وما أن حققت هذه الوسائل الجديدة هدف المحافظة على السلطة فى المجر وتم عودة النمط المألوف للسلوك فى العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفيتى بانسحاب القوات السوفيتية حتى اعتبر أن التدخل قد انتهى .[1]

ويؤكد " روزنو " على أن خاصية الخروج عن المألوف بالنسبة لظاهرة التدخل لا تستلزم شكل الانتقال المفاجىء الى القوة المسلحة . فبالرغم من أن التدخلات العسكرية هى أكثر أنواع السلوك حدة وتغيرا عن الانماط المألوفة - بمعنى أنها أكثر أشكال التدخل وضوحا - الا أنه توجد أساليب أخرى متنوعه يمكن فيها لنمط السلوك السائد أن يتغير تغيرا حادا . ويمكن أن يتمثل ذلك فى تصريح لقائد سياسى من حق تقرير المصير لجزء من شعب دولة غير دولته خاصة اذا كان هذا التصريح يمثل تحولا فى المواقف السابقة لهذا القائد السياسى . وبناء على ذلك فان تصريح " ديجول " من حق تقرير المصير لاقليم كويبك فى كندا - فى أثناء جولة له فى كندا - يعتبر تدخلا على أساس أن هذا التصريح أو هذا الموقف

---

(1) Ibid., P. 293.

لم يتميز به صراحة السلوك الدبلوماسى الفرنسى تجاه كندا . وكذلك فان البرنامج الدعائى عندما ينتقل فجأة من التركيز على موضوعات ثقافية الى التركيز على تغييرات مرغوب فيها فى بنية السلطة السياسية فى المجتمع الهدف يعتبر تدخلا .[(١)]

وتوضح الصفة الثانية لتعريف " روزنو " والثالثة لتعريف " فينسنت " ـ التى تذكر أن التدخل يتجه الى هيكل السلطة السياسية ـ أنه ليس كل خروج على الأنماط التقليدية للسلوك يعتبر تدخلا . فقد تقرر دولة فجأة الاهتمام أو التركيز على برنامج تجارى يهدف الى كسب أو السيطرة على الجانب الاكبر من سوق المجتمع الهدف .. وقد يتابع المسئولون فى تلك الدولة هذا البرنامج باهتمام كبير الا أن هذا السلوك لا يمكن وصفه بأنه تدخل . ويضرب " روزنو " مثالا على ذلك بالبرنامج الامريكى الذى تبنته الحكومة لجذب كثير من السياح الاجانب لقضاء العطلات فى الولايات المتحدة الامريكية .[(٢)]

أما المقصود بهيكل السلطة فى المجتمع الهدف فيحدده " روزنو " بالاشخاص الذين يتخذون القرارات على المستوى الكلى للمجتمع أو بالاجهزة التى يتم من خلالها اتخاذ تلك القرارات . وبالتالى لابد للسلوك الخارج عن المألوف أن يتجه الى هيكل السلطة حتى يمكن أن يوصف بأنه تدخل . وباختصار فان أيا من الصفتين السابقتين لتعريف روزنو ليست كافية وحدها لاعتبار سلوك ما تدخلا بل يجب تطابقهما .

" ومن المزايا التى تذكر لتعريف " روزنو " أنه يضيق مفهوم التدخل بحيث يميزه عن نسبة كبيرة من سلوك السياسة الخارجية التى تمثل خروجا عن المألوف كقطع العلاقات الدبلوماسية وابرام تحالف جديد ... الخ . ولكن هذه الانماط السلوكية ليس من الضرورى أن تقع فى النطاق التحليلى لظاهرة التدخل على الرغم من أن بنية السلطة قد تتأثر بطريق غير مباشر بهذه التصرفات ".[(٣)]

---

(١) Ibid., P. 294.

(٢) Ibid., P. 295.

(٣) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص١٣ .

" ومن مزايا تعريف " روزنو " أيضا أنه يميز مفهوم التدخل عن ظاهرة الاستعمار التى تتضمن استمرار وجود المتدخل فى المجتمع الهدف ، بينما يعتبر التدخل منتهيا عندما يصبح وجود المتدخل أمرا تقليديا . هذا بالاضافة الى أن تعريف " روزنو " يتفادى مشكلة البحث عن أهداف المتدخل أو موقف المجتمع الهدف من التدخل لكى يتقرر وجود ظاهرة التدخل، وهذه الميزة بالذات تواجه قصور المحاولات السابقة لتقييد نطاق التدخل بمعيار الاكراه . "(١)

ولم يسلم تعريف روزنو من النقد حيث وجهت اليه العديد من الانتقادات ذكرها روزنو فى كتاباته *. ومن أهم هذه الانتقادات هى التضحية بالملائمة من أجل الدقة ، على أساس أنه يستبعد من نطاق التدخل أعمالا اعتبرت دائما تدخلا مثل برامج المساعدة الخارجية التى يعتبرها الكثيرون تدخلا . ويستبعد الاشكال الاكثر دهاء للتدخل التى تحدث فى البلاد المتخلفة على أساس أنها لا تنطبق عليها معايير التدخل . ويرد روزنو على هذا الانتقاد بالاعتراف بهذا القصور فى تعريفه ، ولكنه يرى أن تعريفه يقدم صيغة تحقق درجة ما من الملائمة والدقه ، وأنه بدون تلك الدقه فان الامر يخرج من نطاق دراسة التدخل الى نطاق دراسة السياسات العالمية. ويشخص روزنو المشكلة فى جانبين : الاول – هو التمييز بين المعنى الشائع والمعنى الفنى للتدخل ، وهذه مشكلة عامة فى العلوم السياسية لأن الظواهر السياسية تعتبر مادة للاحاديث اليومية . والجانب الثانى – يتمثل فى التمييز بين التدخل كظاهرة تجريبية والتدخل كمفهوم تحليلى . ويرى روزنو أن التدخل كظاهرة تجريبية أوسع نطاقا مما يسمح به مفهومه .(٢)

---

(١) نفس المرجع السابق.

* وجهت هذه الانتقادات الى روزنو اثناء عرضه لمفهومه للتدخل فى المؤتمر الذى عقد بجمعية برنستون فى نوفمبر ١٩٦٧ . وقد ذكر روزنو هذه الانتقادات فى كتاباته الى نشرها عن التدخل والتى سبق الاشارة اليها فى الهامش فى صفحة ٢٥ من هذا الفصل.

(٢) Rosenau, James N., "The Concept of Intervention", Journal of International Affairs, Colombia University, (Vol. XXII, No. 2, 1968), PP.171-175.

أما الانتقاد الآخر الذى يوجه الى تعريف روزنو هو مشكلة تحديد متى يتم الخروج عن الاسلوب السائد للسلوك — ومتى يصبح السلوك الغير مألوف مألوفا ومتى يتجه السلوك الى هيكل السلطة • ويعترف روزنو بعدم وضوح ذلك ولكنه يؤكد أن هذه المصاعب لا تبدو مستحيلة التذليل • (١)

ويتضح مما سبق أن تعريفى روزنو وفينسنت يعتبران من أفضل التعريفات العلمية للتدخل وأكثرها دقة الا أن الانتقادات التى توجه اليهما تجعل من الضرورى البحث عن تصورات أخرى للمفهوم تتلافى هذه الانتقادات وتوجد تعريفا جامعا مانعا لمفهوم التدخل • ولما كانت هذه مهمة أعقد بكثير من امكانيات دراسة واحدة وباحث واحد ، فان هدف هذا البحث ليس حسم النقاش الدائر حول مفهوم التدخل بل تحليل أبعاد المفهوم على النحو الذى يرتضيه الباحث ويخدم أعراض هذه الدراسة •

ولذلك فان الدراسة ستعتمد فى تعريف التدخل على أربعة عناصر مستقاة من تعريفى روزنو وفينسنت ، وهذه العناصر الاربعة هى :—

١) سلوك دولى بمعنى أنه يصدر من فاعل دولى تجاه فاعل دولى أخر• *

٢) يمثل خروجا حادا عن الاشكال التقليدية والمألوفة للسلوك•

٣) سلوك مؤقت بمعنى أن له بداية ونهاية • ونهايته التراجع عن السلوك نفسه أو أن يصبح مألوفا •

٤) يتجه الى بنية السلطة السياسية لتغييرها أو المحافظة عليها أو لحملها على أتباع سياسات معينة أو التخلى عن سياسات معينه •

---

(١) Rosenau, James N., the Scientific Study of Foreign Policy, Op.Cit., P. 297.

* قد يصدر هذا السلوك من جماعة ثورية داخل دولة يعتبر نشاطهم التدخلى ليس فقط مثيرا لاضطراب حكومة الدولة الموجودين فيها بل ويمثل خطوره كبيرة على وجودها، كما حدث من الفلسطينيين فى الاردن.كما قد يصدر هذا السلوك من حكومة دولة فى شئون مجموعة ثورية أخرى مثل محاولات سوريا تغيير قيادة عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية •

المبحث الثاني

أشكال التدخل

يقصد بأشكال التدخل الصور التي تتخذها الدول للتدخل في شئون الدول الأخرى. ويختلف الباحثون في تحديد هذه الصور أو الاشكال تبعا لاختلافهم في تعريف التدخل* فيقسم البعض التدخل الى تدخل خارجي وتدخل داخلي وتقسم طائفة ثانية التدخل - طبقا لاطراف المتدخلين - الى تدخل فردى وتدخل جماعى ، بينما تقسم طائفة ثالثة التدخل - طبقا لاهدافه الى تدخل هجومى وتدخل دفاعى كما يقسم البعض الاخر التدخل - طبقا للأداة المستخدمة - الى تدخل سياسى وتدخل اقتصادى وتدخل عسكرى

---

* يتمثل بيان هذه التقسيمات فيما يلى :-

أ) يقسم وينفيلد التدخل الى نوعين خارجى وداخلى . ويعرف التدخل الداخلى بانه تداخل من جانب احدى الدول بين الاطراف المتنازعة فى دولة أخرى ، بينما يعرف التدخل الخارجى بأنه تداخل دولة فى العلاقات الخارجية لدولة أخرى دون رضائها.

لمزيد من التفصيل انظر: Wenfeeld, Percy H., Op. Cit., PP.236-237.

ب) يميز Falk بين خمسة أنواع للتدخل الفردى ، والتدخل الجماعى ، والتدخل الاقليمى ، والتدخل الدولى ، والتدخل المضاد..

- لمزيد من التفصيل انظر .
Rosenau, James, the Scientific Study .., Op. Cit., P. 283.

جـ) التصنيف طبقا للهدف من التدخل يقسم التدخل الى تدخل هجومى وتدخل دفاعى . ويهدف التدخل الدفاعى الى المحافظة على نظام حكم معين ،بينما يهدف التدخل الهجومى الى تغيير مثل هذا النظام.

ويقوم التدخل الدفاعى على افتراض ان الدولة المتدخلة - خاصة القوى العظمى - لا يمكن أن تسمح بحدوث تغيير جوهرى فى ميزان القوة فى غير صالحها نتيجة لحدوث تغيير فى حكومة أو سياسة دولة أخرى.

ومن أمثلة التدخل الدفاعى تدخل الحلفاء فى روسيا ١٩١٨ للحفاظ على نظام الحكم فيها ، وتدخل السوفيت فى المجر ١٩٥٦ لحماية حكومة كادار ، والتدخل الامريكى فى لبنان ١٩٥٨ لمساندة حكومة كميل شمعون . ومن أمثلة التدخل الهجومى التدخل الروسى بعد الحرب العالمية الثانية لاقامة حكومات شيوعية فى أوربا الشرقية ، كما أن " دبلوماسية الدولار " تعتبر مثالا آخر للتدخل الهجومى الامريكى فى أمريكا اللاتينية.

- لمزيد من التفصيل : Lerche, Charles O., & Said, Abul A., Concept of International Politics, Second Edition, Prentice-Hall, Inc., Englwood Cliffs, New Jersy, 1970, P.117.

د) يقسم فينسنت التدخل الى ثلاثة اشكال - طبقا للاداة المستخدمه - الى تدخل سياسى واقتصادى وعسكرى.

- لمزيد من التفصيل انظر: Vincent, R.J., Op. Cit., P.10.

ويميل الباحث الى الأخذ بتصنيف جديد يغاير هذه التصنيفات التقليدية ، ويقوم هذا التصنيف على أساس طبيعة التدخل من حيث علانيته وسريتــه حيث يمكن تبعــا لذلك تقسيم اشكال التدخل الى أشكال مباشرة وأخرى غير مباشرة . ويرجع سبب اختيار هذا التصنيف الى أنه تصنيف شامل يمكن أن تندرج تحته مختلف أشكال التدخل السابقة . فضلا عن أنه لا داعى لتصنيف التدخل الى دفاعى وهجومى على أساس أن غالبية تعريفات التدخل تجمع على أن التدخل يهدف إما الى المحافظة على الوضع القائم فى الدولة المتدخل فى شئونها أو تغييره ، بالاضافة الى أن هذا التصنيف لا يوضح الوسيلة ولا الأداة ولا الشكل الذى أتخذه التدخل أو طبيعته . أمــا بالنسبة للتصنيف الذى يميز بين التدخل الداخلى والخارجى فبالرغم من وجاهتــه الا أنه يكفــى إنتقاد روزنو له ووصفه " بأنه يتميز بالغموض ويفتقر الى الوضوح".(١)

وفيما يتعلق بالتصنيف الثالث الذى يميز بين أشكال التدخل طبقا لأطــراف المتدخلين فلا داعى له لأن فى التصنيف الذى تأخذ به الدراسة الذى يميز بين الأشكال المباشرة وغير المباشرة للتدخل يمكن تصور أن تتدخل دولة بصورة منفردة فى شئون دولة أخرى بأى شكل من هذه الأشكال ، كما يمكن تصور حدوث تدخل جماعى أو دولى متخذا بعض هذه الأشكال أو كلها . وبعبارة أخرى فان هذا التقسيم -تبعا لاطراف المتدخلين - لا يوضح طبيعة ولا الشكل ولا الوسيلة ولا الهدف من التدخــل.

أولا : الأشكال المباشرة للتدخـل

يمكن ملاحظة ثلاثة أشكال مباشرة للتدخل هى التدخل الدبلوماسى ، والتدخل الاقتصادى ، والتدخل العسكرى . وفيما يلى بيان الأشكال الثلاثة : -

١) التدخل الدبلوماســى

يذكر الكتاب مواقف مختلفة يحدث فيها هذا النوع من التدخل ومنها :"عند تقديم مطالب شفوية أو مكتوبة بطريقة علنية أو بطريقه غير رسمية وخفية وتنطــوى

---

(١) Rosenau, James N., The Scientific Study..., Op.Cit., P. 283.

على تهديد"(١) . ومن أمثلة ذلك تدخل السفير البريطاني في شئون مصر في فبراير ١٩٤٢ لفرض حكومة مصطفى النحاس على الملك فاروق . وتدخل فيشنسكي المندوب السوفيتي في يوليو ١٩٤٧ لفرض حكومة الدكتور جروز على الملك ميشيل ملك رومانيا السابق.

" كما يظهر هذا الشكل للتدخل عندما يصدر تعليق علني من دبلوماسي معتمد لدى دولة على العمليات السياسية الداخلية فيها بما فيها قرارات السياسة الخارجية." (٢)

ويذهب البعض الى القول بوجود هذا النوع من التدخل" عند وجود دخلاء أو عملاء لدولة أجنبية في منظمات كبيرة لها أهميتها داخل الدولة مستخدمين وسائل سرية لزيادة الضغط السياسي لاتباع سياسة معينه." (٣) ومن أمثلتها المنظمات الطليعية التي أنشئت في كثير من الدول الحديثة تحت رعاية الاتحاد السوفيتي وبمعاونة السفارات السوفيتية . وتحاول هذه المنظمات نشر التحليل الماركسي للظواهر المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى العمل الدوءب لتشويه سمعة وتقويض الوضع السياسي لأولئك الموالين للولايات المتحدة. (٤)

ويلاحظ بصفه عامة أن النمط الاول يشتمل على بعض محددات أو عناصر التدخل التي سبق ذكرها وبالتالي فهو أقرب المواقف لتعريف التدخل ، اذا فهم " التهديد " بأنه يهدف الى تغيير في هيكل السلطة السياسية لفرض حكومة موالية للدولة المتدخلة بدلا من الحكومة القائمة والتي تمثل عقبة أمام تحقيق مصالح الدولة المتدخلة.أو أن هذا التهديد يقصد به حمل حكومة الدولة المتدخل في شئونها على اتباع سياسة معينة أو التخلي عن سياسة ما .

---

(١) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٨٩.

(٢) Holsti, J.K., Op.Cit., P.282.

(٣) Wriggins, Howard, Op.Cit., P. 228.

(٤) Idem.

أما بالنسبة للتعليقات التى تصدر عن الدبلوماسيين الاجانب المعتمديـــن فى دولة عن العمليات السياسية فى تلك الدولة ، فان ذلك لا يعدو أن يكون مجرد أخطاء فى البروتوكول ، وأحيانا أخرى تمثل تلك التعليقات نوعا من الضغـــــط على حكومة الدولة المعتمدين لديها لاتباع سياسة معينة.

ومن ناحية وجود عملاء لدولة أجنبية داخل منظمات جماهيرية فى دول أخرى. فان هذا الأمر يعتبر أكثر انتشارا فى كل أنحاء العالم وهو أقرب الى اعتبـــاره أمرا مألوفا ، حيث يمكن إضافة جماعات الضغط أو " اللوبيات " الامريكيـــة الى هذا النوع وبالتالى فإنه يخرج عن كونه سلوك تدخلى بالمعنى السابق.

وقد ذكر " فينسنت " حالات أخرى للتدخل السياسى مثل : القيـــام بنشر دعاية معادية ، وفى حالة تقديم تأييـــــد معنوى لكفاح ثـــورى داخل دولة أخرى ، وعند رفض الاعتراف بحكومة قائمة ، وعندما تصر دولـــة عضو فى رابطة مثل "الكومنولث" على مناقشة الشئون الداخلية لدولة عضـــو أخـــرى. (١) ويلاحظ على هذه الانشطة أنها لا تتطابق مع التعريـــف السابـــق للتدخل.

٢) التدخل الاقتصـــادى :-

ويحدث عندما تقوم دولة باجراء اقتصادى يهدف الى التأثير على بنية السلطة فى المجتمع الهدف مثل قيام دولة بتقديم مساعدات اقتصادية هامة لحكومـــة دولة أخرى لمنع سقوطها فى أيدى الاعداء . وكلما كانت هذه المساعـــدات حيوية كلما كانت فرصة الدولة المانحة أكبر فى التدخل فى شئون الدولة المتلقيـــة للمعونة .. ومن أوضح الامثلة على ذلك اليونان التى كانت من بين الدول الاوربية المستفيدة من مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت الظـــروف

---

(١) Vincent, R.J., _Op.Cit._, P. 10.

السائدة فى اليونان تلغى كثيرا من نتائج تدفق المعونة الامريكية * . وفى ذلك الوقت طالب السفير الامريكى فى اليونان بإجراء اصلاحات مهددا بقطع المعونة . وفعلا نجح الضغط الامريكى فى اسقاط الحكومة التى رفضت تنفيذ الاصلاحات المطلوبة ، كما استجابت الحكومة اليونانية بعد ذلك للضغط الامريكى لتغيير نظام الانتخاب البرلمانى ، حيث لم يكن بد من ذلك أمام الحكومة اليونانية خشية قطع المعونة الامريكية .(١)

"وقد يحدث ايضا تدخل اقتصادى عندما تمتنع دولة كبرى عن مساعدة دولة صغرى ، أو عندما تتخلى دولة متقدمة عن تنفيذ اتفاقية مع دولة متخلفة"(٢) . ويلاحظ أن هذه الامثلة ينطبق عليها تعريف التدخل فى حالة لو كانت موجهة أساسا للتأثير على السلطة السياسية فى الدولة الصغرى . كما أنه يلزم لوصف امتناع دولة كبرى عن مساعدة دولة صغرى أن تكون الدولة الصغرى من ناحية معتمدة اعتمادا كبيرا على الدولة الكبرى أو بمعنى آخر تكون تابعة لها اقتصاديا بدرجة شديدة ، ومن ناحية أخرى أن يمثل إمتناع الدولة الكبرى عن مساعدة تلك الدولة خروجا حادا عن مألوف علاقاتهما .

ومن الناحية التاريخية يلاحظ أن الدول الاستعمارية السابقة قد استغلت هذا الشكل الاقتصادى للتدخل لبسط نفوذها على البلاد التى تريد السيطرة عليها واستعمارها ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما حدث لمصر بسبب ديونها

---

* كانت اليونان فى ذلك الوقت تسيطر عليها طبقة ملاك الاراضى الاغنياء والأرستقراطيين ورجال الصناعة ، وكانت سياساتهم الاقتصادية والضريبية والمالية تلغى كثيرا من نتائج المعونة الامريكية بالاضافة الى فساد الادارة الحكومية حيث كانت تذهب بعض اموال المعونة الى جيوب بعض السياسيين والاداريين . لذلك طالب السفير الامريكى فى اليونان باجراء اصلاحات وهدد بقطع المعونة . وفعلا قامت الولايات المتحدة ـ بعد هذا الموقف من جانب السفير الامريكى بعدة شهور ـ بقطع مبلغ ٦٧ مليون دولار من برنامج المعونة كخطوة أولى لقطع المعونة . وأدت هذه الخطوة فى النهاية الى تشكيل حكومة يونانية جديدة قامت بتنفيذ الاصلاحات المطلوبة .

(١) Holesti, J.K., Op.Cit., P. 283.

(٢) Vincent, R.J., Op. Cit., P.10.

الضخمة وما فرضه صندوق الدين على مصر فى الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩٣٧ ٠ كما أن الولايات المتحدة الامريكية قامت فى مقابل قروض ضخمة كانت تقدمها لدول أمريكا اللاتينية ببسط حمايتها المالية على تلك الدول عن طريق الاشراف على ادارات الجمارك فيها نظرا لما تمثله حصيلة الجمارك كمورد رئيسى للدخل الحكومى ٠(١) ولهذا السبب تحاول الدول النامية الآن أن تكون القروض والمساعدات التى تحصل عليها " غير مشروطة " ، فضلا عن محاولتها أن تكون معظم تلك القروض والمساعدات آتية من منظمات دولية وليس من دول أجنبية٠

٣) التدخل العسكرى :-

"ويعنى استخدام دولة لقواتها المسلحة أو جزء منها لمساندة نظام حكم ضد متمردين ، أو مساندة متمردين للوصول الى السلطة والاطاحة بالنظام القائم" (٢) ٠ أو "عندما تستخدم هذه القوات لمساعدة أو قمع ثورة فى دولة اجنبية" (٣) ٠ وقد يتم التدخل العسكرى بطريقة تدريجية ، بمعنى أنه يستغرق فترة أطول من الوقت ، مثال ذلك التدخل الامريكى فى فيتنام والذى بدأ بإرسال الولايات المتحدة الامريكية مستشارين عسكريين لأغراض التدريب ، ثم قاموا بعد ذلك بالمساعدة فى أعمال القتال ، وبدأ وصول قوات امريكية الى فيتنام وصل عددهم فى نهاية الأمر الى أكثر من نصف مليون جندى للقيام بعمليات عسكرية٠

"ويعتبر الغزو السوفيتى والألمانى الشرقى والبولندى والبلغارى لتشيكوسلوفاكيا فى اغسطس ١٩٦٨ نموذجا للتدخل العسكرى التقليدى للاطاحة بنظام حكم٠"(٤)

وقد يتم التدخل العسكرى لمساندة دولة حليفة أو صديقة ضد تمرد محتمل قد تتعرض له حكومة تلك الدولة نتيجة لتعرض أمنها الداخلى للخطر ، كما

---

(١) Holesti, J.K., Op.Cit., P. 283.

(٢) Ibid., P. 300.

(٣) Vincent, R.J., Op.Cit., P. 10.

(٤) Holsti, J.K., Op.Cit., P.300.

ان التدخل العسكرى يحدث عندما ترسل دولة جزءا من قواتها لمساندة دولة أخرى تشترك فى حرب أو تتعرض لعدوان من جانب دولة أو دول أخرى مجاورة . "فقد تم التعليل للتدخل الامريكى فى فيتنام بأن حكومة فيتنام الجنوبية تتعرض لعدوان من الشمال ، حيث تعهدت فيتنام الشمالية باعادة توحيد البلاد بالوسائل العسكرية . كما أن التدخل الامريكى فى جمهورية الدومينيكان فى ١٩٦٥ كان يهدف الى منع قيام ثورة شيوعية فيها". *

وفى مجال التدخل العسكرى يوجد خلاف حول نقطتين هما :-

١) هل يعتبر استعراض القوة أو التهديد باستخدامها سواء لمساعدة نظام حكم فى دولة أجنبية على قمع تمرد أو ثورة داخلية ، أو لمساعدة تمرد أو ثورة داخلية للاطاحة بنظام الحكم القائم - هل يعتبر تدخلا ؟ . "فى الواقع يعتبر استعراض القوة أو التهديد باستخدامها أحد الاساليب التقليدية الفعالة للتدخل بتكاليف ومخاطر قليلة".[1] ولكن يجب ملاحظة أنه ليس كل استعراض للقوة يكون وسيلة فعالة فى احداث تغيير هيكل السلطة أو فى الاشخاص الذين فى قمه السلطة . "ففى الوقت الذى أدى استعراض الولايات المتحدة الامريكية للقوة فى سنه ١٩٦١ - الى منع مؤيدى الدكتاتور " تروجيللو " من الاطاحة بنظام الحكم الانتقالى الجديد فى جمهورية الدومينيكان . فعلى العكس من ذلك تشير أحداث تشيكو سلوفاكيا عام ١٩٦٨ الى أن حكومة دولة ما حتى ولو كانت صغيرة قد ترفض أن يرهبها أستعراض القوة على حدودها . "فلم يؤد حشد القوات السوفيتية قرب الحدود التشيكية فى صيف ١٩٦٨ - فى وقت ساءت فيه العلاقات السوفيتية التشيكية - وقيامها بمناورات عسكرية جديدة (رغم أنتهاء مناورات حلف " وارسو " قبل ذلك بوقت قصير) الى تخلى حكومة " دوبك " عن بعض الاصلاحات التى لا يرضى عنها الاتحاد السوفيتى".[1] وبالرغم من التقارير التى كانت تؤكد أن الاتحاد السوفيتى قد يتدخل عسكريا اذا لم تتخلى

---

* فقد أتخذت الولايات المتحده قرار التدخل فى " الدومينيكان " بناء على معلومات غير كافية حول أحتمال قيام ثورة شيوعية فى تلك الدولة . وقد ثبت من المعلومات التى وردت بعد ذلك عدم صحة هذه الفكرة .. لمزيد من التفصيل أنظر،

Ibid., P. 299.

(١) Ibid, P.285.

حكومة " دوبك " عن تلك الاصلاحات ، الا أن الحكومة التشيكية لم تغير سياستها واستمرت فى تنفيذ برامجها الاصلاحية ، مما أدى الى تدخل الاتحاد السوفيتى عسكريا مع أربعة من حلفائة الاوربيين الشرقيين وأطيح بحكومة " دوبك " ورفاقه"[1].

ويفهم من ذلك أن استعراض القوة فى حالة عدم نجاحه فى تحقيق هدفه قد يؤدى الى تدخل عسكرى فِعْلى خاصة إذا كان هذا الهدف يشكل أهمية كبيرة للدولة المتدخلة.

٢) أما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بالتساؤل حول المساعدات العسكرية التى تقدمها حكومة دولة الى حكومة دولة أخرى ، هل يمكن اعتبارها تدخلا أم لا ؟ يذهب بعض أصحاب الاتجاه الاول الذى يوسع من نطاق تعريف التدخل الى اعتبار المساعدة العسكرية تدخلا على أساس تأثيرها على السياسة الخارجية والداخلية للدولة المتلقيه. فمن وجهة نظرهم " أن المساعدات العسكرية تؤثر على السياسة الخارجية للدولة المتلقية عن طريق تغيير تقدير نظام الحكم للمخاطر التى يواجهها وخاصة التهديدات الخارجية ، كما يتم التأثير أيضا باقامة علاقة أكثر قوة بين الدولة المانحة والدولة المتلقية ، بالاضافة الى ما يرتبط بهذه المساعدات من شروط سياسية لاتباع سياسة معينة أو القيام بعمل ما أو الامتناع عن آخر داخليا أو خارجيا"[2]. " اما تأثير المساعدة العسكرية على السياسة الداخلية للدولة المتلقية ، فيتمثل فى تحسين قدرة نظام الحكم على قمع المعارضة الشرعية وغير الشرعيه"[3].

وفى الواقع لو أخذنا بوجهة النظر هذه لاعتبرنا كل أنواع المساعدات الخارجية سواء العسكرية أو غير العسكرية تدخلا ، وبالتالى نقع فى اضطراب وغموض فى مفهوم التدخل مرة أخرى . ويرى الباحث أن المناقشة يمكن أن تدور حول المساعدات العسكرية فى حالة تقديمها لحكومة يتعرض موقفها الداخلى

---

(١) Idem.

(٢) Wrigginu, Howard, Op.Cit., PP. 226-230.

(٣) Idem.

للخطر أو تدخل فى صراع مع دولة مجاورة . وهاتان الحالتان هما أقرب الى مفهوم التدخل ، على اعتبار أن المساعدة فى الحالتين تتم بشكل غير عادى أو مألوف وبصورة مكثفة وبأنواع جديدة من الاسلحة ، ومن ثم فهو خروج عن المألوف فى علاقاتهما العادية ، كما أن هدف المساعدة العسكرية فى الحالتين يتجه الى حماية السلطة السياسية ونظام الحكم القائم من الانهيار أمام الاخطار الداخلية والخارجية ، وخاصة لو كانت المساعدات العسكرية فى الحالة الثانية هى صاحبة الدور الحاسم فى حسم الصراع لصالح الدولة المتلقية للمساعدة.

ويجب ألا نقيم هنا وزنا لكون السبب وراء تلك المساعدات علاقات التحالف كأن تكون الدولة المتلقية للمساعدة داخلة فى تحالف عسكرى مع الدولة المانحة ، لأن هذا الوضع لا يغير من طبيعة وجوهر التدخل - طبقا للتعريف - وكل ما فى الأمر أنه يضفى إطارا من الشرعية على هذا التدخل . ومن ناحية أخرى يجب الا نهتم بكون حكومة الدولة المتلقية هى التى طلبت هذه المساعدة بناء على طلب رسمى منها .

وأمثلة الحالة الاولى فى إفريقيا كثيرة خاصة فى اطار التحالفات الفرنسية الافريقية التى تسمح لفرنسا بالتدخل لحماية بعض نظم الحكم الافريقية كما حدث فى تشاد وموريتانيا والجابون ... الخ . وأمثلة الحالة الثانية كثيرة ومتعددة فى إفريقيا منها المساعدات التى قدمت للحكومة الفيدرالية فى نيجيريا أثناء الحرب الاهلية ، وكذلك المساعدات التى تلقتها حكومة زائير أثناء أحداث شابا فى ٧٧ و ١٩٧٨ ، وايضا المساعدات السوفيتية الكوبية لحكومة الجنرال مانجستو فى أثيوبيا اثناء الصراع الصومالى الاثيوبى فى ١٩٧٨م.

وفى هذا المقام ينبغى الاشارة الى حالة أخرى للمساعدة العسكرية وهى الخاصة بالمساعدات العسكرية التى تقدم لجبهات التحرير بهدف التخلص من الاستعمار. وهى حالة وان كانت تبدو الان غير هامة لعدم انتشار السيطرة الاستعمارية بالشكل القديم للاستعمار ، الا ان هذه الحالة تفيد فى هذا البحث على اعتبارا ان إحدى الحالات التطبيقية التى يدرسها تتعلق بالتدخل الاجنبى فى انجولا التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية البرتغالية حتى أوائل عام ١٩٧٥. هذا بالاضافة الى أن القارة الافريقية مازالت تشهد نوعا آخر من السيطرة الاستعمارية وهى الاستعمار الاستيطانى فى ناميبيا وجنوب أفريقيا .

ويميل الباحث الى اعتبار المساعدات العسكرية التى تقدم الى جبهات التحرير الخلاص من الاستعمار لا تشكل تدخلا . فبالرغم من ان تلك المساعدات تهدف الى القضاء على السيطرة الاستعمارية وبالتالى القضاء على هيكل السلطة القائمة الا أنها لا تعتبر خروجا عن المألوف فى العلاقات الدولية . فالنظام الدولى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن يتميز بانهيار الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية واستقلال عدد كبير من الأقاليم التى كانت مستعمرة . ويضاف الى ذلك الموقف المشرف للمنظمة الدولية فيما يتعلق بجهودها للقضاء على الاستعمار . كما أن الرأى العام العالمى فى كل الدول بات يرفض الاستعمار ويتعاطف مع حركات التحرير

وخلاصة القول : أنه يجب التفرقة بين المساعدات العسكرية المقدمة لحركات التحرير بغرض القضاء على الاستعمار من أجل تحقيق الاستقلال ، وبين حالات المساعدات العسكرية الاخرى ، وبالتالى يجب استبعاد الاولى من اعتبارها تدخلا على أنه يبقى بعد ذلك حالتان يثور الخلاف بشأنهما ، وهما: حالة مساعدة ثوار للاطاحة بنظام حكم ديكتاتورى ، والمساعدة العسكرية التى يتلقاها ذلك النظام للقضاء على التمرد أو الثورة الداخلية . ويثور الخلاف ايضا حول المساعدات العسكرية التى تتلقاها منظمات أو حركات انفصالية تهدف الى الانفصال عن الدولة الأم ، والمساعدات العسكرية التى تتلقاها حكومة تلك الدولة للقضاء على المحاولات الانفصالية بها .

ويمكن القول بشأنهما أنه متى توفرت العناصر الاربعة لمفهوم التدخل فى أية حالة من حالات المساعدات العسكرية تعتبر تدخلا ، ومتى انتفت هذه العناصر لا تعتبر تدخلا ، وذلك بغض النظر عن الاحكام القيمية والمواقف من القضايا التى ترتبط بهاتين الحالتين للمساعدات مثل الموقف من نظم الحكم الدكتاتورية والحركات الانفصالية وشرعية مقاومة كل منهما .

<u>ثانيا : الاشكال غير المباشرة للتدخل</u>

لا تقتصر أشكال التدخل على الاشكال السابقة فقط بل هناك أنواع أخرى من التدخل تتم بطريقة غير مباشرة ولا تقل أهمية عن الاشكال المباشرة . فقد تلجأ الحكومات فى سعيها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها فى دولة أخرى الى التسلل الى المنظمات التطوعية الاجنبية واثارة الاضطرابات ومحاولة قلب نظام الحكم . كما

قد تقوم هذه الحكومات بتنظيم وتدريب وتسليح سرى لمجموعات من الاجانب المناهضين لنظام الحكم فى بلادهم وارسالهم للقيام بحرب عصابات أو بنشاط هدام.

وترجع أهمية هذه الاشكال للتدخل الى أن هذا النوع من النشاط يمكن أن تقوم به الدول الضعيفة عسكريا ، خاصة اذا كانت لها ميول توسعية أو اتجاهات ثورية بالاضافة الى أن الدول الكبرى تعتمد على هذا النوع من النشاط ، خاصة فى ظل الظروف الدولية التى تؤدى وبشكل متزايد الى عدم تشجيع التدخل العسكرى أو التهديد باستخدام القوة"[1]. علاوة على أنه فى ظل الوفاق الدولى يتزايد اللجوء الى هذه الاشكال خاصة من جانب القوتين العظميين محافظة منهما على جو الوفاق ومنعا لوقوع صدام مباشر بينهما.

وتتنوع هذه الاشكال غير المباشرة للتدخل ، فتبدأ بأنواع بسيطة مثل تقديم رشاوى الى السياسيين فى دولة أخرى ، وتنتهى بتنظيم حرب عصابات فى الدولة المتدخل فى شئونها مرورا بالدعاية المناهضة والاغتيالات والتخريب ، وهو ما نتناوله فيمايلى بشئ من الايجاز :-

أ) <u>تقديم الرشاوى :-</u> وتعتبر هذه الوسيلة من أقدم الوسائل التقليدية لتحقيق الاهداف السياسية . " فقد كانت عادة مقبولة أن تدفع دولة ما رشوة أو منحة منتظمة لوزير خارجية دولة أو دبلوماسييها للقيام بخدمات معينة أو التأثير على اتجاهات معينة بالنسبة للقضايا الهامة."[2] ومن أمثلتها — فى الماضى — ما كشفت عنه محاكمات لويس الخامس عشر فى فرنسا فى الفترة من ١٧٥٧ الى ١٧٦٩ ، حيث بلغ جملة ما قدمته فرنسا من هذه الرشاوى لرجال الدولة النمساويين ٨٢ مليون جنيه .[3]

وفى القرن التاسع عشر استخدمت الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) هذا الاسلوب لفرض سيطرتها الاستعمارية على كثير من الاقاليم ،

---

(١) د. ابراهيم صقر ، <u>مرجع سابق</u> ، ص١٠.

(٢) Holesti, J.K., <u>Op.Cit.</u>, P. 302.

(٣) Morganthu, Hans J., "A Political Theory of Foreign Aid", <u>the American Political Science Review</u>, (56, 1962), P. 302.

وذلك عن طريق تقديم رشاوى أو مرتبات شهرية للحكام الوطنيين حيث كانت هذه الرشاوى مقدمة للاستعمار • ومن الامثلة الحديثة لذلك ما تقوم به مخابرات الدول الاجنبية ـ خاصة القوى العظمى ـ من تقديم رشاوى لكبار السياسيين ورجال الدولة • ولعل من أوضح الامثلة فضيحة " لوكهيد " التى كشفت عن تقديم رشاوى وعمولات الى رؤساء وزراء فى دول صغرى ، بل وفى دول كبرى متقدمه مثل اليابان •

ب) الدعاية السرية المناهضة :ـ "ويقصد بها الدعاية التى تتم عن طريق محطات الاذاعة غير المعروفة والصحف السرية والكتيبات والمنشورات" • [1] وكل هذه الانشطة يمكن تصنيفها كعمل سياسى سرى يهدف الى التأثير على العمليات السياسية الداخلية لصالح حكومة دولة أجنبية •

وتعتبر هذه الاشكال السابقة أقرب الى وسائل الضغط وعمليات التأثير والنفوذ منها الى التدخل ، وان كانت وسائل تأثير وضغط سرية وغير رسمية • وهذه الوسائل تستخدمها كل الدول بل ويستخدمها أيضا الثوار والمتمردون فى داخل أية دولة •

جـ) اغتيال المسئولين الحكوميين أو الدبلوماسيين :ـ

وبالرغم من أن هذا النشاط ليس وسيلة شائعة للتدخل فى شئون الدول الاخرى ، الا أن بعض الحكومات تشجع وتمول احيانا عناصر المعارضة المحلية الراغبين فى القيام بهذا العمل • ويرتبط هذا النشاط بعمليات المخابرات للدول الكبرى ، وقد برعت المخابرات الامريكية فى هذه الأنشطة التى كان يطلق عليها " العمليات القذرة " ـ الى حد كبير •

د) التخريب :ـ "ويستخدم هذا المصطلح لوصف أى نشاط هدام فى دولة ما" • [2] ويعرفه البعض أيضا "بأنه مساعدة العصاة" • [3] • ويلاحظ أن السمة

---

(١) Holesti, J.K., Op.Cit., P.284.

(٢) Ibid., P. 285.

(٣) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص٣٠ •

المميزة له هو أنه يتم تنظيمه ومساندته وتوجيهه بواسطه دولة أجنبية تستخدم العناصر الساخطة فى المجتمع لتحقيق أهدافها . وقد يمتد هذا من مجرد السماح للمنفيين واللاجئين بعبور الحدود والاستقرار لتنظيم انفسهم الى المساعدة بالمال والسلاح ، والى تقديم الفنيين والمستشارين ثم الى تقديم تشكيلات كاملة من المتطوعين . ويؤكد " هولستى " على هذه السمة بقوله :" لا يمكن وصف عملية نشر دعاية مناهضه بأنها تخريب الا اذا كانت مرتبطة بحملة منظمة لمساندة مجموعة من الوطنيين المتمردين للاستيلاء على السلطة ."(١)

" ويلاحظ أن القوى الخارجية تهتم بالتركيز على أذرعة القوة فى الدول الاجنبية ـ خاصه القوات المسلحة وتحاول السيطرة عليها واستعمال مجموعات منها للسيطرة على السلطة ، وهو الامر الذى تجسد فى سلسلة الانقلابات العسكرية التى تقف وراءها مخابرات الدول الاجنبية . ولذلك نجد كثيرا من البلاد التى تتعرض لهذه المحاولات تهتم بولاء أذرعة القوة وتحاول تسيسها وجعلها جزءا لا ينفصم من تنظيم سياسى متماسك تعبىء الجماهير فى اطاره لمواجهة محاولات القوى الخارجية المحتملة ." (٢)

ويذكر " هولستى " أمثلة حديثة للتخريب من جانب المانيا النازية والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية، حيث ساعدت كل دولة من هذه الدول العناصر المعارضة فى دولة أجنبية أخرى للاطاحة بنظام الحكم القائم فيها أو للتمهيد لشن هجوم عسكرى شامل على الدولة الهدف . وتتمثل الامثلة الثلاثة ـ التى ذكرها هولستى ـ على سبيل الايجاز فيما يلى(٣) :

١) التخريب الذى قامت به المانيا النازية فى تشيكوسلوفاكيا فى الفترة من ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ، والذى استخدم لتهيئة الظروف أمام الغزو الألمانى لتشيكوسلوفاكيا .

٢) التخريب الذى قام به الاتحاد السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا بعد تحريرها من الالمان ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ والذى انتهى بفرض النظام الشيوعى واقامة حكومة شيوعية فيها فى سنه ١٩٤٨م .

(١) Holesti, J.K., Op.Cit., P.286.

(٢) د. ابراهيم صقر ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٣) Holesti, J.K., Op.Cit., PP. 286-296.

٣) التخريب الامريكى فى شيلى فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣، والذى أدى الى الاطاحة بحكومة سيلفادور الليندى وتولى مجلس عسكرى للسلطة فى شيلى .

هـ) حرب العصابات :ـ "ويجمع هذا النوع من النشاط بين الارهاب والهجمات الفدائية السريعة"(١) . وقد استخدم هذا الاسلوب فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى بعض الدول الاوربية المحتلة وخاصة فى يوغسلافيا. ومن الاسباب التى ساعدت على انتشار فلسفة عمليات حرب العصابات تلك العمليات التى قادها ماوتسى تونج والشيوعيون الصينيون ، وكذلك العمليات التى قام بها "تشى جيفارا" فى كوبا . "فعلى العكس من رفاقهم فى الغرب الذين اهتموا بالقيام بعمليات حرب العصابات فى المراكز الحضرية فان الصينيين والكوبيين اهتموا بالدخول فى حرب عصابات طويلة فى المناطق الريفية قبل الاستيلاء على السلطه . ويرجع الاختلاف فى ذلك الى تغاير البيئة والتجربة التاريخية"(٢).

وبعد هذا العرض بقى أن يعرض الباحث لمجموعة من الملاحظات الهامة فى هذا الخصوص ويتمثل ذلك فيما يلى :ـ

أولا :ـ يصعب من الناحية الواقعية ايجاد نموذج مثالى للتدخل أو وجود تصنيف أمثل لاشكال التدخل . كما يصعب أيضا ـ خاصة فى فترات معينة ـ التمييز بين التدخل العلنى والتدخل السرى وهو الأمر الذى يأخذه الباحث فى الاعتبار . ولكن نظرا لمقتضيات التحليل "الأكاديمى" ولخدمة أغراض الدراسة فان الباحث يميز بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر.

ثانيا :ـ يمكن أن تجمع بعض حالات التدخل بين التدخل المباشر وغير المباشر من ناحية وبين أكثر من نوع من كل منهما من ناحية أخرى . فعلى سبيل المثال قد نجد تدخلا من طرف أجنبى يأخذ شكلا خفيا فى مرحلة معينة ثم يكشف عن نفسة فى صورة علنية فى مرحلة لاحقة . كما يمكن تصور العكس أيضا وهو الأمر الذى يتوقف على مجموعة من المتغيرات التى ترتبط بالبيئة الداخلية وبالبيئة الخارجية التى يتم فى اطارها التدخل . وكذلك يمكن للطرف الاجنبى أن يتدخل بصورة خفية أو علنية من خلال مسالك متعددة وليس من خلال

---

(١) Ibid., P. 297.

(٢) Idem.

مسلك واحد فقط، فقد يحدث التدخل من خلال مسلك دبلوماسى أو اقتصادى كذلك يمكن أن يكمل ذلك التدخل من خلال مسلك اكراهى أو عسكرى.

ثالثا :ـ يمكن تحديد خصائص وسمات لكل حالة من حالات التدخل الاجنبى وذلك من حيث جوهر التدخل وأشكاله ومراحله ونتائجه . وبعبارة أخرى يمكن تصور أن هناك سمات وخصائص تميز كل حالات التدخل بالاضافة الى وجود خصوصيات تنفرد بها كل حالة من هذه الحالات . وهو الأمر الذى يختلف من منطقة جغرافية الى أخرى ومن فترة الى أخرى.

رابعا :ـ يتوقف تحديد طبيعة التدخل وكيفيته والهدف منه على أهداف السياسة الخارجية للدولة المتدخلة من ناحية وعلى امكانيات تحقيق تلك الاهداف من ناحية أخرى.

خامسا: يمكن القول أن دوافع التدخل تختلف من حالة الى أخرى ، وأن التدخل عموما يرتبط حدوثه بمجموعتين من العوامل الأولى : خارجية وترتبط بالبيئة الخارجية للقوى المتدخلة وأهدافها ومصالحها التى تريد تحقيقها فى الدولة المتدخل فى شئونها وكذلك بالاطار العام للعلاقات الدولية والتوازن الدولى وهو ما يعبر عنه بالنظام الدولى ودرجة سماحه للتنافس بين عناصره ، والثانية ترتبط بالبيئة الداخلية للدولة المتدخل فى شئونها والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها ومدى الصراع الداخلى بين مختلف فئات وعناصر المجتمع ودرجة الاستقرار الذى يسوده.

مسلك واحد فقط. فقد يحدث التدخل من خلال مسلك دبلوماسى أو اقتصادى كذلك يمكن أن يكمل ذلك التدخل من خلال مسلك اكراهى أو عسكرى.

ثالثا :ـ يمكن تحديد خصائص وسمات لكل حالة من حالات التدخل الاجنبى وذلك من حيث جوهر التدخل وأشكاله ومراحله ونتائجه. وبعبارة أخرى يمكن تصور أن هناك سمات وخصائص تميز كل حالات التدخل بالاضافة الى وجود خصوصيات تنفرد بها كل حالة من هذه الحالات. وهو الأمر الذى يختلف من منطقة جغرافية الى أخرى ومن فترة الى أخرى.

رابعا :ـ يتوقف تحديد طبيعة التدخل وكيفيته والهدف منه على أهداف السياسة الخارجية للدولة المتدخلة من ناحية وعلى امكانيات تحقيق تلك الاهداف من ناحية أخرى.

خامسا: يمكن القول أن دوافع التدخل تختلف من حالة الى أخرى ، وأن التدخل عموما يرتبط حدوثه بمجموعتين من العوامل الأولى : خارجية وترتبط بالبيئة الخارجية للقوى المتدخلة وأهدافها ومصالحها التى تريد تحقيقها فى الدولة المتدخل فى شئونها وكذلك بالاطار العام للعلاقات الدولية والتوازن الدولى وهو ما يعبر عنه بالنظام الدولى ودرجة سماحه للتنافس بين عناصره ، والثانية ترتبط بالبيئة الداخلية للدولة المتدخل فى شئونها والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها ومدى الصراع الداخلى بين مختلف فئات وعناصر المجتمع ودرجة الاستقرار الذى يسوده.

البـــاب الأول

التدخل الأجنبـــى فى أفريقيـــــا

منذ بداية حصول الدول الافريقية على الاستقلال فى ستينات هذا القرن والقـارة تموج بصراعات داخلية عنيفة فى دولها ، تتباين من صراعات عرقية وقبلية ودينيـة واقليمية الى صراعات سياسية على الحدود بين الدول الافريقيه . ومنذ ذلك الوقت والقارة الافريقية تشهد نشاطا دوليا محموما على ارضهـا . وقد ظهر ذلك واضحـا فيما شهدته الدول الافريقية من تدخلات أجنبية فى كثير من الصراعات الافريقيـة ، وقد تباينت صور هذه التدخلات من الصور غير المباشرة الى الاشكال المباشرة . ومـن أوضح أمثلة التدخلات الاجنبية فى الستينات ماحدث فى الجابون سنـه ١٩٦٤ ، والكنغو (زائير) فى الفترة من ١٩٦٠ _ ١٩٦٥ . ونيجيريا فى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ . ومن أوضح أمثلة التدخلات الاجنبية فى السبعينات ماحدث فى أثناء الحرب الاهلية الانجولية ٧٥/١٩٧٦ ، وفى تشاد وفى منطقة القرن الافريقـى ١٩٧٨ ، وفى زائير عامى ٧٧ و ١٩٧٨ .

ومنذ الحرب الانجولية أصبحت قضية التدخلات الاجنبية فى أفريقيا هى القضيـة السائدة فى المناقشات الافريقية على المستويين الاكاديمى والسياسى . وتثير هـذه القضية الخطيرة تساؤلا هاما حول الاسباب أو العوامل التى تشجع القوى الاجنبيـة على التدخل فى الشئون الافريقية . وماهى الوسائل التى تستخدمها تلك القـوى للتدخل فى أفريقيـا ؟.

وقد اعتاد بعض الباحثين والقادة السياسيين رد الصراعات الافريقية ، وعـدم الاستقرار السياسى الذى تتسم به غالبية دول القارة الى التدخل الاجنبى وصراعـات القوى العظمى فى اطار الحرب الباردة ، فضلا عن ضغوط ومؤامرات الاستعمار القديم والجديد ، وهم بذلك يريحون أنفسهم من عناء تحليل الاوضاع الاجتماعية والسياسيـة والاقتصادية لهذه المجتمعات الافريقية واكتشاف ماتموج به من تناقضات ومشكلات حادة ساهمت فى شيوع التدخل الاجنبى فيها .

وبالرغم من أن صراعات القوى الكبرى والقوى الاستعمارية القديمة والجديـدة تلعب دورا هاما فيما تشهده دول ومناطق القارة الافريقية من صراعات ومنازعـات ، الا أنه لايمكن القاء المسئولية الاساسية فى انتشار هذه الظاهرة على العوامـل

الخارجية وحدها فالسبب الاساسى سيظل كامنا فى غالبية الحالات فى الاوضاع والتناقضات الموجودة داخل الدول الافريقية وفيما بينها • ولما كانت غالبية الدول الافريقية تتشابه فى خصائصها البنائية وفى مواريثها التارخية والظروف السياسية لمرحلة الاستقلال ،فانه يمكن إجمال هذه الخصائص المشتركة لاوضاع البيئة الداخلية فى الدول الافريقية فى ثلاث مجموعات : اقتصادية وسياسية واجتماعية تعتبر بحق المسالك التى تعبر خلالها القوى الاجنبية لاستغلال الموقف الداخلى فى الدول الافريقية لتوجيه التطورات الجارية فيها وجهة معينه تحقق لها مصالحها الحيوية فى القارة بشكل عام •

ويوضح رصد حركة الصراع فى افريقيا ان التطورات تتصاعد بمعدل سريع منذ منتصف السبعينات بصورة جعلت القارة تعود مرة أخرى الى بوءرة الاهتمام العالمى • حتى لتكاد تستقطب الاهتمام دون مناطق التفجر الأخرى فى العالم • وإذ تدرك الدول الكبرى هذه الاهمية المتزايدة لافريقيا فانها تحاول بوسائل متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية أن تقنع أو توجه أو تُكره عددا من دول القارة لتسير فى هذا الطريق أو ذاك مع هذه القوة أو تلك • وكان لتركيب البيئة الداخلية الافريقية أثر كبير فى تنوع الادوات والوسائل التى تتدخل من خلالها القوى الاجنبية فى الشئون الافريقية •

ويهتم هذا الباب بمناقشة تلك القضايا والاجابة عن التساوءلات التى تثيرها فيما يأتى من فصول •

الفصـــل الاول

الأسباب الداخلية للتدخـــل الأجنبى فى أفريقيـــا

ماكادت الدول الافريقية تتخلص من مشكلة الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسى حتى أفاقت على حقيقة التخلف العام الشديد الذى تعانية تلك الدول فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية • بالاضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسى والصراع الداخلى — بين مختلف فئات المجتمع — ،والخارجى مع الدول الافريقية المجاورة خاصة بسبب نزاعات الحدود الناشئة من عملية التقسيم المصطنع للقارة الافريقية فى القرن التاسع عشر بواسطة القوى الاوربية ° وتشكل كل هذه الاوضاع بيئة صالحة أمام القوى الاجنبية للتدخل فى شئون القارة°

ويمكن القول ان هذه الاوضاع الداخلية للبيئة الافريقية تلعب دورا هاما — قد يفوق فى بعض الاحيان دور العوامل الخارجية على أهميتها — فى تفسير حدوث التدخل الاجنبى فى افريقيا • فالتدخلات ماكان لها ان تقع وتحدث آثارها العميقة فى بلدان القارة الافريقية مالم تكن الاوضاع الداخلية فى تلك البلدان مهيأة لذلك. فالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول الافريقية ومايوجد بها من مشاكل حادة وتناقضات عميقة وصراعات عرقية ولغوية ودينية تمثل عوامل جذب للمتغير الاجنبى • وفى غالبية الاحوال سوف يبقى السبب الرئيسى للتدخلات كامنا فى الاوضاع الداخلية • ولن تجدى هذه التدخلات الخارجية اذا كانت الاوضاع الداخلية فى تلك الدول مستقرة واختفت منها تلك الصراعات والتناقضات والمشاكل°

ولما كانت الدول الافريقية تتشابه فى ظروفها التاريخية من حيث خضوعها للاستعمار وكفاحها من أجل الاستقلال • فانها تتشابه ايضا فى مجموعة من الخصائص والاوضاع الداخلية سياسية واقتصادية واجتماعية تعتبر بمثابة عوامل أو اسباب تستغلها القوى الخارجية للتدخل فى شئون الدول الافريقية°

ويهتم هذا الفصل بدراسة هذه الخصائص التى تتشابه فيها الدول الافريقية بدرجات متفاوته وتعتبر تفسيرا للاسباب الداخلية التى تشجع القوى الخارجية على التدخل فى الشئون الافريقية°

أسباب اقتصادية

تعيش كل الدول الافريقية تقريبا * فى حالة من التخلف الاقتصادى ** الشديد تجعلها فى حالة تبعية اقتصادية للقوى الخارجية خاصة للدول الاستعمارية السابقة ، ويفتح هذا الوضع مجالا واسعا أمام القوى الخارجية للتدخل فى شئون الدول الافريقية وتتضح حالة التخلف الاقتصادى التى تعيشها الدول الافريقية فى مظاهر عديدة نختار منها ثلاثة مظاهر تخدم أهداف الدراسة ، وهذه المظاهر الثلاثة هى :ـ
١) انخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى فى افريقيا ، ٢) والتخصص المتطرف فى انتاج وتصدير المواد الأولية ، ٣) والتبعية الاقتصادية .

أولا : انخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى فى افريقيا

يتفق معظم الكتاب الاقتصاديين على أن المعيار الذى يمكن استخدامه فى التفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو معيار الدخل الفردى الحقيقى ويقصد به كمية السلع والخدمات التى تتاح للفرد (١) ، وبالرغم من الانتقادات الكثيرة التى توجه الى هذا المعيار فى قياس التخلف الا أنه يعتبر أكثر المعايير انضباطا وأقلها تعرضا للنقد (٢) ، ونظرا لاعتبارات التحليل فان الدراسة سوف تعتمد على هذا المعيار لبيان درجة التخلف فى افريقيا ، وهو المظهر الأول الواضح من مظاهر التخلف الاقتصادى الذى تعيش فيه بلدان القارة الافريقية .

---

* باستثناء جمهورية جنوب افريقيا ليس باعتبارها دولة افريقية بل باعتبارها موجودة بالقارة .

** اختلف علماء الاقتصاد فى تحديد المقصود بالتخلف الاقتصادى ومن ثم فى تعريف الدول المتخلفة اقتصاديا ، ومع ذلك فان التعريف الشائع هو أن البلاد المتخلفة أنما تتمثل فى البلاد التى ينخفض مستوى المعيشة فيها انخفاضا كبيرا بالقياس بالدول المتقدمه ، لمزيد من التفصيل انظر :ـ
د . محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

(١) د . نبيل الروبى ، " الهيكل الاقتصادى الافريقى " ، مذكرات غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٨ .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر :ـ
د . عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣ ـ ٤٦ .

اختلف الكتاب فى تحديد القدر الذى يفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفه ، فكثير من الكتاب يذهب الى تحديده ب ٥٠٠ دولار ، فالدولة تعتبر متخلفة اذا كان دخل الفرد فيها يقل عن ٥٠٠ دولار فى العام . وتذهب كتابات اخرى الى تحديده ب ٧٠٠ دولار بينما يحدده البعض ب ١٠٠٠ دولار فى العام.(١)

وقبل تطبيق هذا المعيار على افريقيا تفصيلا يكفى أن نعرف أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الافريقية فى سنه ١٩٧٢ بلغ ٢٠٠ دولار ، بينما بلغ هذا المتوسط فى الولايات المتحدة الامريكية فى ذات السنة ٥٥٠٠ دولار(٢) . وعند تطبيق الحد الفاصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الذى يأخذ به كثير من الكتاب وهو ٥٠٠ دولار على بيانات الجدول رقم (١) يتضح أن جميع الدول الافريقية تدخل فى زمرة الدول المتخلفة عدا خمس دول هى جنوب أفريقيا ، وليبيا ، وربنون ، وناميبيا ، وجابون . والدول الاربع الاخيرة لايمكن ادخالها فى عداد الدول المتقدمة لاعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادى* . أما جمهورية جنوب أفريقيا فلها وضع خاص**.

(١ ، ٢) د . نبيل الروبى ، مرجع سابق ، ص ٩ .

* يعتبر الهيكل الاقتصادى فى هذه الدول الأربع متخلفا ، لأن قطاع الصناعة فى تلك الدول لايساهم الا بنسبة ضئيلة جدا فى الناتج المحلى الاجمالى ، ففى ليبيا على سبيل المثال بلغت مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ٢٪ تقريبا فى سنه ١٩٧٢ . وفى الوقت نفسه نجد أن قطاع التعدين فى تلك الدول يساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى فيها حيث بلغت مساهمة البترول فى ليبيا ٦٠٪ .

** أما بالنسبة لجمهورية جنوب افريقيا فانها أولا لا تعتبر من ضمن الدول الافريقية طبقا لميثاق منظمه الوحدة الافريقية . وثانيا .. فبالرغم من اسهام قطاع الصناعة فيها بنحو ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى الا أنها تتميز بالانحراف الشديد فى توزيع الدخول بسبب سياسة التمييز العنصرى التى تجعل الاقلية البيضاء ـ وهى تمثل نحو ٢٠٪ من السكان فقط ـ تعيش فى مستوى معيشى مرتفع جدا ، بينما تعيش الاغلبية السوداء فى مستويات معيشية منخفضه جدا .

البلد	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	البلد	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	البلد	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
١) المجموعة العليا أكثر من ٣٠٠ دولار.		٢) المجموعة الوسطى من ١٠٠ ـ ٣٠٠ دولار.		٣) المجموعة السفلى أقل من ١٠٠ دولار.	
ليبيا	٢٠٢٠	الكنغو	٢٩٢	الصومال	٩٥
جنوب افريقيا	٨٠٦	ليبيريا	٢٨٧	داهومى	٩٠
رينيون	٧٩٢	موريشيوس	٢٨١	مالاوى	٨٧
جابون	٧٦٣	غانا	٢٦٩	النيجر	٨٢
ناميبيا	٥٨٧	موزمبيق	٢٦٤	ليسوتو	٧٨
ساحل العاج	٣٦٣	المغرب	٢٣٣	غينيا	٧٧
زامبيا	٣٤٧	بتسوانا	٢٢٣	اثيوبيا	٧٧
الجزائر	٣٤٥	السنغال	٢٢٢	بوروندى	٧٧
تونس	٣٣٢	مصر	٢١٦	فولتا العليا	٦٥
روديسيا	٣١٨	الكاميرون	١٨٨	تشاد	٦٤
زيمبابوى حاليا)		سيراليون	١٨٥	رواندا	٥٨
أنجولا	٣٠٧	موريتانيا	١٦٦	مالى	٤٦
سوازيلاند	٣٠٣	كينيا	١٥٢		
		جامبيا	١٣٧		
		توجو	١٣٣		
		نيجيريا	١٣١		
		أوغندا	١٢٧		
		افريقيا الوسطى	١٢٧		
		مدغشقر	١٢٥		
		السودان	١١٩		
		زائير	١٠٢		
		تنزانيا	١٠٠		

ومن الجدول يلاحظ أن ٣٤ دولة افريقية يقل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عن ٣٠٠ دولار فى العام ، ومن بين هذه الدول توجد ١٢ دولة يقل نصيب الفرد فيها عن ١٠٠ دولار سنويا .

وفى احصائية أخرى للامم المتحده سنه ١٩٦٦ شملت ٤٣ دولة افريقية اتضح ان أكثر من نصف سكان افريقيا (٥٢٪) يقل نصيب الفرد منهم من الناتج المحلى الاجمالى عن ١٠٠ دولار فى العام ، كما لا يزيد هذا الناتج عن ٢٠٠ دولار بالنسبة لثلث السكان تقريبا (٣٢٫٨٪) بمعنى أن ٣٠ دولة تضم ٨٤٫٨٪ من سكان افريقيا لا يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلى فيها عن ٢٠٠ دولار سنويا (١) .

ويتضح مما سبق أن معدل الدخل الفردى الحقيقى فى الدول الافريقية يتسم بالانخفاض الشديد بالمقارنة بمثيلة فى الدول المتقدمة . وبالاضافة الى ذلك فان افريقيا تتسم بظاهرة أخرى هامة وخطيرة هى انحراف توزيع الدخول فى المجتمعات الافريقية ، فهناك طبقة غنية قليلة العدد وطبقة فقيرة تتكون منها غالبية السكان . ويلاحظ أن الشقة بين الطبقتين متسعة فى الوقت الذى تستحوذ فيه الطبقة الأولى على جزء يزيد كثيرا عن نصيبها النسبى من الدخل تحصل الغالبية العظمى على قدر من الدخل يقل عن هذا النصيب النسبى بمراحل كثيرة (٢) . ويمكن ملاحظة هذا الوضع فى الهوة الواسعة التى تفصل بين مستوى المعيشة فى المناطق الريفية حيث يعيش ٧٦٪ من السكان وبين مستوى المعيشة فى المناطق الحضرية . وهو الامر الذى انعكس فى النهاية فى نشأة ظاهرة " الثنائية الاقتصادية " حيث ينقسم الاقتصاد القومى الى قطاعين (٣) : أحدهما ـ حديث . وهو القطاع الذى يرتبط بنشاطات التصدير ويستخدم أساليب تكنولوجية حديثه ويتركز فى المدن لاتصالها بالاقتصاد العالمى . أما القطاع الاخر فهو قطاع تقليدى متخلف يقوم على الزراعة التقليدية التى تستخدم أساليب بدائية ويرتبط فيه الانتاج بالاستهلاك الذاتى وعدم استخدام النقود ولذلك يسمى بالاقتصاد المعيشى .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

ويلاحظ على هذا الوضع أمران هما :-

أولا :- ان التفاوت الكبير فى توزيع الثروة ليس مقصورا على ذلك التفاوت القائم بين القطاع الريفى والقطاع الحضرى وانما يمتد ذلك التفاوت الى داخل كل من القطاعين وبصورة خطيرة أثارت صراعات اجتماعية وطبقية حادة فى معظم الدول الافريقية . وان كانت هذه الصراعات تتخذ أحيانا مظاهر غير طبقية (أحداث تشاد) .

ثانيا :- ان القطاع الحضرى فى الاقتصاد يقوم أساسا على مشروعات التصدير الى جانب اعتماده على رأس المال الاجنبى ، حيث يلاحظ أن رأس المال الاجنبى يتجه للسيطرة على عمليات التجارة الخارجية وامتلاك المشروعات التى تنتج للتصدير .

وقد أدى استمرار هذا الوضع فترة طويلة الى قيام طبقة من الافارقة ترتبط مصالحهم بالرأسمالية الاجنبية ، ومن ثم يكون من مصلحتها الدفاع عن الوضع القائم أمام تيار الافكار التحررية الجديدة التى تنادى بها الطبقات الاخرى لتغيير الوضع القائم . وبالتالى فان تدخلات القوى الخارجية فى بلدان القارة الافريقية تقف الى جانب أحد هذين الاتجاهين . " وبذلك يمكن تفسير السلوك الغربى بصفة عامة والامريكى بصفة خاصة من حيث تدفق المساعدات المالية والعسكرية على جنوب افريقيا وزائير وكينيا وساحل العاج وأثيوبيا (هيلاسيلاسى) ، وحجب هذه المساعدات عن النظم الثورية فى غانا (نيكروما) وغينيا والكنغو برازافيل ، كما يمكن أيضا تفسير السلوك السوفيتى من حيث تدفق مساعداته على الدول الثورية مثل غانا وغينيا والكنغو برازافيل ، وحجبها عن دول أخرى تعتبر من وجهة النظر السوفيتية رجعية ." [1]

---

(1) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى أفريقيا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١١ .

ثانيا : التخصص المتطرف فى انتاج وتصدير المواد الاولية

يعتبر التخصص فى انتاج وتصدير المنتجات الاولية - سواء الزراعية أو التعدينية - من أهم خصائص التخلف الاقتصادى*. وكثيرا ما يقتصر البلد المتخلف على انتاج وتصدير عدد قليل من المحاصيل ، بل قد يصل الامر الى الاعتماد على انتاج وتصدير محصول أو منتج أولى واحد. " ومن ثم فان قدرا يعتد به من الدخل القومى فى البلاد المتخلفة عموما انما يتولد عن انتاج المواد الاولية للتصدير ، ويتجاوز ذلك القدر فى المعتاد ٢٠٪ وان ارتفع كثيرا فى بعض هذه البلدان. هذا الى جانب اعتماد الصادرات بصفة أساسية على سلعة أولية واحدة - أو على عدد محدود من السلع الأولية - للحصول على أكثر من ٥٠٪ من حصيلة الصادرات". (١)

وتبدو هذه الظاهرة بشكل واضح وحاد فى افريقيا، وتوضح احصاءات الناتج المحلى الاجمالى عن عام ١٩٦٨م أن الانتاج الزراعى يستأثر بنسبة قدرها ٣٤٫١٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، كما يمثل التعدين ١٠٫١٪ من هذا الناتج وبذلك تشكل المواد الاولية من الزراعة والتعدين ٤٤٫٢٪ من اجمالى الناتج المحلى فى الدول الافريقية. ومن ناحية أخرى تتركز الصادرات الافريقية فى عدد قليل من المنتجات الاولية ، وتشكل خمس سلع رئيسية** ٦٠٫٩٪ من حصيلة الصادرات ، بل ان سلعة واحدة وهى البترول يساهم وحده بنسبة ٣٠٫٩٪ من أجمالى هذه الحصيلة. (٢)

وتوضح احصاءات الأمم المتحدة لعام ١٩٧٣ عن موقف الصادرات الافريقية ان عددا كبيرا من الدول الافريقية يعتمد اعتمادا أساسيا على تصدير ثلاث سلع أولية، وبلغت مساهمة هذه السلع ٨٠٪ أو أكثر من أجمالى حصيلة الصادرات فى ١٨ دولة ، بينما بلغت نسبة هذه المساهمة ما بين ٦٠ - ٧٩٪ من أجمالى حصيلة

---

* تدرج كثير من الكتابات هذا المظهر للتخلف ضمن مظاهر التبعية الاقتصادية ولكن نظرا لاهميته من حيث ظهوره فى بلدان القارة الافريقية بصورة واضحة. ولاعتبارات التحليل رأى الباحث دراسته بصفة مستقلة مع الاشارة الى آثاره السلبية فى تأكيد التبعية الاقتصادية للخارج.

(١) د. محمد زكى شافعى ، مرجع سابق ، ص٣٤.

** هى البترول الخام ، والنحاس ، والبن ، والقطن ، والكاكاو.

(٢) د. نبيل الروبى ، مرجع سابق ، ص١٦.

الصادرات فى ١٦ دولة • وتعتمد ٣٧ دولة افريقية فى الحصول على ٥٠٪ أو أكثر من اجمالى حصيلة صادراتها على تصدير ثلاث سلع أولية أيضا • (١)

بينما تعتمد ١١ دولة افريقية على تصدير سلعتين أوليتين فقط للحصول على ٨٠٪ أو أكثر من اجمالى حصيلة صادراتها ، كما تعتمد ١٢ دولة افريقية فى الحصول على مابين ٦٠ _ ٧٩٪ من اجمالى حصيلة صادراتها على تصدير سلعتين أوليتين فقط • وفى نفس الوقت نجد أن ٦ دول افريقية تعتمد فى الحصول على أكثر من ٨٠٪ من اجمالى حصيلة صادراتها من تصدير سلعة أولية واحدة ، من هذه الدول ليبيا التى تحصل من ايرادات البترول على ٩٩٪ من حصيلة صادراتها ، وزامبيا تعتمد على النحاس فى الحصول على ٩٤٪ من حصيلة صادراتها ، وبوروندى تعتمد على البن فى الحصول على ٨٥٪ من حصيلة صادراتها وموريشيوس ٨٣٪ من السكر • (٢)

"يؤدى هذا التطرف فى التخصص فى انتاج وتصدير المواد الاولية فى افريقيا الى آثار اقتصادية خطيرة من أهمها جمود الهيكل الاقتصادى حيث تتوقف مستويات الدخل والتشغيل والمعيشة بها على الاحوال السائدة بأسواق التصدير فى الخارج" (٣) وتتوقف هذه الاحوال بصفة أساسية على الأوضاع الاقتصادية بالبلاد الصناعية ، ويؤدى هذا اعتماد البلاد الافريقية عموما على الخارج لتصريف فائض انتاجها من السلعة أو العدد المحدود من السلع التى تتخصص فى انتاجها وتصديرها ، الى جانب اعتمادها أيضا على الخارج فى الحصول على العديد من السلع الاساسية المصنعة •

وتختلف هذه الآثار باختلاف ما اذا كنا نأخذ فى الاعتبار المدى القصير أو المدى الطويل ، حيث تختلف ظروف وطبيعة السوق الدولية فى الحالتين • ففى المدى القصير تتميز السوق الدولى للمواد الأولية بالتقلبات قصيرة المدى فى أسعار المواد الاولية وفى الكميات المصدرة ، وينعكس ذلك فى صورة تقلبات شديدة فى حصيلة صادرات الدول المصدرة للمواد الأولية • ففى دراسة للأمم المتحدة لوحظ أن المتوسط السنوى للتقلبات فى حصيلة الصادرات من سنة لاخرى لـ ٢٥ سلعة أولية هى ٢٣٪ والمتوسط السنوى للتقلبات فى الاسعار والكميات هى ١٤ ، ١٩٪ على

---

(١) UN, <u>African Economic Indicators</u>, New York, 1973, P. 24.

(٢) <u>Idem</u>.

(٣) د • نبيل الروبى ، مرجع سابق ، ص ١٩ •

التوالى[١] بل أن الدول المصدرة للبترول تعرضت هى الاخرى لتأثير التقلبات فى سوق البترول *.

أما فى المدى الطويل فتتمثل نتائج التخصص فى انتاج وتصدير المواد الأولية فى تراخى الزيادة فى الطلب على الواردات من المنتجات الأولية من جانب البلاد الصناعية . ويزيد من هذا الخطر اتجاه معدل التبادل الدولى للتحرك فى غير صالح البلاد المنتجه للمواد الاولية وهو مايعرف بتدهور نسب التبادل الدولى . وقد ساعد على هذا التدهور التضخم الذى استشرى فى الدول الصناعية.

ومن الأمثلة على ما يسببه التخصص فى انتاج وتصدير المواد الأولية من تبعية لأسواق الدول المتقدمة هو نجاح الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية فى تصدير الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها وبدأت منذ عام ١٩٧٠ وبلغت ذروتها فى سنة ١٩٧٣ ** ، الى الدول المتخلفة ومنها الدول الافريقية . فقد رفعت هذه الدول الصناعية من أسعار منتجاتها الصناعية وخدماتها الدولية وفى الوقت نفسه قامت الاحتكارات الدولية بالتلاعب فى أسعار المواد الاولية وخفضتها ـ باستثناء البترول ـ مما أدى الى تحمل الدول المتخلفة عبء الازمة[٢] . ويرتبط هذا الأمر أيضا بموضوع سيطرة الاحتكارات الدولية والشركات متعددة الجنسيات على عمليات الانتاج والتصدير والتسويق للمواد الاولية فى الدول المتخلفة ومنها الدول الافريقية وهو ماسوف تتناوله الدراسة بالبيان فى مكان آخر من هذا البحث.

---

(١) د. عمرو محى الدين ، مرجع سابق ، ص١٠٤ .

* فقد تعاقدت الدول المصدرة للبترول على مشروعات ضخمه ثم اكتشفت فى عام ١٩٧٥ نقصا فى حصيلة عائداتها من البترول نتيجة انخفاض الطلب على البترول لامتلاء كل طاقة التخزين فى الدول المستهلكة الصناعية الكبرى ، ونتيجة النقص فى الاستهلاك الذى ترتب على اجراءات المحافظة على الطاقة من ناحية والكساد العالمى من ناحية أخرى . وقد واجهت هذه الدول مشكلة سيولة وأضطر بعضها للاقتراض . هذا بالاضافة الى النقص الكبير فى حصيلة صادرات الدول المصدرة للبترول منذ عام ١٩٨٣ الناتج من الانخفاض الشديد فى الاسعار نتيجه زيادة المعروض فى السوق العالمى .

** وهى الازمة التى شهدت ارتفاعا متزايدا وكبيرا فى سعر البترول الى جانب أزمات النقد التى تمثلت فى تدهور قيمة الدولار ، ثم ما تميزت به تلك الأزمة من ظاهرة غريبة جمعت بين التضخم والركود فى آن واحد .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر :ـ
د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١١١ .

ثالثا : التبعية الاقتصاديــــــة

"تعنى التبعية الاعتماد على الغير ، وللاعتماد على الغير صور متفاوتة منهـــا الاعتماد المتبادل بين جانبين بدرجة متقاربة أو متساوية وهذه الحالة لا تثيـــر أى مشاكل ولا يكون لها أية اضرار خطيرة . ومنها : الاعتماد غير المتبادل من جانب طرف على طرف آخر بمعنى أن يكون اعتماد أحدهما على الطرف الاخر اعتمادا شديدا مما يمكن معه الطرف الأول - المعتمد عليه - أن يتحكم أو يوثر فى الشئون الداخلية للطرف الثانى ، وهنا يصبح الاقتصاد القومى "مكشوفا" بمعنى ارتباط مستويـــات الدخل والتشغيل والاستثمار على الاسواق الخارجيــــة". (١)

وتعانى الدول الافريقية - وبدرجات متفاوتة - من هذه الظاهرة بصورة واضحة . وقد سبق الحديث عن أحد مظاهر هذه التبعية فى افريقيا عند الحديث عن التخصص المتطرف فى انتاج وتصدير المواد الأولية . ولا تقتصر مظاهر التبعية الاقتصاديـــة على هذا الجانب فقط بل توجد مظاهر أخرى كثيرة نتناول أهمها فيمايلى :-

١) سوء التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجيــــة :

يلاحظ أن الجانب الأعظم من التجارة الخارجية لدول العالم الثالث بصفة عامـــة تتم مع مجموعة الدول الرأسمالية التى تضمها هيئة التعاون الاقتصـادى والتنميــــة . بل أن هذه النسبة تتزايد فقد كانت ٦٩٪ فى سنة ١٩٦٠ ، ثم أصبحت ٧٢٪ فـــى سنه ١٩٧٠ وتجاوزت ٧٦٪ فى سنه ١٩٧٤ . ويلاحظ أن صادرات العالم الثالـــث الى الدول الاشتراكية (باستثناء الصين) رغم تزايدها فى الفترة من ٦١ - ١٩٧٦ الا أنها مازالت تشكل نسبة ضئيلة للغاية حيث لم تتجاوز ٥٪ فى عام ١٩٧٦ . أمـــا بقية صادرات العالم الثالث وهى حوالى ٢٠٪ فتذهب الى دول أخرى فى العالـــم الثالـــث. (٢)

ومن المعروف أن اتجاهات التصدير تحدد اتجاهات الاستيراد . فكل دولـــة نامية تستورد أساسا من الدول التى تشترى صادراتها . وفى هذا الخصوص نجـــد أن نصيب الدول الرأسمالية فى واردات العالم الثالث يزيد عن نصيبها فى اجمالـــى صادراته ويبين ذلك واقع العجز فى موازين مدفوعات دول العالم الثالث.

---

(١) د. سعد ماهر حمزة ، دراسات فى اقتصاديات التخلف والتبعية مع الاهتمام بالشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٣١.

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

وفى أفريقيا يلاحظ أن جانبا كبيرا من التجارة الخارجية للبلاد الافريقية يتجه الى البلاد الرأسمالية المتقدمة التى تسلطت عليها قبل الاستقلال . فنجد أن فرنسا استأثرت بـ ٨٦٪ من صادرات السنغال و ٦٧٪ من صادرات الكاميرون ، و ٥٠٪ من صادرات ساحل العاج . أما الواردات فكان نصيبها يبلغ الثلثين وذلك خلال عام ١٩٦٢ . كما استأثرت انجلترا أيضا على ما يزيد على نصف التجارة الخارجية للبلاد الافريقية التى تنتمى الى منطقة الاسترلينى وذلك فى عام ١٩٥٧.(١)

ويتضح من العرض السابق " أن الدول الرأسمالية " هى المستورد والمصدر الأساسى لدول العالم الثالث بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصه ، ومن ثم تحصل على أكبر نصيب من عوائد التجارة الدولية كما أنها بهذه الصفة هى التى تحدد الاسعار العالمية التى تتم على أساسها المبادلات الدولية ، وتحتل الولايات المتحدة الامريكية مركزا مرموقا فى هذه العملية حيث تستوعب وحدها ٢٠٪ من صادرات العالم الثالث.(٢)

ويلاحظ مما سبق أنه بالرغم من تصفية الاستعمار السياسى بشكله القديم الا أن العلاقات الاقتصادية الأساسية للدول التى تحررت منه مركزة مع الدول الرأسمالية الكبرى – خاصة الدول الاستعمارية السابقة – وهو ما يتيح فرصا مواتية وادوات مناسبة للدول الاستعمارية للتدخل والتأثير فى الاتجاهات السياسية بل وفى البناء السياسى للدول الافريقية.

٢) الاعتماد على انسياب رؤس الاموال الاجنبية:

يرجع اعتماد الدول الافريقية على رؤس الاموال الاجنبية فى تمويل استثمارات التنمية الى نقص الموارد المحلية وعجز مؤسسات التمويل الوطنية عن تمويل استثمارات عمليات التنمية . ولذلك كان على هذه الدول – أمام ثورة التطلعات لدى الشعوب الافريقية ، ومحاولة قادتها التخلص من إسار التخلف والاسراع بالنهوض ببلادهم – الاتجاه الى رؤس الاموال الاجنبية لتعويض هذا النقص . وفى هذا الخصوص يلاحظ

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، مرجع سابق ، ص ٣٩.
(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٠٩.

أن رؤس الاموال الاجنبية نزحت الى افريقيا مع الاستعمار ، واتجهت رؤس الاموال هذه الى السيطرة على عمليات انتاج وتجارة المواد الأولية ، فنجد أنها اتجهت لامتلاك المشروعات التى تنتج مواد أولية من أجل التصدير . لذلك كانت رؤس الاموال هذه تتركز فى شركات استخراج المعادن وفى المزارع الكبيرة . وتوجد فى افريقيا أمثلة عديدة على ذلك ، منها شركات المناجم فى روديسيا* والكنغو والمزارع الكبيرة فى ليبيريا .

وينطق الواقع الفعلى بارتباط هذا المظهر بصورة أخرى للتبعية هى سيطرة الاجهزة التابعة للدول المتقدمة على عمليات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ، حيث تسيطر شركات التصدير الكبرى على التجارة الخارجية . " ومن الأمثلة على ذلك ان ست أو سبع شركات أجنبية تسيطر على ما بين ثلثى وثلاثة ارباع التجارة الخارجية فى غرب افريقيا ".[1] ويلاحظ أيضا أن الاستثمار الاجنبى لم يتجه الى الصناعة وانما الى الاستثمار فى الاجهزة التى تخدم التجارة الخارجية مثل الاعمال المصرفية وأجهزة النقل .

وقد أدى هذا الوضع الى توجيه القوى الانتاجية فى الاقتصاد بما يخدم المصالح الاستعمارية ، وترتب على ذلك انحراف وجمود الهيكل الانتاجى فى الدول الافريقية بالصورة التى أدت الى التخلف الشديد . بالاضافة الى أن اصحاب رؤس الاموال الاجنبية كانوا يقومون بتحويل معظم الارباح المحققة ـ التى وصلت الى أرقام كبيرة ـ الى أوطانهم الأصلية مما يحرم البلاد الافريقية من فرصة استثمار هذه الارباح فى الداخل . ويرجع أحد الكتاب الاقتصاديين سبب أحجام رؤس الاموال الاجنبية عن الاستثمار فى مجالات التصنيع فى الدول الافريقية الى " أن الاستثمار فى التصنيع معناه اعادة النظر فى العلاقات الاقتصادية التقليدية القائمة بين الدول المستعمرة وافريقيا مما يحتم على الدول الاوربية أن تعمل على أعادة بناء هيكلها الاقتصادى وهو أمر لا يمكن ان تقبله تلك الدول ".[2]

---

* زيمبابوى حاليا .

(1) د . محمد زكى شافعى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(2) د . نبيل الروبى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

ويلاحظ أن نصيب افريقيا من انسياب رؤس الاموال الاجنبية كان ضعيفا حيث بلغ نصيبها $\frac{1}{5}$ ما أعطى للدول المتخلفة فى عام ١٩٦٧.[١] وأن الاستثمارات الاجنبية فى أفريقيا تميزت بالتركز الجغرافى على الدول التى كانت مستعمرة من قبل ، فنجد أن الاستثمارات الفرنسية هى الاستثمارات الغالبه فى أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الانجليزية والبلجيكية . وقد استمر هذا الوضع أيضا بعد الاستقلال وأن كانت بصورة أقل . أما بالنسبة للاستثمارات الامريكية فى افريقيا يلاحظ أنها كانت محدودة قبل الحرب العالمية الأولى اذ اقتصرت على شركة فيرستون فى ليبيريا وبعض الاستثمارات فى مناجم النحاس فى زامبيا والتعدين فى جنوب افريقيا . أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد انتشرت الاستثمارات الامريكية فى افريقيا خصوصا فى الصناعة الاستخراجية . وبلغت هذه الاستثمارات نحو بليون دولار فى عام ١٩٦١ زادت الى بليونين فى عام ١٩٦٦ ثم الى ثلاثة بلايين فى عام ١٩٧٠ وتتركز غالبية هذه الاستثمارات فى البترول ٦٠ ٪.[٢] وبعد أن كانت جنوب أفريقيا تستحوذ على نصف الاستثمارات الامريكية تراجعت هذه النسبة الى الربع بعد الزيادة السريعة فى الاستثمارات البترولية فى ليبيا ونيجيريا وغيرهما . وتقدر الاستثمارات الخاصة الانجليزية والفرنسية والبلجيكية والالمانية الغربية فى أفريقيا بنسبة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أمثال الاستثمارات الامريكيه .[٣]

ويمكن تسجيل عدة مخاطر تترتب على الاعتماد على رؤس الاموال الاجنبية ، من هذه المخاطر مايلى :ـ

١) توقف أنسياب رؤس الاموال الاجنبية يؤدى الى انخفاض يعتد به فى مستويات الاستثمار ، وتوقف انسياب السلع الانتاجية ، وانخفاض مستويات الاستهلاك العام والخاص ، فضلا عن اطراد تضخم العجز فى ميزان المدفوعات.

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) د. نبيل الروبى ، " التنمية الاقتصادية فى افريقيا " ، مذكرات غير منشورة ، بمعهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٢١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

٢) يشكل الانسياب أعباء على الموارد القومية للدول النامية . فالقروض (أحد أشكال الانسياب) يترتب عليها أعباء سداد الفوائد وأصل الدين . أما الاستثمار الاجنبى الخاص (الشكل الثانى للانسياب) فيرتب اعباء تحويل الارباح . ولتوضيح ذلك يكفى معرفة أنه فى سنه ١٩٧١ بلغت أعباء الديون فى الجزائر ٤٥٫٨٪ من حصيلة صادراتها ، وفى غينيا الاستوائية ٥٣٪ ، وفى مالى ٩٧٫٨٪ من حصيلة الصادرات.[1] كما أن الارباح التى أعيد تحويلها الى الخارج تفوق أضعاف حجم الاستثمارات الاصلية والتى تولدت عنها الارباح .

٣) خلق ظاهرة اقتصادية خطيرة هى " الثنائية الاقتصادية " وهى تعنى وجود قطاعين اقتصاديين مختلفين تماما لا توجد بينهما أية روابط داخل الاقتصاد القومى ، حيث ينشأ قطاع حديث نسبيا اقامه رأس المال الأجنبى نتيجة تركيزه على السيطرة على عمليات استخراج المعادن وفى المزارع الكبيرة وكذلك سيطرته على عمليات التجارة الخارجية ، كل ذلك يؤدى الى جمود الهيكل الاقتصادى وانحراف عملية التنمية.

٤) القيود والشروط المصاحبة لعملية تدفق رؤس الأموال الأجنبية والتى تقلل من كفاءة استخدام تلك الموارد، الى جانب عدم ملائمة الانسياب مع نمط التنمية المستهدف *. والاهم من ذلك " الاعباء السياسية التى تتمثل فى الشروط السياسية التى تضعها الدول المقرضة الى جانب المزايا والشروط غير العادية التى يحصل عليها رأس المال الاجنبى ، حيث أن المعروف أن رأس المال الاجنبى لا يقبل على الاستثمار فى الدول النامية الا اذا حصل على مزايا وشروط غير عادية تفوق بشكل واضح معدلات الربح التى يحصل عليها فى البلدان الرأسمالية المتقدمة " .[2]

---

(١) د. عمرو محى الدين ، مرجع سابق ، ص ٥٣٥.

* يلاحظ أن الغاية الرئيسية من برامج ومشروعات المعونة التى تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة هى لخدمة القطاع الاقتصادى المرتبط برأس المال الاجنبى الى جانب التركيز على المشروعات التى تخدم القطاع الخاص.

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٧٤.

ويتضح مما سبق أن انسياب رؤس الأموال الأجنبية يحمل معه أخطار الارتباط بالخارج والتبعية السياسية والاقتصادية على المدى الطويل . فالتدفقات الثنائية الحكومية * قد تستخدم كأداة للضغط السياسي ولتحقيق أهداف الدولة صاحبة التدفق.هذا الى جانب أن الاستثمارات المباشرة الخاصة تخلق بطول مدة اقامتها فى الدولة المنسابة اليها بعض المصالح والفئات الاجتماعية المرتبطة مصالحها بالاستثمار الاجنبى ، وتمثل هذه الفئات الاجتماعية مراكز للقوى السياسية تستخدمها القوى الاجنبية لتحقيق مصالحها .

أما المصدر الاخر الرئيسى للتدفق الرأسمالى الاجنبى فيتمثل فى الشركات متعددة الجنسيات التى تسيطر على البنوك الكبرى وامكانيات الاقتراض من السوق العالمى . ولا تتطابق استراتيجية التنمية فى أية دولة متخلفة مع استراتيجية تلك الشركات التى تسعى لزيادة ارباحها ولا يعنيها درجة أهمية مشروعاتها للاقتصاد القومى للدولة النامية . كما أن لتلك الشركات احداث سابقة فى التدخل لتوجيه سياسة الدول النامية فى اتجاه موالى لصالح الدول الكبرى الموجهة لها .**

٣) التبعية النقدية والمصرفية :

تظهر هذه الصورة من التبعية بشكل حاد فى افريقيا حيث من الممكن تقسيمها الى سبع مجموعات نقدية كبيرة ، منها ست مجموعات نقدية أساسها عملة الدولة المستعمرة وهى الفرنك الفرنسى ، والجنيه الاسترلينى ، والفرنك البلجيكى ، والاسكودو البرتغالى ، والبيزته الاسبانى ، الى جانب منطقة راند جنوب أفريقيا ، بالاضافة الى مجموعة البلاد التى تتسم باستقلال نقدى .(١)

ويلاحظ أن الهيكل النقدى فى معظم الدول الافريقية مازال يعكس الى حد بعيد استمرار الارتباط بالنظم النقدية للدول الاستعمارية السابقة . وبعبارة

---

* القروض الحكومية والهبات والمنح .

** لمزيد من التفصيل حول الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسية .. انظر الفصل الثانى من الباب الاول لهذه الدراسة .

(١) د. نبيل الروبى ، " الهيكل الاقتصادى الافريقى " ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

أخرى يمكن القول بأن النظم النقدية فى الدول الافريقية تعتبر - الى حد ما - امتدادا للنظم النقدية السائدة فى تلك الدول الاستعمارية السابقة ٠ وهذا لا ينفى أن كثيرا من الدول الافريقية سارت خطوات واسعة فى سبيل اقامة نظم نقدية مستقلة٠

أما التبعية المصرفية فتتجلى فى سيطرة البنوك الأجنبية على العمليات المصرفية حيث يلاحظ على النظم المصرفية فى الدول الافريقية غلبة الملكية الاجنبية للبنوك ، واتجاه توظيف ما يتجمع لديها من ودائع فى استثمارات ببلادها الأصلية وقصر نشاطها على تمويل حركة التجارة الخارجية ٠ ومن الآثار السلبية الأخرى لهذه البنوك هو مقدرتها على الحصول من مراكزها الرئيسية فى الخارج على احتياجاتها من الاموال السائلة وقت الضرورة مما يضعف سيطرة البنوك المركزية المحلية على سوق النقد والائتمان٠

ومن الامثلة الواضحة على انتشار البنوك الاجنبية فى أفريقيا أنه فى المده من ٣٨ - ١٩٥٩ أصبحت فروع بنك باركليز الانجليزى فى روديسيا ونياسالاند ١٠٢ فرعا وأصبحت فروعه فى كينيا وتنجانيقا وأوغندا ١٠٩ فرعا [١] ٠ وفى سنه ١٩٧١ لم يكن فى زائير سوى بنك واحد وطنى مقابل سبعة بنوك أجنبية٠

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٠

أخرى يمكن القول بأن النظم النقدية فى الدول الافريقية تعتبر - الى حد ما - امتدادا للنظم النقدية السائدة فى تلك الدول الاستعمارية السابقة ٠ وهذا لاينفى أن كثيرا من الدول الافريقية سارت خطوات واسعة فى سبيل اقامة نظم نقدية مستقلة٠

أما التبعية المصرفية فتتجلى فى سيطرة البنوك الأجنبية على العمليات المصرفية حيث يلاحظ على النظم المصرفية فى الدول الافريقية غلبة الملكية الاجنبية للبنوك ٠ واتجاه توظيف ما يتجمع لديها من ودائع فى استثمارات ببلادها الأصلية وقصر نشاطها على تمويل حركة التجارة الخارجية ٠ ومن الآثار السلبية الأخرى لهذه البنوك هو مقدرتها على الحصول من مراكزها الرئيسية فى الخارج على احتياجاتها من الاموال السائلة وقت الضرورة مما يضعف سيطرة البنوك المركزية المحلية على سوق النقد والائتمان٠

ومن الامثلة الواضحة على انتشار البنوك الاجنبية فى أفريقيا أنه فى المده من ٣٨ - ١٩٥٩ أصبحت فروع بنك باركليز الانجليزى فى روديسيا ونياسالاند ١٠٢ فرعا وأصبحت فروعه فى كينيا وتنجانيقا وأوغندا ١٠٩ فرعا [1] ٠ وفى سنه ١٩٧١ لم يكن فى زائير سوى بنك واحد وطنى مقابل سبعة بنوك أجنبية٠

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٠

المبحث الثاني

أسباب سياسية واجتماعية

لا تقتصر مظاهر التخلف في الدول الافريقية على الجوانب الاقتصادية فقط ، بل تمتد أوجه التخلف الى النواحي السياسية أيضا . ودراسة مظاهر التخلف السياسي في أفريقيا لا تقل أهمية عن دراسة مظاهر التخلف الاقتصادي التي سبق دراستها . اذ توضح لنا مواطن الضعف في النظم السياسية في الدول الافريقية ، كما توضح لنا مدى تأثير النفوذ الاجنبي للقوى الخارجية على الاوضاع الداخلية لتلك الدول . وسوف تركز الدراسة على أهم مظاهر التخلف السياسي في أفريقيا - مع ملاحظة أن هذه المظاهر تتفاوت درجة ظهورها في الدول الافريقية من دولة الى أخرى - والتي تعتبر في نفس الوقت اسبابا تنفذ منها القوى الخارجية للتدخل في الشئون الافريقية .

أولا : عدم التوازن بين المؤسسات السياسية :

" يتجسد النظام السياسي ماديا في عدد من المؤسسات اللازمة لتلقي احتياجات الجماهير وتجميع هذه المطالب ، ثم صياغة السياسات العامة اللازمة لاشباعها وتنفيذ هذه السياسات . وبدون وجود هذه المؤسسات أو في ظل وجود مؤسسات شكلية أو غير فعالة تتراكم مطالب الجماهير دون اشباع ، ومن ثم تتزايد الضغوط على النظام السياسي وتبرز الحاجة الى التغيير أو اسقاط النخبة التي فشلت في تحقيق مطالب الجماهير"(١) . ومن هنا فإن بناء المؤسسات السياسية يمثل الخطوة الأولى والأساسية في عملية التنمية السياسية . وكان على الدول النامية وهي في سعيها للقيام بعملية التنمية الشاملة ان تقيم بناءا مؤسسيا يتلاءم مع هذه العملية وذلك يتطلب التعرف على واقع البناء المؤسسي في هذه الدول مع الاشارة الى الدول الافريقية .

---

(١) د . عبد الخبير محمود عطا ، " التنمية السياسية " ، مذكرات غير منشورة كلية التجارة جامعة أسيوط ، ١٩٨١ ، ص ٧٣ .

وفى هذا الخصوص يلاحظ أن البناء المؤسسى فى الدول الافريقية يتميز باختلال شديد ويتمثل هذا الاختلال فى ثلاثة مظاهر هى على سبيل الايجاز :-

١) تشخيص السلطة ، ٢) عدم التوازن الوظيفى بين المؤسسات السياسية .

٣) ضعف أو انتفاء سلطة الدولة فى بعض الاقاليم داخل الدولة.

١) تشخيص السلطة*

لا تعرف كثير من الدول النامية (الحياة) المؤسسية ، بمعنى الاستقرار والنمطية فى السلوك والتوقعات ، أو بمعنى استقرار أبنية النظام السياسى ووضوح هياكلها واستمراريتها ووضوح السياسات المتبعة واستقرارها [1]. بل نجد أن هذه الدول يسودها مفهوم للسلطة يجعلها امتيازا لصيقا بشخص الحكام كما لو كانت السلطة هى سلطتهم وليست اختصاصا يمارسونه باسم المجموع . وبعبارة أخرى تسود فى هذه الدول ظاهرة تشخيص السلطة بمعنى أن السلطة مجسدة فى شخص الحاكم بحيث يصبح الاثنان تعبيرا عن حقيقة واحدة ، ومن ثم ينظر الى السلطة ليس على أنها مؤسسة وانما على أنها شخص ، وبالتالى لا يوجد لها اطار دستورى أو قانونى ولكنها تتطابق مع شخص الحاكم بوصفة قمة المجتمع وصاحب السلطة العليا فيه بما يترتب على ذلك من عدم استقرار أبنية النظام السياسى .

والنظام السياسى فى الدول النامية يبرز هذا الاختلال ، ويلاحظ أن مؤشرات التعبير عنه تختلف من دولة الى أخرى ، وفى نفس الدولة من فترة الى أخرى " ويتضح ذلك من سيطرة شخص الحاكم على المؤسسات السياسية من ناحية ، وسيطرة المتغير الشخصى على المتغير المؤسسى فى النظم السياسية لتلك الدول من ناحية أخرى" . [2]

---

* ترجمة للمصطلح الاجنبى Personalization ويعبر عنها البعض بكلمة شخصانية السلطة أو شخصنة السلطة.

(١) السيد عبد المطلب غانم ، "المشاركة السياسية فى مصر" ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٣.

(٢) كمال المنوفى ، "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين .. دراسة ميدانية فى قرية مصرية" ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٧٧ .

وتتضح هذه الظاهرة بصورة حادة فى افريقيا ، "فيوجد على رأس السلطة التنفيذية فى الدول الافريقية رئيس الدولة ، وهو يحكم بسلطة شبه مطلقة بصرف النظر عن مبدأ فصل السلطات الذى ينص عليه فى الدساتير الافريقية ".[1] وكثير من الدول الافريقية تتبع بصفة عامة النظام الرئاسى ، حيث الثقل الأساسى فى السلطة التنفيذية لرئيس الدولة ، "وهو فى العادة رئيس الدولة ورئيس الحكومة وهو الذى يعين الوزراء وهم مسئولون أمامه ويلاحظ أن بعض الدول الافريقية بها رئيس وزراء معين من قبل رئيس الدولة ، ولكن وجوده لا ينقص من سلطات رئيس الدولة الذى يرأس مجلس الوزراء فى وجود رئيس الوزراء ".[2] كما أن القرارات الجمهورية التى يصدرها رئيس الدولة لها الكلمة العليا ، وسلطته لا تطغى على السلطة التنفيذية فقط بل تمتد الى السلطتين التشريعية والقضائية أيضا . فرئيس الدولة ليس مسئولا أمام المجلس التشريعى بل يملك رئيس الدولة سلطة حل البرلمان ، كما يتمتع رئيس الدولة بكثير من السلطات التشريعية التى هى فى الاصل من سلطة البرلمان مما يجعل السلطة التشريعية للبرلمان سلطة ضعيفة وتقتصر على مجالات محدودة . وتمتد سلطة رئيس الدولة الى السلطة القضائية ، حيث يملك الرئيس سلطة تعيين وعزل القضاة واقامة محاكم سياسية وعسكرية وشعبية خارج اطار النظام الوارد فى الدستور بل ان رئيس الدولة كثيرا ما يوقف العمل بالدستور".[3]

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك غانا فى ظل حكم نيكروما ، فالى جانب سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية فقد أوجد الدستور فى غانا سلطة رابعة هى " مكتب الرئيس " الذى يضم فى داخله السلطات الثلاث وسيطر هذا المكتب على مجالات المؤسسات الحكومية الثلاث . وانتهى الأمر الى إزالة التمييز بين الرئاسة ومجلس الوزراء ، وبينهما معا وبين البرلمان وبينهم جميعا وبين السلطة القضائية . فجميع فروع الحكومة والبيروقراطية تم دمجها بالكامل وبشكل نهائى ، وتقلصت هذه الاجهزة الى مجرد أدوات ادارية للرئاسة . وأصبح الرئيس يتمتع بسلطات لا نهائية لفرض ارادته على جميع أجهزة ومؤسسات الحكم .[4]

---

(١) د. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد فى افريقيا : بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٤) محمود عبد المنعم مرتضى ، " غانا تحت حكم نيكروما : ٥٧ - ١٩٦٦ " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٤٢٥ .

وقد ساعد على ظهور هذه الظاهرة فى افريقيا عدة عوامل : العامل الاول انها ورثت هياكل ادارية ضعيفة من الاستعمار اذ أن الدول الاستعمارية لم تقم ببناء أساس الدولة القومية فى افريقيا ، ومن ثم لم تعرف كثير من الدول الافريقية المؤسسات السياسية قبل الاستقلال [1]. العامل الثانى .. أن الدول الافريقية تعتبر كيانات غير طبيعية وغير متجانسة تحتوى العديد من الجماعات اللغوية والقبلية والدينية والاقليمية ، التى لم يجمع بينها سوى الخضوع للحكم الاستعمارى ."وهذه الجماعات يلاحظ أنها تجتذب الولاء الاسمى للفرد بعيدا عن الدولة . وعليه فقد أعتبر أن الحزب الواحد يتمشى مع الحاجة الى بناء الامة والتنمية ، حيث أنه يضمن اطارا تنظيميا موحدا يضم كل الجماعات والفئات الموجودة داخل الدولة . أما التعدد الحزبى فقد اعتبره الزعماء الافارقة عامل تقسيم وتفرقة ، بالاضافة الى أن التعدد الحزبى فى عالم تتصارعه الايديولوجيات يفتح الباب أمام التدخل الاجنبى ، الى جانب أن ضعف البناء الاجتماعى فى افريقيا لا يمكن من اقامة نظام تعدد حزبى ناجح ، بل سيؤدى فى هذه الحالة الى تعدد قائم على العصبيات ومن ثم تشتيت ولاءات الافراد وتعميق الخلافات بين الجماعات المختلفة ." [2]

اما العامل الثالث الذى ساعد على ظهور هذه الظاهرة فى افريقيا فيرجع "الى ظهور العديد من الزعماء القوميين الافريقيين الذين يطلق عليهم اسم الزعامة الملهمة أو " الكاريزمية " . فالى جانب دور الدعاية وأجهزة الاعلام فى رسم صورة جذابه للزعيم أمام الجماهير ،فان نجاح هؤلاء الزعماء فى بعض المسائل الوطنية مثل التخلص من الاستعمار ساعد كثيرا فى تطوير هذا النوع من الزعامة فى أفريقيا ." [3]

وقد أدى ضعف المؤسسات السياسية فى افريقيا الى ظهور ظاهرة تشخيص السلطة والاعتماد أكثر على الزعامة القومية كما أن ظهور الزعامة الكاريزمية ساعدت فى نفس الوقت على تعميق ظاهرة تشخيص السلطة واضعاف المؤسسات السياسية . فقد كان الهدف من ظهور الزعامة الكاريزمية فى افريقيا وتطورها هو المساهمة فى الوحدة السياسية عن طريق جذب ولاءات أفراد المجتمع وتجميعهم

(١) د . حورية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ،ص ٦٣ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

خلف الزعيم القومى ، وبعبارة أخرى جعلها بمثابة عامل تماسك داخلى . وكان تولى الزعيم رئاسة الدولة والحزب والسلطة التنفيذية بمثابة مبالغة لتعويض الاختلال فى التكامل السياسى داخل الدول الافريقية والمحافظة على الوحدة السياسية.(١)

ولكن الزعامة القومية التى أستأثرت بكل السلطات فى يدها لم تحقق الهدف الاساسى منها وهو نقل ولاء الجماهير من الجماعات والقيادات التقليدية الى الدولة ومؤسساتها الجديدة ، ولم توجد سوى استثناءات قليلة . " فبعض هذه الزعامات تقوقعت وانفصلت عن الشعب مثل نيكروما ، فبعد أن آمنت به الجماهير بدأت تفقد ثقتها وولاءها له . وبعض الزعامات الاخرى قام بربط الجماهير به شخصيا أى أن ولاء الجماهير كان لشخصه فقط ولم ينجح فى نقل هذا الولاء الى المؤسسات السياسية للدولة". (٢)

"ويلاحظ على هذا النوع من الزعامة افتقاد مبدأ الجماعية فى صنع القرارات، ويتمثل ذلك فى انفراد الزعيم باتخاذ القرارات السياسية . وبعبارة أخرى كان وراء الزعيم القوى بكل سلطاته الواسعة فراغ تنظيمى . ومن ثم كان القضاء على الزعيم - بأية طريقة - يتبعه وبدون جلبة انهيار وتلاشى المؤسسات السياسية للدولة".(٣)

كما أدت ظاهرة الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكريين على السلطة الى ظهور حالة أخرى من حالات شخصية السلطة ، تمثلت فى الديكتاتوريات العسكرية لزعماء الانقلابات الذين أوقفوا العمل بالدساتير واستولوا على كل مقاليد السلطة فى أيديهم.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :-
نيفين حليم صبرى مصطفى "ظاهرة الزعامة الكاريزمية فى افريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا" ، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .

(٢) د. حورية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ، ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٩.

٢) اختلال التوازن الوظيفـــى بين المؤسسات السياسية

ويقصد به وجود مؤسسات قوية راسخة مستقرة ذات وظائف معينة فى ظل غياب مؤسسات أخرى مكملة لها أو عدم فعالية هذه المؤسسات[1] . مثال ذلك تضخم الجهاز البيروقرا طى وحسن تنظيمه فى مقابل ضعف الجهاز التمثيلى النيابى اللازم للاشراف على الجهاز البيروقراطى . أو تضخم المؤسسات الاكراهية ـ كالجيش والبوليس ـ مقابل شكلية أو عدم فعالية المؤسسات القضائية .

ويعتبر هذا الاختلال أحد السمات الرئيسية والهامة للدول الافريقية . وترجع أسباب ظهور هذا الاختلال فى الدول الافريقية إلى عاملين رئيسيين : أحدهما يرجع إلى فترة ما قبل الاستقلال والثانى يرجع إلى فترة مابعد الاستقلال .

فقبل الاستقلال يلاحظ أن اهتمام الدول الاستعمارية كان يتركز على تدعيم الجهاز البيروقراطى وأهمال انشاء أجهزة تمثيلية . لذلك لم تعرف معظم الدول الافريقية المؤسسات السياسية وخاصة التمثيلية الا منذ فترة وجيزة نسبيا بالمقارنة بالجهاز الادارى . فقد كانت الدول الاستعمارية تهتم بانشاء الاجهزة الادارية وتدعيمها وذلك لاحكام سيطرتها على البلاد ، وفى المقابل لم تهتم بانشاء المؤسسات السياسية اللازمة لصنع السياسة واقرارها .

أما بعد الاستقلال فبالرغم من اتجاه الدول الافريقية المستقلة الى انشاء واستكمال أجهزتها السياسية وخاصة التمثيلية ، الا أن اتباع حكام هذه الدول لسياسة تدخلية نشطة دفعها إلى التخلى عن نظام الحكم البرلمانى الذى أخذت به بعض الدول الافريقية عقب الاستقلال والميل إلى تطبيق نظام الحكم الرئاسى * بما يتطلبة من تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية . وقد أخذ ذلك اتجاهين :ـ[2]

---

(١) د . عبد الخبير محمود عطا ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

* لم تطبق الدول الافريقية نموذج نظام الحكم الرئاسى كما هو متبع فى النمط التقليدى له خاصه فى الولايات المتحده الامريكية ، بل حدثت اختلافات كثيرة فى النظم الرئاسية الافريقية كما أن الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية أخذت بنمط نظام الحكم الفرنسى وهو يجمع بين النظامين الرئاسى والبرلمانى .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

أ) زيادة سلطات السلطة التنفيذية ذاتها مثل جمع رئيس الجمهورية بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وحقه فى تعيين الوزراء وعدم مسئولية الحكومة أمام البرلمان.

ب) اضعاف سلطات البرلمان لصالح السلطة التنفيذية ذاتها مثل تغيير الاختصاصات التشريعية للبرلمان وقصرها على مجالات محدودة ومحددة وتنازل البرلمان عن بعض اختصاصاته لرئيس الجمهورية ... الخ.

وقد وجدت مجموعة متغيرات أخرى ساعدت على تقوية السلطة التنفيذية والجهاز البيروقراطى ترجع الى " طبيعة البنيان السياسى الذى تقيمه هذه الدول ، ومثال ذلك انتشار نظام الحزب الواحد وتزايد الدور السياسى للعسكريين فى تلك الدول كل ذلك فى ظل غياب سياسة واضحة للتنمية أدى الى زيادة تضخم الجهاز البيروقراطى للدولة ". (١)

وقد تدهور دور المجالس التشريعية فى أفريقيا الى درجة أنها أصبحت بمثابة أجهزة تابعة لغيرها من المؤسسات مثل الحزب." فازدياد سلطة كل من الزعيم والحزب كان باستمرار على حساب السلطة التشريعية التى انتهى دورها الى أن أصبحت بمثابة أداة لاضفاء الشرعية لقرارات اتخذت مسبقا سواء فى اطار الحزب أو خارجة من جانب الزعيم القومى الذى يعتبر صاحب الكلمة الاخيرة فى صناعة القرار" (٢). "لذلك نجد أن الدور الرئيسى للمجالس التشريعية فى افريقيا هو اظهار الاجماع خلف الزعامة القومية فى ظل نظام الحزب الواحد. أى أن وظيفة المجالس التشريعية أصبحت تحريك وتعبئة الجماهير حول سياسات الحزب والزعامة القومية ، بمعنى أنها تنقل آراء وأهداف الحزب والزعامة القومية للشعب بدلا من أن تنقل رغبات وآراء الشعب وتصوغ السياسات الملائمة لتحقيق رغبات الشعب." (٣)

"كما أصبح للمجالس التشريعية فى أفريقيا دورا آخر هو اضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسى. ففى ظل نظام الحزب الواحد ينتمى كل أعضاء المجلس التشريعى للحزب ، ومن ثم نلاحظ أن المناقشات والمشاورات الرسمية داخل المجالس

---

(١) عزمى حسن خليفه ،" البيروقراطية وعملية التنمية السياسية فى البلاد المتخلفة"، رسالة ماجستير ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦، ص ١٥٩.

(٢) د. حورية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ، ص ٨٠.

(٣) المرجع السابق ، ص ٨١.

التشريعية قد أخفقت وان وجدت لا تتناول الا المسائل الثانوية *. وبالرغم من السماح لاعضاء البرلمان بتقديم أسئلة واستجوابات للوزراء ، الا أن المجالس التشريعية عاجزة عن طرح الثقة بوزير أو بوزارة ، بل العكس هو الصحيح حيث يمكن لرئيس الدولة الذى هو فى نفس الوقت رئيس الحزب ورئيس السلطة التنفيذية عزل رئيس المجلس التشريعى أو أى من أعضائه **، ويملك أيضا سلطة حل البرلمان".(١)

ويلاحظ أيضا فى افريقيا أن المجالس التشريعية فقدت أهميتها لسبب أخر هو "إنشاء العديد من المجالس القومية الموسعة الى جانبها . من ذلك مثلا الاجهزة القومية للحزب مثل المؤتمر القومى للحزب الذى يضع الخطوط العريضة للسياسة العامة ويعتبر بمثابة برلمان . وهذه المجالس القومية الموسعة عادة ما تضم فى اطارها ممثلى المجلس التشريعى ." (٢)

وخلاصة القول " أن المجالس التشريعية فى معظم الدول الافريقية أصبحت بمثابة أجهزة استشارية تمثل بعد الجهاز التنفيذى والحزب وسيلة ثالثة للاتصال بين الحاكم والشعب (٣) ". كما يلاحظ " أنه فى ظل الحزب الواحد كلما ازدادت مركزية السلطة كلما ازدادت قوة الحزب ومن ثم نجد فى النظم المركزية الثورية أن الحزب أقوى كثيرا من الجهاز البيروقراطى للادارة الحكومية أو الدولة ، كما أنه أقوى من السلطة التشريعية أى أن الحزب يتمتع بالصدارة والمكانة الاولى فى كافة نواحى الحياة".(٤)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

* يلاحظ أن بعض الدول الافريقية تقصر عضوية البرلمان على العمال والفلاحين مثل تنزانيا ، وبعضها الاخر يخصص نصف مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين مثل مصر، ونظرا لعدم وجود الثقافة اللازمة لفهم المشاكل السياسية والاقتصادية لدى كثير من أعضاء المجلس من العمال والفلاحين فانهم عادة ما يأخذون موقف الموافقة الكاملة للحكومة.

** فيكفى اسقاط عضوية الحزب عنهم مما يجعلهم فاقدى الثقة والاعتبار اللازمين كشرط لعضوية المجلس التشريعى .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣) Aristide R., Zelberg, Creating Political Order: The Party-States of west Africa, Chicago: Rand Mc Nally & Com.1966, P.114.

(٤) د. حورية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

ومن الملاحظ أن مبدأ فصل السلطات وإن كان منصوصا عليه نظريا فى كثير من دساتير الدول الافريقية الا أنه من الناحية الواقعية غير مطبق ، وقد اتضح ذلك من طبيعة العلاقة بين الحزب وكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية . ولا تخرج السلطة القضائية عن هذا التعميم ، فعلى الرغم من أن الدساتير الافريقية نصت على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء الا أن الواقع العملى يخالف ذلك على نحو ماظهر عند الحديث عن ظاهرة تشخيص السلطة . " ففى بوروندى يملك حزب ابرونا وفقا للدستور السيطرة الكاملة على كل من السلطتين التنفيذية والقضائية فهو المسئول عن تصرفات السلطة التشريعية والقضاء . فالقضاة يخضعون لقرارات الحزب (١) . " وفى زائير يعتبر حزب الحركة الشعبية للثورة طبقا للدستور أعلى مؤسسة سياسية فى الدولة وهو المهيمن على جميع الدولة والمؤسسات السياسية فيها . *

"ان عدم استقرار المؤسسات السياسية يمثل أحد نتائج وآثار اختلال التوازن فى البناء المؤسسى فى الدول الافريقية ، حيث يأخذ هذا الاختلال صورة عجز مؤسسات المدخلات عن أداء وظائفها أو على الأقل ضعفها فى أداء هذه الوظائف الأمر الذى يعكس ضعف عملية المشاركة السياسية وضعف القدرة على تحويل المطالب الشعبية الى سياسات عامة واجبة الاتباع والتطبيق. وهو مايؤدى فى النهاية الى حالة دائمة من محاولات الاصلاح السياسى عن طريق التعديل الدائم فى شكل المؤسسات السياسية وعلاقتها بالجهاز البيروقراطى بهدف علاج هذا الاختلال الذى يشكل لب الأزمة السياسية التى تتعرض لها معظم الدول النامية والافريقية." (٢)

ولا يخفى ما تتيحه حالة عدم الاستقرار السياسى فى الدول الافريقية من فرص التدخلات الخارجية من جانب القوى العظمى فى شئون هذه الدول سواء ذلك عن طريق تشجيع بعض الفئات أو الجماعات الموالية لها والمعادية للنظام للاستيلاء على السلطة وقلب نظام الحكم ، كما قد يتم التدخل عن طريق مساندة نظام الحكم القائم وتدعيمه بمختلف المساعدات الاقتصادية والعسكرية للمحافظة عليه من السقوط.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٣.

* لمزيد من التفصيل راجع الفصل الثانى من الباب الثانى فى هذه الدراسة.

(٢) د. عبد الخبير محمود عطا ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

٣) ضعف امتداد سلطة الدولة على بعض أقاليمها.*

يلاحظ أن سلطة الدولة ومؤسساتها السياسية - فى كثير من الدول الافريقية تتركز فى مناطق معينة خاصة فى العاصمة والمدن الرئيسية والمراكز الحضرية، بينما تنعدم هذه السلطة السياسية للدولة فى المناطق الريفية والنائية البعيدة عن العاصمة والمجاورة للحدود. وحتى فى حالة وجود سلطة ومؤسسات سياسية فى هذه المناطق النائية فانها غالبا ماتكون ضعيفة وتأثيرها محدود. ويرجع هذا الوضع الى عاملين :-

- أولهما أن تكون سيادة الدولة على أقليمها سيادة قانونية وليست سيادة فعلية
- وثانيهما اهتمام النخبة الحاكمة بالعاصمة والمدن الرئيسية وأهمالها للريف.

ويترتب على هذين العاملين فى النهاية تركيز سلطة الدولة والمؤسسات السياسية على مناطق معينة من الدولة، مع خلو مناطق أخرى منها أو ضعفها وعدم فعاليتها فى حالة وجودها.

ويساعد على ظهور هذا الوضع فى الدول الافريقية تنوع واختلاف التضاريس داخل الدولة الواحدة، حيث تضم أراضيها بالاضافة الى السهول والوديان جبال وصحارى وغابات ومستنقعات. وغالبا ما تعوق هذه التضاريس من سهولة النقل والاتصال بين مختلف اقاليم الدولة، وبالتالى توجد مناطق هامشية بعيدة عن سلطة الدولة وبعيدة عن تأثير المؤسسات السياسية. ويقوى فى هذه المناطق الشعور بالعصبية ويكون ولاء الافراد لجماعاتهم القبلية أو العرقية أو الدينية ولقياداتهم المحلية.

ويلاحظ أن هذه المناطق الهامشية تعد بمثابة مراكز لحركات المعارضة والمتمردين على نظام الحكم نظرا لقربها من الحدود الدولية من ناحية وسهولة الاتصال بالدول الاجنبية والحصول على المساعدات اللازمة من ناحية أخرى. كل ذلك يجعل هذه الدول معرضة دائما لاحتمال هجوم عسكرى من جانب ولو مجموعة قليلة من المرتزقة أو من جانب بعض المعارضين الذين يعملون عبر حدود دولة

---

* يعبر عنها فى بعض الكتابات بمصطلح فراغ السلطة وهو ترجمة للمصطلح الاجنبى Power Vacuum.

مجاورة "(١) وعلى سبيل المثال فمنذ أستقلال تشاد عام ١٩٦٠ فان سلطة الحكومة المركزية لم تمتد الى الاجزاء الشمالية والشرقية للدولة وهى المناطق التى ظلت مدة طويلة تحت سيطرة الفرولينات . كما أن ضعف سلطه الدولة فى أقليم شابا من العوامل التى شجعت المتمردين على غزو هذه المنطقة مرتين فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وكذلك الحال فى منطقتى الاوجادين واريتريا فى اثيوبيا وأيضا الجزء الموريتانى من الارض التى ورثتها نتيجه لتقسيم الصحراء الاسبانية السابقة *طبقا لاتفاقية مدريد فى نوفمبر ١٩٧٥م.

ولا يفهم مما سبق أن انعدام سلطة الدولة أو ضعفها فى بعض أقاليم الدولة هو السبب الوحيد الذى يشجع على التمرد ومحاولة الانفصال والاستقلال عن الدولة الام ولكنه أحد الاسباب التى تشجع على ذلك عند توفر العوامل الاخرى . والخلاصة أن كل " فراغات السلطة " هذه كانت ومازالت تمثل بوءر جذب للتدخلات الخارجية.

---

(١) Aluko, Olajade, Op.Cit., P. 165.

* تعرف حاليا بأسم الصحراء الغربية.

ثانيا : مشكلات التجزئـــة السياسيـــة :

لم تعرف افريقيا الحدود السياسية قبل الاستعمار الاوربى لها ٠ وكان البنـاء السياسى الوطنى هو قيام ممالك معينه من السكان الاصليين يفصلها عن بعضهـا تخوم كأن تكون أراضى غير مسكونة أو مناطق جبلية أومستنقعات ٠ ونتيجه للتنافـس الدولى على السيطرة على افريقيا من جانب القوى الأوربية كانت الحدود السياسيـة الحالية انعكاسا للتقسيم الأوربى للقارة الذى تم فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ ٠ ولـم تراع القوى الاوربية عند تقسيمها للقارة الافريقية ووضع حدود سياسية لاقاليمهـا أى حقائق بشرية أو جغرافية أو طبيعية ٠ وأصبحت تلك الحدود تمر أحيانا فـى أرض القبيلة الواحدة وبالتالى بعثرتها بين أكثر من دولة* ، كما ضمت الدولة الواحـدة قبائل وشعوب وجماعات متباينـة٠

ولعل حالة " توجو " تعتبر أكثر الحالات دلالة على سلوك الاستعمار الأوربـى فى تجزئة القارة ، حيث تم إقتسام أبناء القبيلة الواحدة " الايفى " وتجزئة دولـة توجوالى ثلاثة أقاليم خضع أولها للاستعمار الألمانى والثانى للاستعمار الانجليـزى والثالث للاستعمار الفرنسى ٠ وحدث نفس الأمر بالنسبة لقبائل الهوسا والفولانـى بين نيجيريا والنيجر والكاميرون ، كما قسمت قبائل الباكونجو بين زائير والكنغـو الديمقراطية كما قسمت قبائل الازاندى بين السودان وزائير وجمهورية افريقيـا الوسطى ، وشعب الصومال تم بعثرته بين أثيوبيا وكينيا وجيبوتـى ٠

ولقد نتج عن هذا التقسيم العشوائى للحدود السياسية فى أفريقيا غرس بـؤر توتر ونقاط ساخنة فى مشكلات الحدود التى تمزق العديد من مناطق القارة وتثيـر بين دولها صراعات ومنازعات لا حصر لها ٠ وقد ارتبط بهذا النوع من التجزئـة اتجاهان من اتجاهات الصراع٠

---

* قسمت الحدود قبيلة " المنليك " بين ست دول هى غانا وتوجو وساحل العـاج وليبيريا وسيراليون وجامبيـا ٠ كما قسمت الحدود وحدة ١٢٨ قبيلة أفريقيـة ، وتفتيت وحدة شعوب كاملة مثل الشعب الصومالى وشعب الايفـى فى توجو٠

فمن ناحية بدأت بعض القطاعات القبلية التى تخضع لسيادة دولة أخرى فى رفع مطالب انفصالية تحت شعار الحكم الذاتى أو الاستقلال أو العودة الى الوطن الأصلى الذى يضم الغالبية العظمى من أبناء القبيلة أو على أحسن تقدير ترفع مطالب الفيدراليه . "ففى عام ١٩٥٠ زارت بعثة من الامم المتحدة أقليم توجو لبحث مشكلة شعب الايفى وكتبت تقريرا ذكرت فيه أن " المشكلة بلغت من الحدة مبلغا يستدعى حلا سريعا لصالح السلام والاستقرار فى المنطقه " . وفى عام ١٩٥٦ أجرى استفتاء فى توجو ظهر من نتيجته رغبة الجزء البريطانى من توجو فى الانضمام الى ساحل الذهب ، بينما الجزء الذى كانت تحتله فرنسا أبدى رغبته فى قيام دولة مستقلة داخل الاتحاد الفرنسى ، وان كانت جمهورية توجو خرجت من هذا الاتحاد عام ١٩٦٠ . ونتيجه لعدم حل هذه المشكلة انعكس ذلك فى التوتر الدائم على الحدود بين غانا وتوجو . وعندما أغتيل الرئيس أولمبيو عام ١٩٦٣ أغلقت الحدود بينهما ، وزاد من التوتر بينهما الضغط الغانى واعتبار توجو جزءا منها بينما كانت حكومة توجو تخشى من اقتطاع اجزاء من أراضيها ." (١)

أما الاتجاه الثانى من اتجاهات الصراع الناتج عن التقسيم العشوائى للحدود فى افريقيا، هو قيام بعض دول القارة برفع مطلب التوحيد القومى والدعوة الى استعادة الاقاليم التى نزعت منها فى غمار عملية تجزئة وتقسيم القارة خلال المرحلة الاستعمارية. وتمثل الصومال نموذجا لهذه الحالة الأخيرة حيث ترفع قيادتها السياسية مطلب اعادة توحيد الصومال وتكوين " الصومال الكبير " وذلك منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٠ . "وكان هذا المطلب وراء عدم موافقة الصومال على مبدأ قدسية الحدود السياسية القائمة بين الدول الافريقية الذى تضمنه ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، حيث أعلنت الصومال تحفظها رسميا على هذا المبدأ . ويتركز مطلب الصومال فى استعادة اقاليم صومالية من كل من اثيوبيا وكينيا وجيبوتى مما أدى الى نشوب صراع حاد بينها وبين هذه الدول الثلاث." (٢)

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :ـ

ياسين محمد مراد ، "مشكلات الحدود السياسية فى غرب افريقيا (دراسة فى الجغرافيا السياسية)" ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٦ ص ٢٠٩ ـ ٢١٩ .

(٢) مجدى حماد ، مرجع سابق ص ٢٣ .

وليس من المبالغة القول بأن من أخطر المشكلات التى تواجه افريقيا منذ استقلالها وحتى الآن هى مشكلة الحدود الدولية الافريقية وما يترتب عليها من آثار ومشكلات . فالحدود الفاصلة بين دول القارة الافريقية جعلتها من أكثر قارات العالم تجزئة مما دعى أحد الباحثين الى وصفها بأنها قارة " الشذوذ السياسى "(١) ، بينما وصفها البعض الآخر بأنها " متحفا للحدود السياسية "(٢) . وأدت هذه الحدود الافريقية الى فتح باب كبير للصراع الطائفى داخل العديد من الدول الافريقية وكذلك الصراع بين كثير من الدول الافريقية وبعضها البعض مما أتاح فرصة طيبة للقوى الخارجية للتدخل فى الشئون الافريقية.

ولتوضيح خطورة مشكلات الحدود الافريقية يجب شرح عدد من أهم المشاكل التى أثارها التقسيم المصطنع للقارة الافريقية والتعسف فى وضع الحدود السياسية بين دولها .. ومن أهم هذه المشكلات مايلى :-

١) اسفرت الحدود السياسية الافريقية عن نشأة دول لا مبرر لوجودها منها على سبيل المثال دولتى رواندا وبوروندى ، "حيث يبلغ عدد سكان كل منها حوالى مليونين ونصف وتلاصق كل منهما الاخرى وتشبهها تماما من الناحية الطبيعية والبشرية، ورغم ذلك فان الحدود تجعلهما دولتين مستقلين".(٣)

كما أدى عدم مراعاة الحدود للحقائق الجغرافية الى " نشوء دول لا تعدو كونها نتوءات بين دول أخرى تفتقر الى الحد الأدنى من مقومات الوجود كدول مستقلة . ومن أمثلة ذلك جامبيا التى ليست سوى نتوء داخل السنغال، كما أن سيراليون لا تعدو كونها نتوء داخل غينيا وساحل العاج ، كما أن توجو ليست سوى شريط يفصل بين داهومى وغانا . والحدود بين داهومى ونيجيريا أبعد ماتكون عن مراعاة الظروف الجغرافية فلا جوس هى المخرج الطبيعى لداهومى ".(٤)

---

(١) د. جمال حمدان ، افريقيا الجديدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٦١.

(٢) ياسين محمد مراد ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) السيد محمد السيد عمر ، "منازعات الحدود فى شرق افريقيا : دراسة سياسية قانونية" ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٤ .

وليس هناك أى تقارب ولونسبى بين الدول الافريقية فى ظل الحدود الحالية من حيث الامكانيات الاقتصادية والبشرية والمساحة ، مما يعنى أن العلاقات بين تلك الدول لن تتعدى علاقة خوف وشك من جانب الدول الصغرى تجاه الدول الكبرى وعلاقة رغبة فى السيطرة من جانب الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى مما تتضاءل معه امكانية قيام علاقات تعاون وحسن جوار . وتعكس احصاءات عدد السكان فى الدول الافريقية - هذه الحقيقه. فسكان افريقيا يبلغ عددهم ٣٥٠ مليون نسمة يتوزعون بين ٥٤ بلدا.

"ويلاحظ أن أكثر من ثلث هوءلاء السكان يتركز فى ثلاث دول كبيرة فقط هى مصر واثيوبيا ونيجيريا . ويتركز ثلث آخر فى ثمانى دول تلى فى الحجم هذه الدول الثلاث وهى زائير وجنوب افريقيا والسودان والجزائر والمغرب وتنزانيا وكينيا وغانا . أما باقى سكان افريقيا - حوالى ١٠٠ مليون نسمه - فانهم موزعون بين ٣٩ بلدا . ومن بين هذه البلدان ١٤ فقط تضم عددا من السكان يتراوح بين ثلاثة ملايين وستة ملايين نسمه . أما باقى بلدان القارة - ٢٥ بلدا - فان كلا منها لا يتجاوز عدد سكانه المليون نسمه." (١)

٢) ومن المشكلات التى نجمت عن التقسيم التعسفى للقارة الافريقية ووضع حدود مصطنعة تفصل بين اقاليمها المختلفة هو "وجود ١٤ دولة حبيسة (لا سواحل لها) فى افريقيا، وهو يماثل عدد الدول الحبيسة فى كافة القارات الاخرى . وتشغل هذه الدول ربع مساحة القارة ويقطنها حوالى ١٥٪ من سكان افريقيا"، (٢) وتعانى هذه المجموعة من الدول الافريقية الحبيسة من عدم وجود منفذ بحرى لها مما يجعل اقتصادها مرتبطا بعلاقاتها مع دول " الترانزيت".

ولم تشعر هذه الدول بحدة المشكلة الا بعد الاستقلال ، فقد كان الوجود الاستعمارى فى حد ذاته عاملا مخففا لمخاطر عدم وجود منافذ بحرية . " فمن بين هذه الدول الحبيسة خمس دول متجاورة - هى مالى و فولتا العليا و النيجر وتشاد وافريقيا الوسطى - كانت جزءا من افريقيا

---

(١) مجدى حماد ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٢) Hodder, B.W., Africa Today, Associated Book Publisher, London, 1978, P. 27.

الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية . وكانت الادارة الاستعمارية الفرنسية تنسق بينها كمقاطعات تابعة لنظام اقتصادى واحد وليس ككيانات سياسية لكل منها وجودها المنفصل . كما توجد أربع دول متجاورة من بين مجموعة الدول الحبيسة كانت خاضعة للاستعمار الانجليزى - وهذه الدول هى زامبيا ومالاوى وروديسيا وسوازيلاند وكانت الادارة الاستعمارية الانجليزية تتولى التنسيق فيما بين هذه الاقاليم الخاضعة لها ." (١)

ولو دققنا النظر فى خريطة الدول الافريقية نجد أن "ظاهرة الاقاليم الحبيسة تمتد لتصل الى مناطق أخرى فى افريقيا حيث تعتبر أجزاء من بعض الدول التى لها منافذ بحرية مناطق حبيسة كمنطقة كازامانس فى جنوب السنغال وقطاع كابريفى بافريقيا الجنوبية الغربية واقليم شابا فى زائير . ويلاحظ أن تجارة هذه الدول تعتمد على منافذ بحرية لدول أخرى مجاورة ، فميناء فريتاون على سبيل المثال يخدم اجزاء هامة من غينيا ، كما تستورد السودان الكثير من السلع عن طريق ميناء ممبسه الكينى عبر اوغندا وذلك لعدم قدرة ميناء بورسودان على خدمة كافة مناطق السودان تجاريا" (٢) . وتعتمد زائير وزامبيا على موانى انجولا وعلى سكة حديد بنجويلا لنقل صادراتها من خام النحاس.

والسمة الغالبة للدول الافريقية الحبيسة هى ضآلة مساحتها وقلة عدد سكانها ، " ففى حين تزيد مساحة أربع دول منها عن مليون كيلو متر مربع فان مساحة ثلاثة منها تتراوح بين نصف مليون الى مليون كيلومتر مربع فى حين تتراوح مساحة الدول الباقية بين ٢٦ ألف الى ٥٠٠ كيلو متر مربع . وفى الوقت الذى يبلغ عدد سكان ثلاث من هذه الدول مابين خمسة ملايين وعشرة ملايين نسمه فان تعداد سكان بقية هذه الدول يتراوح بين نصف مليون وأربعة ملايين نسمه." (٣) كما تتميز هذه الدول الحبيسة بظاهرة كثرة جاراتها ذلك أن ثلاثا منها تشترك فى الحدود مع سبع دول ، وأثنتين مع حدود ست دول ، وأثنتين مع حدود خمس دول ، وثلاث مع حدود أربع ، وواحدة مع حدود ثمانى دول ، وواحدة مع حدود ثلاث دول .

---

(١) السيد محمد السيد عمر ، مرجع سابق ، ص٤٤ .

(٢) Hodder, B.W., Op.Cit., PP. 40-43.

(٣) السيد محمد السيد عمر ، مرجع سابق ، ص٨١ .

ومما لا شك فيه ان هذا الوضع يخلق كثيرا من المشاكل ويثير العديد من المنازعات، وقد أشار أحد الباحثين الى خطورة هذه الظاهرة بقوله " ان كثرة عدد الدول الداخلية فى افريقيا ينبئ بمستقبل ملئ بالمشاكل لتلك القارة "(١) وهو ما يعنى فى التحليل الاخير ايجاد ظروف ملائمة وبيئة خصبة وافساح مساحة أوسع أمام التدخل الاجنبى فى الشئون الداخلية للقارة لمساعدة طرف ضد طرف آخر فى هذه المنازعات.

٣) ومن المشاكل التى نجمت عن وضع الحدود الافريقية بواسطة القوى الاستعمارية هو زيادة تنمية الوعى والولاء العرقى وتفاقم المشاكل العرقية . فمن الملاحظ " أنه بالرغم من تفتيت الحدود لمجموعات عرقية كبيرة كالهوسا والباكونجو والازاندى فان حدة الوعى العرقى تقل فى المناطق التى تم تقسيمها مرة واحدة، وتعيين الحدود فيها وتثبيتها عن المناطق التى أعيد النظر فى تقسيمها عدة مرات فمع كل اعادة نظر فى الحدود كانت المشكلة العرقية تزداد تفاقما "(٢)

ومن أبرز النماذج على ذلك اعادة تقسيم الاقليم الذى تقطنه المجموعة العرقية الصومالية اربع مرات أدى الى نمو الوعى القومى الصومالى بصورة قوية . فطبقا لقرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥ أصبحت القبائل الصومالية موزعة بين مناطق تابعة لفرنسا وبريطانيا وايطاليا وجزء من كينيا وجزء من أثيوبيا. ومع الحرب العالمية الثانية توحد كل الصوماليين (ماعدا جيبوتى) تحت الادارة الايطالية ثم تحت الادارة البريطانية ثم أدت تسويات مابعد الحرب العالمية الثانية الى تفتيت الصوماليين من جديد . وقد أدى هذا الوضع مع دعوة بريطانيا لانشاء مايسمى بالصومال الكبير يضم كافة القبائل الصومالية الى نمو الوعى لتلك القبائل . ومنذ ذلك الحين وحتى الان والهدف الأسمى للصوماليين هو إقامة دولة صومالية واحدة تضم كل الأمة الصومالية . ويبدو أن هذا هو السبب فى رفض الصومال لمبدأ قدسية الحدود فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وتحفظها عليه.

ومن الامثلة الاخرى على اثر اعادة النظر فى الحدود فى ظهور وتقوية الوعى القومى او العرقى، هو ما حدث لقبائل " الايوى " التى فتتت الحدود وحدتها حيث تم اعادة النظر أربع مرات فى حدود الاقليم الذى تقطنه مما أدى الى تفجير

---

(١) عبد العزيز رفاعى ، افريقيا والعلاقات السياسية الدولية فى عهد الاستقلال، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٢٣٦

(٢) السيد محمد السيد عمر ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

مشكلة عرقية مثلث على مدى السنوات العشرين الاخيرة مصدرا للنزاع بين توجد وغانا . (1)

٤) مثلث ظاهرة الحدود الدولية منذ عرفها الانسان * احد المسببات الرئيسية للتوتر وسباق التسلح وللحرب ولقيام محاور وتكتلات دولية معينة ** نتيجة للتقارب في وجهات النظر بين الدول المعينة بخصوص نطاق الاختصاص الاقليمي لكل منها في مواجهة الاخرى .

وكان من المتوقع أن تؤدى الحدود الافريقية الموروثة عن العهد الاستعماري الى صراعات متفجرة والى تكتلات بين دول افريقية ضد دول افريقية أخرى ، أو بين دول افريقية وأخرى اجنبية ضد دول افريقية . وقد أصبح هذا الأمر ملحوظا في افريقيا فمنازعات الحدود بين اثيوبيا والصومال أدت الى نشوب الحرب بين البلدين مرتين خلال أقل من عشر سنوات ، كما لم تتوقف حرب العصابات في منطقة الحدود المتنازع عليها بين كينيا والصومال الامؤخرا . وقد وصل التوتر على الحدود الغربية الجزائرية الى درجة خطيرة كادت تؤدى الى حرب شاملة بينهما .

وقد ارتبط بمنازعات الحدود الافريقية ظاهرة خطيرة هي مساندة دولة افريقية أوأكثر للحركات الانفصالية في دولة مجاورة ، وذلك لتحقيق مكاسب اقليمية او تحقيق مصالح معينة ، كالاطاحة بنظام حكم معين او حملة على تغيير سياسته تجاه قضايا أقليمية أخرى . وتعتبر هذه الوسيلة هي البديل الذى تستخدمه الدول الافريقية بدلا من الحرب في محاولة لتغيير الحدود . ونماذج ذلك مساندة الصومال لجبهة تحرير الصومال الغربي المسماة بالاوجادين ، وكذلك مساندتها لجبهه تحرير

---

(1) لمزيد من التفصيل ينظر :ـ
ياسين محمد مراد ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ ـ ٢١٩ . وأيضا . د . محمد عبد الغني سعودى ، قضايا افريقية ، (سلسلة عالم المعرفة) العدد ٤٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب بالكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٦ .

* الحدود الدولية ظاهرة حديثة عرفها العالم منذ فترة لا تتجاوز مائتى عام ، وعرفتها القارة الافريقية منذ أقل من مائة عام .

** كانت الكيفية التى تمت بها تسوية مشكلات الحدود الالمانية الفرنسية في القرن الماضى هى المحور الرئيسى الذى حدد نمط التكتلات الاوربية وسياسات التسلح التى قادت الى اندلاع الحرب العالمية الاولى . كما تسببت منازعات الحدود في نشوب عدد من الحروب بين الاتحاد السوفيتي والصين ، وبين الهند والصين ، ثم بين الهند وباكستان . ولاتزال هذه المنازعات سببا لتوتر العلاقات بين هذه الدول والسبب الرئيسى لنشوب كثير من الحروب فى العالم . ومن الامثله الحديثة على منازعات الحدود الحرب العراقية الايرانية التى دخلت عامها السابع .

اريتريا وهما جبهتان تطالبان بالانفصال عن أثيوبيا ، وفى نفس الوقت تساند اثيوبيا للمعارضين الصوماليين كما تساند الحركة الانفصالية فى جنوب السودان . كما تدخلت ليبيا فى الحرب الاهلية فى تشاد الى جانب جوكونى عويضى لتضمن اقامة نظام حكم موال لهما يوافق على انضمام جزء كبير من الاراضى التشادية الغنية باليورانيوم الى ليبيا .

ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة تساهم فى تهديد استقرار الدول الافريقية لانها تدعم قدرة النزعات الانفصالية بتحويلها من صراعات داخلية الى صراعات اقليمية ودولية فى بعض الاحيان، مما يستتبع طلب كلا من نظم الحكم القائمة والحركات الانفصالية للمساندة الاجنبية من داخل وخارج القارة، وذلك يوسع من فرصة التدخل الاجنبى فى دول القارة . فقد أدى التمرد الذى شهدته منطقة غرب السودان عام ١٩٧٦ م ومحاولة قلب نظام الحكم بمساعدة ليبيا واثيوبيا الى تدخل مصر الى جانب حكومة نميرى . كما أن تدخل ليبيا لصالح أحد اطراف الحرب الاهلية فى تشاد جعل الطرف الاخر المتمثل فى الحكومة القائمة يطلب التدخل العسكرى الفرنسى المباشر للوقوف فى وجه التدخل العسكرى الليبى ، وكذلك الحال فى شابا فى زائير .

ومن المتوقع أن تتزايد حدة منازعات الحدود الافريقية وان تتولد عنها منازعات أخرى فى المستقبل حيث أصبحت الدول الافريقية - بعد الاستقلال - طليقة اليد فى اثارة مطالب اقليمية كان الاستعمار يلعب دورا أساسيا فى قمعها أو التخفيف منها بعد تحقيق الاستقلال وترتيب نوع من الاستقرار فى الداخل وتنظيم وتسليح جيوشها لم يعد ما يمنعها للمطالبة بتعديل الحدود . ولو أضيف الى ذلك انتقال محور الصراع الدولى الى افريقيا - منذ منتصف السبعينيات - وتبعية الدول الافريقية - بدرجة أو أخرى - لاحدى القوى الكبرى، لوضحت مدى امكانية اثارة ومنازعات الحدود بصورة أخطر حيث يتهددها خطر التدويل والدخول فى دائرة الصراع الدولى . كل هذا الى جانب الضعف الملحوظ وانعدام فعالية دور منظمة الوحدة الافريقية لتسوية مشكلات الحدود .

ويقوى هذا التوقع اذا علمنا أن كثيرا من الحدود بين الدول الافريقية هى فى واقع الأمر مجرد مناطق حدود غير محددة بدقة * . فالدول الافريقية لا تنفصل عن بعضها البعض بخطوط حدود وانما بمناطق حدود لا تخضع لسيطرة تحكمية من جانب أى منها . ولذا فمن المنطقى توقع نشوب مزيد من منازعات الحدود مع اكتشاف ثروات طبيعية فى باطن مناطق الحدود وأيضا مع محاولة الدول الافريقية احكام سيطرتها على المناطق النائية من اقاليمها .

* Ill-defined Frontiers Zones.

ثالثا : عدم التكامل القومـــــي :

"يعرف التكامل بأنه عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد الاجتماعي والسياسي وتخطى الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ولمؤسساتها المركزية وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة." (١) وبعبارة أخرى فان التكامل القومي يعني "تجميع الجماعات المتباينة في المجتمع ودمجها في كل أكثر تكاملا ، أو محاولة خلق قومية واحدة من عدة جماعات صغيرة ، أو أنه توسيع أفق الافراد بحيث يمكنهم ان يتصوروا انتماءهم الى مجتمع أكبر من مجتمعهم المحلي المحدود وخلق اطار قيمي موحد يجمع الافراد والجماعات المتباعدة ويكسبها نوعا من التجانس مما يساهم في خلق هوية قومية." (٢)

وتعاني كثير من الدول الحديثة الاستقلال من مشكلة عدم التكامل ، ولا يقتصر وجودها على افريقيا فقط بل تظهر هذه المشكلة في عديد من دول آسيا وامريكا اللاتينية بحيث يمكن القول أنه من النادر أن نجد دولة نامية حديثة الاستقلال لا تعاني من أزمة التكامل بشكل أو آخر . ونظرا لعدم توافق الحدود السياسية لكثير من الدول الافريقية مع الحدود العرقية أو اللغوية أو الدينية أو الثقافية فان أراضي الدولة الواحدة تضم جماعات عرقية وقبلية متباينه ذات ولاءات دينية وقومية ولغوية مختلفة .

ويلاحظ أن الولاء الحقيقي للافراد في تلك الدول لا ينصرف الى الدولة ككل ولكن الى الجماعات الأصغر سواء كانت عرقية أو لغوية أو دينية أو اقليمية . كما يلاحظ أن عدم التكامل القومي يأخذ أحد شكلين هما : اما أن تكون الجماعات اللغوية أو العنصرية أو القبلية ذات مشاعر ولاء أقل في اطار الدولة أى الولاء للجماعات المحلية فقط . أو أن يكون هذا الولاء متخطيا لحدود الدولة كما في حالة وجود قبيلة واحدة موزعة بين أكثر من دولة . وتعاني الدول الافريقية من هذه الحالة الأخيرة بشكل واضح بسبب التقسيم الاستعماري المصطنع للحدود .

---

(١) اكرام عبد القادر بدر الدين ، "أزمة التكامل في الدول الحديثة الاستقلال : مع دراسة للكيان الاسرائيلي" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٤٠ .

(٢) د . عبد الخبير محمود عطا ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

ثالثا : عدم التكامل القومـــــى :

"يعرف التكامل بأنه عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد الاجتماعى والسياسى وتخطى الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ولمؤسساتها المركزية وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة" (١) وبعبارة أخرى فان التكامل القومى يعنى "تجميع الجماعات المتباينة فى المجتمع ودمجها فى كل أكثر تكاملا ، أو محاولة خلق قومية واحدة من عدة جماعات صغيرة ، أو أنه توسيع أفق الافراد بحيث يمكنهم ان يتصوروا انتماءهم الى مجتمع أكبر من مجتمعهم المحلى المحدود وخلق اطار قيمى موحد يجمع الافراد والجماعات المتباعدة ويكسبها نوعا من التجانس مما يساهم فى خلق هوية قومية" (٢)

وتعانى كثير من الدول الحديثة الاستقلال من مشكلة عدم التكامل ، ولا يقتصر وجودها على افريقيا فقط بل تظهر هذه المشكلة فى عديد من دول آسيا وامريكا اللاتينية بحيث يمكن القول أنه من النادر أن نجد دولة نامية حديثة الاستقلال لا تعانى من أزمة التكامل بشكل أو آخر . ونظرا لعدم توافق الحدود السياسية لكثير من الدول الافريقية مع الحدود العرقية أو اللغوية أو الدينية أو الثقافية فان أراضى الدولة الواحدة تضم جماعات عرقية وقبلية متباينه ذات ولاءات دينية وقومية ولغوية مختلفة .

ويلاحظ أن الولاء الحقيقى للافراد فى تلك الدول لا ينصرف الى الدولة ككل ولكن الى الجماعات الأصغر سواء كانت عرقية أو لغوية أو دينية أو اقليمية . كما يلاحظ أن عدم التكامل القومى يأخذ أحد شكلين هما : اما أن تكون الجماعات اللغوية أو العنصرية أو القبلية ذات مشاعر ولاء أقل فى اطار الدولة أى الولاء للجماعات المحلية فقط . أو أن يكون هذا الولاء متخطيا لحدود الدولة كما فى حالة وجود قبيلة واحدة موزعة بين أكثر من دولة . وتعانى الدول الافريقية من هذه الحالة الأخيرة بشكل واضح بسبب التقسيم الاستعمارى المصطنع للحدود .

---

(١) اكرام عبد القادر بدر الدين ، "أزمة التكامل فى الدول الحديثة الاستقلال : مع دراسة للكيان الاسرائيلــى" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٤٠ .

(٢) د . عبد الخبير محمود عطا ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

مظاهر عدم التكامل القومى فى افريقيا

وقبل الحديث عن أسباب ظهور هذه المشكلة فى الدول الافريقية يجب الحديث أولا عن مظاهرها . وفى هذا الخصوص يلاحظ وجود مظاهر متعددة لمشكلة عدم التكامل القومى يمكن أن نميز من بينها ثلاثة مظاهر ثقافية وجغرافية واقتصادية. ويلاحظ أن الفصل بين هذه المظاهر الثلاثة انما هو لاغراض الدراسة فقط كما أن هذه المظاهر تعتبر من أسباب ظهور هذه المشكلة.

١) مظاهر ثقافية.

تتميز معظم الدول الافريقية بانعدام التجانس الفكرى والقيمى بين أفراد المجتمع أو مايمكن أن يسمى بالتشتت أو عدم التجانس الثقافى . ويرجع السبب فى عدم التجانس الثقافى فى الدول الافريقية الى ما تعانية من تعدد لغوى وعرقى وعنصرى وتعدد دينى ."ويعتبر التعدد العرقى والعنصرى* من المظاهر الهامة (والاسباب أيضا) لمشكلة عدم التكامل فى الدول الافريقية ، حيث تتألف الوحدات السياسية فى افريقيا من جماعات عرقية مختلفه ومتعددة قد تصل الى المئات وهى ذات قيم ومعتقدات ونظم اجتماعية متباينه . ويؤدى هذا التعدد الى سعى الجماعات العرقية للاحتفاظ بشخصيتها وتشجيع النزعات الانفصالية بينها، وهو مايعنى اضعاف الولاء القومى للدولة ولمؤسساتها السياسية مقابل زيادة أو تقوية الولاء المحلى للفرد لقبيلته أو لجماعته العرقية وللقيادات والزعامات التقليدية المحلية". ويرى "ديفرجيه" "أن العداء السياسى قد يكون نتاج الاختلافات العرقية بين الجماعات وهو مايعوق عملية التكامل داخل الدولة."(١)

ومما لاشك فيه ان التوحيد الدينى داخل الدولة يخلق احساسا مشتركا بالهوية الثقافية بين مواطنى الدولة والعكس صحيح خاصة مع غياب الوعى القومى مما يعمق من

---

* الجماعة العنصرية (racial) هى الجماعة التى يشترك افرادها فى خصائص طبيعية متوارثه نتيجة لأصلهم البيولوجى المشترك، ولا تمتلك فى أغلب الاحيان ثقافة خاصة بهم تميزهم عن الجماعات الأخرى فهم يتشابهون فى اللغة والدين والعادات مع الجماعات الأخرى المحيطة بهم .. أما الجماعة العرقية ethnic فهى جماعة يشترك أفرادها فى تقاليد ثقافية واجتماعية متميزة استطاعت الجماعة أن تحافظ عليها عبر الاجيال.

(١) بيير دى برج ، " الشعوبية : التجربة الافريقية " ترجمة محمد السيد غلاب ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية . مطبوعات اليونيسكو ، العدد ٨ (يوليو - سبتمبر ١٩٧٢) ، ص ٤٠.

الاختلافات وعوامل الفرقة داخل تلك الدولة . وهنا يجب أن نلاحظ أن التعدد الديني في حد ذاته لا يشكل عقبة في سبيل تحقيق التكامل السياسي ، ولكن الخطورة تكمن في استخدام الدين لاداء دور سياسي وهو مايعرف بتسييس الدين.

ويعتبر التعدد اللغوى من أهم أشكال التعدد التي يمكن أن تمثل عقبة أمام تحقيق التكامل السياسي وبناء الدولة القومية في المجتمعات الافريقية . ويرجع ذلك الى أهمية اللغة كأحد المقومات الأساسية في تحقيق التضامن والتماسك داخل المجتمع* . واذا كانت بعض الدول الافريقية لا تعرف هذه الظاهرة حيث تسودها لغة واحدة - مثل بعض الدول العربية الافريقية - الا أن النموذج الشائع هو وجود تعدد لغوى داخل معظم الدول الافريقية وخاصة في جنوب الصحراء.

"وتعتبر افريقيا من الناحية اللغوية من أشد المناطق تعقيدا في العالم ، حيث يقدر عدد اللغات في افريقيا بأكثر من ألفي لغة ذات اسماء فردية ولكن هذا العدد يمكن أن ينخفض الى النصف تقريبا لو تم دمج اللغات المتشابهة مع بعضها"(1) . "ولو نسبنا عدد اللغات في أفريقيا الى عدد السكان في القارة لكان متوسط عدد المتحدثين باللغة الواحدة في أفريقيا لا يزيد عن ثلث مليون شخصا ان لم يقل . ففي ليبيريا وحدها توجد ٢٠ لغة وطنية ، بينما يبلغ عدد السكان ١,٥ مليون نسمه ، وفي زائير توجد أربع لغات رئيسية بالاضافة الى مايزيد عن ٤٠ لغة محلية ، بينما في تنزانيا أكثر من ١٠٠ لغه ولهجة بين ١٢ مليونا من السكان"(2)؛ "وفي نيجيريا - التي تعد أكبر دولة افريقية أكثر من مائتى لغة محلية ، وفي أفريقيا جنوب الصحراء تنتشر بين جماعات البانتو مايقرب من ٤٠٠ لغة فرعية ونحو ٢٠ لغة رئيسية" (3)

---

* تثار في هذا الصدد علاقة اللغة بالقومية فيعتبرها البعض رمزا للقومية ، ويستند النموذج المثالي في نظرهم - والمستخلص من تجربة أوربا - الى الاعتقاد القائل بأن كل قومية تعتبر كيانا لغويا مستقلا وان كانت توجد استثناءات من هذا النموذج العام .. لمزيد من التفصيل انظر:
اكرام عبد القادر بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ٤١ : ٤٥ .

(1) Dalby, David, "African Languages", Africa South of the Sahara 1984-1985, Fourteenth Edition, Europa Publications Limited, London, 1984, P. 124.

(2) د. محمد عبد الغني سعودى ، مرجع سابق ، ص ١٤١.

(3) Dalby, David, Op.Cit., P. 124.

ونظرا لهذا التعدد اللغوى الشديد فى الدول الافريقية يصعب التفاهم بين أبناء الدولة الواحدة بل وأحيانا بين أبناء الاقليم الواحد داخل الدولة ، حيث يكون لكل قبيلة لغة خاصة بها ٠ ووصل الأمر الى حد الا يجد أبناء البلد الواحد من وسيلة للتفاهم بينهم سوى لغة المستعمرين ثم ظهر مايسمى بافريقيا الناطقة بالفرنسية " أو دول الفرانكوفون " ، وأفريقيا الناطقه بالانجليزية " أو دول الانجلوفون " وغيرهما ٠ وقد ساعد على تعميق هذا الوضع فى افريقيا سياسات الدول الاستعمارية الأوربية التى حرصت على تحطيم لغات الشعوب الافريقية ومحاولة توطين اللغات الأوربية ٠ وسيتم مناقشة ذلك تفصيلا عند الحديث عن أسباب عدم التكامل القومى والسياسى فى الدول الافريقية ٠

وهناك جانب آخر من جوانب عدم التجانس الثقافى ويتمثل فى عدم التجانس بين الثقافة السياسية الرسمية والثقافة السياسية غير الرسمية* ٠ "ويقصد بالثقافة السياسية الرسمية الاطار الفكرى الرسمى الذى يحكم حركة النظام السياسى ولو من الناحية الشكلية ٠ أو يقصد بها الثقافة السياسية التى تحاول النخبة أن تطرحها لتحل محل ماهو قائم وهو مايمكن التعبير عنها بالايديولوجية** ٠"(١)

وترجع أهمية الايديولوجية أو الثقافة السياسية الرسمية الى أنها تساعد المرء على تحديد هويته داخل الاطار الاجتماعى والسياسى القائم وتحديد دوره فى الحياة وطبيعة وغاية وجوده ، كما أنها تعتبر أداة لربط الفرد بالمجتمع وتكفل تماسك الجماعة لأنها تزود أعضاءها بنظام عضوى يلتفون حوله ويجدون فيه مثلا أعلى ينشدونه ٠

وفى هذا الخصوص يلاحظ أن الكفاح ضد الاستعمار كان هو العامل الموحد لافراد المجتمعات فى البلاد الافريقية ـ ومن ثم اختفت الى حين الاختلافات والتناقضات الموجودة فى تلك المجتمعات ٠ وبعد الاستقلال لم يكن لدى زعماء التحرير الأفارقة

---

* يتمثل جوهر الثقافة السياسية فى القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية ، وهى بهذا الشكل تشكل اطارا فكريا يشمل أفكار ومعتقدات وصور ذهنية وعادات وأعراف ٠ كما أن جوهر هذا الاطار الفكرى يتعلق بصلة المواطنين ـ حكاما ومحكومين ـ بالسلطة ٠

(١) د ٠ عبد الخبير محمود عطا ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

** الايديولوجية هى بناء فكرى متبلور يتضمن معتقدات معينة ويعلن عن غاية أو مثل أعلى ويعين وسائل الوصول اليها ٠

تصور واضح أو ايديولوجية لمرحلة مابعد الاستقلال ولذلك شهدت الدول الافريقية حالة من عدم الاستقرار السياسى . فعقب الاستقلال مباشرة اخذت كثير من الدول الافريقية حديثة الاستقلال بالنموذج السياسى الغربى الذى يقوم على تعدد الاحزاب ثم عزفت تلك الدول عن هذا النظام واخذت بالنموذج السياسى الاشتراكى الذى يقوم على نظام الحزب الواحد . كما شهدت الدول الافريقية سلسلة من الانقلابات العسكرية تفتقر هى الأخرى الى أدنى مقومات الأيديولوجية وانتهى الأمر بقادة هذه الانقلابات الى الغاء أى تنظيمات سياسية أو حزبية تماما واحتكروا السلطة فى أيديهم.

أما الثقافة السياسية غير الرسمية فيقصد بها "القيم والاتجاهات وانماط السلوك السياسى السائد فى المجتمع بكل فئاته." (١) ونتيجة للاختلافات التى توجد فى أى مجتمع يمكن التمييز بين عدد من الثقافات الفرعية أهمها ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير، ثم ثقافة الكبار وثقافة الشباب ، وفى النهاية ثقافة الريف وثقافة الحضر . وتفصيل ذلك فيمايلى :-

يتفاوت التجانس بين ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير من مجتمع لآخر . وفى المجتمعات الافريقية توجد فجوة كبيرة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير . "فالصفوة لديها افكار تتسم بأنها حديثة وعلمانية بينما الجماهير لديها أفكار تتسم بأنها تقليدية دينية محلية . هذا الى جانب وجود تباين بين قيم صفوة وصفوة أخرى . كما توجد اختلافات على مستوى ثقافه الجماهير بين الشريحة التى لديها اهتمام سياسى وتلك التى لايوجد لديها اهتمام سياسى وهى الشريحة الاكبر عددا." (٢) كما قد يصاحب الاختلافات الطبقية والعرقية والمهنية والدينية قدر من الاختلاف الثقافى.

وبالنسبة لعدم التجانس بين ثقافة الكبار وثقافة الشباب يلاحظ أنه بالرغم من معرفة المجتمعات المتقدمة للاختلاف القيمى بين الاجيال الا أن الدول النامية ومنها الدول الافريقية تعانى من فجوة ثقافية حادة بين الاجيال وهو ما اسماه أحد الباحثين بعدم التواصل الثقافى . (٣) ولما كانت الدول النامية تشهد عملية تغير

---

(١) فيصل حسين بركات ، "دور الاعلام فى الدول النامية"، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١.

(٢) د. عبد الخبير محمود عطا ، مرجع سابق ، ص ١١٣.

(٣) Pye, Lucian, "The Non-Western Political Process", Harry Eckstien & David E. Apter (eds), comparative politics, the Free Press of Glencoe, New York, 1963. P. 260.

اجتماعى ومحاولات لاحلال ثقافة سياسية جديدة محل الثقافة التقليدية ، يلاحظ أن الشباب هم أكثر العناصر استجابة للقيم الجديدة بينما يميل كبار السن الى رفض القيم الجديدة لتعارضها مع القيم المترسبة فى نفوسهم.

ويلاحظ أن الفجوة الثقافية بين القرية والمدينه - أى بين الريف والحضر فى أفريقيا تتسع بدرجة كبيرة الى حد وجود عالمين منفصلين هما عالم الريف وعالم المدينه ." فيتصف أهل المدينة أو الحضر بأنهم أكثر وعيا واهتماما بقضايا المجتمع القومى وأكثر ميلا الى تقبل الأفكار الجديدة وأقل استسلاما للغيبيات . أما أغلب أهل الريف فانهم أكثر استغراقا فى محلياتهم واعتزازا بالقديم وتمسكا بالغيبيات ." (١)

وخلاصة القول : أن الدول الافريقية تتسم بصفة عدم التجانس الثقافى وهو الأمر الذى قد يشكل عقبات فى طريق التنمية ، كما يرتبط بظاهرة عدم التكامل القيمى " بمعنى عدم وجود الحد الادنى من التقبل للقيم أو الاتفاق عليها واللازم لحفظ النظام فى المجتمع ككل . وهذه القيم المتفق عليها قد تتعلق بغايات وأهداف معينه مثل العدالة والحرية والمساواة ، كما قد تتركز حول الوسائل والاجراءات التى تحل بها الصراعات ". (٢) ويؤدى عدم التكامل القيمى هذا فى الدول الافريقية الى تزايد حجم ومجال الصراع فى المجتمعات خاصة فى ظل غياب مؤسسات أدارة الصراع . ومن ثم لا يمكن فى مثل هذه الظروف منع انفجار الصراعات مما يشكل تهديدا لاستقرار المجتمع.

٢) مظاهر اقليمية وجغرافية.

وتتمثل فى العزلة الجغرافية لبعض اجزاء الدولة أو البعد الجغرافى عن العاصمة مع وجود صعوبة فى الاتصال بين مناطق وأقاليم الدولة المختلفة ناتج عن أوضاع تضاريسية معينه . وذلك يؤدى الى بقاء اجزاء المجتمع الواحد منفصلة عن بعضها البعض أو الى وجود مناطق نائية فى شبه عزلة جغرافية يجعلها بعيدة عن السلطة

---

(١) كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص١٢٠. ، وانظر أيضا . د. محمود الجوهرى وآخرين ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣ - ١٠ .

(٢) Pye, Lucian, Op.Cit., P.,268.

المركزية فى العاصمة وبعيدة عن التطورات السياسية فيها ومن ثم ضعف المشاركة السياسية لابناء هذه الاقاليم البعيدة . وتؤدى هذه الاوضاع الى تعميق الشعور بالولاء المحلى والاقليمى وضعف الولاء للدولة ، حيث تتولد لدى أفراد هذه الأقاليم ثقافة وتقاليد خاصة ومتميزة عن باقى اقاليم الدولة.

"وقد ظهر تأثير هذا العامل فى اثيوبيا وخاصة فى هضبة الحبشة*، وفى منطقة شابا فى زائير والتى نجحت فى ايجاد نوع من الولاء المحلى الاقليمى لا يرتبط بالدولة ككل. وظهر أيضا فى أقليم الكازامانس فى جنوب السنغال ، كما ظهر فى منطقة جنوب السودان . فعلى الرغم من وجود فوارق عرقية بين ابناء هذه الاقاليم الا أنهم يحسون بنوع من الهوية الاقليمية." (١)

ويؤدى الانفصال الجغرافى لبعض اقاليم الدولة الواحدة الى ظهور ما يعرف بعدم التكامل الاقليمى أو ما يسمى أيضا بأزمة التغلغل والتى تعنى "عدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها على كل اقليم الدولة وسكانها وخلق احساس بوجود الحكومة أو السلطة، فوجود مناطق لا تستطيع سلطة الدولة أن تصل اليها أو تتغلغل فيها يوجد فراغا أو ضعفا فى تأثير سلطة الدولة المركزية على تلك المناطق."

ويمكن ارجاع اسباب عدم التكامل الاقليمى فى الدول الافريقية فى أحد جوانبها الى أساليب الادارة الاستعمارية التى لم تهتم بانشاء سلطة مركزية تمتد الى جميع أجزاء الاقليم الواقع تحت ادارتها .

٣) مظاهر اقتصادية .

بالرغم من ضعف تأثير العوامل الاقتصادية على عملية التكامل السياسى فى الدول الافريقية الا أنها تصبح لها آثار سلبية عندما ترتبط بالعوامل الاخرى . فالمناطق المنعزلة داخل الدولة والتى تتمتع بمستوى اقتصادى مرتفع يمكن أن يشجعها هذا الوضع على تحدى سلطة الدولة المركزية . بما يقوى من تعميق الولاء المحلى

---

* فالاثيوبيون الذين يعيشون فى هضبة الحبشة ينقسمون الى عدة اقسام أو جماعات فى تجره وأمهره وجوجم وشواء لمزيد من التفصيل انظر :-
د. محمد عوض محمد ، السلالات والشعوب الافريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمه القاهره، ١٩٦٥ ، ص ٢٤١.

(١) Geertz, Clifford, "The Integrative Revolution", Geertz (ed.), Old Societies and New states, the Free Press Glencoe, Inc. New York, P. 1963, 133.

(٢) د. عبد الخبير محمود عطا ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

وظهور النزعات الانفصالية أو الاستقلالية . ومن أوضح الأمثلة على ذلك المحـــاولات التى جرت لانفصال اقاليم بيافرا فى نيجيريا وشابا فى زائير وكابيندا فى انجـــــولا. " وفى غانا كان لارتباط العامل الاقتصادى بغيره من العوامل الاخرى تـأثير فى قيام الاشانتى بحركة انفصالية عندما حددت حكومة نيكروما سعر الكاكاو بمعدل أقل ممـــا يريده زراع الكاكاو فى الاشانتى ". (١)

وهكذا نجد أن هذه المظاهر لعدم التكامل القومى والسياسى فى الدول الافريقية يمكن ان ينجم عنها عدم استقرار اجتماعى وسياسى أى صراع يتسم بالعنف بين النظـــم الفرعية كالمجموعات العرقية أو الاقليمية ، ويشمل عدم الاستقرار اشكال التمرد والفوضى والثورة والحرب الاهلية وانواع العنف المستندة الى الاعتبارات الاقليمية والعرقيـــة واللغوية ، ويكون هدف هذه الجماعات الثائرة هو تحقيق المزيد من الحكم الذاتـــى أو الانفصال عن الدولة القائمة أو السيطرة عليها .

ويلاحظ أن درجة عدم التجانس داخل المجتمع تتزايد ومن ثم تزداد حدة مشكلة عدم التكامل ـ كلما تشابكت وترابطت تلك المتغيرات وكلما كان كل منها يقوى الاخـــر ويدعمه ، بينما تقل درجة عدم التجانس وتخف بالتالى حدة مشكلة عدم التكامـــــل كلما ضعف الارتباط بين تلك المتغيرات .

أسباب ظهور مشكلة عدم التكامل فى افريقيـــا

يمكن ارجاع اسباب عدم التكامل القومى فى الدول الافريقية الى عامليـــــن رئيسيين هما : العامل الاستعمارى ، وعامل السياسات الوطنية للدول الافريقيـــة بعد الاستقلال ، ويتضح دور كل من هذين العاملين فيمايلى :ـ

١) دور الاستعمار فى تعميق مشكلة عدم التكامل السياسى فى الدول الافريقية .

لم تكتف الدول الاستعماريـــة التى بسطت سيطرتها على مختلف مناطق وأقاليم القارة الافريقية بما تعانية هذه المناطق والاقاليم من تباينات واختلافات ثقافية وعرقيـــة ودينية ، بل عمدت هذه الدول الاستعمارية الى تعميق وتأكيد هذه التباينـــات والاختلافات وذلك من خلال السياسات وأساليب ونظـــم الحكم التى اتبعتهـــا لفرض سيطرتها على هذه الاقاليم الافريقية . ويتضح ذلك من المظاهر الاتية :ـ

---

(١) Geertz, Op.Cit., P. 124.

أ) توطين اللغات الاوربية • فضلا عما تعانية القاره الافريقية من تعدد لغوى خطير كما سبق ايضاحه نجحت المحاولات الاستعمارية فى كثير من البلاد الافريقية فى توطين اللغات الاوربية وتحطيم لغات الشعوب المستعمرة وتشويه خصائصها القومية والحضارية ـ كما حدث فى الجزائر ـ وأصبحت اللغات الاوربية هى اللغة الرسمية للتخاطب فى افريقيا • وقد ساعد هذا الأمر على اختفاء الوعى بالتميز والهوية القومية الى جانب اختفاء الوعى بمفهوم الدولة حيث مازالت بعض هذه الدول تعيش فى مرحلة قبلية ، كما أن الشعور بالانتماء الوطنى والقومى نجده متخلفا بدرجات متفاوته فى غالبية الدول الافريقية •

ب) تعميق التناقضات القبلية والدينية والاقليمية • فقد عمدت السياسات الاستعمارية الى تغذية وتأكيد النزعات الطائفية والاقليمية والدينية والقبلية كمنطلق لحماية مصالحها وبقاء نفوذها وهى السياسة التى اشتهرت عن الاستعمار " فرق تسد " • "ولما كان الغرض الأول للمستعمر هو استغلال ثروات هذه البلاد وفتح أسواق جديدة أمام منتجاته فكل ماكان يحتاجه هو ادارة تلك المستعمرات لمصلحته ولم تكن هناك حاجة لبذل أى جهد للنهوض بسكان تلك المستعمرات وخلق ظروف مواتية لتنمية الاحساس بقومية معينة والولاء لها لأن ذلك سيتعارض فى النهاية مع مصالحه • وعلى العكس من ذلك كان الاستعمار يشجع على تغذية الاختلافات العرقية والقبلية فكان الافريقى لايشار اليه فى السجلات الرسمية (شهادة الميلاد ـ وبطاقات الشخصية ٠٠٠٠ الخ) فى ظل الاستعمار الا بأنه من الولوف أو الدوالا أو السرر أو البافيا تبعا لقبيلته ولم يكن هناك أى اشارة الى الوحدة الادارية أو السياسية •" (١)

ج) كما أدت السياسات الاستعمارية فى المستعمرات الافريقية الى خلق فجوات داخل المستعمرات بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية نتيجة للسياسة الاستعمارية التى تهدف الى الاستغلال الاقتصادى لثروات الاقاليم المستعمرة • ولذلك تركزت جهود السلطات الاستعمارية فى مد الطرق

---

(١) د • محمد عبد الغنى سعودى ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ •

وخطوط السكك الحديدية وانشاء الموانى بين مناطق الانتاج الزراعى والمعدنى فقط وبين موانئ تصديرها الى الدولة الاستعمارية الأم . بينما أهملت باقى المناطق والاقاليم الداخلية فى المستعمرات . ومن ثم كان النمو غير المتوازن وظهور الفجوات فى القطاعات الاقتصادية نتيجة تفاوت اهتمام المستعمر باقليم دون آخر . كما تفاوتت الخدمات التى قدمت لأبناء اقليم دون آخر . وكان اهتمام السلطات الاستعمارية فى مجال الخدمات يتركز على المناطق الساحلية دون المناطق الداخلية وعلى المدن والمراكز الحضرية دون المناطق الريفية . ويوضح الجدول التالى مدى التفاوت فى خدمات التعليم فى نيجيريا فى ظل الاستعمار فى الفترة من عام ١٩٠٦ حتى ١٩٥٧ بين منطقتى شمال وجنوب نيجيريا .(١)

جدول رقم (٢) يبين عدد الطلاب فى نيجيريا فى الفترة من ١٩٠٦ الى ١٩٥٧

السنة	جنوب نيجيريا الطلاب المقيدون		شمال نيجيريا الطلاب المقيدون	
	ابتدائى	ثانوى	ابتدائى	ثانوى
١٩٠٦	١١٨٧٢	٢٠	صفر	صفر
١٩٢٦	١٣٨٢٤٩	٥١٨	٥٢١٠	صفر
١٩٤٧	٥٣٨٢٩١	٩٦٥٧	٧٠٩٦٢	٢٥١
١٩٥٧	٢٣٤٣٣١٧	٢٨٢٠٨	١٨٥٤٨٤	٣٦٤٣

Source: Carol Hans, "The Making of Nigeria's Political Regions", Journal of Asian and African Studies, London, 1964, Vol. 3.,P. 273.

د) وقد امتدت آثار السياسة الاستعمارية على عملية تشكيل الجيوش الافريقية فقد عمدت الدول الاستعمارية الى وضع بذور التناقض الداخلى فى القوات المسلحة التى شكلتها من بين أبناء المستعمرات وخاصة عندما لجأت الى تشكيل تلك القوات على قاعدة تناقض التركيب القبلى وعلى مبدأ التوزيع

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

الجغرافى غير المتكافىء . فقد جرى العمل على تجنيد الضباط من المناطق الساحلية والجنوبية ذات المستوى الحضارى والاقتصادى المرتفع نسبيا بينما استقدمت الجنود من الاقاليم الشمالية الأقل تطورا . كما جرى الاعتماد بصفة خاصة على عناصر من الجماعات القبلية النائية عن العاصمة ومن الأقليات ذات التطلعات الوطنية المحدودة.

وقد استمر هذا الوضع فى الجيوش الافريقية ـ الى حد ما ـ حتى بعد الاستقلال على الرغم من محاولة غالبية الدول الافريقية فك هذا التركيب القبلى غير المتوازن لقواتها المسلحة . " ففى غانا ظل الشماليون المسلمون يكونون نسبة ٦٠٪ من مجموع الجنود بينما تزايد عدد الضباط القادمين من الجنوب . ويرجع هذا الى التسهيلات التعليمية والقيم الثقافية والمستوى الاجتماعى والاقتصادى فى كل اقليم وقد أدى ذلك الى رفع الاقليم الشمالى مطلب الانفصال لرفع الغبن الاقتصادى والاجتماعى الواقع عليه.[1]

" وفى نيجيريا ثارت الشكوك بين وحدات الاتحاد الفيدرالى خوفا من سيطرة أقليم دون آخر على الجيش واقترحت نسبة مئوية أعطت الشمال ٥٠٪ من العدد الاجمالى والغرب ٢٥٪ والشرق (الايبو) ٢٥٪ ، ومع ذلك ظل الشماليون يمثلون نسبة تتراوح بين ٦٠ ـ ٧٠٪ من مجموع الجنود واحتفظ الشرقيون بالتفوق العددى فى وظائف الضباط والموظفين فكانت الحرب الأهلية ومطلب الانفصال من قبيلة الايبو وكان التدخل الاجنبى ".[2]

٢) دور الحكومات الوطنية فى استمرار مشكلة عدم التكامل

بعد الاستقلال لم تفعل الحكومات التى تولت السلطة فى الدول الافريقية شيئا عمليا لحل مشكلة عدم التكامل بل على العكس من ذلك فقد استخدم القادة السياسيون الجدد نفس الأسلوب الذى اتبعته السلطات الاستعمارية فى فرض سيطرتها على السكان . "وتحول زعيم القبيلة من جامع للضرائب ـ فى العهد الاستعمارى ـ الى جامع للأصوات فى عهد الاستقلال" كما عمل هؤلاء القادة على استخدام الانتماء

---

(١) مجدى عبده حماد ، "المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية فى افريقيا (مع دراسة للدور السياسى للعسكريين فى غانا ٦٦ ـ ١٩٦٩)" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧ ، ص ٢٨ ـ ٤٠ .

(٢) نفس المرجع السابق.

والتقاليد القبلية لتحقيق الاهداف والمصالح القبلية التى ينتمون اليها . وأصبحت الوظائف الحكومية الرئيسية توزع على الاتباع والقيادات الحزبية كمكافأة لهم على خدماتهم التى قدموها للقادة السياسيين وهؤلاء يستخدمون متحدثين من القبائل بنفس الطريقة التى كان يستخدمها رجال الادارة الاستعمارية"(١). وبالرغم من الخدمات التى تقدمها الحكومات الافريقية للمواطنين الا أنها لازالت ضعيفة ولا تؤثر ايجابيا فى الحياة اليومية لغالبية الشعب ، فالمدارس القليلة التى تنشأ عادة ما تتركز فى المراكز الحضرية وكثيرا ما تكون المستشفيات بعيدة عن القرى ويسمع أهل الريف عن الطبيب مرة أو مرتين فى العام ، ومازال أهالى القرى الافريقية يتداوون بالطرق التقليدية ، وفى الوقت الذى تتطور فيه المراكز الحضرية والمدن يظل الريف على حاله حيث الغالبية من السكان . ويبرر هذا - مع غيره - القول بأن "الدول الافريقية عبارة عن مجتمعات قديمة ودول حديثة وان الولاء العرقى داخل تلك الدول مازال قويا "(٢)

فما زالت غالبية الدول الافريقية لا توجد بها العناصر الناضجة لتكوين الأمة التى يمكن أن ترتكز عليها الدولة القومية ، ولا يوجد ذلك الاحساس بالانتماء المشترك الا الى القبيلة حيث الروابط والمصالح القبلية أقوى من الروابط والمصالح الوطنية ، وحيث الاحساس بالانتماء الى العشيرة أقوى من الدولة . " فهناك كثير من الأفارقة فى الدول الافريقية مازالوا يعتبرون أنفسهم من اليوروبا او الولوف أو الأكان فى المقام الأول ثم نيجيريين وغانيين وسنغاليين فى المقام الثانى."(٣)

ولا يقتصر الولاء القبلى على الريف فحسب بل ان النظام القديم مازال له تأثير ملموس فى المدينه " فلم يخلع الافريقى حياته القبلية وولاءه القبلى لمجرد وجوده فى المدن ، حيث مازالت الحياة القبلية تنظم حياة الناس لا فى الريف فحسب بل وفى المدينة ايضا . فبعد أن قضى أحد الباحثين اسبوعا فى دراسة ميدانية فى بورت نوفو خرج بنتيجة هامة وهى أنه بدلا من أن يتفكك النظام القبلى فان الافريقى يزداد احساسه القبلى أو يصبح أكثر قبلية فى المدن ".(٤)

---

(١) د. محمد عبد الغنى سعودى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠.
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
(٤) المرجع السابق ص ٢٤٩ .

وقد أدت هذه العوامل المتشابكة الى خلق مجتمعات متعددة لا مجتمع واحد داخل الدولة الواحدة مما أدى الى تدعيم سيطرة الوجود القبلى على البنيان الاجتماعى وبالتالى على الحركة السياسية ومن ثم الاضرار بمصالح قبلية أخرى ، ومن هنا كان التناقض ومحاولات الانفصال التى قامت بها بعض القبائل أو الاقاليم. * ومن أمثلتها قيام القبائل المسيحية فى جنوب السودان بمحاولتين للانفصال عن اقليم الشمال الذى يسيطر عليه العرب المسلمون الاولى عام ١٩٥٥ والثانية عام ١٩٧٠.

كما شهدت زائير ثلاث محاولات انفصالية تزعم الاولى كالونجى حيث نصب نفسه ملكا على اقليم كاساى ، بينما قاد تشومبى المحاولة الثانية للانفصال باقليم كاتنجا (شابا حاليا) ، وقامت فى نفس الاقليم محاولتى تمرد فى عام ١٩٧٧، ١٩٧٨. أما فى نيجيريا فقد وصل التناقض القبلى الى حد قيام الحرب الاهلية لمدة ثلاث سنوات من ٦٧ ـ ١٩٧٠ بين القوات الفيدرالية وقوات قبيلة الايبو فى الاقليم الشرقى.

ومما لاشك فيه ان هذه الصراعات جميعها مثلت فرصا مواتية للتدخل الاجنبى.

---

* وصل الأمر الى حد أن الاقاليم المتخلفة والمتقدمة داخل الدولة الواحدة رفعت كل منهما مطلب الانفصال الاولى لرفع الغبن الذى وقع عليها وتصحيح الاوضاع والثانية للاستفادة بثروات الاقليم التى ينتجها وتذهب معظم حصيلتها الى السلطة المركزية لتنفق على اقاليم اخرى ولا يكون نصيب الاقليم المنتج منها سوى مبالغ ضئيلة.

الفصل الثاني
الاسباب الخارجية للتدخل الاجنبي في افريقيا

بالرغم من أهمية عوامل البيئة الداخلية فى افريقيا التى تشجع القوى الاجنبية على التدخل فى افريقيا الا أنها ليست كافية وحدها لتفسير ظاهرة التدخل الاجنبى فى القارة . ولذلك كان من المهم البحث عن عوامل أخرى تدفع القوى الخارجية على التدخل وتساعد فى فهم تطورات الاحداث وسياسات الدول الكبرى فى افريقيا . ويوضح رصد تطورات الاحداث فى افريقيا انها أصبحت منذ بداية السبعينات مركزا لبؤرة الاهتمام العالمى حتى لتكاد تستقطب الاهتمام دون مناطق أخرى فى العالم.

ويمكن ان نرجع هذا الاهتمام العالمى المتزايد بالقارة الافريقية الى الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لافريقيا التى جعلتها تحتل مرتبة أعلى فى أولويات القوى العظمى بالمقارنة بفترة الخمسينات والستينات . هذا فضلا عن الوضع الدولى العام وما يشهده من توازنات معينة بين القوى الكبرى بالاضافة الى الصراع الاساسى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى مما يفرض تأثيرا هاما على تطور الاحداث فى الدول الافريقية ويدفع القوى العظمى للتدخل فى الشئون الافريقية.

ويناقش هذا الفصل الاسباب الخارجية للتدخل الاجنبى فى افريقيا فى مبحثين ، يهتم الاول منهما بدراسة أهمية افريقيا الدولية فى عقدى الستينات والسبعينات والمصالح الدولية فى القارة ، بينما يهتم المبحث الثانى بدراسة التنافس الدولى فى افريقيا .

الفصل الثانـــي
الاسباب الخارجية للتدخل الاجنبـــي في افريقيا

بالرغم من أهمية عوامل البيئة الداخلية في افريقيا التي تشجع القوى الاجنبيـــة على التدخل في افريقيا الا أنها ليست كافية وحدها لتفسير ظاهرة التدخل الاجنبـي في القارة • ولذلك كان من المهم البحث عن عوامل أخرى تدفع القـــوى الخارجية على التدخل وتساعد في فهم تطورات الاحداث وسياسات الدول الكبـــرى في افريقيا • ويوضح رصد تطورات الاحداث في افريقيا انها أصبحت منذ بدايـــة السبعينات مركزا لبؤرة الاهتمام العالمي حتى لتكاد تستقطب الاهتمام دون مناطـــق أخرى في العالم•

ويمكن ان نرجع هذا الاهتمام العالمي المتزايد بالقارة الافريقية الى الاهميـــة الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لافريقيا التي جعلتها تحتل مرتبة أعلى فـــي أولويات القوى العظمى بالمقارنة بفترة الخمسينات والستينات • هذا فضلا عـــن الوضع الدولي العام وما يشهده من توازنات معينة بين القوى الكبرى بالاضافة الـــى الصراع الاساسي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي مما يفرض تأثيرا هاما علـــى تطور الاحداث في الدول الافريقية ويدفع القوى العظمى للتدخل في الشئون الافريقية•

ويناقش هذا الفصل الاسباب الخارجية للتدخل الاجنبي في افريقيا في مبحثيـــن ، يهتم الاول منهما بدراسة أهمية افريقيا الدولية في عقدى الستينات والسبعينـــات والمصالح الدولية في القارة ، بينما يهتم المبحث الثاني بدراسة التنافـــس الدولـــي في افريقيـــا•

المبحث الاول

أهمية افريقيا الدولية

أولا : أهمية افريقيا فى الستينات والسبعينات

أ) أهمية افريقيا فى الستينات:-

عرفت الدول الاوربية منذ القرن الماضى أهمية افريقيا باعتبارها مصدرا هاما وخصبا للمواد الأولية اللازمة للصناعة الأوربية التى كانت قد بدأت فى الانطلاق والتوسع بعد الثورة الصناعية واكتشاف الكهرباء ، كما كانت افريقيا تمثل سوقا متسعة لتصريف ناتج الصناعة الأوربية . ومن الناحية الاستراتيجية مثلت افريقيا أهمية حيوية للدول الاوربية نظرا لموقعها الهام المسيطر على الطرق البحرية الرئيسية التى تربط بين الشرق والغرب ، ولذلك حاولت كل الدول الأوربية الاستعمارية فرض سيطرتها على افريقيا أو على الاقل السيطرة على جزء من الساحل الافريقى حتى يكون لها موطىء قدم على الطرق البحرية التى تدور حول القارة خدمة لاساطيلها البحرية وحماية لتجارتها عبر البحار.

ومنذ التقسيم الأوربى لافريقيا فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ ظلت أوضاع الدول الأوربية ومناطق نفوذها فى افريقيا كما هى ، باستثناء بعض التغيرات الطفيفة التى نتجت عن فقد الدول الأوربية التى هزمت فى الحربين العالميتين الأولى والثانية لمستعمراتها فى افريقيا - خاصة المانيا وايطاليا - وخضوع تلك المستعمرات لسيطرة استعمارية جديدة ولكن بشكل مقنن وبموافقة الجماعة الدولية ، وتمثل ذلك فى نظامى الوصاية والانتداب اللذين قررت عصبة الأمم والأمم المتحدة تطبيقهما على تلك المستعمرات.

وبعد الحرب العالمية الثانية وحتى الستينات هبت على النظام الدولى رياح الحرب الباردة ، وظهر مايعرف " بالقطبية الثنائية " حيث انقسم العالم الى كتلتين متصارعتين تتزعم كل كتلة منهما احدى القوتين العظميين ، فقد تزعم الاتحاد السوفيتى كتلة دول المعسكر الاشتراكى بينما تزعمت الولايات المتحدة الامريكية دول المعسكر الغربى الرأسمالى . ولم تكن افريقيا - فى ذلك الوقت - تمثل أهمية كبرى للدولتين العظميين حيث كان التنافس بينهما يحتدم فى المقام الاول على مناطق النفوذ فى أوربا ، كما تركزت سياساتهما الاستراتيجية على مواجهة القوة المتصاعدة لكليهما . ولذلك لم يكن للولايات المتحدة ولا للاتحاد السوفيتى سياسات واضحة

تجاه القارة الافريقية.* وقد ساعد على ذلك استمرار خضوع معظم البلاد الافريقية وحتى أوائل الستينات للسيطرة الاستعمارية الأوربية ، وبعبارة أخرى لم تكن قد ظهرت الشخصية الدولية لافريقيا بعد ومن ثم لم يكن يوجد فراغ قوة يتيح مجالا للتنافس الدولى،ولذلك يمكن اعتبار الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٠ بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فترة تكوين سياسة لكل دولة منهما تجاه افريقيا. ويتضح ذلك من القاء نظرة سريعة على سياسات كل من الدولتين فى تلك الفترة.

لقد كانت الاعتبارات الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى هى المحرك الرئيسى لسياستها فى تلك الفترة . وقد اعتمدت السياسة الامريكية - فى ذلك الوقت على استراتيجيتين : الأولى هى ما عرف باسم "سياسة الاحتواء" وسادت فى الفترة من ٤٥ - ١٩٥٤ ، والثانية هى استراتيجية "التهديد الشامل" وسادت فى الفترة من ٥٤ - ١٩٦٥.

"وكان هدف الولايات المتحدة من "سياسة الاحتواء" هو محاصرة الاتحاد السوفيتى داخل حدوده ومنعه من مد نفوذه الى مناطق أخرى من العالم".(1) لذلك كان اهتمام الولايات المتحدة موجه بالدرجة الأولى الى الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتى فى محاولة لانشاء سلسلة من الاحلاف العسكرية** تدخل فيها هذه الدول الى جانب الولايات المتحدة . هذا بالاضافه الى قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات اقتصادية لتلك الدول لمساعدتها على بناء اقتصادياتها وتمثل ذلك فى مشروع مارشال . وبعبارة أخرى فان الولايات المتحدة كانت مشغولة بالتركيز على الاتحاد السوفيتى واغلاق الباب عليه خاصة فى المنطقة الاوربية ، كما أنها لم يكن لها دراية أو خبرة بالمناطق الاخرى فى افريقيا الى جانب أن الدول الاوربية - خاصة بريطانيا وفرنسا والبرتغال - لم تكن قد تخلت بعد عن مستعمراتها فى افريقيا . وفى المقابل لم تكن لدى الاتحاد السوفيتى الامكانيات العسكرية أو المادية التى تمكنه من الزحف الى مناطق كافريقيا وكان كل اهتمامه يتركز على القارة الأوربية والمناطق التى تخدم هذه القارة استراتيجيا مثل منطقة الشرق الاوسط.

---

* وعلى الرغم من ذلك كانت بدايات الوجود السوفيتى فى افريقيا قد اتضحت فى مصر بعد صفقه الاسلحة التشيكية لمصر فى حوالى منتصف الخمسينات.

** مثل حلف شمال الاطلنطى (١٩٤٩) والحلف المركزى وحلف جنوب شرق آسيا .

(1) د. سلوى محمد لبيب ، "السياسات الدولية فى افريقيا" ، محاضرات غير منشورة القيت على طلاب السنة الثانية بقسم النظم السياسية والاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية،جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٧ - ٩.

أما بالنسبة لاستراتيجية " التهديد الشامل " والتى سادت فى الفترة من ٥٤ ـ ١٩٦٥ فقد كانت تعنى " عزم الولايات المتحدة وقدرتها على ضرب الاتحاد السوفيتى فى الزمان والمكان وبالوسيلة التى تجدها مناسبة اذا فكر فى الاعتداء على أى منطقة فى العالم الغربى والمناطق ذات الحساسية فى العالم ".[1] وتوضح هذه الاستراتيجية ايضا مدى اهتمام الولايات المتحدة بمواجهة الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة التى شهدت الحرب الباردة بين الدولتين وتصاعد حدة التوتر بينهما. ولم تشكل افريقيا فى هذه الاستراتيجية وزنا ذا بال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. " كما أن الاهتمام الامريكى بالنسبة للدول النامية تركز على العلاقات مع دول امريكا اللاتينية التى كانت تعتبر وفقا لمبدأ " منرو " منطقة نفوذ خاصة تقتصر على الولايات المتحدة التى كانت تعتبر ـ فى الوقت نفسه ـ افريقيا منطقة نفوذ أوربية ".[2]

وبالنسبة للاتحاد السوفيتى نجد أن الميدان الأوربى كان يمثل الاهتمام الأول فى أولويات السياسة السوفيتية على الصعيد العالمى. وذلك على اعتبار أنه كان يسير سيرا حثيثا ـ فى الفترة من ٤٥ ـ ١٩٥٠ ـ فى فرض السيطرة الكاملة على منطقة شرق أوربا وفقا للاتفاق الضمنى الذى تم بينه وبين الحلفاء كثمن لاشتراكه فى الحرب العالمية الثانية.

كما توجه الاهتمام السوفيتى ايضا الى آسيا وذلك منذ عام ١٩٤٩ بعد نجاح الحركة الشيوعية فى السيطرة على الحكم فى الصين. وكان من الطبيعى ان يركز الاتحاد السوفيتى اهتمامه على هذه الثورة الجديدة باعتبارها قوة ضخمة تساعد الحركة الشيوعية العالمية على الانتشار بالاضافة الى تدعيم موقف الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى.

وتركز اهتمام الاتحاد السوفيتى ايضا على توجيه وتعبئة الجهود الاقتصادية فى الدولة السوفيتية لبناء القوة العسكرية له حتى ترتفع الى قمة المنافسة مع القوة الامريكية. " وبالرغم من ذلك فقد تميز الاتحاد السوفيتى عن الولايات المتحده بوجود مفهوم نظرى له عن القارة الافريقية تمثلت فى فكرة القومية وتقرير المصير ".[3]

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) Cotter, William R., "The Neglected Continent", Africa Report, Bi-Monthly Magazine, A Publication of of the African-American Institute, New York (Vol.24, No,2, March-April 1979), P.10.

(٣) د. سلوى لبيب، مرجع سابق، ص٢٦.

ومنذ بداية الستينات بدأت رياح الحرية تهب على القارة الافريقية ونالت العديد من البلاد الافريقية استقلالها . فبعد أن كان عدد الدول الافريقية المستقلة فى أوائل الخمسينات لا يتجاوز أربع دول ارتفع هذا العدد فى عام ١٩٥٩ ليصل الى عشر دول* وفى عام ١٩٦٠ والذى سمى عام افريقيا حصلت ١٧ دولة افريقية على استقلالها . (١)

ومنذ عام ١٩٦٠ بدأ كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة اظهار اهتمام أكبر بافريقيا ورسم سياسة واضحة لها تجاه دول القارة وذلك بعد انخفاض حدة الحرب الباردة بين العملاقين الدوليين وظهور ما عرف باسم " سياسة الوفاق "** الناتجة عن الخوف والرهبة من وقوع حرب نووية بينهما تكون مدمرة لهما وللبشرية وهو الذى أطلق عليه اسم توازن الرعب النووى .

ففى ظل ادارة الرئيس الامريكى كينيدى نجد أن الولايات المتحده تحاول الدخول فى مرحلة تفاهم مع دول العالم الثالث ومن بينها الدول الافريقية ولذلك وتميزت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا فى عهد كينيدى بسمتين هما :ـ (٢)

١) زيادة المعونة الاقتصادية الامريكية المقدمة الى افريقيا وبلغ اجمالى هذه المعونات ٢٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ (استأثرت دولتان فقط بالنصيب الاكبر من هذه المساعدات وهما غانا ونيجيريا) .

٢) التعاطف مع الاتجاهات السائدة فى القارة ضد الاستعمار وكذلك اظهار التسامح ازاء اتجاه بعض الدول الافريقية للتعاون مع بعض الدول الاشتراكية ، بالاضافة الى مساندة القضايا الافريقية فى الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالمستعمرات البرتغالية والتفرقة العنصرية فى جنوب القارة .

وحدث نفس الشئ بالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى بدأ فى ظل حكم خورشوف فى رسم استراتيجية سوفيتية جديدة تجاه الدول الافريقية ، كما قام باعداد كوادر سوفيتية قادرة على القيام بالمسائل الافريقية فى كافة المجالات ، الى جانب توطيد الاتصال بالعناصر الافريقية الموجودة خارج افريقيا ـ خاصة فى أوربا ـ ومحاولة

---

* هى مصر واثيوبيا وليبيريا وجنوب افريقيا وليبيا والسودان وتونس والمغرب وغانا وغينيا .

(١) د . شوقى الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٧١٣ .

** وهى السياسة التى بدأها كل من ايزنهاور وبولجانين عام ١٩٥٥ وتأكدت عام ١٩٥٦ بتوقيع اتفاقية حظر التجارب النووية .

(٢) د . سلوى لبيب ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

خلق كوادر متعاطفة مع الاتحاد السوفيتي وهو ماعرف باسم " الدبلوماسية الشخصية " ، والحرص على المشاركة فى المناسبات الوطنية والاحتفالات القومية الافريقية بوفود رسمية وتكريم بعض الزعماء الافارقة ومنحهم جائزة لينين ، كما أنشأ الاتحاد السوفيتي " جامعة الصداقة " وفتح أبوابها أمام الشباب الافريقيين .

وتميزت السياسة السوفيتية فى تلك الفترة بعدة سمات من أهمها مايلى :ـ (1)

١) وجود مجموعات تفضيلية فى التعامل . فقد قام الاتحاد السوفيتي بوضع سلم تفضيلى لمعاملاته مع دول القارة الافريقية حيث قسمها الى خمس مجموعات هى :ـ

أ) مجموعة الدول الافريقية التقدمية التى تحكم بنظام الحزب الواحد ويوجد فيها عناصر شيوعية .

ب) الدول التى تتبع سياسة معادية للغرب أو تتبع سياسة عدم الانحياز .

جـ) الدول التى تبنى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على أساس التعاون المطلق وتمنع قيام احزاب شيوعية .

د) دول تميل الى الطريق الرأسمالى والديمقراطية البرجوازية .

هـ) دول ميؤس منها تماما ، وهى الدول الرجعية تحت حكم القيادات الفاشستية .

ووفقا لهذه التقسيمات أمكن للاتحاد السوفيتي تكوين مفهوم واضح لسياسته فى أفريقيا .

٢) النظر الى افريقيا كمصدر تأييد دولى لابد من استمرار الاستفادة منه خاصة وأن عدد الدول الافريقية فى ازدياد مستمر ، كما أن مجموعة الدول الافريقية أصبحت تشكل قوة سياسية على المستوى الدولى وفى المنظمات الدولية .

٣) التعامل مع افريقيا بواقعها الحالى مع محاولة التغيير على المدى الطويل دون الدخول فى صراع مع القوى الحاكمة . ولذلك نجد أن الاتحاد السوفيتي يحاول احتضان حركات التحرر الوطنى والتنظيمات السياسية فى القارة لتكون قاعدة بديلة عن الاحزاب الشيوعية غير الموجودة فى افريقيا أو موجودة ولكنها ضعيفة . وتمثل ذلك فى دعوة ممثلين عن الاحزاب الحاكمة فى غانا وغينيا ومالى لحضور المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى فى ١٩٦١ .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

من الحركة التجارية بين الاتحاد السوفيتي ودول القارة الافريقية بدرجة كبيرة. *

وللتدليل على انخفاض الاهتمام السوفيتي بافريقيا يكفي استعراض ارقام المساعدات الاقتصادية السوفيتية لافريقيا. "ففي الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤ بلغ اجمالي المساعدات السوفيتية لدول العالم الثالث ٣٧٩٤ مليون دولار (امريكي) كان نصيب افريقيا منها ١٧٦٦ مليون دولار، وكان نصيب دول افريقيا جنوب الصحراء منها ٤٧٧ مليون دولار. بينما بلغت المساعدات الاقتصادية السوفيتية لدول العالم الثالث في الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ نحو ٥٦٣٤ مليون دولار بلغ نصيب افريقيا منها ٧١٥ مليون دولار. وكان نصيب دول افريقيا جنوب الصحراء منها ١٩٤ دولار." (١)

وبمقارنة المساعدات السوفيتية في الفترتين نجد أن نصيب افريقيا من المساعدات الاقتصادية السوفيتية انخفض من ٤٧٪ في الفترة الاولى الى ١٣٪ في الفترة الثانية وكذلك انخفض نصيب دول شمال افريقيا من ٣٤٪ الى ٩٪ بينما وصل الانخفاض بالنسبة لدول افريقيا جنوب الصحراء من ١٣٪ في الفترة الاولى الى ٤٪ في الفترة الثانية.

---

* من العوامل التي أدت الى زيادة اهتمام الاتحاد السوفيتي بمنطقة الشرق الاوسط يبرز عاملان هما : ١) أهمية البحر المتوسط باعتباره مخرجا للاتحاد السوفيتي للوصول الى المياه الدافئة وتأمين مصالحه الحيوية خاصة العسكرية. ٢) عدم ترك منطقة الشرق الاوسط أمام الولايات المتحدة لبسط نفوذها عليها وهو مايعني تخلي الاتحاد السوفيتي عن مساندة الدول الصديقة له مما يفقده مصداقيته في علاقاته مع دول العالم الثالث.

بالاضافة الى أن علاقاته مع مصر كانت هي المفتاح له للدخول الى افريقيا ، فمصر كانت أول دولة افريقية ترتبط بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي ، كما أن تأييد الثورة المصرية لحركات التحرير الافريقية مكن الاتحاد السوفيتي من اقامة روابط وصلات مع قادة وزعماء تلك الحركات ، فقد تطورت هذه الروابط بصفة عامة بعد الاستقلال الى علاقات رسمية سوفيتية افريقية.

(١) Albright, David E., "Moscow's African Policy of 1970s", David E. Albright (ed.), Africa and International Communism, the Macmillan Press Ltd., London and Basingstoke, 1980, P. 42.

من الحركة التجاريـــة بين الاتحـــاد السوفيتى ودول القارة الافريقية بدرجـــة كبيـــرة.*

وللتدليل على أنخفاض الاهتمام السوفيتى بافريقيا يكفى استعراض ارقام المساعـدات الاقتصادية السوفيتية لافريقيا. "ففى الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤ بلغ اجمالـــى المساعدات السوفيتية لدول العالم الثالث ٣٧٩٤ مليون دولار (امريكى) كان نصيـب افريقيا منها ١٧٦٦ مليون دولار. وكان نصيب دول افريقيا جنوب الصحراء منها ٤٧٧ مليون دولار. بينما بلغت المساعدات الاقتصادية السوفيتية لدول العالم الثالـث فى الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ نحو ٥٦٣٤ مليون دولار بلغ نصيب افريقيا منهـا ٧١٥ مليون دولار. وكان نصيب دول افريقيا جنوب الصحراء منها ١٩٤ دولار."(١)

وبمقارنة المساعدات السوفيتية فى الفترتين نجد أن نصيب افريقيا من المساعـدات الاقتصادية السوفيتية انخفض من ٤٧٪ فى الفترة الاولى الى ١٣٪ فى الفترة الثانيـــة وكذلك انخفض نصيب دول شمال افريقيا من ٣٤٪ الى ٩٪ بينما وصل الانخفاض بالنسبة لدول افريقيا جنوب الصحراء من ١٣٪ فى الفترة الاولى الى ٤٪ فى الفترة الثانية.

---

* من العوامل التى أدت الى زيادة اهتمام الاتحاد السوفيتى بمنطقة الشرق الاوسط يبرز عاملان هما : ١٠) أهمية البحر المتوسط باعتباره مخرجا للاتحاد السوفيتـى للوصول الى المياه الدافئة وتأمين مصالحة الحيوية خاصة العسكرية. ٢٠) عـــدم ترك منطقة الشرق الاوسط أمام الولايات المتحدة لبسط نفوذها عليها وهو مايعنـى تخلى الاتحاد السوفيتى عن مساندة الدول الصديقة له مما يفقده مصداقيته فـى علاقاته مع دول العالم الثالث.

بالاضافة الى أن علاقاته مع مصر كانت هى المفتاح له للدخول الى افريقيـا ، فمصر كانت أول دولة افريقية ترتبط بعلاقات وثيقه مع الاتحاد السوفيتى ، كمـا أن تأييـد الثورة المصرية لحركات التحرير الافريقية مكن الاتحاد السوفيتـى من اقامة روابـط وصلات مع قادة وزعماء تلك الحركات ، فقد تطورت هـــذه الروابط بصفة عامة بعد الاستقلال الى علاقات رسمية سوفيتية افريقية.

(١) Albright, David E., "Moscow's African Policy of 1970s", David E. Albright (ed.), Africa and International Communism, the Macmillan Press Ltd., London and Basingstoke, 1980, P. 42.

ب) أهمية افريقيا فى السبعينات

بدأ اهتمام الدول الكبرى يتجه نحو افريقيا بداية من السبعينات ، وأصبحت افريقيا تحتل مرتبة أعلى فى أولويات الدولتين العظميين وذلك نتيجة لبعض التطورات الدولية التى طرأت على النظام الدولى خلال هذا العقد . ومن أهم هذه التطورات التى حدثت فى فترة السبعينات مايلى :-

١) اختفاء ماعرف فى الخمسينات والستينات بنظام القطبية الثنائية الجامدة وحدوث نوع من التقارب بين الشرق والغرب الى جانب حدوث بعض الانشقاقات فى كل من المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى ، حيث شهدت تلك الفترة انسلاخ فرنسا عن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وظهور سياسة فرنسية اكثر استقلالية عن السياسة الامريكية ، كما شهدت انسلاخ الصين وهى ثانى أكبر دولة شيوعية فى العالم عن الاتحاد السوفيتى وبدأت تظهر على السطح مظاهر الصراع الصينى - السوفيتى .

٢) بداية الانفراج الدولى فى العلاقات بين الشرق والغرب عقب لقاء القمة الامريكى السوفيتى فى أوائل السبعينات ، والاتفاق على أن يسود الوفاق علاقاتهما والابتعاد عن كل مايقرب من احتمالات الصدام المباشر بينهما ، وكذلك الاتفاق شبه الضمنى بينهما على تقسيم مناطق النفوذ حيث تم الاتفاق على بقاء الوضع القائم فى أوربا على ماهو عليه ، وانسحاب الولايات المتحدة من فيتنام فى مقابل أعتراف الاتحاد السوفيتى بنفوذ ومصالح الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية . بالاضافة الى الاتفاق الضمنى على بقاء حالة الاسترخاء العسكرى فى منطقة الشرق الاوسط . ويتضح من ذلك أنه لم تبق سوى قارة أفريقيا التى لم يتم تقسيم مناطق النفوذ فيها وبالتالى أصبحت مسرحا للتنافس بينهما مع مراعاة عدم حدوث صدام مباشر بينهما يحمل فى طياته نذر مواجهة نووية مدمرة . وكان خير مثال على ذلك أحداث الحرب الانجولية واحجام الولايات المتحدة عن التورط العسكرى المباشر لتجنب المواجهة مع القوات الكوبية والسوفيتية فى انجولا .

٣) أدت تطورات الازمة العالمية فى الطاقة - التى صاحبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين الدول العربية واسرائيل - الى لفت انظار الدول الكبرى الى أهمية افريقيا كمصدر بديل لمنطقة الشرق الأوسط للحصول منه على احتياجاتها من الطاقة . بالاضافة الى وفرة المواد الخام بها وخاصة المعادن الحيوية التى تدخل

فى الصناعات الحربية فى الدول الكبرى • فطبقا لبعض التقديرات فان افريقيا بها نحو ٣٠٪ من الموارد المعدنية فى العالم [١] • ونظرا لهذه الاهمية الاقتصادية زادت الاستثمارات الاجنبية فيها زيادة كبيرة فى السبعينات عنها فى الستينات • ففى سنة ١٩٦٧ بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية فى افريقيا ٦ر٦ بليون دولار ارتفعت الى ٤ر٩ بليون دولار فى عام ١٩٧٢ [٢] • وتعكس هذه الزيادة مدى الاهتمام الدولى الذى حظيت به افريقيا •

٤) انهيار الامبراطورية البرتغالية فى افريقيا • فبعد قيام الثورة فى البرتغال والقضاء على الدكتاتورية العسكرية بها كان من أهم المبادئ التى نادى بها النظام الجديد هو حق المستعمرات الافريقية فى الاستقلال • وقد أدى انهيار الامبراطورية البرتغالية فى افريقيا الى وجود فراغ قوة أغرى الدول الكبرى للتنافس على محاولة ملئه وهو مايلقى الضوء على أحد أسباب الصراع الدولى على أرض انجولا وسيتم توضيح ذلك فى الفصل الخاص بالتدخل الاجنبى فى أنجولا فى الباب القادم •

ويكفى لمعرفة مدى الاهتمام الدولى من جانب القوتين العظمتيين بافريقيا فى السبعينات استعراض بعضا من النشاط الدولى الذى شهدته افريقيا فى تلك الفترة • من ذلك زيارة نيكولاى بود جورنى رئيس مجلس السوفيت الأعلى لأربع دول افريقية جنوب الصحراء فى مارس ١٩٧٧ • وتعتبر الزيارة الأولى من نوعها التى يقوم بها مسئول سوفيتى على هذا المستوى لبعض الدول الافريقية فى تلك المنطقة التى كانت قد شهدت عام ١٩٧٦ نشاطا دبلوماسيا امريكيا مكثفا ، حيث قام د • هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحده بجولة زار خلالها عددا من الدول الافريقية جنوب الصحراء ، وفى عام ١٩٧٧ قام وزير الدفاع الامريكى بجولة مماثلة ـ تعد الأولى من نوعها ـ فى عدد من دول تلك المنطقة •

---

(١) Africa, An International Business, Economic and Political Monthly Magazine, Published by Africa Journal Ltd., London, (No. 79, March 1979). P. 12.

(٢) Hveem, Helge, "The Extent of Direct Foreign Investement in Africa" Carl widstrand (ed.), Multinational Firms in Africa, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala 1975. P. 65.

كما شهدت أفريقيا فى السبعينات زيادة كبيرة فى المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الدولتين العظميين ، كما كان من مظاهرها تدفق الأسلحة منهما الى الدول الافريقية بصورة لم يسبق لها مثيل ، وبدا كما لو كانت كل دولة منهما تتعقب خطوات الدولة الأخرى . فزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية التى تقدمها أحداهما لأية دولة أفريقية يستتبعها قيام الدولة الأخرى بتقديم مساعدات مماثلة لدولة أو أكثر من الدول المجاورة للدولة الافريقية الأولى . هذا بالاضافة الى أن أفريقيا أصبحت فى السبعينات مسرحا للصراع الصينى - السوفيتى الذى حاول فيه كل طرف كسب صداقات ونفوذ على حساب الطرف الآخر .

ويتضح مما سبق أن اهتمام الدولتين العظميين بأفريقيا زاد بصورة ملحوظة فى السبعينات عنه فى الستينات ، ولا يعنى ذلك أنه لم يحدث تدخل من جانبهما فى الاحداث التى وقعت فى أفريقيا فى الستينات . حيث تسجل قراءة أحداث تلك الفترة حدوث تدخلا من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى الأحداث الأفريقية ولكن هذه التدخلات أخذت فى غالبية الأحوال الصفة السرية " فبدون الدور الحاسم للمخابرات المركزية الأمريكية ما كان فى مقدور الجيش أن يستولى على السلطة فى الكنغو كينشاسا منذ عام ١٩٦٥، وأن يضع حدا للحرب الأهلية والصراع على السلطة منذ الاستقلال عام ١٩٦٠. كما يعتبر نشاط هذه المخابرات عنصرا أساسيا فى استمرار النظام السياسى للرئيس موبوتو حتى الآن . بينما كان للمساعدات السوفيتية للحكومة الاتحادية فى نيجيريا دورا حاسما فى تحقيق النصر النهائى على القوات الانفصالية فى بيافرا "(١)

وفى الوقت الذى كانت تحتل فيه أفريقيا مرتبة أقل نسبيا فى أولويات واهتمامات الدولتين العظميين حتى عام ١٩٧٥، نجد أن القارة احتلت مرتبة عالية فى أولويات الدول الكبرى (من الدرجة الثانية) خاصة بريطانيا وفرنسا فقد كانت المساعدات العسكرية البريطانية فى مسار الحرب الأهلية فى نيجيريا وراء تضاعف حجم القوات المسلحة الفيدرالية الى اثنى عشر مثلا منذ بداية الحرب ونهايتها مما كان له أكبر الاثر فى انهاء الصراع لصالح الحكومة الفيدرالية . كما كان للمساعدات الفرنسية نفس الاثر لمواجهة نشاط الثوار الوافد عبر الكاميرون حتى منتصف الستينات ، حيث خصصت لها فرنسا قوة فرنسية قوامها ألف جندى ومائتى ضابط فضلا عن مساعدات عشكرية مباشرة قيمتها سبعة ملايين دولار سنويا ونفس الترتيبات حصلت عليها تشاد فيما بين ١٩٦٨ - ١٩٧١ . (٢)

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٢) نفس المرجع السابق .

كما شهدت أفريقيا في السبعينات زيادة كبيرة في المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الدولتين العظميين ، كما كان من مظاهرها تدفق الأسلحة منهما الى الدول الافريقية بصورة لم يسبق لها مثيل ، وبدا كما لو كانت كل دولة منهما تتعقب خطوات الدولة الأخرى . فزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمهما أحداهما لأية دولة أفريقية يستتبعها قيام الدولة الأخرى بتقديم مساعدات مماثلة لدولة أو أكثر من الدول المجاورة للدولة الافريقية الأولى . هذا بالاضافة الى أن أفريقيا أصبحت في السبعينات مسرحا للصراع الصيني ـ السوفيتي الذي حاول فيه كل طرف كسب صداقات ونفوذ على حساب الطرف الآخر .

ويتضح مما سبق أن اهتمام الدولتين العظميين بأفريقيا زاد بصورة ملحوظة في السبعينات عنه في الستينات ، ولا يعني ذلك أنه لم يحدث تدخل من جانبهما في الاحداث التي وقعت في أفريقيا في الستينات . حيث تسجل قراءة أحداث تلك الفترة حدوث تدخلا من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الأحداث الأفريقية ولكن هذه التدخلات أخذت في غالبية الأحوال الصفة السرية " فبدون الدور الحاسم للمخابرات المركزية الأمريكية ما كان في مقدور الجيش أن يستولي على السلطة في الكنغو كينشاسا منذ عام ١٩٦٥، وأن يضع حدا للحرب الأهلية والصراع على السلطة منذ الاستقلال عام ١٩٦٠. كما يعتبر نشاط هذه المخابرات عنصرا أساسيا في استمرار النظام السياسي للرئيس موبوتو حتى الآن . بينما كان للمساعدات السوفيتية للحكومة الاتحادية في نيجيريا دورا حاسما في تحقيق النصر النهائي على القوات الانفصالية في بيافرا ".(١)

وفي الوقت الذي كانت تحتل فيه أفريقيا مرتبة أقل نسبيا في أولويات واهتمامات الدولتين العظميين حتى عام ١٩٧٥، نجد أن القارة احتلت مرتبة عالية في أولويات الدول الكبرى (من الدرجة الثانية) خاصة بريطانيا وفرنسا فقد كانت المساعدات العسكرية البريطانية في مسار الحرب الأهلية في نيجيريا وراء تضاعف حجم القوات المسلحة الفيدرالية الى اثنى عشر مثلا منذ بداية الحرب ونهايتها مما كان له أكبر الاثر في انهاء الصراع لصالح الحكومة الفيدرالية . كما كان للمساعدات الفرنسية نفس الاثر لمواجهة نشاط الثوار الوائد عبر الكاميرون حتى منتصف الستينات ، حيث خصصت لها فرنسا قوة فرنسية قوامها ألف جندي ومائتى ضابط فضلا عن مساعدات عسكرية مباشرة قيمتها سبعة ملايين دولار سنويا ونفس الترتيبات حصلت عليها تشاد فيما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ .(٢).

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى في أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٢) نفس المرجع السابق .

ثانيا : انتقال محور الصراع الدولي الى افريقيا

مع مطلع عام ١٩٧٤ بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولى فى القارة الافريقية تميزت بسمات خاصة من حيث السلوك الاجنبى ودرجة الاهتمام الدولى بافريقيا مما أدى الى حدوث تغيرات أساسية فى توازنات القوى كما أكدت هذه التغيرات مدى تبعية الصراعات الافريقية للمتغير الاجنبى .

فقد ترتب على سقوط الحكم الدكتاتورى فى البرتغال عام ١٩٧٤ نتائج هامة بالنسبة لافريقيا تمثلت فى تصفية الامبراطورية البرتغالية فى القارة وحصول المستعمرات الافريقية على استقلالها ، حيث استقلت موزمبيق ١٩٧٥ واستقلت انجولا ١٩٧٦ بعد حرب أهلية طاحنة ظهر فيها الصراع الدولى بين القوى العظمى واضحا وصريحا استخدم فيه كل طرف مختلف وسائل التدخل المباشرة وغير المباشرة .

وباستقلال موزمبيق وانجولا حدث تغير فى ميزان القوى فى الجنوب الافريقى واصبح اتحاد جنوب افريقيا - الذى كان يشكل نظاما محكما للغاية لاستمرار سيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد السلطة والثروة معا - مهددا عسكريا ، فبعد ان كانت موزمبيق وانجولا وروديسيا* تشكل خطوط الدفاع الخارجية له أصبحت تشكل خطوط هجوم أولية ضده خاصة بعد تكوين دول المواجهة الافريقية وانضمام كل من موزمبيق وانجولا اليها .(١)

"كما أدى الانهيار المفاجئ للامبراطورية البرتغالية فى افريقيا الى ترك فراغ فى منطقة افريقيا الجنوبية ذات الاهمية البالغة فى حسابات الصراع الدولى فى هذه المنطقة من العالم . وشرعت الدول الكبرى فى التحرك نحو هذه المنطقة واصبحت روديسيا بصفة خاصة هى محور الحركة بعد الانتصار السوفيتى - الكوبى فى انجولا . وبدأت الدول الغربية فى التحرك لتسوية المشكلة الروديسية سلميا وطرحت مبدأ المفاوضات ومؤتمر جنيف خشية تدهور الاوضاع فى روديسيا واحتمال حدوث حل على الطريقة الانجولية" (٢)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

* تغير اسمها بعد انتقال السلطة الى الاغلبية الى زيمبابوى كما تغير أسم عاصمتها من سالزبورى الى هرارى .

(٢) Legum, Colin, "The Role of the Western Powers in Southern Africa", Colin Legum & Tony Hodges (eds), _After Angola the War Over Southern Africa_, Rex Collings, London, 1976, P.4.

وتعتبر أحداث استقلال انجولا أحد المتغيرات الاصيلة فى التطورات المعاصرة فى قارة افريقيا والتى ستستمر نتائجها فى التأثير على تلك التطورات لفترة محدودة من الزمن ، فالى جانب ارتباط هذه الاحداث بانتصار الاتحاد السوفيتى وهزيمة الولايات المتحدة والغرب والصين مما فانها اقترنت ايضا بدخول كوبا الى المجال الافريقى بالاضافة الى دخول جنوب أفريقيا بقواتها النظامية فى صراع عسكرى سافر فى احدى الدول الافريقية لمساندة بعض الاطراف الافريقية وذلك للمرة الأولى، ولم يكن هذا الأمر داخلا فى أى تصور أو حساب استراتيجى سابق.

ومن التطورات الدولية الهامة التى أثرت على النظام الدولى وعلى حركة القوى العظمى داخله وأدت الى زيادة حركة تلك القوى على الساحة الافريقية هو الانسحاب الامريكى من جنوب شرق آسيا بعد نجاح حركة المقاومة الوطنية فى فيتنام فى الضغط على الولايات المتحدة لسحب قواتها من تلك المنطقة ، كما شهدت الساحة الدولية بداية الانفراج فى العلاقات الدولية بين الشرق والغرب وخاصة بعد مؤتمر هلسنكى للامن الاوربى عام ١٩٧٥م.

وقد أدت هذه التطورات الدولية الى تهدئة الصراع بين القوتين العظميين فى القارة الأوربية ، واذا علمنا أن امريكا اللاتينية لا تزال قارة تكاد تكون مغلقة على النفوذ الامريكى ـ وهو الأمر الذى تأكد أثناء أزمة الصواريخ الكوبية فى الستينات وما أنتهت اليه تجربة الرئيس الشيلى الأسبق سيلفادور اللندى فى بداية السبعينات ـ فانه لم يتبق سوى افريقيا مجالا للصراع المحتمل بين القوتين العظميين مع الالتزام فى هذا الصراع بسياسة الوفاق وعدم تصعيد الصراع بينهما الى درجة المواجهة المباشرة. وشهدت القارة الافريقية فى السبعينات تعميقا لظاهرة الاستقطاب الدولى حيث أصبحت غالبية الصراعات الافريقية تعكس على نحو أو آخر صراع القوى الكبرى مما دفع بعض الباحثين الى القول بانتقال الحرب الباردة الى أفريقيا.[1]

ويلاحظ أن هذه المرحلة من مراحل الحرب الباردة تتميز عن المرحلة الأولى التى سادت فى عقد الستينات فى افريقيا بمايلى :ـ

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص٤٢.

ـ لجوء الدول الكبرى الى تقديم جرعات كبيرة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لضمان ولاء الدول الافريقيـــة لها .

ـ عدم ثبات ولاء الدول الافريقية لاحدى القوى العظمى بصفة دائمة حيث شهـــدت تلك المرحلة مجموعة تبدلات وتغيرات فى علاقات عدد من دول القارة حيـــث تحولت من الارتباط بالدول الاشتراكية الى الارتباط بالغرب والولايات المتحـــدة فى ظل نظام حكم واحد والعكس أيضا . ومن أمثلة ذلك ماحدث فى الصومـــال والسودان واثيوبيا ومصـــر .... الخ .

ويستخلص مما سبق أن التطورات التى حدثت فى النظام الدولى وفى افريقيـــا منذ السبعينات جعلت محور الصراعات الدولية يوشك ان ينتقل الى القـــارة والشرق الاوسط ، خاصة لو أخذنا فى اعتبارنا ما تملكه تلك المنطقة من ثـــروات بترولية وفوائض رؤس الامـــوال والكثير من المعادن الاستراتيجية بالاضافة الى تحكمهـــا فى طرق الملاحة الدولية الهامة وبالتالى " فان من يمكنه السيطرة على هذه المنطقـــة يمكنه أن يلعب دورا أساسيا فى صياغة جانب هام من التطورات السياسية فـــى العالـــم " . (١)

(١) المرجـــع السابق ، ص ٥٤١

ثالثـا : المصالح الدولية فى افريقيـا

تدور الصراعات الدولية على أرض القارة الافريقية حول مصالح جوهرية متنوعة استراتيجية وسياسية واقتصادية ، حيث تتميز افريقيا بموقعها الجغرافى الذى يتوسط بين أوربا والولايات المتحدة وامريكا اللاتينية وبين آسيا واليابان . وهذا يعنى تحكمها فى الطرق البحرية الهامة التى تربط بين الشرق والغرب سواء تلك الطرق البحرية التى تمر بشمال القارة أو بجنوبها . ويضاف الى ذلك الاهمية الشديدة لمنطقة الشرق الاوسط الملاصقة لافريقيا والغنية بثرواتها المعدنية ووفرة البترول بها الذى يعتبر عصب الحياة الحديثة . وهى المنطقة التى تعتمد عليها اليابان ودول أوربا الغربية فى الحصول على معظم احتياجاتها البترولية ، كما تعتمد عليها الولايات المتحدة فى الحصول على جزء من احتياجاتها من الطاقة .

وتفسر الاهمية الاستراتيجية لافريقيا اهتمام الدول الكبرى بالسيطرة على طرق الملاحة البحرية التى تشرف عليها القارة أو على الأقل ضمان عدم سيطرة القوى المعادية لها على هذه الطرق ، ولذلك حرصت كل من الدولتين العظميين أن توجد لها موطىء قدم - إن لم يكن قواعد عسكرية - فى بعض المناطق المسيطرة على تلك الطرق البحرية . فنجد الاتحاد السوفيتى يتجه الى منطقة القرن الافريقى - بعد أن فقد امتيازاته فى مصر - ويحاول فى البداية اقامة قاعدة عسكرية له فى ميناء بربرة الصومالى المطل على البحر الاحمر لمراقبة الطريق البحرى عبر مضيق باب المندب، ولتشكل مع وجوده العسكرى فى عدن طرفى كماشة للتحكم فى هذا الطريق البحرى الهام لنقل البترول من دول الخليج العربى الى أوربا والولايات المتحدة الامريكية.* وبعد تدهور العلاقات الصومالية السوفيتية نقل الاتحاد السوفيتى هذه القاعدة البحرية الى أثيوبيا فى احدى جزر دهلك بميناء مصوع .

---

* فالدولة التى تنجح فى السيطرة على هذا الطريق (باب المندب) ستكون فى موقف يسمح لها بالتأثير على التطورات فى منطقتى القرن الافريقى والشرق الاوسط .

ويرى البعض أن من بين الاسباب التى دعت الاتحاد السوفيتى الى التدخل فى انجولا ١٩٧٦ هو "ايجاد موضع قدم له على طريق الكاب البحرى ـ الذى يعد الطريق البديل لقناة السويس ـ لمراقبة التحركات الحربية الامريكية والاوربية فى المحيط الاطلنطى ، وخاصة بعد فقد الاتحاد السوفيتى للتسهيلات البحرية التى كان يتمتع بها فى ميناء كوناكرى فى غينيا"(١) . ففى اكتوبر ١٩٧٦ وقع الاتحاد السوفيتى وأنجولا على معاهدة صداقة وتعاون تدعو الى " التعاون فى المجال العسكرى .... ويشمل هذا التعاون حرية استخدام المطارات فى لواندا بغرض القيام بطلعات استكشافية فوق الممرات البحرية فى المحيط الاطلنطى بالاضافة الى تسهيلات بحرية سوفيتية فى الموانئ الانجولية. " (٢)

اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد اعتمدت على القواعد العسكرية لحلفائها فى افريقيا خاصة القواعد البريطانية والفرنسية، هذا بالاضافة الى اعتمادها على حليفتها غير الرسمية جنوب افريقيا فى السيطرة على طريق الكاب ، وعلى السيطرة البريطانية على منطقة جبل طارق المطلة على المضيق الذى يربط البحر المتوسط بالمحيط الاطلنطى كما نجحت الولايات المتحدة فى الحصول على بعض الامتيازات او التسهيلات البحرية فى كل من كينيا والصومال ومسقط .

ولما كانت الغالبية العظمى من الدول الافريقية لم تستقر بعد على منهج محدد للتطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، فانها تعتبر أحد مسارح الصراع الايديولوجى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، ويتزعم النظام الاول الولايات المتحده بينما يتزعم الاتحاد السوفيتى النظام الثانى .

ومن الناحية الاقتصادية تحتل افريقيا اهمية بالغة بالنسبة للدول الكبرى ويرجع ذلك الى ما تتمتع به افريقيا من وفرة ثرواتها المعدنية والطبيعية ، حيث ترقد فى باطن الارض الافريقية مجموعة ضخمة من المعادن الاستراتيجية الهامة ، كما أن بها الكثير من المواد الخام ومصادر الطاقة ويفسر ذلك تدفق الاستثمارات الرأسمالية الضخمة على افريقيا وتركز معظم هذه الاستثمارات فى صناعات استخراج المعادن .. ومن

---

(١) Albright, David E., "Moscow's African Policy of 1970s" Op.Cit., P. 51.

(٢) Idem.

هنا يمكن تحديد حجم المصالح المادية الملموسة وسياسات الدول الاجنبية المتصارعة من أجل تحقيق هذه المصالح .

وتشير الاحصاءات الى أن افريقيا تنتج وحدها نحو ٣٠٪ من اجمالى الانتاج العالمى للمعادن وتضم نسبة كبيرة من احتياطيات عديد من المعادن ، كما انها تسهم بنسبة كبيرة فى الانتاج العالمى لكثير من المعادن . ففى عام ١٩٧٠ بلغ اسهام افريقيا فى الانتاج العالمى للكوبالت ٦٦٫٣٪ ، و٧٦٪ للماس ٨٠٫٦٪ من الذهب ويوضح الجدول التالى نسبة اسهام افريقيا فى الانتاج العالمى لبعض المعادن الهامة فى ثلاث سنوات متتالية.[1]

جدول رقم (٣) يبين نسبة مساهمة افريقيا فى الانتاج العالمى لبعض المعادن فى الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ (نسبة مئوية)

نوع المعدن	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
البترول	١٠٫٠	١١٫٨	١٢٫٩
البوكسيت	٦٫٢	٥٫٨	٥٫٤
الكوبالت	٦٣٫٣	٦٣٫٦	٦٦٫٣
النحاس الاحمر	٢١٫٩	٢١٫٣	٢٠٫٥
الماس	٨١٫٨	٧٩٫٣	٧٦٫٠
الذهب	٨٠٫٥	٨٢٫٠	٨٠٫٦
الحديد الخام	٩٫٠	٩٫٩	٩٫٠
الرصاص الخام	٦٫١	٦٫٣	٦٫٥
صخور الفوسفات	٢٢٫١	٢٣٫٦	٢٥٫٥
القصدير الخام	١١٫٤	١١٫١	١٠٫٧
الزنك الخام	٥٫٢	٤٫٧	٤٫٨

Source: UN Survey of Economic Conditions in Africa, 1971, P. 99.

---

(١) د. نبيل الروبى ، "الهيكل الاقتصادى الافريقى" ، مرجع سابق ، ص١٣١ .

وتعتمد الدول الغربية على أفريقيا فى الحصول على ٩٠٪ من احتياجاتها من الماس ، و ٨٠٪ من الكوبالت والذهب ، و ٦٢٪ من البلاتنيوم ، و ٣٣٪ من الفوسفات ، و ٢٧٪ من النحاس ، و ٦٨٪ من الكاكاو ، و ٢٢٪ من الاخشاب الخام كما تستورد دول حلف الاطلنطى من افريقيا مايتراوح بين ٦٠ الى ٩٠٪ من احتياجاتها من المنجنيز ، و نحو ٦٠٪ من انتاج افريقيا من البترول ، كما تستورد تقريبا كل انتاج افريقيا من اليورانيوم (١) *

ونظرا لهذه الاهمية التى تحتلها افريقيا فى المجال الاقتصادى فقد تدفقت عليها الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة ، وزادت هذه التدفقات الاستثمارية على افريقيا فى السبعينات ، كما زادت ايضا المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الكبرى للدول الافريقية ، ففى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٧ زادت الاستثمارات الخاصة المباشرة فى افريقيا (باستثناء جنوب افريقيا) من ٦ر٦ بليون دولار الى ٢ر١٠ بليون دولار ، وتقدر هذه الزيادة بنحو ٦٠٪ (٢) . ويلاحظ على هذه الاستثمارات أنها كانت تتدفق من الدول الرأسمالية الغربية واليابان ، وكانت تتركز فى الدول الافريقية الغنية بالبترول والموارد المعدنية الاخرى مثل نيجيريا وجابون وزائير ، بالاضافة الى التركيز على الدول ذات الاتجاه الرأسمالى مثل ساحل العاج وليبيريا وكينيا والسنغال .

" ومن الاسباب التى تشجع الاستثمارات الاجنبية على التدفق على افريقيا ارتفاع معدل الربحية الذى تحصل عليه هذه الاستثمارات والذى يصل الى أكثر من ١٠٠٪ فى بعض الدول الافريقية مثل ليبيا بينما يصل الى أكثر من ٦٥٪ فى نيجيريا ، بالاضافة الى وفرة الأيدى العاملة الافريقية الرخيصة ، الى جانب الشروط المجحفة التى تتضمنها عقود مشاركة هذه الاستثمارات مع الحكومات الافريقية " (٣)

---

* بلغ انتاج افريقيا منه عام ١٩٧٧ حوالى ٢٢٪ من اجمالى انتاج الدول الرأسمالية ، ويتركز انتاجه فى جنوب افريقيا والنيجر والجابون وزامبيا وتشاد .

(١) Gromyko, Anatoly, Africa: Progres Problems Prospects, Progress Publishers, Moscow, 1983, P. 177.

(٢) Ibid., P.178.

(٣) د . فؤاد مرسى ، المشاركة كأسلوب من اساليب الاستعمار الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤٢ الى ٤٤ .

ويوضح الجدول التالى (٤) اجمالى الموارد التى تلقتها افريقيا من الدول الرأسمالية (بالبليون دولار) فى بداية عام ١٩٧٨ (باستثناء جنوب أفريقيا) ٠ (١)

نوع الموارد	المبلغ بالبليون دولار
استثمارات خاصه مباشرة٠	١٠,٢
قروض وديون (غير مدفوعة)	٤٧,٣
منح وهبات (منحت بعد عام ١٩٦٠)٠	٣١,٢
الجملة	٨٨,٧

وفى الوقت الذى وصل فيه اجمالى الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى افريقيا فى بداية ١٩٧٨ أكثر من ١٠ بلايين دولار نجد أن الشركات الاحتكارية قامت فى الفترة من ٧٠ ــ ١٩٧٧ بتصدير ١٣,٣ بليون دولار من افريقيا كارباح ودخول أخرى من الاستثمارات المباشرة٠ (٢)

---

(١) Gromyko, Anatoly, Op.Cit.,P.181.

(٢) Idem.

المبحث الثانـــــــى

التنافس الدولـــى فى أفريقيـــــــا

أصبحت افريقيا منذ السبعينات أحد مسارح الصراع الدولى بين مجموعة الـــدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة ومجموعة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحـــاد السوفيتى • ويدور هذا الصراع حول مجموعة من المصالح الحيوية الاقتصاديـــة والاستراتيجية والايديولوجية ذات التأثير الهام فى توازنات القوى الحاليـــة والمستقبلة بشكل عام •

وفى داخل هذا الاطار العام للصراع الدولى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى يوجد تنافس داخلى بين العناصر المكونة أو الداخلة فى كل نظام منهما من أجـــل مناطق النفوذ والاستثمار ولكن داخل اطار الهدف الاساسى لكل نظام • ففـــى داخل اطار المعسكر الرأسمالى يوجد تنافس أمريكى_أوربى، من ناحيه وتنافس أوربى_أوربى من ناحيـــة أخرى، ثم تنافس أوربى — يابانـــى. وفى داخل المعسكر الاشتراكـــى يوجد تنافس صينى_سوفيتى من ناحية • وتنافس يوغسلافى_رومانى من ناحية أخـــرى ، الى جانب تنسيق سوفيتى كوبى ألمانى شرقـــى •

فبالنسبة للدول الرأسمالية الغربية نلاحظ أن هدفها الرئيسى هو "محاولـــة استبقاء الدول الافريقية فى فلك نمط الانتاج الرأسمالى وتقسيم العمل الدولى بجعلها مجرد مصادر للمواد الخام واسواقا لتصريف المنتجات الصناعية • بالاضافة الـــى حرصها على بقاء تلك الدول الافريقية تحت سيطرة أحدى الدول الرأسماليـــة المتقدمة • وان كان هناك هامش للتنافس بينهما حول أية دولة يكون لها السيطرة"[(١)] وعلى ذلك فهى تستهدف من سياستها الافريقية استمرار تدفق موارد الدول الافريقيـــة الى العالم الرأسمالى المتقدم • واستنزاف مصادر ثرواتها وامكانياتها لتغذيـــة المزيد من تقدم ذلك العالم • ولذلك فهى تركز على تدعيم ظاهرة التبعية الاقتصادية المتخلفة عن ميراث المرحلة الاستعمارية • مع ابتكار أدوات وأشكال جديدة لهـــذه

---

(١) Ibid , P. 191.

الظاهرة ، مثل الشركات متعددة الجنسية ونظام المشاركة والمساعدات الاقتصادية .
"كما تهدف الدول الغربية بالاضافة الى ماسبق تأمين افريقيا ضد الخطر الشيوعي ، وهو مايعنى منع الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي من كسب مناطق نفوذ له فى افريقيا . ولذلك تحاول الدول الغربية ان تتجنب فى علاقاتها مع الدول الافريقية أشكال التدخل السافر والسلوك الاستعمارى التقليدى الذى مارسته من قبل فى افريقيا ." (١)

أما الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي نجد أنها تحاول أن تقنع الدول الافريقية بعدم ملاءمة النظام الرأسمالى فى تحقيق التنمية فى البلاد الافريقية ، والتأكيد على أن طريق التنمية الأمثل لها هو الأسلوب الاشتراكى وملكية وسائل الانتاج . وهذا يعنى اضعاف النفوذ الغربى فى افريقيا، وهو الامر الذى لن يتأتى الا بفرض حصار حول طرق البترول وكميات الموارد الأولية الضخمة والاستراتيجية التى تحصل عليها الدول الغربية من افريقيا ، مما يتيح لها قدرة أكبر على الضغط والمواجهة ، هذا الى جانب رغبة الاتحاد السوفيتي فى تحجيم الدور الصينى واضعافه فى افريقيا . (٢)

وفيما يلى بيان للتنافس الدولى فى افريقيا مع تقسيمه الى ثلاثة مستويات هى : التنافس الامريكى السوفيتي ، والتنافس داخل مجموعة الدول الرأسمالية ، والتنافس داخل مجموعة الدول الاشتراكية .

أولا :- التنافس الامريكى السوفيتي

شهدت افريقيا فى السبعينات اهتماما دوليا كبيرا من جانب الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ويبدو من الاحداث التى وقعت فى افريقيا خلال تلك الفترة ان محور الصراع الدولى كاد أن ينتقل من أوربا وآسيا الى افريقيا والشرق الاوسط نظرا لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
(٢) Albright, David E., "The Communist States and Southern Africa", Gwedolen M. Carter & Potrick O'Meara (eds), International Politics in Southern Africa, (Bloomington: Indiana University Press), 1982, P.18.

بالغة تجعل من يسيطر عليها يمكنه ان يلعب دورا هاما فى صياغة التطورات السياسية فى العالم • ومن الملاحظ أن افريقيا شهدت فى السبعينات بعض مظاهر الاستقطاب الدولى، حيث أصبحت غالبية الصراعات الافريقية تعكس على نحو أو آخر صراع القوى الكبرى بحيث يسهل التعرف على الاطراف الاجنبية التى تقف وراء كل طرف من اطراف الصراع فى معظم النزاعات والمشاكل الافريقية • كما يلاحظ أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يتعقبان بعضهما البعض فحيثما تقف احداهما الى جانب أحد الاطراف نجد الدولة الاخرى تسارع بالوقوف الى جانب الطرف الاخر من اطراف الصراع ، وقد ظهر ذلك واضحا فى انجولا وفى القرن الافريقى •

وقد وصل التنافس بين الدولتين العظميين الى شحنات الاسلحة والمساعدات العسكرية ، وكذلك المساعدات الاقتصادية المقدمة منهما الى الدول الافريقية • فقد شهدت افريقيا تدفقا كثيفا للاسلحة والمساعدات العسكرية السوفيتية والامريكية بدرجة لم يسبق لها مثيل، حيث تدفقت شحنات الاسلحة السوفيتية الى انجولا وما صاحبها من تدفق أعداد هائلة من القوات الكوبية والخبراء السوفيت لمساعدة الحركة الشعبية لتحرير انجولا " مبالا " فى السيطرة على السلطة • وقد واجه هذه المساعدات العسكرية السوفيتية زيادة كبيرة فى شحنات الاسلحة الامريكية المقدمة الى الدول المجاورة لانجولا وخاصة زائير ، وكذلك الاسلحة والمساعدات المقدمة الى حركات التحرير الانجولية المناوئة للحركة الشعبية ، وما صاحب ذلك من تدفق اعداد كبيرة من قوات جمهورية جنوب أفريقيا لمساعدة حركة " فنالا " و "يونيتا" للسيطرة على السلطة فى انجولا • وهذا يعنى فى التحليل النهائى أن القوتين العظميين تتجنبان استخدام قواتهما المسلحة فى مساعدة اطراف اجنبية متصارعة لتجنب مخاطر المواجهة المباشرة بينهما وتفضلان على ذلك استخدام قوات أطراف حليفة لتحقيق أهدافهما ، وهو مايمكن ان يسمى التدخل عن طريق وسيط أو بالانابة أو عن طريق طرف ثالث ، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة فى الحرب الانجولية •

وفى القرن الفريقى كانت المساعدات العسكرية السوفيتية وشحنات الاسلحة الى الصومال فى أوائل السبعينات والتى جعلتها من أقوى الجيوش الافريقية جنوب الصحراء لمواجهة المساعدات العسكرية الامريكية الضخمة لنظام حكم هيلاسيلاسى فى أثيوبيا • وبعد الاطاحة بهيلاسيلاسى فى اثيوبيا وتغير توجهات النظام الجديد فى اديس أبابا واتجاهه الى الاخذ بالنظام الاشتراكى وارتباطه

بالاتحاد السوفيتي ، "نجد أن اثيوبيا - التي كانت الحليف التقليدي للغرب - توقع في ديسمبر ١٩٧٦ اتفاقية سرية للمساعدات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي أصبح بموجبها الاخير هو المورد الاول للاسلحة لاثيوبيا التي حصلت بمقتضاها على أسلحة سوفيتية قيمتها بليون دولار بالاضافة الى وجود أكثر من الف مستشار عسكري سوفيتي." (١)

وقد قابل ذلك تغير في التوجهات الصومالية وميلها نحو الغرب وتدفقت عليها الاسلحة الامريكية ، كما زادت شحنات الاسلحة الامريكية الى كينيا . كما يلاحظ ايضا أن الاتحاد السوفيتي كان قد أقام قاعدة عسكرية في ميناء بربرة الصومالي المطل على البحر الاحمر لمواجهة القواعد الامريكية في اثيوبيا والفرنسية في جيبوتي ، ولكن بعد تدهور العلاقات الصومالية السوفيتية وتوثق العلاقات الاثيوبية السوفيتية قام الاتحاد السوفيتي بنقل قاعدته العسكرية في ميناء بربرة الى احدى جزر دهلك بميناء مصوع الاثيوبي . وفي مواجهة هذا الوضع الجديد نجحت الولايات المتحدة - بعد سحب قواتها وقواعدها من اثيوبيا - في الحصول على امتيازات (تسهيلات) بحرية في كل من مصر والصومال وكينيا ومسقط.

وبالنسبة للمساعدات الاقتصادية المقدمة لافريقيا نلاحظ أن الادارة الامريكية ادراكا منها للاهمية الاقتصادية لافريقيا بدأت تنافس الاتحاد السوفيتي في تقديم المساعدات الاقتصادية للبلدان الافريقية . وشهدت المساعدات الامريكية للدول الافريقية زيادة ملحوظة منذ عام ١٩٧٠ ، حيث بلغت ٤٥٠ مليون دولار ووصلت في عام ١٩٧١ الى ٥٥٠ مليون دولار ، وفي سنه ١٩٧٢ وصلت الى ٦٠٠ مليون دولار بالاضافة الى مساهمتها بـ ٣٠٪ من اجمالي المساعدات الاقتصادية التي تقدمها المنظمات الدولية لافريقيا (٢) . بينما يلاحظ على المساعدات الاقتصادية السوفيتية لافريقيا انها انخفضت بصورة ملحوظة في السبعينات بالمقارنة بفترة الستينات ففي الفترة من ٥٤ - ١٩٦٦ بلغ اجمالي المساعدات الاقتصادية السوفيتية لافريقيا ١٩٠٠ مليون دولار بينما وصلت الى ١٠٤٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧م. (٣)

---

(١) Albright, David E., "Moscow's African Policy of 1970s," Op.Cit., P. 36.

(٢) د. سلوى محمد لبيب ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

(٣) Yu, George T., "Sino-Soviet Rivalry in Africa", in David E. Albright (ed.), Africa and International Communism, the Macmillan Press Ltd. London and Basingstoke, 1980, P. 171.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على المساعدات الاقتصادية السوفيتية والامريكية للدول الافريقية :-

١) ارتبطت معظم برامج المساعدات السوفيتية والامريكية فى الستينات باعتبارات أيديولوجية بالمقارنة بمرحلة السبعينات . فقد ارتبطت المساعدات الاقتصادية السوفيتية بالرغبة فى تغيير التوجه الأيديولوجى لنظم الحكم الأفريقية ، بينما ارتبطت المساعدات الامريكية بتدعيم الافكار الديمقراطية والحرية والرأسمالية ومواجهة الشيوعية بالاضافة الى الاعتبارات الاقتصادية.

٢) تميزت المساعدات الامريكية والسوفيتية لافريقيا فى السبعينات بارتباطها بدرجة أكبر بالاعتبارات الاقتصادية وانخفاض أهمية الدافع الأيديولوجى واصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اكثر عملية فى التزاماتهما بالمساعدات وأقل رغبة فى مجرد كسب تحول ايديولوجى فى افريقيا . فقد أصبحت بعض برامج المساعدة السوفيتية لافريقيا ترتبط فى جانب منها بتدعيم المصالح القومية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ويؤكد ذلك أحد الكتاب السوفيت بقوله " ان ارتباط أية دولة اشتراكية بمساعدة اقتصادية لدولة نامية يجب أن يضمن ليس فقط استرداد نفقاتها الفعلية بل وايضا الحصول على عائد محدد للموارد المستمرة ".(١) هذا فى الوقت الذى يرى فيه البعض أن المساعدات الامريكية تهدف الى المحافظة على مصادر الطاقة والمواد الأولية وتوسيع الاسواق الامريكية .(٢)

٣) تعتبر المساعدات الاقتصادية السوفيتية لافريقيا ضعيفة بالمقارنة بالمساعدات الامريكية والغربية الا أن المساعدات العسكرية السوفيتية لحركات التحرير الافريقية أكبر وأكثر وضوحا من المساعدات الغربية والامريكية. ويلاحظ أن معظم المساعدات الغربية لحركات التحرير كانت غير مباشرة بمعنى أنها كانت عن طريق بعض المنظمات والافراد بما فى ذلك الكنيسة العالمية .(٣)

---

(١) Mazrui, Ali A., Africa's International Relations: the Deplomacy of Dependency and Change, Westview Press, Colorado, 1982, P. 185.

(٢) Ibid, P. 184.

(٣) Ibid, P. 186.

٤) تضمنت المساعدات العسكرية من جانب الدول الشيوعية ـ كما سيتضح عند الحديث عنها ـ تسهيلات تدريبية لقوات حركات التحرير الافريقية حيث أرسلت هذه الدول مدربين الى افريقيا لرفع كفاءة هذه القوات على أساليب حرب العصابات وعلى استخدام الاسلحة الحديثة . وفى أحيان اخرى ارسلت حركات التحرير بعض قواتها الى هذه الدول الشيوعية لتلقى التدريب هناك . ولم تحصل حركات التحرير على هذه التسهيلات من الدول الغربية .

ثانيا :- التنافس داخل مجموعة الدول الرأسماليــة :

بالرغم من اتفاق الدول الغربية الرأسمالية على أهدافها الأساسية الاستراتيجية والاقتصادية فى افريقيا وحرصها على بقاء الدول الافريقية تدور فى فلك النظام الرأسمالى وابعادها عن النفوذ الشيوعى ، الا أنه يلاحظ وجود تناقضات فى المصالح وتنافس بينهما للسيطرة على الدول الافريقية • فتوجد تناقضات بين الولايات المتحدة الامريكية التى توجه سياستها الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية بدرجة أكبر نسبيا وبين دول أوربا الغربية التى تتركز مصالحها بصفة أساسية فى الميدان الاقتصادى • كما توجد - من ناحية أخرى- تناقضات بين دول السوق الاوربية المشتركة والولايات المتحدة،حيث تعتبر العلاقات الاوربية الافريقية من أكبر العوائق أمام رأس المال الاحتكارى الامريكــى •

وفى اطار هذا التنافس الاوربى الامريكى "تحاول الولايات المتحدة الامريكية مد نفوذها السياسى الى المستعمرات الاوربية السابقة فى افريقيا لتحد من نفوذ الدول الاوربية الاستعمارية فى افريقيا تأكيدا لفكرة زعامة الولايات المتحدة للعالم وللاعتقاد بأن النفوذ الامريكى يمكنه وحده حماية الدول الصغرى من الاختراق الشيوعــى" (١)

كما تنافس الولايات المتحدة الامريكية حليفاتها الغربيات فى المجال الاقتصادى حيث "تعتمد الولايات المتحدة على الدول الافريقية فى الحصول على مايقرب من ١٠٠٪ من وارداتها من الماس ومعادن الليثيوم والبريليوم والكوبالت ، وما يتراوح بين ٢٥ الى ٥٠٪ من وارداتها من الانتيمون والكروم والمنجنيز ، فضلا عن كميات كبيرة من المطاط والذهب واليورانيوم والبترول". (٢)

وقد جذبت الفوائد والارباح المرتفعة التى تدرها الاستثمارات فى افريقيا رأس المال الامريكى لدخول حلبة المنافسة مع نظيره الاوربى على أرض القارة الافريقية وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى •

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠

(٢) نفس المرجع السابــق •

جدول رقم (٥) يبين الاستثمار الخاص المباشر فى افريقيا بملايين الدولارات (بعد خصم نفقات الاستهلاك) (١)

الدولـــة	١٩٦٠	١٩٦٨	النسبة المئوية من جملـــة الاستثمارات فى عام ١٩٦٨
الولايات المتحدة	٣ر٥٨٦	١٩٧٧	٩ر٣
بريطانيـــا	٧ر٩٠٩	١٩٠٨	١ر٨
فرنســا	١ر٦١٤	١٧٩٠	٠ر٣٢

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن حجم الاستثمارات الامريكية الخاصـــة المباشرة فى افريقيا كان يحتل المرتبة الثالثة بعد الاستثمارات البريطانية والفرنسيـة فى عام ١٩٦٠ ، وتغير هذا الوضع فى عام ١٩٦٨ ـ بعد بداية استقلال كثيـــر من الدول الافريقية وخروجها عن اسار السيطرة الاستعمارية الفرنسية والبريطانيـة ـ لتحتل الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة المرتبة الاولى فى حجم الاستثمـارات الاجنبية فى افريقيا وتليها فى المرتبة بريطانيا وفرنســا .

واستمر حجم الاستثمارات الامريكية المباشرة فى ازدياد مستمر عاما بعـــد الآخر . "ففى عام ١٩٧٠ قدر حجم الاستثمار الامريكى المباشر فى افريقيا بحوالـى ثلاثة مليارات دولار بينما وصل فى عام ١٩٧٤ الى أربعة مليارات دولار . هـذا بخلاف الاستثمار غير المباشر من خلال مشاركة الولايات المتحدة فى الشركات الأوربيـة التى تقوم باستثمارات فى افريقيـا ". (٢)

وتوضح احصاءات عام ١٩٦٧ أن ٣ر٢ ٪ من اجمالى الاستثمارات الامريكيـة فى العالم تتركز فى افريقيا وانها تمثل ٨ر٢٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبيـة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ .
(٢) المرجع السابق ص ٤٦ .

فى أفريقيا . بينما بلغت جملة الاستثمارات الفرنسية فى افريقيا ٢٨٫٨٪ من اجمالى الاستثمارات الفرنسية فى الخارج وهى تمثل ٢٦٫٣٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية فى افريقيا . اما بريطانيا فتبلغ استثماراتها فى افريقيا ١١٫٤٪ من اجمالى الاستثمارات البريطانية فى الخارج وهى تمثل ٣٠٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية فى افريقيا . [١]

ويلاحظ أن الاستثمارات الفرنسية والبريطانية وغيرهما من الاستثمارات الاوربية تتركز فى الدول الافريقية التى كانت مستعمرات سابقة . فالاستثمارات الفرنسية تتمتع بوضع احتكارى* فى ١٢ دولة افريقية من المستعمرات الفرنسية السابقة ، بينما تتمتع الاستثمارات البريطانية بوضع احتكارى فى تسع دول افريقية من الدول التى كانت خاضعة للاستعمار البريطانى ، اما الاستثمارات الامريكية فتتمتع بوضع احتكارى فى دولتين فقط . [٢]

ويتركز اهتمام الدول الغربية ويشتد التنافس بينها فى مجالات الاستثمار فى منطقة جنوب افريقيا ، ويزيد من حدة هذه المنافسة أن عائد الاستثمار فى هذه المنطقة أكبر من عائد الاستثمار فى أى مكان آخر من العالم . بالاضافة الى غنى هذه المنطقة بالموارد المعدنية الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية فى الانتاج الصناعى والحربى ، حيث ينتج اقليم جنوب افريقيا ٦٥٫٢٪ من اجمالى الانتاج العالمى من الكوبالت و ٢٦٫٦٪ من الماس و ٦٠٫٧٪ من الذهب و ٤٩٫١٪ من البلاتينوم و ٤٦٫٣٪ من الفاناديوم و ٢٠٫٥٪ من المنجنيز و ١٤٫٨٪ من اليورانيوم . [٣]

"ومما يزيد من اهمية جمهورية جنوب أفريقيا بالنسبة للدول الغربية هو تركز معظم هذه المعادن فيها ، بالاضافة الى أنها تكاد تكون المصدر الوحيد للحصول على تلك المعادن لأن الاتحاد السوفيتى هو المصدر البديل ، فعلى افتراض توقف الامدادات من جنوب افريقيا من هذه المعادن فان الدول الغربية لن يكون أمامها

---

(١) Hveem, Helge, Op.Cit., P. 69.

* يقصد بالوضع الاحتكارى ان تمثل استثمارات دولة اجنبية واحدة ٧٠٪ أو اكثر من جملة الاستثمارات الاجنبية فى دولة أخرى .

(٢) Ibid., P.68.

(٣) Gupta, Anirudha, "Issues in Southern Africa", International Studies, the Quarterly Journal of the School of International Studies, Jowaherlal Nehru University, New Delhi, (Vol. 17, No. 1, Jan-March 1978), P.6.

خيار آخر سوى استيرادها من الاتحاد السوفيتي مما يعطيه فرصة التحكم في الانتاج الحربي والصناعي لدول حلف شمال الاطلنطي وهو أمر لن تقبله الدول الغربية بحكم الصراع الدولي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي " (١)

ونظرا لهذه الاهمية الشديدة لجمهورية جنوب أفريقيا من الناحية الاقتصادية نجد أن رأس المال الغربي يتدفق عليها بصورة كبيرة ، ويلاحظ أن معظم هذه الاستثمارات الاجنبية تركزت في صناعة الاستخراج . وفي عام ١٩٦٨ بلغت جملة الاستثمارات الغربية في جمهورية جنوب افريقيا ٣٠٩٥ مليون راند* . مثلت استثمارات القطاع الخاص منها ٢٨٧١ مليون راند ، واستثمارات القطاع الحكومي وقطاع البنوك ٢٤٤ مليون راند ، بينما بلغت الاستثمارات غير المباشرة في نفس السنة ١٤٨٨ مليون راند . وتفصيل هذه الاستثمارات يتضح من الجدول التالي :

جدول (٦) يبين الاستثمارات الغربية في جمهورية جنوب افريقيا
(بالمليون راند) (٢)

نوع الاستثمار	اجمالي	منطقة الاسترليني	منطقة الدولار	غرب أوربا	مناطق أخرى
ـ استثمار مباشر	٣٠٩٥	٢١٤٤	٥٢٩	٣٩٤	٢٨
أ) القطاع الحكومي والبنوك	٢٤٤	١٩١	٦	١٤	١٣
ب) القطاع الخاص	٢٨٧١	١٩٥٣	٥٢٣	٣٨٠	١٥
ـ استثمار غير مباشر	١٤٨٨	٧٢٣	١٤٦	٤٧٠	١١
الاجمالي	٤٥٨٣	٢٨٦٧	٦٧٥	٨٦٤	٣٩

Source: Industrialization, Foreign Capital, and Forced Labor in South Africa, no.17, P. 460.

* الراند هو العملة الرسمية لجمهورية جنوب افريقيا وهو يساوي ١٫٠٣٨ دولار (طبقا لاسعار العملات في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ في بنك تشيس مانهاتن في نيويورك) .

(١) Ibid., P.10.

(٢) Ibid., P. 8.

وفى عام ١٩٧٥ ارتفع اجمالى الاستثمارات الاجنبية فى جنوب افريقيا لتصـــل الى أكثر من ثلاثة أمثال هذه الاستثمارات فى عام ١٩٦٨ والتى بلغت ٤٥٨٣ مليـون راند ليصل هذا الرقم الى ١٦٤٥٠ مليون راند ويعبر هذا الرقم عن التدفق الكبير لرؤس الأموال الأجنبيــة على جمهورية جنوب أفريقيا مما يعكس أهميتها الشديدة لــدى الدول الغربية بصفة خاصــة (١) .

وتبلغ الاستثمارات الأوربية فى جنوب افريقيا اكثر من ثلاثة امثال الاستثمـــارات الامريكية فيها حيث تمثل الاستثمارات البريطانية (المباشرة وغير المباشرة) نحـو ٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية فى جنوب افريقيا بينما تمثل الاستثمارات الالمانيــة الغربية حوالى ١٠٪ والاستثمارات الفرنسية حوالى ٥٪. (٢)

كما تتفوق تجارة دول السوق الاوربية المشتركة ـ خاصة بريطانيا وفرنسا والمانيـا الغربية ـ مع جنوب افريقيا على تجارة الولايات المتحده مع تلك الدولة بمقدار ثلاثـــة أمثال . فتاريخيا تعتبر بريطانيا أكبر شريك تجارى مع جنوب افريقيا . وفى السنـوات الأخيرة تفوقت الولايات المتحدة والمانيا الغربية على بريطانيا فى اجمالى حجـــم التبادل التجارى مع تلك الدولة. (٣)

وبالاضافة الى هذا التنافس ـ بين مجموعة الدول الرأسمالية الغربية فـــى المصالح الامريكية الاوربية يوجد تنافس آخر بين مجموعة الدول الاعضاء فى الســوق الاوربية المشتركة وخاصة بين المصالح الفرنسية والبريطانية والالمانية الغربية الـــى جانب التنافس بينها وبين اليابان التى تحاول الحصول على مراكز ثابته فى افريقيـــا يمكنها ان تستوعب جانبا من آثار النمو الاقتصادى السريع فى اليابان. ويتضـــح هذا التنافس الاوربى واليابانى من السياسات التى اتبعتها هذه الدول لتحقيـــق مصالحها فى افريقيا . ويتطلب ذلك الاشارة الى سياسات هذه الدول تجـــاه افريقيا مع التركيز على فترة السبعينات والاقتصار على سياسات كل من فرنســـا وبريطانيا والمانيا واليابان.

---

(١) Hill, Christopher R., "The Western European States and Southern Africa", in Gwedolen M. Carter & Patrick O'Mearn (eds), International politics in Southern Africa, (Bloomington: Indiana University Press), 1982, P.98.

(٢) South frica: Time Running out, Report of the Study Commission on US policy Toward Southern Africa, University of California Press, Foreign Policy Study Foundation, Inc., 1981, P. 301.

(٣) Idem.

١) السياسة الفرنسية فى أفريقيا .

ترتبط فرنسا بعلاقات قوية ووثيقة مع كثير من دول افريقيا سواء التى كانت خاضعة لها فى الفترة الاستعمارية أو التى لم تكن خاضعة لها . وتتميز علاقة فرنسا بدول " الفرانكوفون " بأنها علاقات خاصة وفريدة، وتأخذ هذه العلاقة ثلاثة اشكال :-(١)

أ) شكل تنظيمى يتمثل فى النظام المالى لمنطقة الفرنك ، واتفاقيات التعاون الثنائى التى أبرمتها مع العديد من الدول الافريقية ومن بينها اتفاقيات الدفاع المشترك والتعاون الفنى فى المجال العسكرى* بالاضافة الى الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية .

ب) مايسمى بشبكة "فوكارت" وهى شبكة واسعة فى المستعمرات الفرنسية السابقة تمتد من اتفاقيات التعاون الثنائى الى الاهتمام بالمشاكل العائلية والشخصية لقادة الدول الافريقية . ففى الستينات كانت حاشية معظم زعماء الفرانكوفون تشمل كثيرا من الفرنسيين الذين تم تعيينهم فى مناصب هامة مثل مدير مجلس الوزراء والسكرتير العام والحرس الخاص ، ومازال هذا الوضع موجودا فى بعض الدول الافريقية مثل ساحل العاج (الكوت ديفوار حاليا) .

جـ) سيطرة فرنسا على وسائل الاتصالات فى كثير من الدول الافريقية حيث أن معظم دول الفرانكوفون تعتبر دولا حبيسة ، ومن هنا كانت أهمية اقامة شبكة اتصالات ضخمة تربطها بالداخل والخارج . ولما كانت تكاليف اقامة هذه الشبكة أكبر من مقدرة الدول الافريقية الوليدة ، أدرك الفرنسيون أهمية مساهمتهم فى تنفيذها والسيطرة عليها. ففى فولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) تسيطر شركة Intelec الفرنسية على كل عمليات الراديو والتليفون والتلكس . وفى ساحل العاج يسيطر الفرنسيون على الاتصالات العسكرية ونظام الشفرة بالاضافة الى مسئوليتهم عن المخابرات العسكرية .

---

(١) Golan, Tamar, "A Certain Mystery: How Can France do every thing that it does in Africa and get away with it", African Affairs, (Vol.8o, No. 318, Jan. 1981), P.6,8.

* بلغ عدد اتفاقيات الدفاع المشترك التى ابرمتها فرنسا مع الدول الافريقية ١٢ اتفاقية سنه ١٩٦٠ ، كما وقعت فرنسا ٤ إتفاقية تعاون فنى فى المجال العسكرى تشمل دولا لم تكن مستعمرات فرنسية مثل زائير .

ويرجع الاهتمام الفرنسي بافريقيا الى أنها تعتبر مصدرا هاما للمواد الخام وسوقا متسعة لتصريف السلع الفرنسية المصنعة بالاضافة الى ارتفاع عوائد الاستثمارات فيها عن مناطق كثيرة من العالم . "وتعتمد فرنسا على الدول الافريقية للحصول على ١٠٠٪ من احتياجاتها من اليورانيوم والكوبالت و٢٧٪ من المنجنيز و ٥٥٪ من الكروم و ٣٣٪ من الحديد و ٢٥٪ من الرصاص" (١)

ومازال رأس المال الفرنسي يسيطر على اقتصاديات الدول الافريقية التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة وخاصة في النيجر والسنغال وافريقيا الوسطى وساحل العاج وتشاد حيث تتراوح نسبته مابين ٨٠ ـ ٩٠٪ او اكثر من اجمالي رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في تلك الدول (٢). كما تنفق الحكومة الفرنسية أكثر من ستة بلايين فرنك فرنسي سنويا مساعدات للدول الافريقية . (٣)

وتعتمد فرنسا على قواتها العسكرية في الحفاظ على مصالحها في افريقيا حيث تحتفظ دائما بوجود عسكري في القارة . فبعد سنه ١٩٦٣ تم اعادة تنظيم ونشر القوات الفرنسية في افريقيا ، وتم تشكيل قوات اطلق عليها اسم " قوات التدخل " تتركز في جنوب فرنسا وتتكون من ٢١ ألف مقاتل وتم تنظيمها الى وحدات سريعة الحركة يمكن للرئيس الفرنسي ارسالها الى الدول التي يوجد بينها وبين فرنسا اتفاقيات دفاع مشترك دون استشارة الجمعية الوطنية . (٤) وطبقا لبعض التقديرات "يوجد في افريقيا نحو ١٥ ألف فرنسي (جنود وفنيين وخبراء عسكريين) ينتشرون في نحو سبع قواعد حربية دائمة في داكار ، وابيدجان، وفورت لامي ، وجيبوتي ، ومايوت وريتنون." (٥)

---

(١) Gromyko, Anatoly, Op.Cit., P. 228.

(٢) ينظر الجدول رقم (١١) .

(٣) Idem

(٤) Bor, Danial & Mingat, Karen, "French Intervention in Africa: Dependency or Decolonization", Africa Today, Quarterly Review, University of Denver, Colorado, (Vol. 27, No. 2, 1980). P. 8.

(٥) مصطفى كامل أحمد ، " العسكرية الفرنسية في افريقيا " ، السياسة الدولية ، (عدد ١٥ ـ يناير ١٩٦٩) القاهرة ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

وقد قامت فرنسا باستخدام قواتها للحفاظ على أو اقامة نظم حكم موالية لها فى كثير من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، ومن أمثلة ذلك فى الستينات استدعاء القوات الفرنسية للتدخل فى جابون وتشاد وموريتانيا وافريقيا الوسطى ، وفى السبعينات تدخلت القوات الفرنسية مرتين فى زائير عامى ٧٧ و ١٩٧٨ ، وفى سبتمبر ١٩٧٩ اقامت قوات المظلات الفرنسية بدور حاسم فى اقصاء الامبراطور بوكاسا عن الحكم فى افريقيا الوسطى ، كما ارسلت الحكومة الفرنسية مساعدات عسكرية للمغرب لمساعداتها فى قتالها ضد جبهة البوليساريو بالاضافة الى المساعدات التى قدمتها فرنسا لموريتانيا لمواجهة هجمات جبهة البوليساريو داخل الاراضى الموريتانيه . هذا الى جانب الدور الذى قامت وتقوم به فرنسا حاليا فى الصراع الدائر فى تشاد .

ولم تقتصر جهود فرنسا على المحافظة على علاقاتها مع مستعمراتها الافريقية السابقة ، بل حاولت وتحاول توسيع نطاق هذه العلاقات لتشمل دولا افريقية اخرى كانت سابقا مستعمرات بلجيكية وبريطانية وبرتغالية . فقد امتدت علاقات فرنسا الى كينيا والسودان وزائير وموزمبيق . وقد اشار الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان الى ذلك بقوله " ان فرنسا حاولت فى السنوات الأخيرة ان تنوع علاقاتها وتمدها الى دول جديدة فى افريقيا مدركة وحدة مشاكل هذه القارة ... ويتم ذلك بالطبع دون التضحية بصداقتنا التقليدية ".(١)

وتعتبر مؤتمرات القمة الافريقية الفرنسية والتى تعقد سنويا ابتداء من عام ١٩٧٣* من أهم الوسائل السياسية التى تستخدمها فرنسا لتوثيق علاقاتها بالدول الافريقية . وفى السنوات الاخيرة قدم الزعماء الفرنسيون سلسلة من المبادرات السياسية والاقتراحات التى تهدف اساسا الى تفويض فرنسا فى القيام بدور رئيسى فى توسيع نطاق التعاون بين دول اوربا الغربية وبين الدول الافريقية . خاصة الناطقة بالفرنسية " فقد اقترح الرئيس ديستان فى سنه ١٩٧٧ عقد اتفاقية تضامن بين اوربا وافريقيا تتضمن قواعد التعاون الاقتصادى والسياسى ومساعدات التنمية بين الدول المشتركة

---

(١) D'Estaing, Valery Giscard, "Convergence de destins", June Afrique, (No.935,6. Dec.,1978), P. 38.

* تعقد كل عام بالتناوب فى العاصمة الفرنسية وفى احدى العواصم الافريقية.

وقد قامت فرنسا باستخدام قواتها للحفاظ على أو اقامة نظم حكم موالية لها في كثير من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، ومن أمثلة ذلك في الستينات استدعاء القوات الفرنسية للتدخل في جابون وتشاد وموريتانيا وافريقيا الوسطى ، وفي السبعينات تدخلت القوات الفرنسية مرتين في زائير عامي ٧٧ و ١٩٧٨ ، وفي سبتمبر ١٩٧٩ قامت قوات المظلات الفرنسية بدور حاسم في اقصاء الامبراطور بوكاسا عن الحكم في افريقيا الوسطى ، كما ارسلت الحكومة الفرنسية مساعدات عسكرية للمغرب لمساعداتها في قتالها ضد جبهة البوليساريو بالاضافة الى المساعدات التي قدمتها فرنسا لموريتانيا لمواجهة هجمات جبهة البوليساريو داخل الاراضي الموريتانيه • هذا الى جانب الدور الذي قامت وتقوم به فرنسا حاليا في الصراع الدائر في تشاد •

ولم تقتصر جهود فرنسا على المحافظة على علاقاتها مع مستعمراتها الافريقية السابقة ، بل حاولت وتحاول توسيع نطاق هذه العلاقات لتشمل دولا افريقية اخرى كانت سابقا مستعمرات بلجيكية وبريطانية وبرتغالية • فقد امتدت علاقات فرنسا الى كينيا والسودان وزائير وموزمبيق • وقد اشار الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الى ذلك بقوله " ان فرنسا حاولت في السنوات الأخيرة ان تنوع علاقاتها وتمدها الى دول جديدة في افريقيا مدركة وحدة مشاكل هذه القارة ... ويتم ذلك بالطبع دون التضحية بصداقتنا التقليدية ".(١)

وتعتبر مؤتمرات القمة الافريقية الفرنسية والتي تعقد سنويا ابتداء من عام ١٩٧٣* من أهم الوسائل السياسية التي تستخدمها فرنسا لتوثيق علاقاتها بالدول الافريقية • وفي السنوات الاخيرة قدم الزعماء الفرنسيون سلسلة من المبادرات السياسية والاقتراحات التي تهدف اساسا الى تفويض فرنسا في القيام بدور رئيسي في توسيع نطاق التعاون بين دول اوربا الغربية وبين الدول الافريقية • خاصة الناطقة بالفرنسية " فقد اقترح الرئيس ديستان في سنه ١٩٧٧ عقد اتفاقية تضامن بين اوربا وافريقيا تتضمن قواعد التعاون الاقتصادي والسياسي ومساعدات التنمية بين الدول المشتركة

---

(١) D'Estaing, Valery Giscard, "Convergence de destins", June Afrique, (No.935,6. Dec.,1978), P. 38.

* تعقد كل عام بالتناوب في العاصمة الفرنسية وفي احدى العواصم الافريقية•

فيها ، كما تتضمن ايضا مبادىء أمن لافريقيا "٠[١] وحاول ديستان الترويج لفكرته تلك فى أثناء رحلته الى افريقيا ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ٠"ولكن الدول الأوربية رفضت هذه الفكرة واعتبرتها محاولة من جانب فرنسا لتدويل مساعداتها لمستعمراتها السابقة تحت رعاية فرنسا، وهو الأمر الذى يعنى توقف أو تخفف فرنسا من عبء مساعداتها لافريقيا بينما تسمح فى نفس الوقت لباريس ان تستمر فى قطف ثمار هذه المساعدات."[٢]

وفى فبراير ١٩٧٩ اقترح الرئيس ديستان وضع اطار جديد للعلاقات بين أوربا الغربية وافريقيا والدول العربية ٠ وجوهر هذه الفكرة التى ناقشها ديستان خلال زيارته لعدد من دول الخليج العربى عام ١٩٨٠ هو وضع اطار للتعاون يجمع بين الاموال العربية الهائلة والثروات الطبيعية والمعدنية الضخمة لافريقيا الى جانب التكنولوجيا المتقدمة لدول أوربا الغربية ٠ ولكن هذا الاقتراح لم يكتب له النجاح ٠

وفى منطقة جنوب افريقيا يمكن التمييز بين مرحلتين للسياسة الفرنسية فى هذه المنطقة ٠ تميزت المرحلة الأولى بالعلاقات الوثيقة بين فرنسا وكل من جنوب افريقيا وروديسيا ٠ فقد استخدمت فرنسا حق الفيتو – فى مناسبات عديدة منذ عام ١٩٦٣ – فى مجلس الأمن للاعتراض على فرض عقوبات على جنوب افريقيا ٠ كما كانت الشركات الفرنسية من أبرز الشركات التى انتهكت العقوبات المفروضة على حكومة ايان سميث العنصرية فى روديسيا ٠ "حيث اندفعت الشركات الفرنسية الى روديسيا لتملأ الفراغ الموجود فى اسواقها والذى سببه تراجع الموردين الامريكيين والبريطانيين الذين التزموا بالعقوبات الاقتصادية "٠[٣]

"وتوطدت العلاقات الفرنسية مع جنوب افريقيا بعد قيام فرنسا ببيع مفاعلات نووية الى جنوب افريقيا بالاضافة الى تباطوئها فى قطع شحنات الاسلحة الفرنسية الى تلك الدولة واعطائها ترخيص تصنيع كثير من المعدات العسكرية الفرنسية التى تصدرها اليها." (٤)

---

(١) Gromyko, Anatoly, <u>Op.Cit.</u>, P. 230.

(٢) <u>Idem.</u>

(٣) Bon, Danial & Mingst, Karen, <u>Op.Cit.</u>, P. 15.

(٤) <u>Idem.</u>

وفى المرحلة الثانية والتى تبدأ فى النصف الثانى من السبعينات حدثت بعض التحولات فى السياسة الفرنسية ازاء جنوب افريقيا ، "ففى نوفمبر ١٩٧٧ صوتت فرنسا لصالح قرار مجلس الامن رقم ٤١٨ والخاص بغرض حظر على شحنات الاسلحة لجنوب افريقيا ، وقررت الحكومة الفرنسية تطبيقا لهذا القرار الغاء العقود التى سبق ابرامها لتوريد اسلحة فرنسية الى جنوب افريقيا - كان من بينها طائرات حربية وغواصات بحرية - كما منعت ابرام أى عقود جديدة للاسلحة معها." (١)

وبالرغم من هذا الموقف الفرنسى ازاء تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فرنسا وجنوب افريقيا لم تتأثر بذلك . فقد زاد حجم التبادل التجارى بين فرنسا وجنوب افريقيا فى الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ أكثر من ١٥٤٪* . وفى سنه ١٩٧٩ بلغ حجم التبادل التجارى بينهما ١,٥ مليون دولار ، وتحتل فرنسا المرتبة الخامسة فى قائمة الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا . (٢) وتقدر احصاءات مركز الأمم المتحدة لمناهضة الابارتهيد أنه فى الفترة من ٧٢ - ١٩٧٨ بلغت قروض البنوك الفرنسية لجنوب افريقيا نحو ٢ بليون دولار. (٣)

وتأتى الاستثمارات الفرنسية فى جنوب افريقيا فى المرتبة الرابعة من ناحية الحجم بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا الغربية ، ففى سنة ١٩٧٥ بلغ اجمالى الاستثمارات الفرنسية فى جنوب افريقيا ٧٣٦ مليون راند بنسبة ٤,٥٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية فيها. (٤)

٢) السياسة البريطانية فى افريقيا .

تحاول السياسة البريطانية تحقيق هدفين فى افريقيا . أولا .. تقوية علاقاتها مع الدول الافريقية التى كانت مستعمرات سابقة لها - خاصة الاعضاء فى الكومنولث البريطانى - ، ثم محاولة توسيع نطاق علاقاتها الافريقية لتشمل دولا أخرى خارج نطاق الدول الناطقة بالانجليزية.

---

* تقدر بعض المصادر ارتفاع حجم التبادل التجارى بينهما فى نفس الفترة من ٢٠١٥ مليون راند الى ٦١٢٣ مليون راند .

(١) Hill, Christopher R., Op.Cit., P.99.

(٢) South Africa: Time Running Out, Op.Cit., P.305.

(٣) Idem.

(٤) Hill, Christopher R., Op.Cit., P.97.

ولكن يلاحظ أن السياسة البريطانية أقل نشاطا وأضعف تأثيرا على الدول الافريقية خاصة اذا قورنت بالسياسة الفرنسية النشيطة فى افريقيا . ويمكن ارجاع ضعف السياسة البريطانية فى افريقيا الى ثلاثة عوامل هى : ـ

أ) ضعف العلاقات البريطانية الافريقية فى اطار الكومنولث البريطانى * بالمقارنة بالعلاقة الخاصة والوثيقة بين فرنسا والدول الافريقية الناطقة بالفرنسية.

ب) الاعتماد المتزايد من جانب بريطانيا على سياسة الولايات المتحدة فى افريقيا وعلى المساعدات الامريكية للدول الافريقية "مما أفقدها كثيرا من تأثيرها التقليدى على الدول الافريقية فضلا عن النظر اليها نظرة شك من بعض الدول الافريقية نتيجة لتبعية السياسة البريطانية للسياسة الامريكية." (١)

جـ) لا يوجد لبريطانيا وجود عسكرى فى افريقيا ولم تلعب القوات البريطانية ادوارا مباشرة فى الاحداث الافريقية بعكس الدور النشط للقوات الفرنسية فى افريقيا .

أما الهدف الثانى للسياسة البريطانية فى افريقيا فهو هدف اقتصادى حيث نظرت بريطانيا الى افريقيا باعتبارها مصدرا هاما للمواد الخام ومجالا خصبا للاستثمار المربح وسوقا مناسبة للسلع الصناعية البريطانية . وتقوم الاستثمارات البريطانية بدور هام فى السيطرة على مجال استخراج المواد الاولية المعدنية فى افريقيا التى تتركز فيها ٢٠٪ من اجمالى الاستثمارات الخارجية البريطانية.

وتتركز الاستثمارات البريطانية فى افريقيا فى منطقتين هما : بعض الدول الافريقية التى كانت مستعمرات بريطانية سابقة وخاصة الغنية بالثروة المعدنية مثل نيجيريا وزيمبابوى وكينيا وزامبيا وسيراليون . ويمثل رأس المال البريطانى من ٨٠ الى ٩٠٪ من الأصول الاجنبية فى تلك الدول . وفى نيجيريا تمثل الاستثمارات البريطانية اكثر من ٥٠٪ من الاستثمارات الاجنبية فيها . (٢) وكما سبقت الاشارة فان الاستثمارات البريطانية تتمتع بوضع احتكارى فى ٩ دول افريقية كانت مستعمرات بريطانية سابقة .

---

* تحتفظ بريطانيا بعلاقات اقتصادية وسياسية مع ١٤ دولة افريقية أعضاء فى الكومنولث البريطانى والتى كانت مستعمرات بريطانية سابقة.

(١) Gromyko, Anatoly, Op.Cit., P.222.

(٢) Idem.

أما المنطقة الثانية التى تتركز فيها الاستثمارات البريطانية فى افريقيا فهى منطقة الجنوب الافريقى . وتحتل الاستثمارات البريطانية فى تلك المنطقة المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية ، ويقدر دفيد أوين* الاستثمارات البريطانية فى جنوب أفريقيا بخمسة آلاف مليون جنيه استرلينى، وهو مايوازى ٧٠٪ من جملة الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار عام ١٩٧٧.(١)

وتتركز الاستثمارات البريطانية فى القطاعات الهامة فى جنوب افريقيا مثل تعدين الذهب والماس واليورانيوم والفحم وتكرير البترول والصناعة التحويلية والقطاع المصرفى والتأمين والتجارة.**

كما توجد فى جنوب أفريقيا فروع لاكثر من الف شركة بريطانية تمثل تقريبا كل المجموعات المالية البريطانية الكبيرة ومن بينها الشركات الصناعية وشركات استخراج البترول . فشركتا بريتيش بتروليم وشل البريطانيتان تسيطران على انتاج ٤٠٪ من بترول جنوب افريقيا . وتمثل البنوك البريطانية أهمية كبرى لاقتصاد جنوب افريقيا حيث تلعب هذه البنوك من خلال علاقاتها الدولية دورا هاما فى التطور الصناعى فى تلك الدولة . فيوجد للبنوك البريطانية ١٦٠٠ فرع منتشرة فى انحاء جمهورية جنوب افريقيا تحصل على ٦٠٪ من الودائع المصرفية فى تلك الدولة.(٢)

وتعتبر بريطانيا من أكبر شركاء جنوب افريقيا التجاريين ففى ١٩٧٨ بلغت واردات بريطانيا من جنوب افريقيا ٧٦٨ مليون جنيه استرلينى ، وفى سنة ١٩٨٠ بلغت الصادرات البريطانية لتلك الدولة ما قيمته ١٠٠٢ مليون جنيه استرلينى.(٣)

---

* وزير الخارجية البريطانى فى الحكومة العمالية الاخيرة.

(١) Hill, Christopher R., Op.Cit., P.92.

** من عوامل الجذب للاستثمارات الاجنبية فى جنوب افريقيا هو ارتفاع معدل الارباح والعوائد الضخمة للاستثمارات والتى ترجع الى وفرة الثروات المعدنية النادرة والايدى العاملة الرخيصة وكفاءة مشروعات البنية الاساسية بالاضافة الى ضمانات تأمين الاستثمارات الى جانب الامتيازات الضريبية التى تحصل عليها الشركات البريطانية فى جنوب افريقيا بمقتضى اتفاقية بهذا الخصوص بين البلدين.

(٢) South Africa: Time Running out, Op.Cit., P.303.

(٣) Hill, Christopher R., Op.Cit., P.92.

وتقوم المصالح البريطانية فى جنوب افريقيا ايضا على أساس من الروابط القوية التاريخية والثقافية حيث يوجد ١٫٨ مليون شخص من الذين يعيشون فى جنوب افريقيا من أصل بريطانى • وتشير الاحصاءات الى أن ٥٠٪ من المهاجرين البيض الى جنوب افريقيا قدموا من المملكة المتحدة • (١)

ونتيجة لهذه المصالح البريطانية فى جنوب افريقيا يمكن فهم وتفسير الموقف البريطانى من نظام الحكم العنصرى فى تلك الدولة ، حيث تكرر استخدام بريطانيا لحق الاعتراض على مشروعات قرارات فى مجلس الامن لفرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا • وبالرغم من صدور قرار مجلس الامن سنة ١٩٧٧ والخاص بفرض حظر على مبيعات الاسلحة الى جنوب افريقيا استمرت الشركات البريطانية فى تزويد النظام العنصرى - بصورة سرية - بمختلف أنواع الاسلحة والمعدات الاليكترونية • وعلى المستوى السياسى " فعلى الرغم من تظاهر الحكومة البريطانية برئاسة السيدة مارجريت تاتشر بادانة سياسة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا، الا أنها تعارض فرض عقوبات اقتصادية عليها بحجة ان تشجيع الحكومة البريطانية لرأس المال البريطانى على التدفق الى جنوب افريقيا سوف يساعد على احداث تغيير فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى جنوب افريقيا وبذلك يمكن القضاء على فرصة الشيوعية فى ان تنمو بصورة اكبر فى هذه المنطقة ". (٢)

وتوجد لبريطانيا مصالح كبيرة فى زيمبابوى حيث يوجد فيها استثمارات لاكثر من ١٥٠ شركة بريطانية بالاضافة الى وجود ١٥ الف بريطانى يسيطرون على مقومات الاقتصاد فى زيمبابوى • وطبقا لما نشرته الفينانشيال تايمز فقد ارتفعت الاستثمارات البريطانية فى زيمبابوى من ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى الى ٦١٧ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٧٩• ويسيطر على صناعة التعدين فى زيمبابوى عديد من الشركات البريطانية والجنوب افريقية من بينها شركة " لونرهو " التى تعمل فى استخراج الذهب والنحاس وشركة " رينو تينتو زينك " وشركة " فالكون " وتعتبر الاخيرة ثالث شركة منتجه للذهب فى زيمبابوى (٣) وهذه المصالح البريطانية فى زيمبابوى تلقى الضوء على أحد أسباب الاهتمام البريطانى خاصة والغربى عامة لايجاد تسوية سلمية للصراع فى روديسيا خوفا من تدهور الاوضاع الى حد حدوث حل على الطريقة الانجولية ومن ثم فتح الباب أمام النفوذ الشيوعى •

---

(١) South Africa: Time Running Out, Op.Cit., P. 303.

(٢) Gromyko, Anatoly, Op. Cit., P. 223.

(٣) The Financial Times, 18 April, 1980, P.5.

٣) سياسة المانيا الاتحادية فى افريقيا

ترتبط سياسة المانيا الاتحادية تجاه افريقيا برغبتها الاساسية فى سد احتياجاتها من الطاقة والمواد الخام ، وبقدر ما تحقق الدول الافريقية هذا الهدف بقدر ما تتوثق العلاقات الالمانية معها ، بالاضافة الى النظر الى افريقيا كسوق لتصريف المنتجات الالمانية .

ويلاحظ أن السياسة الافريقية لألمانيا الاتحادية ترتبط بالسياسة العامة للدول الغربية الرأسمالية تجاه القارة والتى تهدف الى المحافظة على استمرار الدول الافريقية دائرة فى فلك النظام الرأسمالى ، الى جانب رغبة المانيا فى توسيع نطاق علاقاتها ونفوذها فى افريقيا . وتحاول المانيا اقصاء بريطانيا وفرنسا عن بعض مناطق نفوذهما فى القارة لتفتح أسواقا جديدة امام الاحتكارات والسلع الالمانية .

ويذكر البعض أن "الدوائر الالمانية الحاكمة تعتقد أن المانيا بمرور الوقت ستحصل على امتيازات أكبر فى افريقيا باعتبارها أقوى عضو - اقتصاديا - فى السوق الاوربية المشتركة ". (١) ويرى بناء على ذلك انها تبذل جهدها للاسراع بتطوير علاقاتها مع الدول الافريقية خاصة من خلال السوق الاوربية المشتركة ، كما تحرص على أن تظهر فى صورة أفضل بالمقارنة بشركائها الاوربيين حيث تحاول التقرب الى الدول الافريقية بمساندة بعض القضايا الافريقية فى المنظمات الدولية لتظهر فى صورة المدافع عن استقلال افريقيا .

وتقيم المانيا الاتحادية علاقات سياسية فعالة مع كثير من الدول الافريقية ليس فقط على المستوى الرسمى بل وعلى المستوى الشعبى ايضا حيث يضطلع الحزب الديمقراطى الاشتراكى بدور خاص فى تنفيذ السياسة الالمانية تجاه افريقيا . فقد أقام الحزب علاقات وثيقة مع بعض الاحزاب الافريقية مثل حزب الدستور التونسى ، كما أن الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور كان من أشد المؤمنين بمبادئ الديمقراطية الاشتراكية . (٢)

---

(١) Gromyko, Anatoly, Op.Cit., P. 233.

(٢) Ibid., P. 234.

وتتميز العلاقات التجارية بين المانيا الغربية وافريقيا بالنمو السريع ففى عام ١٩٧٩ وصل حجم التبادل التجارى مع افريقيا ٣٧ بليون مارك (١٩٫٦ بليون دولار) بالمقارنة بـ ٣٢ بليون مارك فى عام ١٩٧٨ [١]. ويؤدى البترول النيجيرى دورا هاما فى الاقتصاد الالمانى ، حيث تعتبر المانيا الغربية ثانى أكبر دولة مستوردة للبترول النيجيرى بعد الولايات المتحدة.

وبالنسبة للاستثمارات الالمانية المباشرة فى افريقيا فقد وصلت الى أكثر من ٢٫٥ بليون مارك فى عام ١٩٧٩ ، باستثناء الاستثمارات الالمانية فى جنوب افريقيا . وتستأثر افريقيا بنحو ٤٥٪ من جملة المساعدات الفنية الالمانية للدول النامية . فقد بلغ اجمالى ما قدمته المانيا من مساعدات للدول الافريقية ١٫٧٣ بليون مارك فى عام ١٩٧٩م. [٢]

وبالرغم من الانتقادات الالمانية للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا الا أن المانيا مازالت مستمرة فى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع هذا النظام . ففى خلال العشر سنوات من ٦٨ الى ١٩٧٨ ارتفعت مساهمة المانيا الغربية فى تجارة جنوب افريقيا من ١١ الى ١٤٪. [٣] وقد بلغ حجم التبادل التجارى بينهما فى عام ١٩٧٩ الى أكثر من ثلاثة بلايين دولار . كما قدمت البنوك الالمانية قروضا لجنوب افريقيا قيمتها ٢٫٤ بليون دولار فى الفترة من ٧٢ - ١٩٧٨. [٤] وتحتل الاستثمارات الالمانية المباشرة فى جنوب افريقيا المرتبة الثالثة بين اكبر المستثمرين فى تلك الدولة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتشكل الاستثمارات الالمانية فى جنوب افريقيا ٣٠٪ من اجمالى استثماراتها فى افريقيا. [٥] كما يوجد فى جنوب افريقيا نحو ١٤٠ الف المانى غربى. [٦]

---

(١) Africa South of the Sahara 1980-1981, Europa Publications Limited, London, 1980, P. 767.

(٢) Gromyko, Anatoly, Op.Cit., P. 234.

(٣) Ibid., P. 235.

(٤) South Africa: Time Runningout, Op.Cit., P.304.

(٥) Gromyko, Anatoly, Op.Cit., P.235.

(٦) South Africa : the time running out; Op. Cit., P.304.

وقد عبر المستشار الالمانى هيلموت شميت عن موقف حكومته الرافض لفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا أو قطع العلاقات التجارية معها بقولة " انه ليس من سياسة حكومته تحطيم الهياكل الاقتصادية لجنوب افريقيا .. واغراق الدولة فى ازمة اقتصادية والتأثير على كل قطاعات السكان ".(١)

٤) سياسة اليابان في افريقيا

يولى القادة اليابانيون اهتماما خاصا بافريقيا نظرا لان اليابان فقيرة فى المواد الخام فهى تستورد اكثر من ٩٠٪ من احتياجاتها من المواد الخام . وتعتمد اليابان على الدول الافريقية فى الحصول على أكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من المواد الخام مثل الكوبالت والمنجنيز والحديد (٢). ومن هنا كان اهتمام اليابان الأول هو تطوير علاقاتها بالدول الافريقية الغنية بالثروات المعدنية وذلك لتحقيق هدفين هما : أن تضمن لنفسها امدادات مستقرة وثابته من المواد الأولية المعدنية والزراعية ، وثانيا منافسة المنتجات الصناعية الاوربية وفتح الاسواق الافريقية امام المنتجات اليابانية .

وقد بدأ الاهتمام اليابانى بافريقيا منذ الستينات ، وكانت نيجيريا هى مركز الاهتمام الاول لليابان نظرا لوفرة مواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية وخاصة انتاجها الكبير من البترول ، ثم كثافتها السكانية الكبيرة التى تؤدى مع دخلها الكبير من تصدير البترول الى جعلها من اكبر الأسواق الافريقية وانسبها امام المنتجات اليابانية . ولذلك تعتبر نيجيريا من اكبر الشركاء التجاريين لليابان فى افريقيا ، ففى سنه ١٩٧٧ وصل حجم التبادل التجارى بينهما نحو بليون دولار بزيادة ٣٢٪ عن عام ١٩٧٦. (٣)

وفى أواخر السبعينات حاولت اليابان توسيع نطاق علاقاتها مع الدول الافريقية فى المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية حيث يذكر أنه فى سنة ١٩٧٩ اتخذت الحكومة اليابانية قرارا بتنشيط علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الافريقية ، وقام وزير الخارجية اليابانى سونودا بجولة فى عدد من الدول الافريقية زار خلالها نيجيريا

---

(١) South Africa: Time Running Out, Op. Cit., P.305.

(٢) Gromyko, Anatoly, Op. Cit., P.237.

(٣) Ibid., P. 238.

وساحل العاج والسنغال وتنزانيا وكينيا . ووقع الوزير اليابانى خلال جولته عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية تزيد بمقتضاها المساعدات والقروض اليابانية للدول الافريقية التى كانت فى تصاعد مستمر . فقد ارتفعت المساعدات اليابانية للدول الافريقية من ٤٥٫٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٦ الى ٥٦٫٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٧ ثم الى أكثر من ٨٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٨. وعلى الرغم من هذه الزيادة فى المساعدات اليابانية لافريقيا الا أنها ظلت منخفضة حيث تمثل نحو ١٠٪ من جملة المساعدات اليابانية للدول النامية .[١] كما أن نسبة الاستثمارات اليابانية الخاصة المباشرة فى افريقيا ظلت منخفضة أيضا ، ففى سنة ١٩٧٨ وصلت جملة الاستثمارات اليابانية الخاصة فى افريقيا ١٤٠ مليون دولار -باستثناء جنوب افريقيا- وهو يعادل ٥٪ من اجمالى الاستثمارات اليابانية المباشرة فى الخارج .(٢)

ويلاحظ أن لليابان علاقات تجارية قوية مع جنوب افريقيا ، وذلك بالرغم من الانتقادات المتكررة من المسئولين اليابانيين للنظام العنصرى ولسياسة الفصل العنصرى التى يطبقها . ويوجد تمثيل قنصلى متبادل لكل من الدولتين لدى الأخرى . وقد شهدت العلاقات التجارية بينهما ازدهارا ملحوظا فى اواخر السبعينات ، ففى عام ١٩٧٧ بلغت قيمة صادرات جنوب افريقيا لليابان ١٫٢ بليون دولار بينما بلغت واردات جنوب افريقيا من اليابان مايقرب من بليون دولار ، وفى سنه ١٩٧٨ زادت واردات اليابان من جنوب افريقيا بنسبة ١٥٪ ، وزادت صادراتها لتلك الدولة بنسبة ٤٠٪ . وفى النصف الاول من عام ١٩٨٠ زاد حجم التبادل التجارى بينهما بنحو ٤٥٪.(٣)

وتتصدر اليابان دول العالم فى استيراد الفحم من جنوب افريقيا ، وتمثل تجارة اليابان مع جنوب افريقيا ١٢٪ من حجم تجارة جنوب افريقيا الخارجية.(٤)

---

(١) Ibid., P.239.

(٢) Idem.

(٣) South Africa: Time Running Out, Op.Cit., P.306.

(٤) Gromyko, Anatoly, Op.Cit., P.240.

ثالثا : التنافس داخل مجموعة الدول الاشتراكيـــة*

شهد عقد السبعينات زيادة كبيرة فى اهتمام الدول الاشتراكية بافريقيا وتورطهـا فى الاحداث والصراعات الافريقية خاصة فى اعقاب انهيار الامبراطورية البرتغاليـة عام ١٩٧٤ ، حيث لعبت بعض الدول الاشتراكية ادوارا هامة فى تلك الاحـداث.

وبالرغم من الاطار الايديولوجى الذى يجمع بين هذه الدول الاشتراكية الا أنـه توجد بينها طائفة من التناقضات والتنافس بين عناصرها الفاعلة تترك آثارا بالغـة على حركة الاحداث فى القارة ، وتمثل عنصرا بارزا فى زيادة حدة الصراع الدولـى والتدخل الاجنبى فى افريقيا . فلكل دولة من هذه الدول اهدافها ومصالحهـا الخاصة التى تحاول تحقيقها وهو ما يتعارض فى بعض الاحيان مع أهداف ومصالـح الدول الأخرى مما يؤدى الى زيادة التنافس والصراع بينهما . ولكن يلاحظ أنه بالرغم من عناصر الصراع التى تظهر على السطح بين هذه الدول الاشتراكية الا أن الصـراع لا يأخذ نفس الاهمية فى كل الحـالات.

ويمكن ـ لاغـراض الدراسة ـ التمييز بين سياسات ثلاث مجموعات من الـدول الاشتراكية على أساس درجة الخلاف التى تميز علاقات بعضها البعض ، حيـث يلاحظ أن سياسات هذه الدول تختلف فيما بينها من علاقات التناقض والصـراع كما فى حالة التنافس الصينى ـ السوفيتى ، الى علاقات شبه التحالف أو التنسيـق كما هو الحال بين الاتحاد السوفيتى وكوبا والمانيا الديمقراطية ** ، ثم الـى علاقات التنافس الهادئ بين يوغسلافيا ورومانيـا .

وفيما يلى استعراض سريع للمجموعات الثلاث ، ونبدأ بتناول الصراع أو التنافـس الصينى السوفيتى باعتباره أهم التناقضات داخل المجموعة الاشتراكية التى تتـرك آثارا سلبية على الاحداث فى افريقيا وعلى حركة التحرر الوطنى بالقارة.

---

* يميل الباحث الى استخدام مصطلح الدول الاشتراكية بدلا من مصطلح الـدول الشيوعية لاعتقاده ان كل الدول التى تعتنق الماركسية اللينينيـة أو الماويـة لم تصل بعد الى مرحلة الدولة الشيوعية ـ كما فى الفكر الماركسى ـ حتى يمكـن أن يطلـق عليها هذا الوصف.

** ويعبـر عنها ايضا بالمانيـا الشرقيـة.

أ) : التنافس الصينى – السوفيتى

يأخذ الصراع بين العملاقين الشيوعين مستويين متميزين ومترابطين ،ففى المستوى الاول كان الهدف الاساسى لكل من الصين والاتحاد السوفيتى هو " كسب أصدقاء ونفوذ شعبى " من خلال اقامة علاقات رسمية وغير رسمية مع الدول الافريقية وذلك بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لها ، أما فى المستوى الثانى نجد أن كل طرف منهما يهاجم دوافع الطرف الاخر فى افريقيا ، فمن وجهة نظر موسكو " تمثل الصين تحديا واضحا لها فى افريقيا ، ويعتبر هذا التحدى عاملا هاما فى التأثير على صنع السياسة السوفيتية تجاه افريقيا ". (١)

ومن المهم والمفيد ان نستعرض بايجاز مراحل تطور الصراع الصينى – السوفيتى فى افريقيا ، ويلاحظ أن بداية اهتمام الصين بافريقيا ترجع الى منتصف الخمسينات، ففى أعقاب مؤتمر باندونج ١٩٥٥ كثفت الصين من جهودها الدبلوماسية فى الدول النامية للحصول على تأييد واعتراف دولى يخرجها من العزلة السياسية التى حاولت الولايات المتحدة الامريكية فرضها عليها ، وبتزايد عدد الدول الافريقية المستقلة تزايدت اهمية افريقيا فى نظر الصين من هذه الناحية ، وكانت افريقيا وحتى أوائل الستينات تعتبر ميدانا للحرب الباردة الصينية الامريكية التى تلت الحرب الكورية.

وبظهور الخلاف الصينى السوفيتى صراحة فى أوائل الستينات بدأت السياسة الصينية تأخذ اتجاها معاديا للاتحاد السوفيتى ، وبتصاعد الخلاف بينهما من نزاع ايديولوجى الى مواجهة شبه عسكرية فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات حل الاتحاد السوفيتى محل الولايات المتحدة كخصم وعدو للصين ، ونتيجة لذلك ضاعفت الصين من جهودها لمقاومة النفوذ السوفيتى فى افريقيا وسرعان ما أصبحت افريقيا ميدانا للتنافس الصينى السوفيتى ، وقد أخذ هذا التنافس صورة حادة وصلت الى درجة الصراع خاصة فى الفترة التى أعقبت انتهاء الثورة الثقافية فى الصين ١٩٦٩ ، حيث شهدت تلك الفترة توسعا كبيرا فى النشاط الصينى فى افريقيا .

وبدأ الصراع الصينى السوفيتى يتبلور فى اتجاهين (٢): أولهما .. أينما يقف الاتحاد السوفيتى فى أحد الصراعات الافريقية تقف الصين فى الجانب الأخر حتى

---

(١) Yu, George T., Op.Cit., P. 168.

(٢) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٥٤.

بالنسبة لحركات التحرير الوطنية وقد اتضح ذلك فى أحداث انجولا وزائير . وثانيهما- أن الصين تتعقب الاتحاد السوفيتى فى كل الدول والاحزاب والحركات الوطنية التى يساعدها بخلق أجنحة ايديولوجية مضادة للخط السوفيتى ثم يدب الصراع بعد ذلك بين تلك الاجنحة ، والدليل على ذلك ماحدث فى حركات التحرير فى انجولا ، وفى روديسيا بين حركتى زابو وزانو وفى اثيوبيا بين عناصر قيادات الثورة.

بينما يرى بعض الباحثين انه نظرا لكثافة النشاط الصينى فى افريقيا فى السبعينات فان كثيرا من الافعال السوفيتية فى القارة تعتبر ردود افعال مباشرة على نشاطات صينية فى القارة .. حيث أن من الاهداف الرئيسية للاتحاد السوفيتى فى افريقيا هو تحجيم واضعاف النفوذ الصينى فيها .(1) وتبعا لوجهة النظر هذه فان الاتحاد السوفيتى قرر مساعدة الحركة الشعبية لتحرير انجولا "مبالا" كرد فعل جزئى للمساعدة الصينية المتزايدة للجبهة الوطنية لتحرير انجولا "فنالا" كما أن تقديم موسكو مساعدات عسكرية لرجال حرب العصابات فى افريقيا الجنوبية - الذين يتم تدريبهم فى تنزانيا وموزمبيق - يرجع فى بعض أسبابه الى رغبة الاتحاد السوفيتى لكسر ماكان يعتبر احتكارا صينيا فى وقت من الاوقات.

يستخلص مما سبق أن الصين اصبحت فى السبعينات تمثل تحديا واضحا للاتحاد السوفيتى فى افريقيا ، وأن هذا التحدى يعتبر عاملا هاما فى التأثير على صنع السياسة السوفيتية تجاه افريقيا .

ولبيان مدى حدة المنافسة بين الصين والاتحاد السوفيتى فى افريقيا سوف نقارن بين المساعدات الصينية والسوفيتية المقدمة للدول الافريقية فى خلال فترتين الأولى من سنه ١٩٥٤ حتى ١٩٦٦ ، والثانية من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧ . أما بالنسبة للفترة فيما بين ٦٦ الى ١٩٧٠ فيرجع السبب فى استبعادها من التحليل الى أنها شهدت انخفاضا كبيرا فى العلاقات الصينية الافريقية ، بل وعلاقات الصين بكل دول العالم تقريبا ، حيث كانت الصين مشغولة فى تلك الفترة بأحداث الثورة الثقافية فيها . كما شهدت تلك الفترة ايضا انخفاضا حادا فى العلاقات السوفيتية الافريقية خاصة فى مجال المساعدات الاقتصادية ، حيث انخفضت المساعدات

---

(1) Albright, David E., "Moscow's African Policy of 1970s", Op.Cit., P.56.

السوفيتية للدول الافريقية جنوب الصحراء من ٢٧١ مليون دولار فى الفترة من ٥٤ ـ ١٩٦٦ الى ٣٢ مليون دولار فى عام ١٩٦٦، ثم الى ٩ ملايين دولار فى عام ١٩٦٧ . كما انخفض عدد الدول الافريقية المستفيدة من المساعدات السوفيتية من ١٤ دولة حتى عام ١٩٦٥ الى ثلاث دول فى عام ١٩٦٦ ثم الى دولتين فقط فى عام ١٩٦٧ .(١)

جدول رقم (٧) يبين المساعدات الاقتصادية الصينية والسوفيتية لافريقيا فى الفترتين من ٥٤ ـ ١٩٦٦ ، ومن ٧٠ ـ ١٩٧٧
(بالمليون دولار) .(٢)

الدولة	٥٤ ـ ١٩٦٦		٧٠ ـ ١٩٧٧		ملاحظات
	الصين	الاتحاد السوفيتي	الصين	الاتحاد السوفيتي	
الجزائر	٥٢	٢٣٦	٤٠	٤٧٩	
أنجولا	—	—	—	١٠	
بنين	—	—	٤٤	—	كانت تعرف باسم داهومى قبل عام ١٩٧٥م.
بوروندى	—	—	٢٠	—	
الكاميرون	—	٨	٧١	—	
افريقيا الوسطى	٤	—	—	٢	
تشاد	—	—	٥٠	٢	
الكنغو	٢٥	—	١٠	٤	برازافيل قبل عام ١٩٦٩.
مصر	٨٥	١٠٠١	٢٨	٢٩٩	
غينيا الاستوائية	—	—	—	١	
اثيوبيا	—	١٠٢	٨٥	٣	
جامبيا	—	—	١٧	—	
غانا	٤٢	٩٣	—	١	
غينيا	٥٦	١٠٦	١١	٣	

(يتبع)

(١) Ogunbadego, Oye, "Soviet Policies in Africa", African Affairs, (Vol. 79, No. 316, July 1980), P. 314.

(٢) Yu, George T., Op. Cit., PP. 170-171.

تابع جدول (٧) الخاص بالمساعدات الاقتصادية السوفيتية لافريقيا

الدولة	٥٤ ـ ١٩٦٦		٧٠ ـ ١٩٧٧		ملاحظات
	الصين	الاتحاد السوفيتي	الصين	الاتحاد السوفيتي	
غينيا بيساو	—	—	١٧	١٤	
كينيا	١٨	٤٨	—	—	
ليبيريا	—	—	١٠	—	
مدغشقر	—	—	٦٦	—	
مالي	٥٥	٥٩	٤	—	
موريتانيا	—	—	٥٩	—	
موريشيوس	—	—	٣٥	—	
المغرب	—	٤٤	٣٢	٤٤	
موزمبيق	—	—	٥٩	٣	
النيجر	—	—	٥١	٢	
نيجيريا	—	—	—	٧	
رواندا	—	—	٢٢	١	
السنغال	—	٧	٤٩	٢	
سيراليون	—	٢٨	٣٠	—	
الصومال	٢٢	٦٦	١١١	٨٧	
السودان	—	٢٢	٨٢	—	
توجو	—	—	٤٥	—	
تونس	—	٣٤	٩٧	٥٥	
أوغندا	١٥	١٦	—	—	
فولتا العليا	—	—	٥٢	—	(بوركينافاسو حاليا)
زائير	—	—	١٠٠	—	الكنغو كينشاسا سابقا.
زامبيا	—	—	٢٩٠	—	
تنزانيا	٥٤	٢٠	٣٠٥	١٩	
الاجمالي	٤٢٨	١٩٠٠	١٨٨٢	١٠٤٠	مليون دولار امريكي

ومن تحليل بيانات الجدول السابق يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- تفوقت المساعدات السوفيتية المقدمة لافريقيا على المساعدات الصينية فى الفترة الأولى من حيث الحجم وعدد الدول المستفيدة ، حيث زادت المساعدات السوفيتية — التى بلغت ١٩٠٠ مليون دولار — بمقدار أربع مرات على المساعدات الصينية التى بلغت ٤٢٨ مليون دولار . كما بلغ عدد الدول المستفيدة من المساعدات الصينية ١١ دولة افريقية بالمقارنة بـ ١٧ دولة افريقية استفادت من المساعدات السوفيتية فى تلك الفترة.
- تظهر المنافسة الصينية السوفيتية فى ١٠ دول حيث كان الاتحاد السوفيتى أكبر مانح شيوعى فى ٨ دول منها ، بينما مثلت الصين اكبر مانح فى دولتين فقط هما (الكنغو برازافيل وتنزانيا).
- تركزت المساعدات الصينية على شرق وغرب القارة (باستثناء مصر والجزائر) ، أما الاتحاد السوفيتى فبالاضافة الى مساعداته الضخمة لشمال افريقيا فانه كان نشيطا فى غرب افريقيا وفى الشرق خاصة فى اثيوبيا والصومال . كما يلاحظ أن المساعدات الصينية والسوفيتية لم تمتد الى دول الجنوب الافريقى.

ويجب الا يؤخذ الانخفاض النسبى للمساعدات الصينية لافريقيا بالمقارنة بالمساعدات السوفيتية على أنه دليل على عدم أهمية افريقيا بالنسبة للصين وانخفاض مصالح بكين فى القارة بل يجب أن يؤخذ على أنه انعكاس للمقدرة الصينية المحدودة .

وبمقارنة المساعدات الصينية السوفيتية فى الفترة الثانية من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ يمكن تسجيل الملاحظات التالية :—

- تفوقت المساعدات الصينية المقدمة الى الدول الافريقية على المساعدات السوفيتية فى تلك الفترة من ناحية الحجم وعدد الدول المستفيدة حيث بلغ حجم المساعدات الصينية (١٨٨٢ مليون دولار) مايقرب من ضعف حجم المساعادت السوفيتية (١٠٤٠ مليون دولار) . وبلغ عدد الدول الافريقية المستفيدة من المساعدات الصينية ٢٩ دولة فى مقابل ٢٢ دولة استفادت من المساعدات السوفيتية.
- أصبحت الصين فى تلك الفترة هى الدولة الشيوعية الأولى المانحة للمساعدات للدول الافريقية، فمن بين ١٦ حالة للتنافس بينهما كانت الصين الدولة المانحة الكبرى فى ١٢ حالة منها ، كما توجد ٢٣ دولة افريقية تلقت مساعدات صينية

لأول مرة فى مقابل ١١ دولة فقط تلقت مساعدات سوفيتية للمرة الاولى .

ـ زاد متوسط المساعدات الصينية للدول الافريقية المتلقية للمعونة من ٣٩ مليون دولار فى الفترة الاولى الى ٦٥ مليون دولار فى الفترة الثانية ، بينما انخفض متوسط المساعدات السوفيتية للدول الافريقية من ١١٢ مليون دولار فى الفترة الأولى الى ٥١ مليون دولار فى الفترة الثانية .

وبالاضافة الى المساعدات الاقتصادية توجد مؤشرات أخرى للتنافس الصينى السوفيتى منها مجال المساعدات العسكرية للدول الافريقية . وفى هذا الخصوص يلاحظ ضعف المساعدات العسكرية الصينية بالمقارنة بالمساعدات السوفيتية . ففى الفترة من ٦٧ ـ ١٩٧٦ بلغت قيمه الاسلحة التى قدمتها الصين للدول الافريقية ١٤٢ مليون دولار فى مقابل أكثر من أربعة بلايين دولار امدادات عسكرية سوفيتية لافريقيا . كما اقتصرت المساعدات العسكرية الصينية على عدد محدود من الدول الافريقية جنوب الصحراء بينما شملت امدادات الاسلحة السوفيتة مجموعة كبيرة من الدول الافريقية فى مختلف انحاء القارة.(١)

ويلاحظ أنه بالرغم من ضعف مستوى الامدادات العسكرية الصينية لافريقيا بالمقارنة بمثيلتها السوفيتية فان ذلك لايدل على عدم ادراك الصين لاهمية هذا الشكل من اشكال العلاقات ، ولكنه يدل على ضعف المقدرة الصينية فى مجال الانتاج الحربى وهو الذى تأخربها عن مجاراة امدادات الاسلحة السوفيتية والغربية للقارة .

ومن مجالات التنافس الصينى السوفيتى الاخرى فى افريقيا المجال الدبلوماسى. ويلاحظ فى هذا الخصوص أن الصين قامت بمجهود كبير لتوثيق علاقاتها بالدول الافريقية.ففى السنوات الاربعة التى تلت مؤتمر باندونج ١٩٥٥ زار افريقيا ٥٠ وفدا صينيا بينما زار بكين ١٥٠ وفدا افريقيا . وفى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٩ أقامت الصين علاقات دبلوماسية رسمية مع ٢٦ دولة أفريقية لم يكن بينها وبين الصين علاقات من قبل ، وأصبح عدد الدول الأفريقية التى تقيم معها الصين علاقات رسمية ٤٢ دولة أفريقية ، وفى تلك الفترة أيضا استقبلت بكين ٤٢ زعيما افريقيا (٢).

---

(١) Ibid., P. 177.

(٢) Ibid., P. 174.

وكان الزعماء الصينيون يحثون الافارقة على النضال ضد " الامبريالية والهيمنة" وهو مايعنى النضال ضد القوتين العظميين وفى ذلك اشارة الى الهجوم على الاتحاد السوفيتى ومقاومة النفوذ السوفيتى فى افريقيا . فقد كانت بكين ترى أن السلوك السوفيتى فى افريقيا سلوك مزيف وتوسعى بالرغم من تغطيته بشعار " الالتزامات الدولية " . كما كان من وجهة نظر الصينيين ان الاتحاد السوفيتى يحاول تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية فى افريقيا هى :- (١)

١) رغبته فى الوصول الى الثروات الطبيعية فى القارة.

٢) ايجاد مصالح استراتيجية عالمية له فى افريقيا لتدعيم جهوده فى منافسة الولايات المتحدة فى الهيمنة على العالم.

٣) تقويض وحدة افريقيا بزرع بذور الخلاف بين حركات التحرير بتقسيمها الى جماعات ثورية وأخرى غير ثورية وثالثة ثورية مضادة ، الى جانب تقسيم الدول الافريقية الى دول رجعية ودول تقدمية ، كل ذلك بهدف ايجاد بيئة صالحة للتدخل السوفيتى فى شئون الدول الافريقية.

كما أن من رأى بكين ان "مساعدات الاتحاد السوفيتى الاقتصادية لافريقيا هى فى حقيقتها عملية نهب اقتصادى ، وأن الهدف من ورائها هو التسلل الى الدول الافريقية والسيطرة على قطاعاتها الاقتصادية." (٢)

بينما يرى الاتحاد السوفيتى ان "الصين تقوم باثارة مشاعر العداء ضد السوفيت وتحاول تقويض علاقات الصداقة السوفيتية الافريقية ، وفى الوقت نفسه تحاول أن تجعل لنفسها وضعا مسيطرا على حركة التحرر الافريقية لفرض هيمنتها على افريقيا . ومن وجهة نظر موسكو ان المساعدات الصينية لافريقيا هى فى حقيقتها مساعدات قليلة ومعظمها مساندة كلامية وليست عملية . ومن وجهة نظر السوفيت ايضا أن الصين استمرت فى السبعينات فى حملتها ضد الاتحاد السوفيتى فى محاولة لفرض هيمنتها على القارة ولكن بأساليب اكثر مرونة وأقل تشددا فى سياستها الخارجية بعد أن تخلت عن أسلوب " الحروب الشعبية " واتجهت لتتزعم دول العالم الثالث ضد القوتين العظميين." (٣)

---

(١) *Ibid.*, P. 180.

(٢) Albrigth, David E., "The Communist States and Southern Africa", *Op. Cit.*, P. 32.

(٣) Yu, George T., Op.Cit., P. 182.

ب) التنسيق أو شبه التحالف السوفيتي الكوبي الالماني الشرقي

شهدت احداث السبعينات فى افريقيا ارتباطا وثيقا بين سياسات ثلاث من الدول الاشتراكية هى الاتحاد السوفيتى وكوبا والمانيا الديمقراطية . وعلى الرغم من صعوبة وصف هذه العلاقة - نظرا لتعقيدها - فانه يمكن ان يطلق عليها " علاقة شبه تحالف أو تنسيق " . وقد وضحت هذه الصورة لعلاقات الدول الثلاث فى أثناء الحرب الاهلية فى أنجولا وفى اثيوبيا، حيث تلاحظ ارتباط تواجد السلاح السوفيتى والقوات الكوبية والفنيين والمدربين الالمان الشرقيين فيهما. كما ظهر هذا الارتباط فى معظم الدول الافريقية التى لها علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتى ودول المجموعة الاشتراكية مثل الصومال *واثيوبيا وليبيا . ويدل ذلك على وجود درجة من التنسيق فى سياسات الدول الثلاث فى افريقيا وعلى وجود بعض الاهداف المشتركة لهم فى القارة . ويجب ان يكون مفهوما ان هذا التنسيق لا يلغى ان لكل دولة من الدول الثلاث أهدافها الخاصة التى تحاول تحقيقها فى افريقيا . وقد سبقت الاشارة الى طبيعة هذه الاهداف بالنسبة للاتحاد السوفيتى ولذلك سوف نحاول التعرف على أهداف كل من كوبا والمانيا الديمقراطية فى افريقيا بعد التعرض لمظاهر التنسيق بين الدول الاشتراكية الثلاث فى انجولا واثيوبيا .

١) التنسيق بين الدول الثلاث فى انجولا :

كان لانهيار الامبراطورية البرتغالية فى افريقيا ونشوب الحرب الاهلية فى انجولا ١٩٧٦/٧٥ أثر كبير فى حدوث تغيير جوهرى فى نشاطات الاتحاد السوفيتى وكوبا والمانيا الديمقراطية فى افريقيا بصفة عامة وفى منطقة الجنوب الافريقى بصفة خاصه ، فقد زاد تورط هذه الدول فى تلك المنطقة ، واكتسب هذا التورط نوعا من التنسيق لم يكن موجودا من قبل .

ويلاحظ ان هذا التنسيق المشترك لم يحدث فجأة أو مرة واحدة بل حدث بصورة تدريجية . فقد كانت علاقة كوبا بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا " مبالا " سابقة على علاقة الاخيرة بالاتحاد السوفيتى والمانيا الديمقراطية . بل ان كوبا هى التى لعبت دور الوسيط لتقديم قادة مبالا للزعماء السوفيت

---

* قبل توتر علاقتها مع الاتحاد السوفيتى .

على النحو الذى سيتم تفصيله فى الفصل الاول من الباب القادم . كما كانت توجد ملامح خلافات بين كوبا والاتحاد السوفيتى ظلت لمدة أكثر من سنة بعد الانقلاب الذى اطاح بنظام حكم كيتانو فى البرتغال فى ابريل ١٩٧٤، والذى مهد لاستقلال المستعمرات البرتغالية فى افريقيا . وقد تزايدت المساندة الكوبية لمبالا بعد الانقلاب البرتغالى حيث ارسلت كوبا ٢٠٠ مستشارا عسكريا لمبالا فى ربيع ١٩٧٥ ، كما ابدت استعدادها لتقديم مساعدات اضافية عندما وجدت مبالا فى موقف عسكرى سىء فى أغسطس من العام نفسه . وفى مقابل هذا الموقف الكوبى كان الموقف السوفيتى مترددا تجاه مبالا ووصل الأمر الى ايقاف موسكو لمساعداتها للمجموعة الرئيسية داخل مبالا التى يقودها نيتو وقدمت مساعدات للمجموعة المناوئة له بقيادة دانييل تشيندا وظلت على ذلك لمدة ستة شهور بعد انقلاب لشبونه . " وقد عكست هذه التصرفات الشكوك السوفيتية فى التوجهات العامة لحركة مبالا ". [1] وبعد ذلك استأنف الاتحاد السوفيتى أمدادات الاسلحة لقوات نيتو.

وبعد انهيار الائتلاف الحكومى فى انجولا ودخول حركات التحرير الثلاث فى حرب أهلية طاحنة من أجل الصراع على السلطة وبداية دخول عناصر اجنبية لتوجيه هذا الصراع قررت الدول الاشتراكية الثلاث (الاتحاد السوفيتى ـ كوبا ـ المانيا الديمقراطية) تنظيم عملية مشتركة لتقديم مساندة عسكرية فعالة لمبالا وذلك فى صيف عام ١٩٧٥ . وأوجد هذا التطور مرحلة من العمل الشيوعى المشترك . فقد قامت الطائرات السوفيتية بنقل قوات محاربه كوبيه ومستشارين سوفيت وألمان شرقيين الى انجولا بخلاف مئات الاطنان من الاسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية.

وفى مارس ١٩٧٦ وصل الدعم الشيوعى الى ذروته حيث بلغ عدد القوات الكوبية فى انجولا ـ طبقا لبعض التقديرات ـ ٣٦ ألف مقاتل . [2] وكان الوجود الالمانى الشرقى يأتى فى المرتبة الثانية فى الأهمية فى انجولا بعد الوجود

---

(١) Albright, David E., "The Communist States and Southern Africa, Op.Cit., P.6.

(٢) Idem.

الكوبى . فقد كان المدربون الالمان الشرقيون يوجدون داخل الوحدات العسكرية بالاضافة الى قيام عناصر المانية أخرى بتقديم الرعاية الطبية فى الميدان لكثير من الجرحى ونقلهم بالطائرات الى المانيا للعلاج . كما زودت المانيا الديمقراطية حركة مبالا بكثير من شحنات الاسلحة تحت اسم " شحنات تضامن " . بينما تركزت المساعدات السوفيتية فى تقديم تسهيلات النقل لنقل الاسلحة والقوات الكوبية والمستشارين الالمان الى انجولا بالاضافة الى تقديم كميات كبيرة من الاسلحة السوفيتية وصلت قيمتها الى ٤٠٠ مليون دولار .(١) وكان من نتيجة هذا العمل الشيوعى المشترك انتصار حركة مبالا فى الصراع الدائر فى انجولا وسيطرتها على السلطة.

٢) التنسيق بين الدول الثلاث فى اثيوبيا

وبعد نجاح التنسيق المشترك للاتحاد السوفيتى وكوبا والمانيا الديمقراطية فى انجولا بدأ تعاون مشترك بين الدول الثلاث فى مواقع اخرى فى افريقيا ووضح ذلك فى اثيوبيا . فقد بدأ الاتحاد السوفيتى يزود نظام حكم الجنرال مانجستو بالاسلحة طبقا لاتفاقية سرية وقعت فى ديسمبر ١٩٧٦. وبعد ذلك بعام واحد انضمت كوبا والمانيا الديمقراطية الى المجهود السوفيتى حيث أخذت القوات المقاتلة الكوبية فى الوصول الى اثيوبيا باعداد ضخمة لمساعدة الأخيرة فى حربها ضد الصومال فى منطقة الاوجادين وضد الثوار الاريتريين.

" وفى ربيع ١٩٧٨ وصل عدد القوات الكوبية فى اثيوبيا ١٦ الف مقاتل ، كما ارسلت المانيا الديمقراطية مستشارين عسكريين وبعض شحنات الاسلحة الى اثيوبيا ، بينما تدفقت الاسلحة السوفيتية على اثيوبيا بكميات ضخمة وصلت قيمتها نحو بليون دولار ".(٢)

٣) تفسير الدور الكوبى فى افريقيا ودوافعه

تقدر بعض المصادر عدد القوات الكوبية فى افريقيا فى ربيع ١٩٧٨ بنحو ٣٧ ألف جندى(٣). ويعبر هذا الرقم عن الوجود العسكرى الواسع النطاق

---

(١) Idem.

(٢) Albrigth, David E.,"Moscow's African Policy of 1970s", Op.Cit., P. 36.

(٣) Newsom, David D., "Communism in Africa", Africa Report, (Vol. 25,No. 1, January-February 1980), P. 46.

فى كثير من الدول الافريقية • وقد أدى هذا الوجود العسكرى الكوبى الى تفسيرات متعددة ومتباينة للدور الكوبى فى افريقيا • وفى هذا الخصوص يمكن التمييز بين ثلاث من هذه التفسيرات هى :-

- التفسير الاول •• يرى أن كوبا تعتبر دولة عميلة ومدينة وخاضعة للاتحاد السوفيتى وتعتبر بالتالى بديلا له فى افريقيا • وطبقا لهذا الرأى تعتبر كوبا أداة لتنفيذ السياسة الخارجية السوفيتية أكثر من كونها فاعل دولى مستقل ، وبالتالى فانها تحقق الاهداف الاستراتيجية والسياسية السوفيتية فى القارة• (١)

ويتبنى وجهة النظر هذه كثير من المعارضين لكوبا وللسياسة الكوبية ، فمن وجهة نظر واشنطن وبكين ان الكوبيين اكثر خطرا من الروس فى افريقيا لانهم أكثر تقبلا من جانب الدول الافريقية ، ولهذا فانهم اكثر تأثيرا من ناحية نشر المبادئ الماركسية اللينينية فى افريقيا واكثر إثارة للمشاعر ضد امبريالية الولايات المتحدة • بينما يصف الصينيون القوات الكوبية فى افريقيا " بالمرتزقة الروس "،وترى بكين ان كوبا تعد أكثر أسلحة موسكو فعالية فى العالم الثالث ضد مايسمونه " برجعية بكين " (٢)

- التفسير الثانى •• يرى ان كوبا تعتبر دولة ثورية مستقلة موجهة ذاتيا ذات التزام دولى ثابت بمكافحة الاستعمار والامبريالية وتدعيم التحرر الوطنى والاشتراكية فى العالم الثالث• وطبقا لوجهة النظر هذه - التى يقول بها النظام الكوبى نفسه وكل المؤيدين له - فان ارسال قوات كوبية الى انجولا فى ١٩٧٦/٧٥ والى اثيوبيا فى ١٩٧٨/٧٧ يمثل توسيعا للدور الكوبى المتواضع الذى قامت به كوبا فى أوائل الستينات فى الجزائر وفى فيتنام فى منتصف الستينات وغيرهما من العمليات التى كانت سابقة على عملية انجولا • (٣)

---

(١) Gonzalez, Edward," Cuba, The Soviet Union and Africa", David E.Albright(ed.),Africa and International Communism, (Macmillan Press Ltd.,London, andBasingstoke, 1980, P. 146.

(٢) Cervenka, Zdenek & Legum, Colin, "Cuba:The New Communist Power in Africa," Colin Legum(ed.), Africa Contemporary Rucord :Annual Survey and Documents 1977-1978, African Publishing Company, London, 1977, P. A 104.

(٣) Gonzalez, Eduward, Op.Cit., P. 147.

- أما التفسير الثالث، فيرى أن كوبا تعتبر مؤيدا دوليا له دوافعه الذاتية وان كان يعمل بالضرورة داخل حدود الاستراتيجية السوفيتية فى افريقيا الا أنه يحقق فى ذات الوقت اهدافه الخاصة فى القارة • وهذا التفسير يرى الدوافع الكوبية اكثر تعقيدا من الدوافع الايديولوجية • فهناك مصالح تنظيمية للقوات المسلحة الكوبية الى جانب رغبة كاسترو فى تدعيم موقفه الدولى وزيادة نفوذه فى العالم الثالث[1]

أهمية كوبا للسياسة السوفيتية فى افريقيا

من الواضح ان كوبا تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للسياسة السوفيتية فى افريقيا ودول العالم الثالث • ويتضح من تجربتى انجولا واثيوبيا ان السوفيت يعتمدون على الكوبيين فى المواقف التى تتطابق فيها المصالح الكوبية والسوفيتية•[2] ونظرا لهذه الاهمية الكوبية بالنسبة للاتحاد السوفيتى فان لكوبا بعض درجات التأثير على السياسة السوفيتية وليس كما يذهب اصحاب التفسير الاول من ان كوبا مجرد عميل وأداة لتنفيذ السياسة السوفيتية•

وترجع أهمية كوبا بالنسبة للاتحاد السوفيتى الى عدة اعتبارات من أهمها مايلى :-

١) ان الوجود العسكرى الكوبى فى افريقيا سابق على أحداث انجولا • ففى سنه ١٩٦١ اقام الكوبيون قاعدة لتدريب الفدائيين فى غانا وظلت هذه القاعدة تعمل حتى اطيح بنظام حكم الرئيس الغانى كوامى نيكروما فى ١٩٦٦• كما انتشرت القوات المقاتلة الكوبية فى الجزائر ٦٣ _ ١٩٦٥ أثناء الصراع المغربى الجزائرى على الحدود • وفى الفترة من ١٩٦٥ _ ١٩٦٦ قاد تشى جيفارا كتيبة من الكوبيين الى زائير ثم الى الكنغو • وفى تلك الفترة ايضا اقامت بعثة عسكرية كوبية فى برازافيل وينسب الى هذه البعثة مساعداتها فى قمع ثورة الجيش الكنغولى فى ١٩٦٦ • كما قدمت هافانا مساعدات عسكرية لنظام حكم الرئيس أحمد سيكوتورى[3] • وبالرغم من انخفاض الوجود

---

(١) Conzalez, Edward, Op.Cit., P. 147.

(٢) Cervenka, Zdenek & Legum, Colin, Op.Cit.,P. A 103.

(٣) Conzalez, Edward, Op.Cit., P. 148.

العسكرى الكوبى فى افريقيا فى نهاية الستينات الا أنه ارتفع مرة أخرى بعد عام ١٩٧١ حيث ارسلت هافانا بعثات عسكرية الى سيراليون فى ١٩٧٢ والصومال فى ١٩٧٤ والجزائر فى ١٩٧٥. وكان ذلك قبل الوجود العسكرى الضخم فى انجولا فى ١٩٧٥م.

٢) تتمتع البعثات الكوبية العسكرية والمدنية بقبول اكبر فى افريقيا عن مثيلاتها السوفيتية فعلى سبيل المثال طرد الرئيس الغينى احمد سيكوتورى السفير السوفيتى فى كوناكرى فى نهاية ١٩٦١ لاتهامة بالاتصال بالعناصر المعارضة لنظام حكمه . وبعد خمس سنوات طلب سيكوتورى مساعدة كوبا فى اقامة ميليشيات شعبية لحماية نظام حكمه ، واستطاعت هذه الميليشيات صد الهجوم البرتغالى على كوناكرى فى ١٩٧٠ . كما انشأ سيكوتورى حرس رئاسى خاص ظل حتى منتصف الستينات يتكون من ضباط كوبيين.(١)

وترجع اسباب هذا القبول للوجود الكوبى فى افريقيا الى أن كوبا دولة صغيرة من دول العالم الثالث ، وهى بالرغم من ارتباطها بالاتحاد السوفيتى الا انها ليس لها اطماع توسعية فى القارة مثل القوى الكبرى. كما ان السكان الكوبيين لهم جذور افريقية ، " وقد أكد كاسترو على هذا العنصر مشيرا الى ان امتداد هذا العنصر الافريقى فى الكوبيين يجعل لكوبا مهمة خاصة تجاه القارة الافريقية.(٢)

٣) لا يثير استخدام القوات الكوبية لتنفيذ السياسات السوفيتية فى افريقيا أية حساسيات بالنسبة للعلاقات الامريكية السوفيتية ، فهو يجنب الاتحاد السوفيتى حرج استخدام قواته العسكرية بصورة مباشرة فى الخارج ، وفى الوقت نفسه يحافظ على اطار الوفاق فى علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية.

ونظرا لهذه الاهمية الخاصة لكوبا وللدور الهام الذى تقوم به فى افريقيا والعالم الثالث ـ منذ منتصف السبعينات ـ حاولت موسكو استخدام كوبا لتدعيم المصالح السوفيتية فى دول العالم الثالث خاصة فى افريقيا ، مما أعطى لكوبا درجة من التأثير على السياسة السوفيتية . " وقد اكتسبت كوبا هذه

---

(١) Idem.

(٢) Newsom, David D., Op.Cit., P. 45.

الاهمية منذ دورها فى انجولا باظهارها لموسكو انها اصبحت حليفا لاغنى عنه فى افريقيا يستطيع ليس فقط اقامة نظم حكم موالية للسوفيت بل وتدعيم النفوذ والمصالح السوفيتية فى القارة."(١)

وقد ساعدت هذه الاهمية كوبا فى الاحتفاظ بدرجة من الاستقلالية عن السياسة السوفيتية فى افريقيا . فعلى الرغم من انسجام الاهداف الكوبية والسوفيتية فى افريقيا الا انها ليست مترادفة أو متطابقة ، كما كان لكوبا منذ بداية علاقاتها بافريقيا درجة ملحوظة من الاستقلالية عن السياسة السوفيتية بالاضافة الى انها كان لها موقف مستقل حتى فى تجربتى انجولا واثيوبيا اللتين شهدتا قمة التنسيق الكوبى السوفيتى المشترك.

ويمكن الاستدلال على استقلالية السياسة الكوبية عن السياسة السوفيتية فى افريقيا من المظاهر الاتية :-

١) حاولت كوبا فى بداية علاقاتها بالدول وحركات التحرير الافريقية الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية عن السياسة السوفيتية ولكن تأثرت درجة استقلالية السياسة الكوبية بحجم ديونها الضخم للاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية . وبالرغم من عدم توفر الارقام الصحيحة والكافية عن هذه الديون الا أنه يكفى ان نعلم ان حجم الديون المدنية الكوبية للاتحاد السوفيتى فقط بلغ عام ١٩٦٩ بليون ونصف البليون دولار، بصرف النظر عن المساعدات الاقتصادية السوفيتية الضخمة المقدمة الى كوبا والتى وصفها فيدل كاسترو بأنها كانت " حاسمة ولا يمكن تقديرها ". (٢)

وكان من نتيجة هذه التبعية الاقتصادية لموسكو ان ارغمت كوبا على تأييد غزو قوات حلف وارسو لأراضى تشيكو سلوفاكيا ١٩٦٨ . وأدى هذا الموقف الكوبى الى خسارة كوبا كثيرا من اصدقائها فى افريقيا الذين كانوا متخوفين من السلوك السوفيتى . ولكن بدأت كوبا فى استعادة علاقاتها مع افريقيا منذ بداية السبعينات ، ووسعت هذه العلاقات من خلال سياسات فعالة ونشطة فى حركة عدم الانحياز ومن خلال مساندة حركات

---

(١) Gonzalez, Edward, Op.Cit., P. 154.

(٢) Cervenka, Zdenek, "Cuba and Africa", Colin Legum(ed), Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents 1976-1977. Africana Publishing Company, London, 1976, P. A 86.

التحرير الافريقية وفى عام ١٩٧٧ كان لكوبا علاقات دبلوماسية مع ٢٥ دولة أفريقية من بينها ١٢ دولة لها سفراء معتمدين فى هافانا ٠ (١)

٢) فى انجولا كان كاسترووجيفارا يساندان مبالا فى نضالها ضد الاستعمار البرتغالى ويقدمان لها مساعدات كبيرة فى الوقت الذى كانت فيه مساعدات موسكو لها محدودة وكانت علاقات السوفيت مع دنيتو زعيم حركة مبالا غالبا متوترة ٠ ويؤكد كارلس رود رنجويز نائب رئيس كوبا ان ارسال القوات الكوبية الى انجولا كان فى البداية عملية كوبية محضة ثم حدث تنسيق مع السوفيت بعد ذلك ٠ (٢) وفى مايو ١٩٧٧ استخدم أوجستينو نيتو القوات الكوبية لاحباط محاولة انقلاب قامت بها جماعة متطرفة موالية لموسكو داخل المبالا ٠ " وبالرغم من عدم توفر معلومات تؤكد مساندة موسكو لمحاولة الانقلاب هذه ، الا أن مؤيدى نيتو كانوا مقتنعين بذلك ، ولو صحت شكوكهم فان تأييد كوبا لنيتو ـ للقضاء على هذه المحاولة الانقلابية يكون قد جرى ضد رغبة موسكو٠ أما فى حالة عدم صحة هذه الشكوك فان كوبا تكون قد وقفت ضد الجهود السوفيتية للقضاء على نيتو فى الفترة السابقة على ١٩٧٥٠ " (٣)

٣) وفى اثيوبيا كان الموقف الكوبى من قضية اريتريا يختلف عن الموقف السوفيتى ، وربما كان لهذا الموقف الكوبى تأثير على الموقف السوفيتى بعد ذلك خاصة فيما يتعلق بتسوية المشكلة عن طريق المفاوضات ٠ ففى أوائل عام ١٩٧٨ كانت البيانات السوفيتية تشير الى ان موسكو تؤيد منجستو فى استخدام القوة العسكرية للقضاء على ثورة الاريتريين ٠ ولكن فى ٢٦ فبراير من العام نفسه أكد كارلس رود رنجويز نائب الرئيس الكوبى علانية على أن القوات الكوبية لن تستخدم ضد الاريتريين على أساس أن كوبا ساعدتهم فى نضالهم للاستقلال عن اثيوبيا فى عهد الامبراطور هيلاسيلاسى ، وقال "ان الحل يجب تحقيقه عن طريق المفاوضات بين الجانبين" ٠ وفى أواخر ابريل ١٩٧٨ أعاد كاسترو تأكيد وجهة النظر نفسها فى اثناء زيارة الرئيس الاثيوبى لهافانا ٠ (٤)

---

(١) Idem.

(٢) The Observer, London, 26 Februrary, 1978.

(٣) Gonzalez, Edward, Op.Cit., P. 156.

(٤) Idem.

ونتيجة للرفض العربى والكوبى لاستخدام القوة العسكرية ضد الاريتريين بدأت موسكو فى التحرك من أجل تسوية سلمية لقضية اريتريا .*

٤) قيام فيدل كاسترو برحلة الى افريقيا زار خلالها ست دول افريقية** . وكانت هذه الزيارة قبل اسبوع واحد من قيام الرئيس السوفيتى نيكولاى بود جورنى بزيارة مماثلة لنفس الدول مما يدل على عدم التنسيق بين العاصميتين فى التخطيط لزيارات الرئيسين لافريقيا ." وقد أدى وصول كاسترو الى دار السلام قبل أسبوع واحد من زيارة الرئيس السوفيتى لها الى فقد زيارة الاخير لتنزانيا كثيرا من اهميتها وفعاليتها . فقد جذبت شخصية كاسترو الالاف من المواطنين التنزانيين للخروج فى تجمهرات حاشدة لاستقباله والترحيب به ، بينما كان استقبال بود جورنى أقل حرارة حيث كان استقبالا رسميا . وقد اثبتت مقارنة الأثار السياسية لرحلة كل من بود جورنى وكاسترو الى افريقيا ان كوبا من اكثر الدول الاشتراكية تأثيرا فى افريقيا . ". (١)

ثبت من العرض السابق عدم صحة وجهة النظر التى ترى أن كوبا ليست سوى أحد توابع الاتحاد السوفيتى . ومن ثم فانه فى اطار التنسيق السوفيتى الكوبى تحاول كوبا تحقيق أهداف خاصة بها من وراء تدخلها فى افريقيا .

الاهداف الكوبية في افريقيا

يمكن تسجيل عدد من الاهداف تحاول كوبا تحقيقها فى افريقيا من أهم هذه الأهداف مايلى :-

١) التأكيد على زعامة كوبا وكاسترو لدول العالم الثالث وذلك عن طريق تدعيم حركات التحرير والحركات الاشتراكية فى افريقيا ، وايجاد تحالفات

---

* يرى البعض أن كاسترو كانت لديه القوة للاحتفاظ بموقفه - سواء بالنسبة لمشكلة اريتريا أو بالنسبة تأييده لدكتور نيتو فى انجولا - نظرا لاعتماد موسكو كلية على استخدام القوات البرية الكوبية لتعزيز مكاسبها فى كل من انجولا واثيوبيا وبالتالى فان اى تفضيل سوفيتى لأى مجموعة معادية لنيتو او تفضيلها لحل عسكرى فى أريتريا ربما يؤدى الى تغير الموقف الكوبى لمزيد من التفصيل ينظر:-
Ibid., P. 157.

** هى الجزائر وليبيا وأثيوبيا والصومال وتنزانيا وموزمبيق وانجولا .

(١) Cervenka, Zdenek & Lgum, Colin, Op.Cit., P.A105.

سياسية مع النظم الراديكالية فى افريقيا. وفى هذا الخصوص يلاحظ أن كاسترو يعتبر نفسه بطل الثورة والتحرر الوطنى فى العالم الثالث. وحاول الزعيم الكوبى ابراز هذه الصورة فى الخارج منذ وقت طويل، فقد بدأت كوبا ارسال مستشارين عسكريين وتقديم مساعدات أخرى لبعض حركات التحرير الوطنية فى افريقيا ودول العالم الثالث منذ أوائل الستينات خاصة عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١، وهى الفترة التى لم تكن فيها العلاقات وثيقة بين هافانا وموسكو. وفى منتصف السبعينات حرصت كوبا على توثيق علاقاتها بالدول وحركات التحرير الافريقية رغبة من كاسترو فى تدعيم موقفه وتحسين صورته فى افريقيا قبل انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز السادس فى العاصمة الكوبية هافانا. (١)

٢) ان العمليات الكوبية فى افريقيا تتيح لكوبا مرة أخرى ان تتحدى واشنطن، واستئناف دور كوبا النضالى فى خط المواجهة مع دول العالم الثالث فى الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية. (٢)

٣) يرى البعض أن كاسترو كان يهدف من سياسته النشيطة والفعالة فى افريقيا الى رفع معنويات المواطنين الكوبيين الذين ارهقهم التقشف والفقر والفشل المتوالى لبرامج التنمية والانهيار الاقتصادى. ويهدف ايضا الى شغل القوات المسلحة الكوبية فى أعمال ومعارك خارجية لابعادها عن التفكير فى الاوضاع الداخلية من ناحية ورفع معنوياتها نتيجة لعملياتها الناجحة فى افريقيا من ناحية ثانية، وكوسيلة لتحسين مقدرتها وكفائتها العسكرية وتزويدها بالاسلحة الحديثه تعويضا عن الاسلحة التى فقدتها فى افريقيا، وغيرها من العوائد المادية التى تعود على القوات المسلحة التى تكلف بأعمال فى دول خارجيه. (٣)

---

(١) Gonzalez, Edward, Op.Cit.,P. 158.

(٢) Cervenka, Zdenek, "Cuba and Africa", Op.Cit.,P.A 88.

(٣) Gonzalez, Edward, Op.Cit.,P.159.

سياسية مع النظم الراديكالية فى افريقيا• وفى هذا الخصوص يلاحظ أن كاسترو يعتبر نفسه بطل الثورة والتحرر الوطنى فى العالم الثالث• وحاول الزعيم الكوبى ابراز هذه الصورة فى الخارج منذ وقت طويل، فقد بدأت كوبا ارسال مستشارين عسكريين وتقديم مساعدات أخرى لبعض حركات التحرير الوطنية فى افريقيا ودول العالم الثالث منذ أوائل الستينات خاصة عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١، وهى الفترة التى لم تكن فيها العلاقات وثيقة بين هافانا وموسكو • وفى منتصف السبعينات حرصت كوبا على توثيق علاقاتها بالدول وحركات التحرير الافريقية رغبة من كاسترو فى تدعيم موقفه وتحسين صورته فى افريقيا قبل انعقاد موئتمر قمة عدم الانحياز السادس فى العاصمة الكوبية هافانا • (١)

٢) ان العمليات الكوبية فى افريقيا تتيح لكوبا مرة أخرى ان تتحدى واشنطن، واستئناف دور كوبا النضالى فى خط المواجهة مع دول العالم الثالث فى الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية• (٢)

٣) يرى البعض أن كاسترو كان يهدف من سياسته النشيطة والفعالة فى افريقيا الى رفع معنويات المواطنيين الكوبيين الذين ارهقهم التقشف والفقر والفشل المتوالى لبرامج التنمية والانهيار الاقتصادى• ويهدف ايضا الى شغل القوات المسلحة الكوبية فى أعمال ومعارك خارجية لابعادها عن التفكير فى الاوضاع الداخلية من ناحية ورفع معنوياتها نتيجة لعملياتها الناجحة فى افريقيا من ناحية ثانية ، وكوسيلة لتحسين مقدرتها وكفاءتها العسكرية وتزويدها بالاسلحة الحديثه تعويضا عن الاسلحة التى فقدتها فى افريقيا، وغيرها من العوائد المادية التى تعود على القوات المسلحة التى تكلف بأعمال فى دول خارجيه• (٣)

---

(١) Gonzalez, Edward, Op.Cit.,P. 158.

(٢) Cervenka, Zdenek, "Cuba and Africa", Op.Cit.,P.A 88.

(٣) Gonzalez, Edward, Op.Cit.,P.159.

٤) الدور الالماني في افريقيا ودوافعه

حرصت المانيا الديمقراطية منذ السبعينات على توثيق علاقاتها مع الدول وحركات التحرير الافريقية • وقد سبقت الاشارة الى الدور الذى قامت به فى كل من انجولا واثيوبيا فى اطار التنسيق السوفيتى الكوبى الالمانى • وبعد ذلك تركزت الجهود الالمانية على منطقة جنوب افريقيا حيث احتلت انجولا وموزمبيق رأس قائمة الاهتمامات الالمانية بالدول الافريقية جنوب الصحراء • وفى عام ١٩٧٩ رأس ايريك هو نيكر السكرتير العام للحزب الاشتراكى الحاكم ورئيس مجلس الدولة فى المانيا الديمقراطية وفدا كبيرا لزيارة انجولا وموزمبيق حيث تم خلال الزيارة توقيع معاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرون عاما مع الدولتين[١]. ويذهب البعض الى القول بأن "علاقة المانيا الديمقراطية مع هاتين الدولتين أولى الدلائل على اتجاه المانيا الديمقراطية للتعاون مع دول خارج نطاق الفلك السوفيتى"[٢] •

وفى بداية الثمانينات وصل عدد المستشارين العسكريين من دول اوربا الشرقية فى انجولا ٤٠٠ مستشار وفى موزمبيق ٥٢٥ مستشارا معظمهم من المانيا الديمقراطية ، كما كانت النسبة الكبرى من الفنيين الاقتصاديين السوفيت والاوربيين الشرقيين فى موزمبيق - الذين بلغ عددهم ٢٧٦٠ فنيا - من المانيا الديمقراطية • كما قام الفنيون الالمان الشرقيين بتقديم خدماتهم فى مجال التدريب الامنى والمخابرات فى الدولتين •[٣]

وامتد اهتمام المانيا الديمقراطية الى دول افريقية اخرى وكانت زامبيا هى أهم اهداف المانيا بعد انجولا وموزمبيق • وقد شملت جولة ايريك هو نيكر الافريقية فى عام ١٩٧٩ زيارة لوساكا ايضا •

وبالنسبة لحركات التحرير الوطنية الافريقية فقد أصبحت المانيا من أهم موردى السلاح وتقديم مساعدات التدريب لكثير من تلك الحركات • "ففى النصف الأخير من السبعينات زودت المانيا الديمقراطية حركة زابو - احدى

---

(١) Albright, David E., "The Communist States and Southern Africa"., Op. Cit., P.9.

(٢) Idem.

(٣) Ibid., P.10.

حركات الجبهة الوطنية فى روديسيا - بالاسلحة والمدربين ، وفى المراحل الاخيرة للحرب الروديسية أستأنفت المانيا امداداتها من الاسلحة والمعدات العسكرية لهذه الحركة . وتزايد التورط الالمانى الشرقى مع منظمة سوابو فى السنوات الاخيرة خاصة فى مجال التدريب العسكرى . وبالرغم من وجود علاقات بين المانيا الديمقراطية ومنظمة المؤتمر الوطنى الافريقى فى جنوب افريقيا - الا أن مساندة المانيا لها تعتبر مساندة رمزية."(١)

وبالرغم من عدم توفر بيانات دقيقة عن حجم المساعدات الاقتصادية التى قدمتها المانيا الديمقراطية للدول الافريقية الا أنه من الملاحظ أنها مساعدات محدودة بصفة عامة . وترجع محدودية هذه المساعدات الى المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها المانيا الديمقراطية والتى بدأت منذ عام ١٩٧٣ مع ارتفاع اسعار البترول . وقد أدت هذه المشاكل والصعوبات الاقتصادية التى تواجهها المانيا الى فرضها قيودا شديدة على مساعداتها الاقتصادية وتجارتها مع دول العالم الثالث . (٢) ولذلك تركزت المساعدات الالمانية للدول الافريقية على المساعدات الفنية حيث كان الفنيون الالمان يمثلون النسبة الكبرى من اجمالى الفنيين السوفيت والاوربيين الشرقيين فى القارة *.

ولتفسير هذا الدور الالمانى الشرقى فى افريقيا يجب البحث عن الاهداف التى تحاول السياسة الالمانية تحقيقها فى افريقيا ، ويمكن اجمالى هذه الاهداف فيما يلى :-

---

(١) Idem.

(٢) Idem.

* اقتصرت المساعدات الكوبية ايضا على تقديم الفنيين المدنيين والاقتصاديين الذين وصل عددهم فى انجولا وموزمبيق الى ٧١٠٠ فنى فى عام ١٩٧٩ . وسبب ذلك ان كوبا دولة نامية وتعتمد هى نفسها على المعونات الخارجية لدعم اقتصادها . كما ان مجال التبادل التجارى بينها وبين الدول الافريقية مجال ضيق لانها تعتمد على تصدير مادة أولية واحدة هى السكر ، كما انها ليست من الدول الصناعية . لمزيد من التفضيل ينظر :-

Ibid., P.11.

١) شعور المانيا الديمقراطية بالحاجة الى اقامة علاقات وثيقة مع الدول الافريقية القائمة والمحتملة لتعزيز الوجود الالماني الشرقي على المستوى الدولي - بعيدا عن المانيا الغربية . "ففي أوائل السبعينات نجحت المانيا الديمقراطية في الحصول على اعتراف دبلوماسي عالمي على عضوية الامم المتحدة ، ولكن كان ذلك مقابل اضطرارها لقبول علاقة خاصة مع المانيا الاتحادية* مما يضعف من أسس تقسيم المانيا بين الشرق والغرب ، ولذلك اهتم زعماء المانيا الديمقراطية بترسيخ التقسيم بكل السبل الممكنة ليتجنبوا عدم الاستقرار الداخلي ويضمنوا أمن بلادهم"(١) . وهذا يفسر حاجة المانيا الديمقراطية واهتمامها باقامة علاقات وثيقة مع الدول الافريقية والحصول على اعترافها .

٢) رغبة المانيا الديمقراطية في ضمان الوصول الى مصادر المواد الخام والمعادن الموجودة بوفرة لدى الدول الافريقية وذلك لتجنب آثار انخفاض امدادات تلك المواد الخام من الدول الأعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادله . "ونتيجه لعدم وفرة الموارد الطبيعية في المانيا الديمقراطية تضطر الى شراء نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الخام والمواد الغذائية من الخارج وخاصة من الاتحاد السوفيتي ودول الكوميكون ، ولكن نظرا لتزايد المشاكل الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي - في السنوات الاخيرة - تزايدت الشكوك الالمانية الشرقية في استمرار حصولها على احتياجاتها من هذه المواد الخام من الاتحاد السوفيتي"(٢).

٣) وبالاضافة الى ذلك هناك هدف مشترك لكل من المانيا الديمقراطية وكوبا حيث "تنظر الدولتان الى التعاون مع الاتحاد السوفيتي في افريقيا كوسيلة لتعزيز نفوذهما وتأثيرهما على السلوك السوفيتي في الأمور الأكثر أهمية وحيوية لهما"(٣). فكل من نظامي الحكم في هافانا وبرلين يعتمدان بشدة على التأييد السوفيتي لبقائهما في السلطة . فحكومة

---

* وهو الاعتراف بانها كانت أحدى شطري المانيا قبل التقسيم .

(١) Ibid., P. 13.

(٢) Idem.

(٣) Idem.

فيدل كاسترو تتلقى كميات كبيرة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الاتحاد السوفيتي ، كما تعتمد حكومة المانيا الديمقراطية بالمثل على الاتحاد السوفيتي للدفاع عن وضعها الدبلوماسي فى اوربا وحمايتها من التحديات الداخلية لسلطتها . "وقد خلقت هذه المستويات من التبعية مخاوف من الاتحاد السوفيتي لدى كل من هافانا وبرلين ، ومن ثم كان عليهما أن يظهرا للاتحاد السوفيتي أهميتهما لتحقيق مصالحه وافهامه ان استبقاء رضائهما له جوانب ايجابية ." (١) .

وأخيرا فانه على الرغم من وجود مصالح وأهداف خاصة لكل من كوبا والمانيا الديمقراطية فى افريقيا تختلف عن الاهداف والمصالح السوفيتية فيها الا أنه لم يكن من الممكن لهما ان يعملا منفصلين فى القارة لأنهما ليس لديهما الامكانيات الضخمة للعمل بصفة مستقلة . فالبرغم من مقدرتهما على ارسال مستشارين عسكريين وجنود الى افريقيا، ولكنهما تنقصهما الامكانيات لنقل وحدات عسكرية كبيرة وارسال شحنات ضخمة من الاسلحة والمعدات الحربية وهو الأمر الذى يستلزم امكانيات هائلة للنقل الجوى والبحرى لا تتوفر الا فى الدول الكبرى . هذا بالاضافة الى انهما ليس لديهما الموارد الاقتصادية الكافية لممارسة تأثير ملموس على الوضع فى الدول الافريقية . ومن ثم كان على كوبا والمانيا الديمقراطية ان يعملا بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتي فى افريقيا لتحقيق اهدافهما الخاصة وممارسة درجة اكبر من التأثير على السياسة السوفيتية بصفة عامة .

ويلاحظ أن جهود الدول الثلاث (الاتحاد السوفيتي وكوبا والمانيا الديمقراطية) والتنسيق بينهما فى افريقيا أوجد نوعا من تقسيم العمل الدولى بين الدول الثلاث ، فالاتحاد السوفيتي قام بدور المورد الرئيسى للسلاح للدول وحركات التحرير الافريقية ، أما كوبا فقد أصبحت المورد الرئيسى للافراد العسكريين والمدنيين * ، أما المانيا الديمقراطية فقد كانت وظيفتها الرئيسية فى مجال الامن والمخابرات والتدريب العسكرى . **

---

(١) Idem.

* فحتى بداية الثمانينات كان مايزال يوجد فى انجولا نحو ١٩ الف جندى كوبى كما فاق عدد الفنيين والمدنيين الكوبيين نظرائهم السوفيت والالمان .

** ساعدت المانيا الديمقراطية كل من انجولا وموزمبيق على اقامة اجهزة من هذا النوع .

جـ) التنافس الهادئ اليوغسلافي الروماني في افريقيا

على الرغم من الاختلاف الواضح في الاتجاهات السياسية لكل من يوغسلافيا ورومانيا _ فالاولى حافظت طويلا على حالة عدم الانحياز في الشئون الدولية حيث كانت أحدى ثلاث دول مؤسسة لحركة عدم الانحياز ، بينما الأخيرة عضو في حلف وارسو ومن ثم حليف رسمي للاتحاد السوفيتي _ الا أنه توجد درجة من التشابه في سياساتهما واهدافهما في افريقيا على الرغم من عدم وجود تنسيق بينهما ، بالاضافة الى أن سلوك هاتين الدولتين في القارة يأخذ اتجاها مضادا في حالات كثيرة لسلوك شبه التحالف أو التنسيق الذى يجمع بين الاتحاد السوفيتي وكوبا والمانيا الديمقراطية، وهذا هو السبب في دراستهما دراسة منفصلة .

ولايضاح التنافس اليوغسلافي الروماني في افريقيا يمكن تسجيل عدة أوجة للشبه بين سياسات الدولتين في القارة سيتم مناقشتها على ثلاثة مستويات هي: العلاقات السياسية مع الدول الافريقية ، والعلاقات التجارية ، والعلاقات مع حركات التحرير ثم في النهاية الاهداف المشتركة للدولتين في افريقيا .

قبل الحديث عن العلاقات السياسية اليوغسلافية الرومانية مع الدول الافريقية توجد ملاحظة هامة تساعد على فهم الاطار النظرى أو الايديولوجي لسياسات الدولتين الخارجية . وفي هذا الصدد يلاحظ أن وجهات النظر اليوغسلافية الرومانية تتطابق في حق كل دولة في اختيار طريق الاشتراكية الذى تراه مناسبا لظروفها ، بالاضافة الى رفضها الشديد للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى . ويتضح ذلك من البيان المشترك الذى وقعه الرئيسان تيتو وشاوشيسكو في ١٦ مايو ١٩٧٢* الذى ينص على " ان الحزبين يرغبان في مد علاقات الصداقة مع غيرهما من الاحزاب العمالية والاشتراكية على أساس الماركسية اللينينية ، ومراعاة مبادئ الاستقلال والحقوق المتساوية ، والثقة المتبادلة وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، وحق كل حزب في صياغة الخط السياسي له بما يراعى الظروف الخاصة لكل دولة ".[1] ولذلك يجمع بين الدولتين محاولة كل منهما انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن الاتحاد

---

* بمناسبة لقاء القمة العاشر بينهما .

(١) Romania, Published by Romanian News Agency AGER PRESS, Bucharest, Vol. 23, No.9-10,13 May, 1972.

السوفيتى وانتهاج طريق اشتراكى يتناسب مع ظروف كل منهما ، وهى المحاولات التى بدأت فى يوغسلافيا منذ أواخر الخمسينات وفى رومانيا منذ منتصف الستينات بعد أن تولى نيكولاى شاوشيسكو رئاسة الدولة والحزب.

١) العلاقات السياسية اليوغسلافية الرومانية مع الدول الافريقية

كانت العلاقات اليوغسلافية الافريقية أسبق من العلاقات الرومانية الافريقية، فقد بدأت علاقة يوغسلافيا بافريقيا فى الخمسينات بعلاقتها بمصر وجبهة التحرير الجزائرية . وبدأت العلاقات مع مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ عندما قدمت يوغسلافيا لمصر ١٩٥٤ شحنة من الاسلحة الخفيفة عقب رفض الدول الغربية إعادة تسليح الجيش المصرى. ثم توثقت العلاقات بين الرئيسين عبد الناصر وتيتو منذ اللقاء الأول لهما فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٥٥ والجهود المشتركة لاقامة حركة عدم الانحياز . " ولذلك اصبحت العلاقات بين مصر ويوغسلافيا ـ منذ لقاء بريونى ـ يوليو ١٩٥٦ ـ هى حجر الزاوية فى العلاقات اليوغسلافية الافريقية .... وانعكس ذلك فى مواقف يوغسلافيا فى الأمم المتحدة ومناصرتها للقضايا الافريقية." (١)

ولم تقتصر العلاقات اليوغسلافية الافريقية على مصر فقط ، فمنذ وصول تيار الاستقلال الى الدول الافريقية جنوب الصحراء سارعت يوغسلافيا باقامة علاقات مع دول تلك المنطقة . وكانت غانا أولى هذه الدول الافريقية التى حظيت باهتمام يوغسلافى ، وتوثقت العلاقات اليوغسلافية الغانية لمدة خمس سنوات احتلت فيها يوغسلافيا المرتبة الرابعة فى قائمة دائنى غانا . (٢) ولكن بعد الاطاحة بنظام حكم نيكروما فى ١٩٦٦ فترت العلاقة بين الدولتين ، وبعد عودة الحكم المدنى الى غانا فى عام ١٩٧٠ بدأت العلاقات تقوى بينهما مرة أخرى.

وفى نهاية الستينات انتقل الاهتمام اليوغسلافى الى الدول الافريقية التى تقترب سياستها من افكار نيكروما الخاصة بالوحدة الافريقية والاشتراكية ومن هذه

---

(١) Cervenka, Zdenek, "Yugoslavia's Year in Africa", Colin Legum (ed.) Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents 1971-1972, Rex, Collings, London, 1972 P.A 145.

(٢) Ibid., P.A148.

الدول تنزانيا وزامبيا واوغندا . ففى عام ١٩٧٠ توثقت العلاقات اليوغسلافية الزامبية حيث زار الرئيس اليوغسلافى تيتو زامبيا فى ١٩٧٠، وفى عام ١٩٧٤ قام الرئيس كنيث كاوندا رئيس زامبيا بزيارة ليوغسلافيا ، وفى عام ١٩٧٢ وصل حجم التبادل التجارى بينهما ٣٣ مليون دولار ، . وساهمت يوغسلافيا فى العديد من المشروعات الصناعية ومشروعات الطاقة فى زامبيا .(١)

أما بالنسبة لرومانيا فانه بالرغم من عضويتها فى حلف وارسو فانها بدأت فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات فى توسيع علاقاتها مع دول عدم الانحياز - ومنها الدول الافريقية - خاصة بعد تولى نيكولاى شاوشيسكو السلطة فى عام ١٩٦٥. ففى ذلك الوقت كان لرومانيا علاقات دبلوماسية مع ١٥ دولة افريقية ويبلغ عدد سفارتها فى افريقيا خمس سفارات فقط . وفى عام ١٩٧٢ وصل عدد الدول الافريقية التى تقيم معها رومانيا علاقات دبلوماسية الى ٣٢ دولة وارتفع عدد سفاراتها فى افريقيا الى ١٢ سفارة.(٢)

كما عقدت رومانيا - فى تلك الفترة - ٧٠ اتفاقية* مع الدول الافريقية منها ٣٠ اتفاقية تم توقيعها فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧١. وفى عام ١٩٧٢ تم توقيع ١٥ اتفاقية (٣) أثناء الجولة الافريقية للرئيس الرومانى شاوشيسكو**. كما يوجد تيار مستمر من الزيارات المتبادلة للمسئولين الافارقة والرومانيين ، ففى الفترة من ٧١ - ١٩٧٣ زار بوخارست رؤساء ثلاث دول افريقية هى زامبيا وافريقيا الوسطى وزائير ، كما زارها عدد من الوفود عالية المستوى من ١٢ دولة افريقية . وفى الفترة نفسها قام ايان باتان نائب الرئيس الرومانى بزيارة لأربعة من الدول الافريقية هى الكنغو وزائير وموريتانيا ونيجيريا ، كما قام كورنيليو مانيسكو

---

(١) Albright, David E., "The Communist States and Southern Africa", Op.Cit., P. 20.

(٢) Cervenka, Zdenek, "Romania's year in Africa", Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents 1972-1973, Rex Collings, London, 1973, P.A96.

(٣) Idem.

* لا تعدو كثير من هذه الاتفاقيات ان تكون تعبيرا عن حسن النوايا اكثر منها تعاون فعلى .

** تعد الزيارة الثانية لشاوشيسكو لافريقيا، فقد كانت الاولى عام ١٩٧٠ وزار خلالها المغرب، الا أن هذه الزيارة الثانية تعد أول محاولة رومانية جادة لتوسيع علاقاتها خارج أوربا الشرقية ، وشملت زيارة ٨ دول أفريقية.

وزير الخارجية الروماني بزيارة ثماني دول افريقية هي الكنغو وزائير ونيجيريا والجابون والكاميرون وبوروندي وتنزانيا وملاجاشي (١)

وقد أدى انهيار الامبراطورية البرتغالية في أفريقيا ونشوب الحرب الأهلية في انجولا الى حدوث تغير كمي ونوعي في طبيعة النشاطات اليوغسلافية والرومانية في افريقيا بصفة عامة وافريقيا الجنوبية بصفة خاصة ، حيث شهدت السنوات التالية لهذه الاحداث نموا ملحوظا في العلاقات اليوغسلافية الرومانية بدول هذه المنطقة . فقد حاولت الدولتان تقوية علاقاتهما مع زامبيا ، ففي عام ١٩٧٩ — وفي اثناء جولة افريقية اخرى لشاوشيسكو زار خلالها لوساكا — تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين رومانيا وزامبيا بالاضافة الى عدد اخر من الاتفاقيات الاقتصادية تنص احداها على اقامة شركة مشتركة لاستخراج النحاس ، كما اعادت رومانيا تجديد القرض الذي قدمته لزامبيا عام ١٩٧٢ بمبلغ ٥٠ مليون دولار. (١)

وبالنسبة لبلجراد يلاحظ أن جهودها في زامبيا كانت اقل نشاطا من رومانيا ، وربما يكون التبادل التجاري هو المظهر الاكثر وضوحا للنشاط اليوغسلافي . فبالرغم من الانخفاض الحاد في حجم التبادل التجاري مع زامبيا في الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٧٧ ووصوله الى نحو نصف حجم هذا التبادل في أوائل السبعينات فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما في عام ١٩٧٨ ليصل الى ٨٧٢ مليون دينار يوغسلافي (٤٧ مليون دولار) . (٢)

كما اصبحت نظم الحكم الجديدة في انجولا وموزمبيق اهدافا رئيسية للنشاط اليوغسلافي الروماني . فقد اقامت رومانيا علاقات دبلوماسية مع انجولا وموزمبيق بعد حصولهما على الاستقلال وعقدت معهما سلسلة من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والفني واتفاقيات التدريب . وفي الفترة من ١٩٧٦ — ١٩٧٨ ارتفعت حركة التجارة بين بوخارست وانجولا بصفة ملحوظة حيث ارتفعت صادرات رومانيا الى انجولا من ٠٫٥ مليون دولار الى ٢ مليون دولار ، وارتفعت وارداتها

---

(١) Idem.

(٢) Ibid., P. A 97.

(٣) Albright, David E., "The Communist States and Southern Africa", Op.Cit., P.21.

من انجولا من ٤ر٠ مليون دولار الى ٣ر٢ مليون دولار [1] . وفى عام ١٩٧٩ زار الرئيس الرومانى شاوشيسكو انجولا وموزمبيق ووقع مع زعمائهما معاهدات صداقة وتعاون ، ووعد بتقديم مساعدات اقتصاديه لهما . كما اقامت رومانيا علاقات حزبية بين الحزب الشيوعى الرومانى والاحزاب الحاكمة فى هاتين الدولتين .

وقد أقامت بلجراد علاقات مشابهة - الى حد ما - مع انجولا وموزمبيق الا أنها كانت اقل من مستواها فى علاقات رومانيا معهما . وقد يرجع ذلك الى الخلاف بين يوغسلافيا وحكومتى لواندا ومابوتو فى حركة عدم الانحياز، حيث حاولت يوغسلافيا ابعاد الحركة عن الانحياز الى الشرق أو الغرب الا أن موزمبيق وأنجولا تبنتا وجهة نظر كوبا فى اعتبار الدول الاشتراكية هم الحلفاء الطبيعيون لدول عدم الانحياز .

كما اهتمت بلجراد وبوخارست باقامة علاقات مع الدول المحافظة فى افريقيا الجنوبية وشكلت بتسوانا اهمية بالنسبة لهما وتبادلا معها زيارات ووفود رسمية على مستوى عال . كما اقامت الدولتان علاقات رسمية مع ليسوتو ولكنها لم تبلغ فى نظرهما نفس اهمية بتسوانا ، ويلاحظ أن العلاقات مع بتسوانا وليسوتو لم تصل الى قوة العلاقات مع زامبيا .

٢) العلاقات التجارية اليوغسلافية الرومانية مع افريقيا .

تتسم العلاقات التجارية بين يوغسلافيا وافريقيا بالتواضع ويرجع ذلك الى ضعف المقدرة الاقتصادية اليوغسلافية من ناحية والى كون يوغسلافيا من الدول المصدرة للمواد الخام مثلها مثل الدول الافريقية من ناحية اخرى . بالاضافة الى ضعف التبادل التجارى بين يوغسلافيا ودول العالم النامى بصفة عامة، الذى تراوحت نسبته فى عام ١٩٦٩ مابين ١٠ - ١١٪ من اجمالى تجارة يوغسلافيا الخارجية، وبالنسبة لافريقيا بلغ حجم الصادرات اليوغسلافية لها - فى نفس العام - ٦ر٧١٥ مليون دينار يوغسلافى بينما بلغت واردات يوغسلافيا من افريقيا ٥ر٩٠٢ مليون دينار . [2]

---

(١) Idem.

(٢) Cervenka, Zdenek," Yugoslavia's year in Africa", Op.Cit., P. A 149.

ولكن عوضت يوغسلافيا الضعف فى العلاقات التجارية مع افريقيا بالنجاح فى مجال التعاون الفنى والصناعى . فقد اقامت يوغسلافيا عددا من المشروعات الصناعية فى كثير من الدول الافريقية ، وفى مقدمة تلك المشروعات محطات توليد الطاقة الهيدروليكية والحرارية . وبلغت جملة هذه المشروعات التى ساهمت يوغسلافيا فى انشائها فى افريقيا ٦٠ محطة توليد طاقة هيدروليكية و٢٥ محطة كهرباء حرارية و٤٠ مشروع نظم رى على روافد الانهار ، بالاضافة الى قيام الشركات اليوغسلافية بالبحث عن المعادن فى بعض الدول الافريقية مثل شركة "انيرجو بروجيكت" التى تقوم باستخراج البوكسيت فى غينيا. (١)

ويلاحظ أن العلاقات التجارية الرومانية الافريقية تشبه العلاقات التجارية اليوغسلافية مع افريقيا فى جانبين هما : أولهما ضعف حجم التبادل التجارى مع الدول الافريقية . وذلك على الرغم من الارتفاع المتزايد لحجم التبادل التجارى بين رومانيا والدول الافريقية الذى ارتفع فى عام ١٩٧٠ بمقدار ٦٦٪ عنه فى عام ١٩٦٩. وثانيهما التركيز فى العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية على مجال التعاون الفنى والصناعى الذى يعد من اهم جوانب العلاقات الرومانية الافريقية . وحققت رومانيا نجاحا كبيرا فى مجال التعدين فى كينيا فتح لها المجال فى دول افريقية أخرى.* فقد ساعدت رومانيا فى تنظيم وادارة صناعة التعدين فى كينيا ، وفى زامبيا تتمتع شركة GEOMIN بمكانة كبيرة وتحصل على النصيب الاكبر فى اقامة المشروعات الصناعية . وفى الجزائر يوجد ٢٠٠ خبير بترول رومانى ، كما ساهمت الشركات الرومانية فى اكتشاف مناجم جديدة للحديد فى الجزائر وراسابات النحاس فى زامبيا وافريقيا الوسطى ، وساهمت فى اقامة مصنع للفوسفات فى تونس ومجمع تعدينى لتكرير الفوسفات فى مصر بالاضافة الى اقامة مصنع لقاطرات الديزل فى مجمع حديد حلوان. (٢)

---

(١) Ibid., P. A. 150.

* نتيجة للانجازات التى حققتها رومانيا فى صناعة التعدين قررت منظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة "يونيدو" اقامة مركز فى رومانيا للمساهمة فى برنامج تدريبى لمساعدة الدول النامية فى الكيمياء والبتروكيماويات.

(٢) Cervenka, Zdenek, "Romania's Year in Africa", Op.Cit., P. A 97.

٣) العلاقات اليوغسلافية الرومانية مع حركات التحرير الافريقية.

شملت العلاقات اليوغسلافية الرومانية بالقارة الافريقية علاقتهما بحركات التحرير الافريقية ، وتنطلق علاقات الدولتين فى هذا الخصوص من موقفهما من الاستعمار والتفرقة العنصرية وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ." وقد أوضح هذا الموقف المندوب اليوغسلافى فى اللجنة الخاصة التى شكلتها الامم المتحدة عام ١٩٦٨ حول علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، حين اكد على ضرورة ان يرتبط مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها والحصول على استقلالها بمبدأين آخرين هما : أولا .. يجب على الدول الاستعمارية ان تسمح للشعوب الخاضعة للاحتلال بتحقيق آمالها بالوسائل السلمية ، وثانيا .. حق تلك الشعوب فى النضال بكل الوسائل الممكنة لنيل حريتها اذا رفضت القوى الاستعمارية الاعتراف بحق هذه الشعوب فى الاستقلال وتقرير المصير . كما كانت يوغسلافيا ترى مشروعية استخدام السلاح من جانب حركات التحرير الوطنية الافريقية على أعتبار أن الاستعمار هو عدوان يحق للشعوب الرد عليه باستخدام القوة" (١)

ويتضح موقف رومانيا من هذه القضية من المبادئ التى تقوم عليها السياسة الخارجية الرومانية والتى تتضمن حق كل شعب وكل دولة فى تقرير مصيره بما يتطابق مع رغباته وتطلعاته ، والعمل على اقامة جبهة متحدة للقوى التقدمية الديمقراطية المناهضة للامبريالية لتحقيق السلام الدائم والمساواة والعدالة الاجتماعية*.

وقد بدأت علاقات يوغسلافيا مع حركات التحرير الافريقية بعلاقاتها مع حركة التحرير الجزائرية ، فقد ساندت يوغسلافيا كفاح الجزائريين فى الفترة من

---

(١) Cervenka, Zdenek, "Yugoslavia's Year in Africa" Op.Cit., P.A. 146.

* تقوم السياسة الخارجية الرومانية على الأسس أو المبادئ التالية : ١) التمسك الشديد بالسيادة والاستقلال الوطنى ٢٠) عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ٣٠) استبعاد أى تهديد أو استعمال للقوة أو أى نوع من الضغوط فى العلاقات بين الدول ٤٠) الحقوق المتساوية والمنافع المتبادلة ٥) حق كل شعب أو دولة فى تقرير مصيره طبقا لرغباته وتطلعاته ٦٠) اقامة جبهة متحدة للقوى التقدمية المناهضه للامبريالية . لمزيد من التفصيل ينظر:-
Cervenka, Zdenek, "Romania's year in Africa", Op.Cit., PP. A-98-99.

٥٤ _ ١٩٦٢ وقدمت لهم كل انواع المساعدات المادية والعسكرية والسياسية والمعنوية . " وتفوقت المساعدات اليوغسلافية للثوار الجزائريين حتى على المساعدات التى قدمتها بعض الدول الافريقية للجزائريين . كما شملت المساعدات اليوغسلافية بالاضافة الى المساعدات العسكرية مساعدات طبية وغذائية . وفى مؤتمر القمة الاول لدول عدم الانحياز _ الذى عقد فى بلجراد عام ١٩٦١ _ شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة فى المؤتمر كعضو كامل العضوية ، وفى أثناء المؤتمر اعترفت يوغسلافيا بالحكومة الجزائرية مضحية بعلاقاتها مع فرنسا." (١)

وامتدت العلاقات اليوغسلافية الى كثير من حركات التحرير الافريقية ، وقدمت لها اشكالا مختلفة من المساعدات ابتداء من المساعدات العسكرية وحتى المساندة السياسية فى المنظمات والمحافل الدولية . ومن بين هذه الحركات التى تلقت مساعدات يوغسلافية هى الحركة الشعبية لتحرير انجولا " مبالا " _ التى كانت تتلقى كميات من الاسلحة اليوغسلافية حتى المراحل الاولى للحرب الاهلية الانجولية _ وحركتى زابو وزانو فى روديسيا ومنظمة سوابو فى ناميبيا والمؤتمر الوطنى فى جنوب افريقيا. (٢)

أما بالنسبة لرومانيا فقد أقامت هى الأخرى علاقات وثيقة مع حركات التحرير الافريقية . وكانت المساعدات الرومانية لحركات التحرير الافريقية تمثل بندا أساسيا فى جدول أعمال الرئيس الرومانى شاوشيسكو فى اثناء زياراته الافريقية وقد اجرى شاوشيسكو محادثات مع كثير من ممثلى حركات التحرير الافريقية سواء فى بلجراد _ التى كان يتوافد عليها كثير من وفود حركات التحرير الافريقية أو فى العواصم الافريقية التى زارها ." ففى لوساكا التقى شاوشيسكو مع اوجستينو نيتو زعيم مبالا ومع سامورا ميشيل زعيم الفريليمو ، وفى دار السلام استقبل وفد منظمة سوابو كما التقى مع الفريد نزو من المؤتمر الوطنى الافريقى" (٣)

ويلاحظ أن العلاقات الرومانية مع حركات التحرير الافريقية كانت علاقات حزبية حيث كان شاوشيسكو يتعامل مع حركات التحرير الافريقية بصفته السكرتير

---

(١) Cervenka, Zdenek, "Yugoslavia's year in Africa", Op.Cit., P.A 147.

(٢) Idem.

(٣) Albright, David E., "The communist states and southern Africa", Op.Cit., P.20

العام للحزب الشيوعى الرومانى • ومما يدل على ذلك ايضا توقيع الحزب الشيوعى الرومانى اتفاقية مع الفريليمو لزيادة المساعدات الرومانية لها واقامة تمثيل دائم للفريليمو فى بوخارست.[١]

وفى انجولا اقامت رومانيا علاقات مع حركات التحرير الثلاث المتصارعة ، كما أقامت علاقات مع حركتى زانو وزابو فى روديسيا ، وفى ناميبيا اقامت رومانيا علاقات قوية مع منظمة سوابو والمؤتمر الوطنى فى جنوب افريقيا • وظهرت رومانيا بصورة المناصر الرئيسى لسوابو ، فلم تقتصر رومانيا على اشتراكها فى مجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة بل انها سمحت لسوابو بافتتاح مكتب دائم لها فى بوخارست عام ١٩٧٤ [٢].

٤) أهداف يوغسلافيا ورومانيا فى افريقيا

يتضح مما سبق مدى تشابه السلوك اليوغسلافى والرومانى فى افريقيا • ويعكس هذا التشابه فى النشاط تشابهها فى الدوافع والاهداف التى تسعى كل دولة منهما الى تحقيقها فى القارة الافريقية • ويمكن تجميع هذه الدوافع فى أربعة أهداف هى :-

أولا :- رغبة يوغسلافيا ورومانيا فى اقامة علاقات قوية مع حكومات الدول غير المنحازة فى افريقيا لتأكيد استقلالية مواقف الدولتين فى السياسة الخارجية • فيوغسلافيا رفضت تقسيم العالم الى كتلتين عسكريتين منذ خلافها مع الاتحاد السوفيتى فى أواخر الخمسينات • وكانت المحرك الاول والرئيسى لانعقاد مؤتمر الدول غير المنحازة الأول فى الستينات • وكانت سياسة عدم الانحياز هى العنصر الأساسى والهام للتواجد اليوغسلافى فى افريقيا • فقد وجدت الدول النامية فى سياسة عدم الانحياز عاملا جديدا فى الشئون الدولية يسمح لها بالقيام بدور فى العلاقات الدولية .[٣]

أما رومانيا فبالرغم من عضويتها فى حلف وارسو فقد أصرت على اتباع سياسة خارجية مستقلة وذلك منذ عام ١٩٦٥• وكان أحد مظاهر الوضع الدولى

---

(١) Cervenka, Zdenek,"Romania's Year in Africa",Op.Cit., P.A98.

(٢) Albright, David E., "The Communist States and Southern Africa", Op.Cit., P.20.

(٣) Ibid.

لبوخارست هو محاولة اعتبار نفسها بأنها من الدول النامية غير المنحازة. ويتضح ذلك من المبادئ التى تقوم عليها السياسة الخارجية الرومانية.(١)

"وكان من المهم بالنسبة ليوغسلافيا ورومانيا توسيع نطاق علاقاتهما مع الحكومات غير المنحازة فى العالم الثالث وهو مايحقق لهما حاجتهما الى الحصول على تأييد دولى لاظهار انهما لايقفان وحدهما فى الدفاع عن استقلالهما ويزودها ايضا بنوع من الحماية."(٢)

ثانيا :- محاولة يوغسلافيا ورومانيا تأكيد وضعهما الدولى كوسطاء دوليين وهو الأمر الذى يؤكد تميزهما واستقلالهما. فقد حاولت يوغسلافيا طويلا ان تلعب مثل هذه الادوار عن طريق تقديم مقترحات نزع السلاح بين الشرق والغرب وقضايا الحوار بين الشمال والجنوب. وقد اتبعت رومانيا منذ منتصف الستينيات طريقا مشابها فعلى سبيل المثال احتفظت رومانيا بعلاقاتها بكل من موسكو وبكين وقامت بدور فى التقارب الامريكى - الصينى، ولم تقطع علاقاتها باسرائيل بالرغم من صداقتها للدول العربية والفلسطينيين*. وفى هذا المجال رأت كل من بلجراد وبوخارست فى الصراع فى افريقيا الجنوبية فرصة لتأكيد هذا الوضع الدولى المتميز لهما.(٣)

وكانت بلجراد وبوخارست تشجعان على حل الصراعات الداخلية والتوتر بين السود والبيض فى افريقيا الجنوبية بطريقة تقلل من فرص تدخل القوتين العظميين. ورفضت الدولتان بشدة أى تسوية لا تقوم على حكم الاغلبية ووافقا على النضال العسكرى لتحقيق هذا الهدف. وفى نفس الوقت أيدتا المفاوضات كوسيلة لتسوية النزاعات وحاولتا القيام بدور الوسيط فى بعض حالات التوتر أو الشقاق بين حركات التحرير فى المنطقة.(٤)

ثالثا :- رغبة الدولتان فى ضمان الوصول الى المواد الخام الاولية والمعادن فى افريقيا وفتح اسواق جديدة لهما فى الدول الافريقية لدعم الاسس الاقتصادية

---

(١) Cervenka, Zdenek,"Romania's year in Africa", Op.Cit., P. A98.

(٢) Albright, David E.,"The Communist States and Southern Africa", Op.Cit.,P. 24.

* لعبت رومانيا دورا هاما فى التقريب بين مصر وأسرائيل واقناع السادات بزيارة القدس لتحطيم مايسمى بالحاجز النفسى الذى يقف حجر عثرة أمام السلام فى الشرق الاوسط.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

للتوجهات الخاصة لسياستهما الخارجية . وبالرغم من كونهما من مصدرى المواد الخام الا أنهما يستوردان كميات كبيرة من المعادن والمواد الخام التى لاينتجانها . فعلى سبيل المثال شكلت الطاقة والسلع نصف المصنعة اكثر من ٦٠٪ من واردات يوغسلافيا من الخارج، كما مثلت هذه المواد ٥٠٪ من واردات رومانيا. [(١)] "وكلما تنوعت المصادر التى تحصل منها بلجراد وبوخارست على هذه المواد كلما قلت درجة تبعيتهما فى سياستهما الخارجية خاصة بالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى يشكل المصدر الرئيسى لكثير من هذه السلع والمواد الخام التى تستوردها يوغسلافيا ورومانيا." [(٢)]

كما يؤدى فتح اسواق جديدة امام المنتجات اليوغسلافية والرومانية الى نجاح تنفيذ البرامج الداخلية والى تجنب مخاطر تبعية تجارتهما لدول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة.

رابعا :- حاولت الدولتان تقديم نفسيهما فى افريقيا باعتبارهما نماذج ممكنة التطبيق للاسلوب الاشتراكى للتنمية . فقد رسمت بلجراد لنفسها طريقا جديدا منذ الخمسينات واخذت بوخارست بالقيام بأولى خطوات منهاج ذاتى لها فى نهاية الخمسينات، وكانت نقطة التلاقى بينهما هو حق كل دولة فى اختيار طريق الاشتراكية الذى يناسب ظروفها . وقد ادركت الدولتان انه كلما نجحتا فى الحصول على تأييد دولى اكبر لاثبات صلاحية تجاربهما الاشتراكية كلما تمكنتا من الافلات من الضغوط السوفيتية التى يمكن ان تمارسها موسكو ضدهما. [(٣)]
ولا يخفى ماتمثله افريقيا لهما من أجل تحقيق هذا الهدف حيث يوجد عدد كبير من الدول الافريقية حديثة الاستقلال والتى لم تستقر بعد على منهج للتنمية بالاضافة الى وجود عناصر ماركسية لينينية فى السلطة أو فى حركات التحرير الافريقية وهو الأمر الذى يمثل تربة خصبة لتطبيق هذه التجارب الاشتراكية.

وقد رأت بعض الدول الافريقية ذات الحزب الواحد مثل الجزائر وتنزانيا وغينيا أن التجربة اليوغسلافية ملائمة من حيث تأكيدها على تعددية النماذج الاشتراكية

---

(١) Ibid., P. 24.
(٢) Ibid., P. 25.
(٣) Idem.

للتوجهات الخاصة لسياستهما الخارجية • وبالرغم من كونهما من مصدرى المواد الخام الا أنهما يستوردان كميات كبيرة من المعادن والمواد الخام التى لاينتجانها • فعلى سبيل المثال شكلت الطاقة والسلع نصف المصنعة اكثر من ٦٠٪ من واردات يوغسلافيا من الخارج، كما مثلت هذه المواد ٥٠٪ من واردات رومانيا • (١) "وكلما تنوعت المصادر التى تحصل منها بلجراد وبوخارست على هذه المواد كلما قلت درجة تبعيتهما فى سياستهما الخارجية خاصة بالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى يشكل المصدر الرئيسى لكثير من هذه السلع والمواد الخام التى تستوردها يوغسلافيا ورومانيا •" (٢)

كما يؤدى فتح اسواق جديدة امام المنتجات اليوغسلافية والرومانية الى نجاح تنفيذ البرامج الداخلية والى تجنب مخاطر تبعية تجارتهما لدول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة•

رابعا :- حاولت الدولتان تقديم نفسيهما فى افريقيا باعتبارهما نماذج ممكنة التطبيق للاسلوب الاشتراكى للتنمية • فقد رسمت بلجراد لنفسها طريقا جديدا منذ الخمسينات واخذت بوخارست بالقيام بأولى خطوات منهاج ذاتى لها فى نهاية الخمسينات، وكانت نقطة التلاقى بينهما هو حق كل دولة فى اختيار طريق الاشتراكية الذى يناسب ظروفها • وقد ادركت الدولتان انه كلما نجحتا فى الحصول على تأييد دولى اكبر لانيات صلاحية تجاربهما الاشتراكية كلما تمكنتا من الافلات من الضغوط السوفيتية التى يمكن ان تمارسها موسكو ضدهما • (٣)
ولا يخفى ماتمثله افريقيا لهما من أجل تحقيق هذا الهدف حيث يوجد عدد كبير من الدول الافريقية حديثة الاستقلال والتى لم تستقر بعد على منهج للتنمية بالاضافة الى وجود عناصر ماركسية لينينية فى السلطة أو فى حركات التحرير الافريقية وهو الأمر الذى يمثل تربة خصبة لتطبيق هذه التجارب الاشتراكية•

وقد رأت بعض الدول الافريقية ذات الحزب الواحد مثل الجزائر وتنزانيا وغينيا أن التجربة اليوغسلافية ملائمة من حيث تأكيدها على تعددية النماذج الاشتراكية

---

(١) Ibid., P. 24.

(٢) Ibid., P. 25.

(٣) Idem.

وحاجة كل أمة لاكتشاف النماذج الملائمة بالنسبة لها . وفى اثناء زيارة الرئيس الجزائرى الاسبق أحمد بن بيلا ليوغسلافيا عام ١٩٦٤ امتدح الاشتراكية اليوغسلافية بقوله " انكم اخترتم طريق الاشتراكية الذى نعتبره أحسنها جميعا لانه يهتم بالديمقراطية ويوفق بين الديمقراطية والاشتراكية " .(١) كما رأت هذه الدول الافريقية ان التجربة اليوغسلافية ملائمة ايضا فيما يتعلق بالمسئولية الكاملة للحزب فى ادارة اجهزة الدولة والتعبئة الشعبية وتدريب القيادات السياسية ، وفى نجاح عصبة الشيوعيين اليوغسلاف فى تنفيذ اصلاحات جذرية اجتماعية واقتصادية دون ان تتحول الى أداة للاضطهاد ولديكتاتورية السلطة السياسية .

كما تأثر بعض القادة الافارقة بالسياسة الاقتصادية للرئيس الرومانى شاوشيسكو الذى استطاع ان يقضى على التخلف فى هذا البلد الأوربى الشرقى الذى كان يعمل أكثر من ٧٥٪ من سكانه بالزراعة ويحوله الى دولة صناعية خلال العقدين الماضيين لتصبح رومانيا اليوم تنتمى الى مجموعة الدول النامية الاكثر تقدما . كما تأثروا بالمقدرة السياسية لشاوشيسكو فى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية الاخرى، وفى نفس الوقت التمسك بالموقف الرومانى المستقل فى حق كل دولة فى الاستقلال بتطبيق النموذج الاشتراكى الملائم لها، وتمسكها بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة ويؤكد ذلك موقف رومانيا من تدخل قوات حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨.

ووجد بعض الزعماء الافارقة الملتزمين باقامة مجتمع اشتراكى فى مفهوم الديمقراطية الرومانية الذى عرضه شاوشيسكو على الحزب الشيوعى الرومانى ١٩٧٢، " من وجهة نظر حزبنا والدولة انه يوجد ارتباط وثيق بين بناء المجتمع الاشتراكى والحياة الديمقراطية الكاملة . فالديمقراطية ليست فقط عنصرا أساسيا للاشتراكية لايمكن التفريط فيه بل أنها ايضا حاجة موضوعية للبناء الناجح لنظام اجتماعى جديد . وقد حان الوقت لقوى الشعب العامل ان تمارس حقوقها ومسئولياتها كمنتجين ومالكين لوسائل الانتاج "(٢) صيغة جديدة تسمح بحوار واسع ومثمر بين الشعب وقياداته داخل اطار الحزب الواحد .

---

(١) Cervenka, Zdenek, "Yugoslavia's Year in Africa", Op.Cit., P. A147.

(٢) Cervenka, Zdenek, "Romania's Year in Africa", Op.Cit., P.A 96.

الفصل الثالث

وسائل التدخل الاجنبى فى افريقيا

تتعدد الوسائل التى تستطيع من خلالها الدول الكبرى التأثير على السياسات الخارجية للدول النامية بصفة عامة والافريقية بصفة خاصه تبعا لتعدد المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للدول الكبرى. وغالبا ما يتم اختيار احدى هذه الوسائل أو مجموعة منها تبعا للأوضاع الداخلية الخاصة بكل بلد على حده، فضلا عن ميزان القوى بين الاطراف الدولية المتنافسة، ومستوى المصالح الاستراتيجية فى المنطقة ككل.

وكان لتركيب البيئة الداخلية الافريقية أثر كبير فى تنوع ادوات التدخل الخارجى، فالتعدد والصراع القبلى تسمح باثارة التناقضات القبلية والاجتماعية. كما كان للحدود الافريقية غير المتجانسة مع الحقائق الطبيعية والجغرافية والبشرية الدافع الأكبر وراء الصراعات الاقليمية. وكانت هذه الصراعات الافريقية مدخلا لتنشيط تجارة السلاح وتغذية سباق التسلح بين الدول الافريقية واستخدام المرتزقة. كما اتاح الضعف الاقتصادى الافريقى مع وفرة الثروات الطبيعية فى الاراضى الافريقية فرصة أمام القوى الخارجية للسيطرة على موارد القارة عن طريق الاحتكارات الدولية الكبرى.

وفى ضوء الصراعات الافريقية ونماذج السلوك الدولى فى افريقيا يمكن التمييز بين مجموعتين من أهم الوسائل التى تلجأ الدول الكبرى الى استخدامها فى تدخلها وتأثيرها على تطور الاحداث فى افريقيا. وتشمل المجموعة الأولى التى يتم دراستها فى المبحث الأول ـ الوسائل العسكرية للتدخل الأجنبى، ويمكن تركيزها فى وسيلتين هما: تغذية سباق التسلح بين الدول الافريقية، واستخدام المرتزقة. أما المجموعة الثانية ـ والتى يتم دراستها فى المبحث الثانى ـ فتشمل الوسائل الاقتصادية والاجتماعية ويمكن التركيز فيها على وسيلتين هما: اثارة الصراعات الداخلية والخارجية بين الدول الافريقية وداخلها، ثم استخدام الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على الموارد الافريقية وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى التى توجد فيها المراكز الرئيسية لتلك الشركات.

ويلاحظ ان هذه الوسائل التى سيتم مناقشتها فى هذا الفصل ليست هى كل الوسائل التى تستخدم للتدخل فى افريقيا، ولكن توجد وسائل أخرى مثل التستر

وراء الانقلابات العسكرية كأداة حاسمة فى مواجهة التطورات الوطنية والتقدمية وعمليات التحول الاجتماعى والاقتصادى ، فضلا عن التوجهات الدولية فى بعض دول القارة وذلك لاعادة توجيه مسار هذه التطورات وجهة معينة • ولكن لن يتم التعرض لهذه الوسيلة نظرا لكثرة ماكتب فى هذا الموضوع خاصة من زاوية الدور الاجنبى خلف الانقلابات العسكرية ، وما تفصح عنه خبرة غالبية الانقلابات فى أثناء ممارستها للسلطة من وجود علاقات وارتباطات بطرف أجنبى معين • كما توجد وسيلة أخرى هامة للتدخل الأجنبى هى سياسات المساعدة والمعونة الاقتصادية والفنية والمالية والتى يمكن القول بأنها من أهم وسائل التدخل الاجنبى ، وسبب عدم تناولنا لها فى هذا الفصل هو أنه سبقت الاشارة اليها بالتفصيل فى الفصلين السابقين خاصة عند الحديث عن التبعية الاقتصادية ، وعن التنافس الدولى فى القارة الافريقية واستخدام المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية كوسيلة للتنافس بين الدول الكبرى على أرض القارة الافريقية •

المبحث الاول

الوسائل العسكرية للتدخل الاجنبى فى افريقيا

من اهم الوسائل العسكرية التى تستخدمها القوى الخارجية - خاصة الدول الكبرى - للتدخل فى شئون القارة الافريقية وتوجيه التطورات السياسية فيها وجهة معينة هى تغذية سباق التسلح بين الدول الافريقية واستخدام المرتزقة الاجانب. وترتبط هاتان الوسيلتان بالمواريث التاريخية الاستعمارية من اكثر من ناحية سيتم تناولها بالتفصيل اثناء مناقشة كل وسيلة منهما على حده.

أولا :- تغذية سباق التسلح بين الدول الافريقية :

من الظواهر الهامة التى شهدتها افريقيا فى السبعينات هى زيادة النفقات العسكرية الافريقية بصورة لم يسبق لها مثيل. فقد ارتفع اجمالى النفقات العسكرية فى افريقيا من ١,٨ بليون دولار عام ١٩٦٦ الى ٤,٢ بليون دولار فى عام ١٩٧٥. وأرتفعت قيمة شحنات الاسلحة المرسلة الى افريقيا من ٢٢٧ مليون دولار فى عام ١٩٦٦ الى ٨٣٧ مليون دولار فى سنه ١٩٧٥.(١) وطبقا لتقديرات الوكالة الامريكية للرقابة ونزع السلاح بلغ ما استوردته افريقيا من اسلحة فى عام ١٩٧٦ عشرة اضعاف ما استوردته فى عشر سنوات سابقة.(٢)

كما توضح احصاءات البنك الدولى انه بالرغم من وجود ٢٥ دولة افريقية من بين ٤٠ دولة من الدول الاكثر فقرا فى العالم ، فقد زادت النسبة المئوية من اجمالى الناتج القومى لافريقيا المخصصة للنفقات العسكرية فى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦ من ٢,٣٪ الى ٣,٤ ٪ . كما ارتفعت واردات افريقيا الثابتة من الاسلحة من ٢٠٠ مليون دولار فى ١٩٦٧ الى أكثر من بليونى دولار فى سنه ١٩٧٦.(٣) ولكن ماهى أسباب زيادة تلك النفقات فى افريقيا .

---

(١) Deutsh, Richard, "Fueling the African Arms Race" Africa Report, (Vol. 22, No.2, March-April 1977), P. 50.

(٢) Deutsh, Richard, "The African Arms Race", Africa Report, (Vol. 24, No.2, March-April 1979), P. 47.

(٣) Idem.

أسباب زيادة النفقات العسكرية فى افريقيا

ترجع زيادة النفقات العسكرية الافريقية الى عدة اسباب من أهمها الميراث الاستعمارى ، والصراعات بين الدول الافريقية ، وآثار الصراع الدولى . وفيما يلى هذه الاسباب بمزيد من التفصيل .

١) الميراث الاستعمارى

يرتبط سباق التسلح فى افريقيا بالمواريث التاريخية الاستعمارية للقارة من اكثر من ناحية ، فالدول الاستعمارية لم تورث الدول الافريقية عند الاستقلال قوات مسلحة بالمعنى المعروف ، وانما اقتصر الأمر على قوات شبه عسكرية من أبناء المستعمرات لاستخدامها فى حفظ الأمن الداخلى فقط. ولذلك بادرت الدول الافريقية بعد الاستقلال الى بناء أجهزة ومؤسسات الدولة الجديدة ، وكانت عملية انشاء الجيوش تأخذ الاهتمام الأول فى عملية بناء المؤسسات القومية وذلك باعتبار ان الجيش هو أداة السيادة ورمز الاستقلال ، "ولا توجد فى افريقيا سوى اربع دول فقط لم تقم بانشاء قوات مسلحة لها وهى جامبيا وبتسوانا وليسوتو وسوازيلاند * ، أما باقى الدول الافريقية فقد أنشأت قوات مسلحة بعد الاستقلال ، وهو ما يفسر الزيادة السريعة فى مبيعات الاسلحة لافريقيا فى منتصف الستينات." (١)

كما ادى التقسيم التعسفى للقارة الى خلق كيانات سياسية غير متجانسة سكانيا وطبيعيا واجتماعيا ، حيث قسمت بعض القبائل الكبرى وتوزع ابناؤها فى عدة دول وهكذا ضمت الدولة الواحدة عدة قبائل مختلفة مما تسبب فى ايجاد بؤر توتر مستمر . كما ادى هذا التقسيم الى خلق مشكلة عدم وجود الدولة القومية ، وقد أدت محاولات بناء الدولة القومية فى افريقيا بعد الاستقلال الى الاطاحة بنفوذ زعامات تقليدية كثيرة مما أدى الى زيادة الصراعات الداخلية على السلطة الأمر الذى انعكس فى النهاية فى زيادة طلب اطراف الصراعات الداخلية للحصول على الاسلحة سواء من الدول المجاورة أو من الدول

---

* يرجع عدم قيام كل دولة من هذه الدول الاربع بانشاء قوات مسلحة لها الى ظروف خاصة بكل دولة منها .

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

الكبرى ، كما انعكس ايضا فى ظاهرة الانقلابات العسكرية التى عانت ومازالت تعانى منها الدول الافريقية منذ بداية حصولها على الاستقلال فى الستينات، وكان من نتيجة تلك الانقلابات ان اصبح الحكام المدنيون اكثر استجابة لطلبات قواتهم المسلحة ومن بينها المطالب الخاصة بميزانيات أكبر ومعدات حربية أفضل (1) ، وعندما تستولى الصفوة العسكرية على السلطة فانها تقوم بتخصيص نسبة اكبر من ميزانية الدولة للقوات المسلحة والتسليح .*

٢) الصراعات بين الدول الافريقية

يزداد طلب الدول الافريقية للاسلحة فى حالات الصراعات لتقوية مواقعها ولتحسين ميزان القوى لصالحها سواء فى حالات الصراعات الداخلية مثل الحرب الاهلية فى نيجيريا والسودان وانجولا وتشاد ، أو فى الصراعات الخارجية بين دولتين افريقيتين أو أكثر . ويلاحظ أن معظم النزاعات والصراعات الافريقية موروثة من الفترة الاستعمارية من ذلك نزاعات الحدود الناشئة عن التقسيم التعسفى والمصطنع للحدود الافريقية ، والنزاعات بين الدول الافريقية المستقلة وبين نظم الحكم العنصرية الموجودة فى الاقاليم الافريقية الخاضعة لحكم الاقليات البيضاء فى روديسيا** وجنوب افريقيا وناميبيا .

وعلى الرغم من عدم نشوب عدد كبير من الحروب الفعلية الكبيرة بين الدول الافريقية الا أن ذلك لايعنى انتهاء هذه الصراعات واختفاء اسبابها ودوافعها ، ولكن الواقع ان هذه الاسباب والدوافع تظل موجودة تحت السطح كبؤر ساخنة قابلة للاشتعال فى أى وقت . ووجود هذه الصراعات جميعها تعتبر أحد الاسباب الهامة للطلب الافريقى المتزايد على السلاح .

---

* يلاحظ أن كل نظام يصل الى الحكم يرغب فى حماية نفسه والاستمرار أطول فترة ممكنة ، ولذلك يحاول كسب ود وولاء الجيش بالاضافة الى القوات الخاصة أو الحرس الخاص التى يقوم بانشائها وينفق عليها بسخاء للدفاع عن وحماية النظام ضد معارضية فى الداخل وتستوى فى ذلك نظم الحكم الثورية والمحافظة .

** قبل انتقال السلطة الى الاغلبية الافريقية فى عام ١٩٨٠م .

(1) نفس المرجع السابق .

٣) آثار الصراع الدولــــى .

أدى اتساع نطاق الصراع الدولى وامتداده الى افريقيا الى ظهور آثار الحرب الباردة فى انحاء عديدة من القارة وزيادة حدة سباق التسلح بيـــن دولها ، حيث يمكن القول " ان السلاح يتبع الايديولوجية فى افريقيـــا ". وقد اشار هنرى كيسنجر الى ذلك بقوله " ان مبيعات الاسلحة تعتبـــر فرصة ليس لها مثيل لكسب الاصدقاء والسيطرة على الاحداث "(١) ، ويـــدل هذا القول على الاهمية الحيوية لهذه الوسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية فى الدول النامية ومنهـــا الدول الافريقية . كما يدل هذا التصريـــح لكيسنجر على أن الولايات المتحدة الامريكية ادركت مؤخرا ما فهمه السوفيت والفرنسيون فى الستينات ، حيث نلاحظ أنخفاض قيمة صادرات الاسلحـــة الامريكية الى افريقيا بالمقارنة بنظيرتها السوفيتية فى الفترة من ٦٧ ـ ١٩٧٦. ففى تلك الفترة قدم الاتحاد السوفيتى لافريقيا اسلحة بأكثر من بليـــون دولار فى مقابل ٤٠٠ مليون دولار اسلحة امريكية . بينما بلغت صـــادرات الاسلحة الفرنسية لافريقيا فى تلك الفترة اكثر من بليون دولار ، وبريطانيـــا والمانيا الغربية ٢٠٠ مليون دولار لكل دولة منهما والصين وتشيكوسلوفاكيـــا اكثر من مائة مليون دولار لكل منهما . (٢)

وتعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين ودول أوربـــا الغربية من أهم مصدرى السلاح للدول الافريقية . ونتناول فيما يلـــى دور كل دولة من هذه الدول فى تسليح افريقيا .

أ) مقارنة صادرات الاسلحة الامريكية والسوفيتية لافريقيا

يلاحظ فى البداية أن امدادات الاسلحة لافريقيا تمثل نسبـــة ضئيلة مما تنتجه القوى العظمى من أسلحة ، فعلى سبيل المثال فان جملـــة ما تصدره الولايات المتحدة الامريكية ـ التى تعتبر اكبر دولة فى الانتـــاج العسكرى ـ من اسلحة للخارج يقل عن ٥٪ من جملة انتاجها العسكـــرى ، ويبلغ نصيب افريقيا من هذه النسبة أقل من ٠.١٪ (٣)

---

(١) المرجع السابـــق ، ص ٩٤.

(٢) Deutsh, Richard, "The African Arms Race", Op.Cit., P. 47.

(٣) "Who Arms Africa", Africa, London, (No. 60, Aijust 1976), P. 30.

جـــــدول رقم (٨) يبين المتوسط السنوى لقيمة الاسلحة التى تدفقـــت على افريقيا فى الفترة من ٦٩ _ ١٩٧٣ (بالمليون دولار) . (١)

الدولة المصـدرة للســـــلاح	شمال افريقيـــا (باستثناء مصر)	افريقيا جنـــوب الصحـــراء	جنوب افريقيـــا
فرنســـا	٦٣	١٦	٣٢
الاتحاد السوفيتى	٩	٢٨	—
الولايات المتحـــدة الامريكيــــــة	١٣	٦	—
المملكة المتحـــدة	٩	٩	٣
ايطاليـــــا	٢	٤	٤
الصيـــــن	—	٨	—
دول اخـــرى	٢	١٦	—
الجملــــــة	٩٨	٨٧	٣٩

Source: Stockholm International Peace Research Institute.

يتضح من الجدول السابق تفوق المتوسط السنوى لصادرات الاسلحة السوفيتيــــة لافريقيا فى أوائل السبعينات والذى بلغ ٣٧ مليون دولار على المتوسط السنوى لصادرات الاسلحة الامريكية لافريقيا فى نفس الفترة بمقدار الضعف تقريبا حيث وصل هذا المتوســط الامريكى ١٩ مليون دولار سنويا .

ويلاحظ أن جزءا كبيرا من الاسلحة الامريكية كانت تقدم كمنح وأما الاسلحة التــى تشترى فكانت تقدمها الولايات المتحدة بشروط ميسرة . وكانت الاسلحة الامريكيـــــة تقدم للدول الاكثر تعاطفا مع المصالح الغربية ، ومن اكبر الدول الافريقية المتلقيــة للاسلحة الامريكية هى ليبيا والمغرب واثيوبيا وزائير وكينيا .* بينما كانت الاسلحـــة

(١) Ibid., P. 29.

* كانت ليبيا واثيوبيا من اكبر الدول الافريقية تلقيا للاسلحة الامريكية حتى بدايـــة حكم العقيد القذافى فى ليبيا عام ١٩٦٩ ، وحتى قيام الثورة الاثيوبية والاطاحـــة بحكم هيلاسيلاسى ، ثم اصبحت الدولتان من اكبر الدول الافريقية المتلقية للاسلحة السوفيتيــــة .

جدول رقم (٨) يبين المتوسط السنوى لقيمة الاسلحة التى تدفقت على افريقيا فى الفترة من ٦٩ _ ١٩٧٣ (بالمليون دولار). (١)

الدولة المصدرة للسلاح	شمال افريقيا (باستثناء مصر)	افريقيا جنوب الصحراء	جنوب افريقيا
فرنسا	٦٣	١٦	٣٢
الاتحاد السوفيتى	٩	٢٨	—
الولايات المتحدة الامريكية	١٣	٦	—
المملكة المتحدة	٩	٩	٣
ايطاليا	٢	٤	٤
الصين	—	٨	—
دول اخرى	٢	١٦	—
الجملة	٩٨	٨٧	٣٩

Source: Stockholm International Peace Research Institute.

يتضح من الجدول السابق تفوق المتوسط السنوى لصادرات الاسلحة السوفيتية لافريقيا فى أوائل السبعينات والذى بلغ ٣٧ مليون دولار على المتوسط السنوى لصادرات الاسلحة الامريكية لافريقيا فى نفس الفترة بمقدار الضعف تقريبا حيث وصل هذا المتوسط الامريكى ١٩ مليون دولار سنويا.

ويلاحظ أن جزءا كبيرا من الاسلحة الامريكية كانت تقدم كمنح وأما الاسلحة التى تشترى فكانت تقدمها الولايات المتحدة بشروط ميسرة . وكانت الاسلحة الامريكية تقدم للدول الاكثر تعاطفا مع المصالح الغربية ، ومن اكبر الدول الافريقية المتلقية للاسلحة الامريكية هى ليبيا والمغرب واثيوبيا وزائير وكينيا . *بينما كانت الاسلحة

---

(١) Ibid., P. 29.

* كانت ليبيا واثيوبيا من اكبر الدول الافريقية تلقيا للاسلحة الامريكية حتى بداية حكم العقيد القذافى فى ليبيا عام ١٩٦٩ ، وحتى قيام الثورة الاثيوبية والاطاحة بحكم هيلاسيلاسى ، ثم اصبحت الدولتان من اكبر الدول الافريقية المتلقية للاسلحة السوفيتية.

السوفيتية تقدم عادة بدون شروط وأتجهت معظمها الى الدول الراديكالية ، ومن اكبر الدول الافريقية المتلقية للاسلحة والامدادات العسكرية السوفيتية (باستثناء مصر) الجزائر وليبيا والسودان والصومال واوغندا ونيجيريا وغينيا بيساو وموزمبيق وانجولا . كما كانت الاسلحة السوفيتية تتدفق على كثير من حركات التحرير الافريقية . بينما لم تقدم الولايات المتحدة اسلحة لحركات تحرير فى افريقيا باستثناء ما قدمته لحركة " فنالا " فى اثناء الحرب الاهلية الانجولية .(١)

وقد أدت الحرب الاهلية فى انجولا الى تحول ضخم فى حجم التدفق العسكرى السوفيتى والامريكى الى افريقيا ، حيث ادركت الولايات المتحدة الخطورة التى قد تتعرض لها مصالحها فى افريقيا نتيجة لكثافة الوجود السوفيتى والنشاط الشيوعى وضخامة حجم صادرات الاسلحة السوفيتية وانواع المساعدات العسكرية الاخرى التى تدفقت على الجبهة الشعبية لتحرير انجولا " مبالا " . ففى سنه ١٩٧٥ وصلت قيمة المساعدات العسكرية السوفيتية لمبالا نحو ٣٠٠ مليون دولار الى جانب ما قيمته ٧٠ مليون دولار معدات عسكرية من كوبا بالاضافة الى اكثر من ١٢ الف من القوات الكوبية (٢) وقد أدى ذلك الى رد فعل مضاد من جانب الولايات المتحدة الامريكية التى سارعت بتقديم كميات اكبر من الاسلحة لنظم الحكم فى الدول المجاورة لانجولا ولحركات التحرير الانجولية الموالية للولايات المتحدة ، وزيادة ما تقدمه لها من معونات عسكرية لمواجهة هذا التهديد السوفيتى المتزايد . ففى سنة ١٩٧٥ وصلت امدادات الاسلحة الامريكية الى زائير ٤٠ مليون دولار وذلك يمثل اكثر من عشرة أمثال ما كان يقدم لها فى السنوات السابقة ، كما تم اعتماد مبلغ ٣٠ مليون دولار فى خطة الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية لعام ١٩٧٧ لتقديم مساعدات عسكرية لزائير . وقد تم بالفعل تقديم معدات عسكرية غير هجومية بمبلغ ١٣ مليون دولار على نحو فورى لمساعدة نظام حكم موبوتو على مواجهة عملية غزو شابا عام ١٩٧٧ .*(٣)

وكانت أحداث انجولا وراء الزيارة التى قام بها رونالد رومسفيلد وزير الدفاع الامريكى فى سنه ١٩٧٦ لكل من كينيا وزائير ." وتعتبر هذه الزيارة هى الأولى من نوعها

---

(١) Idem.

(٢) Ibid., P. 28.

(٣) Idem.

* ينظر فى تفصيل هذه المساعدات الفصل الثانى من الباب الثانى فى هذه الدراسة

التى يقوم بها وزير دفاع امريكى لافريقيا ، وتعد أحد المؤشرات على تغير السياسة الامريكية تجاه افريقيا وزيادة اهمية القارة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . كما تعد هذه الزيارة أحد المؤشرات على بداية تصاعد حدة سباق التسلح فى افريقيا فقد تم خلال زيارة رومسفيلد لكينيا الاتفاق على تزويد كينيا بـ١٢ طائرة امريكية مقاتلة من طراز "اف-٥" وتبلغ قيمة تلك الصفقة ٧١ مليون دولار ، وتعتبر اكبر صفقة اسلحة تبيعها الولايات المتحدة لدولة افريقية جنوب الصحراء."(١)

كما كان للاحداث الانجولية آثار أخرى فى مناطق مختلفة من افريقيا حيث أدى الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى القارة الى قيام كل طرف برد فعل أكبر على تحركات الطرف الأخر ، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى منطقة القرن الافريقى . فمنذ سنه ١٩٧١ تلقت الصومال مساعدات عسكرية سوفيتية بأكثر من ١٣٠ مليون دولار ، وحصلت القوات الجوية الصومالية على ٥٠ طائرة سوفيتية مقاتلة من طراز ميج مما جعلها من أقوى القوات الجوية فى افريقيا جنوب الصحراء،بالاضافة الى حصول الصومال على ٢٥٠ دبابة سوفيتية ووجود قاعدة بحرية سوفيتية فى بربره على الساحل الصومالى. (٢)

وفى المقابل نجد أن الولايات المتحدة الامريكية كان لها وجود ضخم فى أثيوبيا حيث كانت الأخيرة - فى ظل الامبراطور هيلاسيلاسى - من أكبر الدول الافريقية تلقيا للأسلحة الامريكية . ففى الستينات استأثرت اثيوبيا بنحو ٧٠٪ من المساعدات العسكرية المخصصة لافريقيا جنوب الصحراء، كما كانت أول دولة افريقية تحصل على الطائرات الامريكية المقاتلة الأسرع من الصوت طراز "إف - ٥ "، كما كان للولايات المتحدة منذ سنة ١٩٤٢ قاعدة للاتصالات فى " كاجنيو " فى اريتريا بها نحو ١٧٠٠ من القوات الامريكية . (٣) ولذلك فان القرار الصومالى بقبول تسليح سوفيتى جيد كان يرجع فى جانب منه الى الوجود العسكرى الامريكى فى اثيوبيا والى المساعدات العسكرية الامريكية لاثيوبيا .

وعلى الرغم من اتجاه اثيوبيا - بعد الاطاحة بنظام هيلاسيلاسى وانتصار الجناح اليسارى فى المجلس العسكرى الحاكم - الى توثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٨٥.
(٢) المرجع السابق ، ص٨٨.
(٣) "Who Arms Africa", Op. Cit., P.30.

وقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الا أن ذلك لم يقلل من سباق التسلح في القرن الافريقي بل على العكس من ذلك أدى استمرار الصراع الصومالي الاثيوبي الى زيادة اكبر في سباق التسلح بينهما. "فقد أدى ارسال الاتحاد السوفيتي أسلحة الى اثيوبيا بأكثر من بليون دولار من بينها اكثر من مائة طائرة مقاتلة طراز "ميج ٢١" وعدد آخر من طائرات "ميج ٢٣"، الى اتجاه الصومال الى الولايات المتحدة الامريكية لتزويدها بالاسلحة لموازنة هذا الاختلال في القوى بينها وبين اثيوبيا".(١)

كما كان للصراع في القرن الافريقي آثار على زيادة طلب السودان لشراء أسلحة ومعدات عسكرية من المانيا الغربية وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة. وقد بلغت قيمة مشتريات السودان في عامي ٧٧ و ١٩٧٨ من الاسلحة الامريكية مايقرب من مائة مليون دولار بالاضافة الى ١٢ طائرة مقاتلة من طراز /إف- ٥ / ونظام للدفاع الجوي قيمته مائة مليون دولار.(٢)

ب) اوربا الغربية كمصدر رئيسي للاسلحة لافريقيا

بالرغم من التدفق الغزير للاسلحة السوفيتية والامريكية على افريقيا وزيادة كميات هذه الاسلحة وتقدم نوعيتها في السبعينات الا أن الحقيقة الثابتة هي أن دول غرب اوربا كانت ومازالت هي المصدر الرئيسي لتوريد الاسلحة لمعظم دول القارة الافريقية. "ففي أوائل السبعينات لم يزد ماقدمته الدولتان العظميان لافريقيا من أسلحة عن ربع كميات الاسلحة التي حصلت عليها افريقيا (باستثناء مصر)، بينما احتلت الصادرات الفرنسية من الاسلحة نحو نصف اجمالي الاسلحة المقدمة الى افريقيا".(٣)

وقد اعتمدت فرنسا على صادرات الاسلحة كوسيلة لزيادة حصيلتها من الصرف الاجنبي. وقد انعكس نجاح هذه السياسة الفرنسية في النسبة المرتفعة لمبيعات الاسلحة الفرنسية لشمال افريقيا. فقد بلغ المتوسط السنوي لتلك المبيعات

(١) Deutsh, Rechard, "The Afrcan Arms Race", Op.Cit.,P.47.

(٢) Idem.

(٣) "Who Arms Africa", Op.Cit.,P.33.

العسكرية لدول الشمال الافريقى ٦٣ مليون دولار فى الفترة من ٦٩ــ١٩٧٣*، وتعتبر ليبيا من اكثر دول هذه المنطقة شراء للاسلحة الفرنسية حيث اشترت اكثر من ١٥٠ طائرة ميراج فرنسية مقاتلة . كما اصبحت مصر فى النصف الثانى من السبعينات من اكبر عملاء الصناعة العسكرية الفرنسية سواء عن طريق عقد اتفاقيات لتصنيع السلاح الفرنسى فى مصر او شراء اسلحة فرنسية.(١)

وتعتبر فرنسا المورد الرئيسى للسلاح لحكومة جنوب افريقيا ، ففى سنة ١٩٧٤ استوردت جنوب افريقيا اسلحة فرنسية قيمتها ١٦١ مليون دولار ، فى حين بلغت جملة ما استوردته الدول الافريقية (باستثناء مصر) من الاسلحة الفرنسية فى تلك السنة ٢٢٧ مليون دولار(٢) ، مما جعل جنوب افريقيا سوقا رائجة للأسلحة الفرنسية. كما تقوم جنوب افريقيا بتصنيع بعض المعدات العسكرية الفرنسية مثل العربات المدرعة من طراز / بانهادر/. كما قامت فرنسا بتزويد جنوب افريقيا بعدد ضخم من الطائرات العسكرية الفرنسية.(٣) ولم تلتزم فرنسا بقرار مجلس الامن الدولى عام ١٩٧٢ بفرض حظر على تصدير السلاح لجنوب افريقيا ، وحلت محل بريطانيا ـ التى التزمت الى حد ما ـ بالقرار لتصبح فرنسا بعد ذلك اكبر مورد للاسلحة الى جنوب افريقيا.

وتشمل قائمة اكبر الدول الافريقية الأخرى المستوردة للسلاح الفرنسى الجابون وساحل العاج وتوجو وفولتا العليا ومدغشقر وتونس والجزائر والمغرب . ومن هذه القائمة يلاحظ أن معظم الدول الافريقية المستوردة للسلاح الفرنسى كانت مستعمرات فرنسية سابقة وترتبط كثير منها حاليا مع فرنسا باتفاقيات عسكرية متنوعة من المعاونة الفنية والتدريب الى التزويد بالسلاح والدفاع المشترك . ويفسر هذا الوضع المكانة البارزة التى تحتلها فرنسا باستئثارها على نحو نصف الواردات الافريقية من الاسلحة.

وبالنسبة لبريطانيا يلاحظ أنها مثل فرنسا تحركها الاعتبارات التجارية والاقتصادية فى تصدير الاسلحة والمعدات العسكرية ، حيث تمثل مبيعات الاسلحة نسبة هامة فى ميزان المدفوعات البريطانى بلغت ٧٠٠ مليون جنيه استرلينى عام ١٩٧٦.(٤)

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

* أنظر الجدول رقم (٨).

(٢) Idem.

(٣) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

(٤) نفس المرجع السابق.

وقد كانت جنوب افريقيا تمثل اكبر سوق افريقية للاسلحة البريطانية ، ولكن منذ الحظر الذى فرضته الامم المتحدة على مبيعات الاسلحة لجنوب افريقيا انخفضت مبيعات الاسلحة البريطانية الى تلك الدولة انخفاضا كبيرا ، ولكن بريطانيا - وعدد آخر من دول اوربا الغربية - فسرت التزامها بقرار الامم المتحدة بطريقة تضمن استمرارها فى ارسال شحنات من الاسلحة الى جنوب افريقيا حتى ولو على مستوى أقل.(١)

وتعتبر كينيا من أهم مستوردى السلاح البريطانى فى افريقيا بالاضافة الى مصر وليبيا وغانا ونيجيريا والسودان وزامبيا واوغندا . وبالرغم من قيام كثير من الدول الافريقية التى كانت مستعمرات بريطانية سابقة بتنويع مصادر اسلحتها -باستثناء كينيا - الا ان بريطانيا مازالت تمثل موردا هاما للسلاح الى افريقيا ، وحتى نشوب الحرب الاهلية فى انجولا كانت تتفوق صادرات الاسلحة البريطانية الى افريقيا على نظيرتها الامريكية.*

ج) دور الصين فى تسليح افريقيا

لعبت الصين دورا محدودا نسبيا فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الافريقية من الاسلحة ، وقد ارتبط هذا الدور بالتنافس الصينى-السوفيتى فى افريقيا ، ويتضح ذلك من مقارنة امدادات الاسلحة الصينية والسوفيتية على النحو الذى يبينه الجدول رقم (٩).

ومن تحليل بيانات الجدول يمكن تسجيل الملاحظات التالية :-

- تفوقت امدادات الاسلحة السوفيتية على نظيرتها الصينية المقدمة للدول الافريقية من حيث الحجم والمتوسط السنوى وعدد الدول المستفيدة ، فقد بلغت قيمة الاسلحة التى قدمتها الصين الى الدول الافريقية فى تلك الفترة ١٤٢ مليون دولار فى مقابل ٤٤٢٤ مليون دولار قيمة الاسلحة السوفيتية خلال الفترة نفسها . وبلغ عدد الدول الافريقية التى زودتها الصين بالاسلحة ١٥ دولة فقط فى مقابل ٢١ دولة افريقية زودها الاتحاد السوفيتى بالاسلحة . كما بلغ متوسط قيمة الاسلحة الصينية للدول الافريقية نحو ١٠ ملايين دولار لكل دولة سنويا ، بينما بلغ متوسط قيمه الاسلحة السوفيتية للدول الافريقية نحو ٢١٠ ملايين دولار سنويا.(٢)

(١) نفس المرجع السابق .

* انظر الجدول رقم (٨)

(٢) Idem.

جدول رقم (٩) يبين امدادات الاسلحة الصينية او السوفيتية لافريقيا فى الفترة من ٦٧ ـ ١٩٧٦ (بالمليون دولار امريكى)[1]

م	الدولة	الصين	الاتحاد السوفيتي
١	الجزائر	—	٣١٥
٢	انجولا	—	١٩٠
٣	بنين	—	١
٤	بوروندى	١	—
٥	الكاميرون	٥	—
٦	م٠ افريقيا الوسطى	—	١
٧	تشاد	—	٥
٨	الكنغو	١٠	١٠
٩	مصر	٥	٢٣٦٥
١٠	غينيا الاستوائية	—	٥
١١	جامبيا	١	—
١٢	غينيا	٥	٥٠
١٣	غينيا بيساو	—	٥
١٤	ليبيا	—	١٠٠٥
١٥	اوغندا	—	٦٥
١٦	جمهورية ملجاش	—	١
١٧	مالاوى	١	—
١٨	مالى	١	٢٥
١٩	المغرب	—	١٠
٢٠	موزمبيق	١	١٥
٢١	نيجيريا	—	٧٠
٢٢	رواندا	١	—
٢٣	الصومال	—	١٨١
٢٤	السودان	٥	٦٥
٢٥	تنزانيا	٧٥	٣٠
٢٦	تونس	٥	—
٢٧	زائير	٢١	—
٢٨	زامبيا	٥	١٠
	الاجمالى	١٤٢	٤٤٢٤

Source: US Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Armes Transfers 1967-1976, Washington, D.C. 1980.

ـ اقتصرت امدادات الاسلحة الصينية لافريقيا على عدد محدود من الدول الافريقية جنوب الصحراء ، بينما شملت امدادات الاسلحة السوفيتية مجموعة كبيرة من الدول الافريقية ٠٠ فمن بين ثمانى دول جرت منافسة مباشرة بين الصين والاتحاد السوفيتى فى امدادها بالاسلحة كانت الصين المورد الاكبر لدولة واحدة فقط

(١) Yu, George T., Op.Cit., P. 178.

هى تنزانيا ، وبينما كانت تنزانيا وزائير اكبر الدول الافريقية تلقيا للاسلحة الصينية ، فان مصر وليبيا والجزائر وانجولا والصومال ونيجيريا والسودان واوغندا تعتبر اكبر الدول الافريقية تلقيا للاسلحة السوفيتية.

ومن العرض السابق لسباق التسلح فى افريقيا يمكن استخلاص الملاحظات التالية :ـ

١) زادت قيمة مبيعات الدول الكبرى من الاسلحة الى افريقيا زيادة ضخمة خلال عقد السبعينات ، ففى الفترة من ٧٢ ـ ١٩٧٣ كان المعدل السنوى لقيمة الاسلحة المصدرة الى افريقيا ١٥١ مليون دولار (باستثناء مصر) ، وفى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ارتفع هذا الرقم لأكثر من ثلاثة اضعاف ليصل الى ٧٩٠ مليون دولار. وقد أدت الحرب الاهلية فى انجولا الى تغيير كبير فى واردات الدول الافريقية من الاسلحة ففى سنه ١٩٧٦ وحدها استوردت افريقيا اسلحة تصل الى عشرة اضعاف ما استوردته فى العشر سنوات السابقة.[(١)]

٢) بالرغم من ارتفاع قيمة مبيعات الاسلحة من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى افريقيا فانهما لايقدمان الا نسبة ضئيلة من انتاجهما العسكرى ونسبة قليلة من صادراتهما من الاسلحة الى دول العالم الثالث ، ففى الوقت الذى تقوم فيه الدولتين العظميين معا بتوريد ٣٢٪ فقط من اجمالى واردات افريقيا من السلاح مقارنا بحوالى ٦٧٪ لدول العالم الثالث ، تقدر صادرات دولتين فقط من الدول الاستعمارية السابقة هما فرنسا وبريطانيا من السلاح للدول الافريقية بنحو ٣٥٪ من واردات القارة مقارنا بحوالى ٢٠٪ للعالم الثالث.[(٢)]

٣) زيادة الاسلحة الحديثة والاكثر تعقيدا التى حصلت عليها افريقيا . فبعد أن كانت القوات الجوية المصرية هى الوحيدة فى افريقيا منذ عام ١٩٦٢ التى تستخدم طائرات حربية أسرع من الصوت ، أصبحت تستخدم هذه الطائرات فى عام ١٩٧٦ أحدى عشرة دولة افريقية أخرى . وفى سنه ١٩٧١ كانت مصر والجزائر هما الدولتان الوحيدتان فى افريقيا اللتان تملكان صواريخ أرض ـ جو بينما فى سنة ١٩٧٦ أصبحت هذه الصواريخ لدى ست دول اخرى.[(٣)]

---

(١) "Who Arms Africa", Op.Cit., P.33.

(٢) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٩.

٤) بالنسبة لاثر الانفاق على التسلح فى الاقتصاديات الافريقية يلاحظ أن النفقات العسكرية الافريقية تضاعفت ثلاث مرات فى الفترة من ٦٧ ـ ١٩٧٦. وتوضح احصاءات البنك الدولى ان النسبة المئوية من اجمالى الناتج القومى لافريقيا المخصصة للنفقات العسكرية زادت من ٣ر١ الى ٣ر٤ ٪ ، وهى زيادة اكبر من أى منطقة اخرى فى العالم باستثناء الشرق الادنى .[1] ويوضح الجدول التالى ارتفاع النفقات العسكرية فى بعض الدول الافريقية فى الفترة من ٦٧ ـ ١٩٧٦.[2]

جدول رقم (١٠) يبين النفقات العسكرية فى بعض الدول الافريقية فى الفترة من ٦٧ ـ ١٩٧٦ (نسبة مئوية من اجمالى الناتج القومى)

الدولة	١٩٦٧	١٩٧٦
نيجيريا	٣ر٧	٥ر٤
جنوب افريقيا	٢ر٦	٥ر٤
تنزانيا	٠ر٩	٣ر٥
الصومال	٤ر٥	٦ر٧
اثيوبيا	٢ر٣	٤ر١

المصدر : من تجميع الباحث للبيانات المتاحة.

وبالرغم من ان جزءا من واردات افريقيا من الاسلحة ـ يقدر بنحو ربع وارداتها ـ يتم تقديمه للدول الافريقية كمنحة مجانية الا أن الجزء الاكبر يتم بيعه على أسس تجارية .[3]

٥) لا يخفى اثار هذا السباق للتسلح بين الدول الافريقية على الصراعات والنزاعات بالقارة لتصبح حروبا شاملة على مستوى اكبر خاصة وأن الصراع بين القوتين العظميين امتد الى افريقيا ، وأصبحت هذه الصراعات الافريقية تعكس على نحو

---

(١) Deutsh, Richard, "The African Arms Race", Op.Cit., P. 47.

(٢) Idem.

(٣) Ibid., P. 48.

أو آخر درجة من التورط الاجنبى فيها . ويؤدى هذا التورط الى استمرار اشتعال النزاعات الافريقية وتوسيعها وتغذية سباق التسلح فى المنطقة التى توجد فيها . ولا يخفى مايؤدى اليه سباق التسلح هذا من تأكيد حالة التهمية للقوى العظمى ويوجد فرصا ملائمة للتدخل الاجنبى فى الشئون الداخلية للدول الافريقية . مما يشكل تهديدا خطيرا لافريقيا وللوحدة الافريقية . ولو لم تبذل جهود لمنع سباق التسلح الاقليمى والقارى فى افريقيا فان التوترات والنزاعات الافريقية سيكون خطرها أشد ويدخل دولها فى دائرة خبيثة من التدهور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . ولا يخفى علينا الاثار الضارة لزيادة النفقات العسكرية التى تكون غالبا على حساب نقص النفقات المخصصة للخدمات (الصحية والتعليمية وغيرها) وللاستثمار،مما يؤدى الى تدهور مستوى الخدمات وتوقف عمليات التنمية وهو ماينعكس فى النهاية على تدهور مستوى المعيشة.

ثانيا : استخدام المرتزقـــة :

سجلت الاحداث والصراعات التى شهدتها افريقيا خلال عقدى الستينـــات والسبعينات من هذا القرن وجود المرتزقة ، حيث شهدت كثيرا من الصراعات الافريقية استخدام مرتزقة أجانب يقاتلون الى جانب احد اطراف الصراع ، بل ووصل الأمـــر الى لجوء طرفـــى الصراع الى استخدام المرتزقة ، كما حدث فى الحرب الاهليـــة فى الكنغو (زائير) فى الستينات ، حيث استعانت كل من القوات الحكومية وقـــوات المتمردين الانفصاليين فى كاتنجا بقوات مرتزقة اجانب لمعاونتها فى القتال .

وقد يظن البعض ان ظاهرة وجود مرتزقة فى افريقيا ترجع الى عصر الكشـــوف الجغرافية ومصاحبة المغامرين الاجانب لبعض المسلحين أو القوات الخاصة ، ولكـــن هذه الجماعات المسلحة لم يكن يحركها المال فى الأساس ، حيث كانت تنطلـــق فى عملها إما من أجل المغامرة أو استنادا الى ايديولوجية استعمارية ، بدليـــل ما استتبع حركات الكشوف الجغرافية من سيطرة استعمارية من جانب الدولة الأم .

ويجرنا هذا الى ضرورة التعرض الى تعريف مـــن هو المـــرتزق ؟ . وفى البدايـــة يجب الاقرار بصعوبة التوصل الى تعريف جامع مانع للمرتزق . فقد ذهب لا روزيـــه الى اعتباره " الجندى الذى يخدم لدى حكومة دولة أجنبية مقابل أجر نقدى " .[1] الا أن أهم مايعيب هذا التعريف أنه يبدو فى أحد جوانبه واسعا بحيث يدخل ضمـــن المرتزقة افرادا ليسوا منهم مثل وجود عسكريين اجانب كمستشارين أو مدربين أو فنيين ... الخ معارين من دولة الى دولة اخرى ، وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم مرتزقـــة بالرغم من حصولهم على أجر نقدى من حكومة الدولة المضيفة . كما ان هذا التعريـــف يبدو فى جانب آخر ضيقا بحيث يقصر المرتزقة على من يخدمون لدى حكومة اجنبيـــة على الرغم من ان معظم المرتزقة يعملون فى جانب المتمردين على حكوماتهـــم ، وطبقا لتعريف لا روزيـــه لا يعتبـــر هؤلاء مرتزقـــة .

كما يوجد اختلاف بين القوات التى تتشكل طبقا لقرارات منظمة دولية - مثـــل قوات الامم المتحدة التى قاتلت فى كاتنجـــا فى الستينات - والتى تهدف الـــى

---

(١) Mockler, Anathony, Marcenaries, Macdonald, London, 1970, P. 17.

اقرار السلام بالقوه ، وبين الجنود الذين كان يتم تقديمهم طبقا للقواعد المقدسة للدولة الكنسية - الى باباوات الكنيسة للقيام باغراض مشابهة . " فقوات الامم المتحدة قوات نظامية تقدمها بعض الدول الاعضاء فى المنظمة الدولية ، بينما الاخرى قوات كان يتم تشكيلها من افراد من مختلف الجنسيات ويتم تجنيدهم خصيصا لتقديمهم الى باباوات الكنيسة لتنفيذ اغراضهم ".(١) ومن ثم يجب تمييز المرتزق عن غيره باعتبار الدافع وليس الوضع القانونى حتى يكون تعريفا أقرب الى الدقة.

وبناء على المعيار السابق يمكن القول ان المرتزقة الحقيقيون هم الذين يعملون من أجل المال فقط ، ويكرسون أنفسهم للحرب من أجل الحرب كوسيلة لكسب الرزق. وتكون ولاءاتهم محكومة بمدة عقود استخدامهم حيث يقومون بالقتال الى جانب احد الاطراف ثم بعد انتهاء عقودهم يقاتلون الى جانب الطرف الأخر بغض النظر عن الاعتبارات الايديولوجية . ومن ثم نقترب من تعريف دائرة المعارف البريطانية للمرتزق بأنه " الجندى المحترف المأجور الذى يشعل الحروب دون النظر الى القضايا أو المصالح السياسية . ".(٢)

ويمكن القول ان ظاهرة المرتزقة ظهرت بشكل واضح فى افريقيا خلال حرب التحرير الجزائرية ممثلة فى الفرقة الاجنبية ، وفى الحرب الاهلية فى الكنغو فى الفترة من ٦٠ _ ١٩٦٥ حيث لجأت الحكومة الكنغولية الى استخدام المرتزقة الاجانب لقمع المتمردين ، كما استخدمهم تشومبى فى محاولة الانفصال باقليم كاتنجا ،كما ظهرت فى الحرب الاهلية فى نيجيريا ٦٧ _ ١٩٦٩ عندما قاد الجنرال اوجوكو محاولة للانفصال باقليم بيافرا مستعينا بقوات من المرتزقة الاجانب ، كما شهدت منطقة جنوب السودان محاولات متعددة لاستخدام المرتزقة.

كما سجلت الصراعات الافريقية فى السبعينات وجود ظاهرة المرتزقة ايضا حيث شهدت الحرب الاهلية فى انجولا فى منتصف السبعينات اشتراك المرتزقة فى القتال ، ويذهب البعض الى القول بأن كل حركات التحرير الانجولية الثلاث استعانت بقوات مرتزقة ، ويشيرون الى تجنيد "مبالا" الجبهة الشعبية لتحرير انجولا لقوات حامية

---

(١) Ibid., P.20.

(٢) "Mercenary", the New Encyclopedia Britanica, 15the Edition, Vol. VI, Encyclopedia Britanica?, London, Paris Chicago, 1973 - 1983, P. 799 .

كاتنجا السابقين ـ ويقدر عددهم مابين ٣٥٠٠ الى ٦٠٠٠ فرد ـ للقتال معها ، وكذلك الى استعانة كل من حركتى فنالا ويونيتا بمرتزقة من امريكا وبريطانيا وفرنسا وجنوب افريقيا وروديسيا ـ وقد رعددهم بنحو ٢٠٠ ا فرد ـ للقتال معهما ٠ (١)

كما عانت بعض الدول الافريقية من محاولات استخدام المرتزقة لزعزعة الاستقرار فيها و محاولة قلب نظام الحكم ، وقد كانت غينيا مسرحا لعمليات من هذا النوع اكثر من مرة منذ مطلع السبعينات ، وكذلك بنين (داهومى سابقا) والكنغو برازافيل التى اغتيل رئيسها نجوابى فى محاولة انقلاب فاشلة ٠

ومن هذا العرض يتضح ان استخدام المرتزقة فى الستينات كان الهدف الاساسى منه هو المساعدة فى تحقيق انفصال بعض الاقاليم الغنية فى الدول الافريقية كما حدث فى بيافرا وكاتنجا ٠ وفى السبعينات اصبح هذا الهدف ـ الى حد ما ـ هو اسقاط حكومات بعينها ومحاربة اتجاهات عقائدية ايديولوجية وزعزعة الاستقرار فيها ، وقد تركز هذا النشاط ضد الدول الافريقية ذات الاتجاهات الثورية او الاشتراكية مثل غينيا والكنغو برازافيل ٠

ويمثل المرتزقة وسيلة مناسبة تستخدمها القوى الكبرى لتحقيق اهدافها والحفاظ على مصالحها فى الدول النامية ومنها الدول الافريقية ٠ فهذه الوسيلة توفر على تلك القوى الكبرى استخدام قواتها المسلحة ٠ فى الصراعات الخارجية ، ومن ثم فانه يمكنها تحقيق مصالحها دون الصدام المباشر مع القوى الكبرى الاخرى ، كما يجنبها كثيرا من الحرج واثارة الرأى العام العالمى ضدها ٠ كما ان هؤلاء المرتزقة يكونون غالبا من الشخصيات التى مزقتها أزمات المجتمع الذى يعيشون فيه وممن يحلمون بالمغامرة والقتل من أجل المال أو من الذين تحركهم أوهام العنصرية البيضاء ، ومن ثم فان استخدامهم فى افريقيا وغيرها من العالم الثالث يعد إبعاد لهذه العناصر المريضة من مجتمعاتهم وتصدير هذه الأمراض الى الخارج ٠ (٢)

ويذكر بعض الباحثين ان الولايات المتحدة الامريكية لجأت الى استخدام المرتزقة كوسيلة من وسائل التدخل بعد فشل كل من " سياسة الحصار " فى الخمسينات وسياسة

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Colin Legum and Tony Hodges (eds), After Angola the war over Southern Africa, Rex Collings, London, 1976, P.28.

(٢) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٦٦ ، ٩٧ ٠

التدخل المباشر بالقوات الامريكية فى الستينات [١] . ويذهب اصحاب هذا الرأى الى القول بأن ادارة الرئيس كيندى قررت ـ بعد فشل سياسة الحصار ـ تشكيل قوات خاصة لتحل محل قسم الخدمات السرية بوكالة المخابرات الامريكية . واقتصر عمل هذه القوات على العمل كمستشارين لدى نظم الحكم الصديقة ويقترن بذلك تقديم مساعدات عسكرية كثيفة والدعم السياسى اللازم لتلك الدول . ولكن التطبيق العملى لهذه الاستراتيجية الجديدة فى فيتنام اثبت فشلا ذريعا عندما قررت وزارة الدفاع الامريكية فى نهاية ١٩٦٥ زيادة وجودها المباشر فى فيتنام ليصل عدد القوات الامريكية فى فيتنام الى نصف مليون جندى . وبعد فشل التدخل الامريكى فى فيتنام اتبعت الادارة الامريكية ـ فى أوائل السبعينات ـ ماعرف بمبدأ نيكسون الذى يقضى " بارسال الاسلحة وليس القوات الى مناطق الخطر" . ولما كان وجود الاسلحة وحدها لايكفى لاخماد ثورة أو تمرد فى دولة ما ، فقد كان من الضرورى وجود خبراء عسكريين لتشغيل واستخدام هذه الاسلحة على جميع المستويات . وكان المرتزقة هم البديل المناسب لذلك ، خاصة وان عمليات القوات الخاصة ثبت فشلها الى جانب ان اكتشافها يؤدى الى مزيد من التورط المباشر كما حدث فى فيتنام.

ونتيجة لوجود كوادر مدنية امريكية ذات خبرة فى الاعمال القتالية وتولد مناخ معادى للتدخل العسكرى الامريكى المباشر فى الفترة التى اعقبت الحرب الفيتنامية فضلا عن عجز أنشطة المخابرات الامريكية والرغبة فى وجود امريكى فى العالم الثالث ، اكتسب موضوع المرتزقة كشكل للتدخل الامريكى قدرا من الاهمية واصبح يناقش بصورة علنية .

وتقوم الاستراتيجية الامريكية فى استخدام المرتزقة كوسيلة للتدخل على أربعة عناصر هى :ـ [٢]

١) تقوم الولايات المتحدة بتزويد نظم الحكم الصديقة بالمساعدات العسكرية المناسبة من خلال المعونات المباشرة أو القروض المخصصة لتسهيل مشتريات الاسلحة من الشركات الامريكية أو وكلاء هذه الشركات.

---

(١) Churchill, Ward, "US Mercenaries in Southern Africa: The Recuriting Network and US Policy", Africa Today, Quarterly Review University of Denver, (Vol. 27, No. 2, 1980), PP. 29-31.

(٢) Ibid., P. 30.

٢) تقوم المخابرات المركزية الامريكية باعداد الكوادر السياسية وضباط الاتصال الذين يقومون بعمليات التجسس ويستخدمون كقنوات سرية بحجة الأمن القومى .

٣) تتكون المساعدات البشرية القتالية من المواطنين الامريكيين او الاجانب الذين لديهم خبرة حربية وهم غالبا ممن قاتلوا فى فيتنام ، ولا ترتبط هذه العناصر بأية علاقة رسمية بالادارة الامريكية (من الناحية العلنية على الأقل) . ويقوم هؤلاء بتجهيز وتدريب الكوادر المقاتلة فى الجيوش الوطنية والاشراف على التدريب على مختلف الاسلحة.

٤) تقوم وزارتا الخارجية والدفاع بالانابة عن الحكومة الامريكية بنفى وجود أية صلة لها بالمرتزقة وانكار تقديم أى نوع من المساعدة العسكرية لهم .

وقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية فى انجولا الا أن تطور الاحداث فيها لم يسمح بنجاح هذا التخطيط ، فالثورة الانجولية كانت قد قطعت شوطا طويلا لا يسمح بنجاح تدخل من هذا النوع خاصة بعد التدخل الكوبى السوفيتى الكثيف وشهدت انجولا مصرع عدد من المرتزقة الامريكيين والغربيين وعلى رأسهم المرتزق جورج بيكون كما تم أسر عدد آخر من ابرزهم دانيل جيرهارت المحارب القديم فى القوات الخاصة الامريكية.(١)

وبعد انتهاء الحرب الانجولية وانتصار الجانب الذى سانده السوفيت والكوبيون ، اتجهت الولايات المتحدة الى محاولة الحد من آثار هذا الانتصار على منطقة الجنوب الافريقى . فقد كان سقوط انجولا يعنى احتمال ان تخسر الولايات المتحدة نفوذها فى المنطقة كلها اذا امتد اليها النفوذ السوفيتى وسيطرت على الحكم فى دولها حركات التحرير الافريقية التى تلقى الدعم والمساندة من كوبا والاتحاد السوفيتى ، ولذلك يلاحظ أن الاستراتيجيات الامريكية بعد ١٩٧٦ كانت تدور كلها حول أفضل السبل للابقاء على الوضع القائم فى المنطقة وتأمين وجود سيطرة بيضاء مناهضة للشيوعية ، وكان الاختيار الامريكى هو ايجاد منطقة استراتيجية عازلة ووقع الاختيار على روديسيا (زيمبابوى) لتكون هى تلك المنطقة العازلة .

ولذلك تحول النشاط المرتزق الى روديسيا حيث وصل عدد الاجانب الموجودين فى الجيش الوطنى الروديسى طبقا لبعض التقديرات الى ٥٠٪ من اجمالى عدد قواته

---

(١) Ibid., P. 31.

من بينهم الفى مواطن امريكى . كما تقدر بعض المصادر عدد المرتزقة فى منطقة الجنوب الافريقى كلها عام ١٩٧٦ بنحو ١٤ الف مرتزق. (١)

وعلى العكس مما قد يعتقده البعض باختفاء ظاهرة المرتزقة فى افريقيا بعد انتهاء الحرب الانجولية وانتقال السلطة الى الاغلبية السوداء فى روديسيا ، الا أنه لا تزال توجد عمليات لتجنيد مرتزقة لناميبيا وانجولا ، ويدل على ذلك الاعلانات التى تظهر فى بعض المجلات الامريكية لبعض الافراد الذين يرغبون فى العمل كمرتزقة فى أى منطقة فى العالم.* ففى يونيو ١٩٨٠ ذكرت مجلة Anti-Apartheid ان مئات من العاملين فى خدمة الطيران الروديسى الخاص تلقوا عقودا للعمل لمدة عام مع قوات جنوب افريقيا لتشكيل وحدات ثورية مضادة على حدود ناميبيا الشمالية أو الانضمام الى قوات الانقاذ الخاص أو يتم ارسالهم الى انجولا للعمل مع جبهة يونيتا بقيادة سافيمبى. (٢)

وأكد ذلك ما كشفه روبرت موجابى رئيس وزراء زيمبابوى فى مؤتمر صحفى فى أوائل يوليو ١٩٨٠ من قيام البعثة الدبلوماسية لجمهورية جنوب افريقيا فى هرارى باقامة شبكة لتجنيد مرتزقة من البيض والسود فى زيمبابوى للقتال مع جيش جنوب افريقيا فى ناميبيا وأنجولا مما ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين زيمبابوى وجنوب افريقيا. (٣)

وخلاصة القول ان تكرار ظهور المرتزقة فى افريقيا يؤكد وجود مداخل دائمة فى الدول الافريقية تتسلل منها الدول الكبرى وتتخذمنها ستارا للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية وتوجيه الاحداث فيها بما يحقق مصالحها . وتتمثل هذه المداخل فى الفئات والطبقات التى ترتبط مصالحها بالاستعمار وكذلك فى الصراعات الشخصية والاقليمية والايديولوجية ، هذا فضلا عن ضعف المؤسسات السياسية فى كثير من الدول الافريقية الذى يغرى القوى المناوئة أو المعارضة للاستعانة بالمرتزقة لتحقيق اهدافها إذ سرعان ما تتهاوى هذه المؤسسات ويظهر ضعفها أمام أى تنظيم وتسليح جيد ، وقد يدفع ضعف تلك المؤسسات الى استعانة الحكومة المركزية نفسها بالمرتزقة - كما حدث فى الكنغو - لمواجهة حركات التمرد والانفصال.

---

(١) Ibid., P. 21.

* بالرغم من تحريم القانون الامريكى على أى فرد العمل لدى قوات مسلحة لدولة اخرى دون ان يصرح له بذلك مما يعرض الفرد لفقد جنسيته الامريكية .. الا أنه لم يفقد اى امريكى جنسيته حتى الان على الرغم من اعتراف بعضهم علنا بالعمل كمرتزق.

(٢) ، (٣) Idem.

المبحث الثاني

الوسائل الاقتصادية والاجتماعية للتدخل الاجنبي في افريقيا

يناقش هذا البحث بعض الوسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها القوى الاجنبية للتدخل في الشئون الافريقية ، والمتمثلة في اثارة الصراعات والتناقضات الداخلية بين مختلف الفئات والعناصر في كل دولة الى جانب اثارة الصراعات بين الدول الافريقية بعضها البعض وخاصة تلك الصراعات الناتجة عن الوضع المصطنع للحدود السياسية في افريقيا . ثم في محاولة الدول الكبرى استمرار استنزافها للموارد والثروات الافريقية الزراعية والمعدنية وضمان سيطرتها على تلك الموارد باستخدام الشركات متعددة الجنسية ، خاصة في ظل وجود كميات وفيرة ومتنوعة من تلك الثروات ذات الاهمية الحيوية للدول الصناعية .

أولا : _ اثارة التناقضات الداخلية والخارجية

يؤدي التركيب الاجتماعي في كثير من الدول الافريقية دورا هاما في تشجيع الدول الكبرى للتدخل في شئونها الداخلية عن طريق اثارة النعرات القومية والعنصرية والقبلية ، وتشجيع الوحدات القبلية والاقليات القومية على التكتل والانفصال . كما ان هذه الاقليات والقوميات تجد نفسها في كثير من الاحيان مضطرة الى الاستعانة بطرف خارجي _ على الاقل كمصدر للسلاح _ لمساندتها في تحقيق مطالبها بالانفصال أو الحكم الذاتي . ومن ثم فان هذه الأداة من أهم الوسائل التي تعمد الدول الكبرى الى استخدامها لاحداث اضطراب وعدم استقرار في الدولة المراد التدخل في شئونها ، وقد يؤدي هذا التدخل بدوره الى تدخل مضاد حينما تطلب الحكومة المركزية من الدول الكبرى الحليفة لها مساندتها للقضاء على محاولة التمرد أو الانفصال أو الثورة داخل اراضيها .

ومن أشهر النماذج لاستخدام هذه الأداة هو ما تعرضت له الكنغو (زائير) في محاولة انفصال اقليم كاتنجا اثناء الحرب الاهلية ٦٠ _ ١٩٦٥ وكذلك محاولتي الهجوم على اقليم شابا في عامي ٧٧ و ١٩٧٨ . وكذلك في نيجيريا اثناء محاولة انفصال اقليم بيافرا ٦٧ _ ١٩٧٠ ، ومحاولات اقليم اريتريا الانفصال عن اثيوبيا ، الى جانب ما تتعرض له السودان من محاولات الانفصال في اقليم جنوب السودان ، وما يمكن ان تتعرض له انجولا لو حاول اقليم " كابيندا " الغني بثرواته الانفصال عن الدولة التي لايرتبط باقليمها بأية رابطة أرضية .

وتزداد خطورة هذه الأداة فى ضوء تدهور وضعف مستوى اداء المؤسسات السياسية فى معظم الدول الافريقية ، فضلا عن تفشى الفساد فى هذه المؤسسات وفى جميع أجهزة الدولة وقصور قدراتها وتضاؤل فعاليتها ، "مما جعلها (هذه الدول) عرضة للانقلابات المتكررة سواء الناجمة عن السخط على الاوضاع الفاسدة وظهور الفئات المتميزة والاستغلالية ، أو عن رغبة بعض الفئات فى احكام قبضتها على مصادر الثروة ومقاليد السلطة معا ."(١)

وتتضح ابعاد هذه المشكلة فى البلدان الافريقية التى تعانى من وجود أقليات ونزعات تحررية وانفصالية دينية أو قومية أو قبلية ، "حيث يؤدى عجز المؤسسات السياسية وانتشار الفساد فى أجهزة الدولة وضعف السلطة المركزية الى زيادة حدة هذه النزعات الانفصالية والتحررية التى تجد من بعض القوى الخارجية مساندين لها . وتلجأ السلطة الحاكمة فى هذه البلدان - فى أحوال كثيرة - الى اسلوب القمع والقسر والاعتماد على القوى الاجنبية لمواجهة هذه الحركات ويتضح هذا الأمر فى اثيوبيا فى مواجهة ثوار اريتريا او غيرها من الحركات الاخرى التى تطالب بالانفصال أو الاستقلال ."(٢)

ومن ناحية اخرى تشكل صراعات الحدود والمطالب الاقليمية لبعض الدول الافريقية - الناجمة عن التقسيم الاستعمارى التعسفى للقارة فى القرن الماضى - أوسع الابواب للتدخل الاجنبى فى شئون القارة . فقد حدثت بين الدول الافريقية منذ الستينات منازعات وصراعات كثيرة على الحدود ، وصلت فى بعض الاحيان الى مرحلة خطيرة ترتب عليها نشوب حروب تراوحت بين اشتباكات محدودة الى حروب اقليمية خطيرة. وأدت هذه الاشتباكات والحروب الى تورط دول اجنبية عن القارة فيها ، وكادت تلك الصراعات والحروب نتيجة التدخل الاجنبى ان تتحول الى ميدان للحرب الباردة والصراع الدولى بين القوى العظمى كما يتضح من الصراعات فى القرن الافريقى .

ويلاحظ ان بعض الدول الكبرى تلجأ فى حالات كثيرة الى تحريض دولة أو مجموعة من الدول الافريقية ضد دولة افريقية اخرى مجاورة - تتبنى اتجاهات

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٢) نفس المرجع السابق .

ايديولوجية او تقيم علاقات تتناقض مع مصالح تلك الدول الكبرى — بهدف التأثير على الاوضاع الداخلية فى تلك الدولة وتوجيه سياستها وجهة معينة تتطابق مع مصالح هذه الدول الكبرى • كما تشجع الدول الكبرى بعض الدول الافريقية على ايواء المنشقين عن دولة افريقية اخرى وتدريبهم وتسليحهم انتظارا لامكانية دفعهم من جديد فى محاولة انقلابية • كما هو الحال بالنسبة لليبيا التى تأوى المنشقين السودانيين والتشاديين* • وينطبق ذلك ايضا على زائير وانجولا فقد احتضنت زائير حركة فنالا حتى بعد استقلال انجولا وسمحت لها باقامة معسكرات على الحدود الانجولية للقيام بعملياتها منها ضد القوات الحكومية الانجولية بهدف اضعاف الحكومة المركزية فى لواندا واشاعة جو من عدم الاستقرار للتشجيع على التمرد والثورة ضد نظام الحكم القائم • وقد أدى هذا السلوك من جانب زائير الى سلوك مشابه ومضاد من جانب الحكومة الانجولية التى احتضنت قوات جبهة فنلك والمنشقين الزائيريين وقامت بتدريبهم وتسليحهم والسماح لهم بالتسلل عبر حدودها للهجوم على اقليم شابا عامى ٧٧ و ١٩٧٨م •

هذا بخلاف المطالب الاقليمية التى ترفعها بعض الدول الافريقية فى اراضى دولة أو دول أخرى مجاورة مثل مطالبة الصومال بضم اجزاء من اثيوبيا وكينيا وجيبوتى اليها على اعتبار انها كانت جزءا من الاقليم الصومالى قبل الاستعمار •

وتمثل هذه الصراعات الاقليمية منفذا دائما للتدخل الاجنبى فى شئون القارة ، حيث يلاحظ ان الدول الكبرى لا تقف مكتوفة الأيدى أو متفرجة إزاء الصراعات الاقليمية ، فى منطقة ما بين بعض الدول الافريقية أو حتى ازاء الصراعات الداخلية فى دولة افريقية ، حيث تسارع هذه القوى الكبرى بحماية مصالحها عن طريق تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية للحركات أو الجماعات أو نظم الحكم الموالية لها فى تلك المنطقة أو الدولة ، نظرا لما لهذه الصراعات سواء الاقليمية أو الداخلية من آثار دولية وما قد يترتب عليها من تغيير للتحالفات الخارجية •

والنظرة المتفحصة لمنطقة القرن الافريقى وما تموج به من صراعات تؤكد وجهة النظر هذه ، حيث تتنافس الدول الكبرى للسيطرة على تلك المنطقة نظرا لتحكمها

---

* تورطت ليبيا فى تشاد بصورة سافرة وصلت الى الزج بقواتها المسلحة لمساندة المنشقين التشاديين للاطاحة بنظام الحكم القائم فى تشاد مما أدى الى استنجاد الحكومة التشادية فى نجامينا بفرنسا للتدخل بقواتها المسلحة لوقف زحف القوات المتمردة التى تساندها القوات الليبية •

فى الطريق البحرى المؤدى الى الهند وهو طريق نقل البترول من منطقة الخليج العربى الى أوربا واليابان . ومن ثم تتضح خطورة أى صراع أو نزاع اقليمى أو محلى فى تلك المنطقة على المصالح والارتباطات الدولية ، والذى انعكس فى التورطات الدولية فى صراعات تلك المنطقة . ومن اهم الصراعات التى توجد فى منطقة القرن الافريقى وتعكس هذا الوضع مايلى :-

- الصراع الاثيوبى الصومالى حول منطقة الاوجادين فى جنوب شرق اثيوبيا .
- النزاع الاثيوبى الصومالى حول دولة جيبوتى* التى تمثل المخرج الأساسى لاثيوبيا الى البحر ويمثل اغلاق موانيها امام اثيوبيا انتحارا اقتصاديا غير محتمل لها.(١)
- الصراع الصومالى الكينى حول منطقة الاقليم الشرقى فى كينيا الذى تطالب الصومال بضمه اليها .
- الحرب الدائرة فى اريتريا منذ وقت طويل ، حيث يحاول ابناء الاقليم بمساعدات خارجية الانفصال عن اثيوبيا .
- التوتر القائم بين السودان واثيوبيا ، حيث يتهم كل جانب منهما الاخر بمساندة القوى الانفصالية والمناهضة للجانب الثانى .

ويلاحظ أن هذه الصراعات تختفى تحت السطح احيانا وتظهر احيانا اخرى ، ويرجع ذلك الى تغير التحالفات الدولية فى المنطقة وتناقضها ، ووصلت حدة هذه الصراعات الى ذروتها فى النصف الثانى من السبعينات نتيجه لهذا العامل ، ويتضح ذلك من قراءة التطورات فى هذه المنطقة فى تلك الفترة.

لقد استقر شكل التحالفات الدولية فى منطقة القرن الافريقى فى أوائل السبعينات على علاقات اثيوبية امريكية وثيقة ووجود قاعدة عسكرية امريكية فى اثيوبيا ، يقابلها علاقات صومالية سوفيتية وثيقة** ووجود قاعدة عسكرية سوفيتية فى ميناء بربره الصومالى***.

---

* توقف هذا الصراع ولو ظاهريا بعد الاستفتاء الذى أدى الى الاستقلال فى مايو ١٩٧٧، وايضا بفضل الوجود العسكرى الفرنسى فيها حتى الان.

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧٧.

** قام الاتحاد السوفيتى بتجهيز وتدريب وتسليح القوات الصومالية (٢٠٠ الف ضابط وجندى). لتصبح واحدة من افضل القوات المسلحة فى افريقيا جنوب الصحراء.

*** تسمى احيانا على سبيل المواربة تسهيلات بحرية.

اما فى السودان فقد نجح الرئيس نميرى فى الاستيلاء على السلطة فى عام ١٩٦٩ بالتحالف مع الضباط الشيوعيين وحظى بتأييد موسكو واتجه الى تدعيم علاقاته بالاتحاد السوفيتى .

وكانت اثيوبيا فى ذلك الوقت مستندة الى التأييد والدعم الامريكى تشجع قوات حركة " انيانيا " على الانفصال عن السودان مما ادى الى زعزعة نظام الحكم فى الخرطوم ، وفى مقابل ذلك كان السودان يفتح أراضيه لثوار اريتريا ويقدم لهم المساندة والتأييد لمساعدتهم على الاستقلال عن اثيوبيا مما ادى الى زعزعة نظام حكم هيلاسيلاسى ." ولكن تغير هذا الوضع بعد ان تخلص الرئيس نميرى من حلفائه الشيوعيين* ، وطرده للخبراء السوفيت من السودان واتجاهه لتوثيق علاقاته بالغرب . حيث هدأت الحرب الدائرة فى جنوب السودان وحضر الامبراطور هيلاسيلاسى مؤتمر المصالحة بين الشمال والجنوب ، وفى المقابل فتر تأييد ومساندة السودان لثوار اريتريا وقام نميرى ببذل مساعيه للتوفيق بين هيلاسيلاسى وثوار اريتريا ." (١)

وفى أعقاب عزل الامبراطور هيلاسيلاسى عام ١٩٧٤ وقيام الثورة فى اثيوبيا بدأ الاتحاد السوفيتى فى تحسين علاقاته مع النظام الجديد فى اديس ابابا، ثم توثقت العلاقات الاثيوبية السوفيتية اكثر بعد استيلاء منجستو على السلطة فى أعقاب تخلصه من رفاقه اليساريين من ذوى الاتجاه الصينى ، وكان يقابل ذلك تدهور شديد فى العلاقات الامريكية الاثيوبية ." فى ذلك الوقت بدأت القوات الاثيوبية تتحرش بالقوات السودانية على الحدود ، وأخذت اثيوبيا فى تشجيع ومساعدة ابناء الجنوب السودانى على الانفصال بينما اخذ النظام السودانى يستأنف مساعداته لثوار اريتريا وبعض حركات المعارضة الاثيوبية الأخرى ومنها " الاتحاد الديمقراطى الاثيوبى " والسماح له باقامة قواعده فى الاراضى السودانية" (٢)

كما ان الاتحاد السوفيتى الذى كان يشجع ويساند ثوار اريتريا ويقوم لهم مساعدات عسكرية عن طريق كوبا أوقف هذه المساعدات ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت كوبا فى سبتمبر ١٩٧٧ بمساعدة اثيوبيا فى تشكيل " كتائب جيش الفلاحين " لمواجهة حركات التمرد فى اثيوبيا، كما اشتركت آلاف من القوات الكوبية التى تدفقت على اثيوبيا مع الجيش الاثيوبى فى عملياته للقضاء على الحركة الاريترية . كما ان ليبيا التى كانت

---

* فى أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التى قادها الضباط الشيوعيين ضد نميرى فى عام ١٩٧١م .

(١) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢) نفس المرجع السابق .

تساعد ثوار اريتريا بالمال والسلاح والتى لعبت دورا هاما فى احباط محاولة الانقلاب الشيوعى ضد نميرى عام ١٩٧١ تغيرت تحالفاتها الدولية واوقفت مساعداتها لثوار اريتريا بل أنها ايضا قامت بمساندة النظام الاثيوبى للقضاء على حركة انفصال اريتريا ، وأصبحت ليبيا مهتمة بتشجيع المعارضة السودانية ضد نميرى وساندت متمردى الجنوب السودانى على الانفصال.

ومن ناحية أخرى أدى التحالف الجديد بين الاتحاد السوفيتى واثيوبيا الى توتر العلاقات السوفيتية الصومالية خاصة بعد فشل الاتحاد السوفيتى فى تكوين حزام شيوعى عند مدخل البحر الاحمر يضم اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبى ." وبعد ان كان الاتحاد السوفيتى يساند المطالب الصومالية فى اقليم أوجادين فى اثيوبيا وهى المطالب التى كانت توصف "بالمنطق الثورى" * ، بينما كانت الولايات المتحدة تساند اثيوبيا التى كان موقفها يوصف بأنه يعتمد على " المنطق المحافظ " ، اصبح الاتحاد السوفيتى هو الذى يساند المنطق الاثيوبى المحافظ والولايات المتحدة هى التى تساند المنطق الثورى الصومالى ."(١)

وفى نفس الوقت الذى توترت فيه العلاقات الصومالية السوفيتية توترت ايضا العلاقات الامريكية الاثيوبية بعد طرد بعثتها الدبلوماسية وخبرائها العسكريين من اديس ابابا مما اوجد تقارب امريكى صومالى ، وبدأت تتحسن العلاقات بين الصومال والدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة . وانتهى الأمر بانهيار العلاقات الصومالية السوفيتية وأوقفت الصومال منح الاتحاد السوفيتى تسهيلات بحرية فى موانيها بينما منحت هذه التسهيلات بعد ذلك للولايات المتحدة .

وفى الوقت الذى توثقت فيه العلاقات الصومالية الامريكية من ناحية والاثيوبية السوفيتية من ناحية أخرى نجد أن الجبهة الصومالية الاثيوبية تشتعل مرة أخرى وتدور معارك طاحنة فى عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ فى اقليم اوجادين بين ثوار " جبهة

---

* الذى يرى وجوب اعادة النظر فى الحدود القائمة فى افريقيا والتى وضعت بشكل تعسفى وعشوائى وهو المنطق الذى رفضته الدول الافريقية ولم تقره منظمة الوحدة الافريقية التى وافقت على مبدأ قدسية الحدود وبقاء الوضع على ما هو عليه ولم تتحفظ على هذا المبدأ سوى المغرب والصومال .

(١) المرجع السابق ، ص٨٢ .

تحرير الصومال الغربى " التى تساندها الصومال* من ناحية وبين القوات الاثيوبية من ناحية اخرى .

أما بالنسبة للنزاع الصومالى الكينى فقد كان يشتعل ويهدأ تبعا للتحالفات الدولية للدولتين ، ففى الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفيتى له علاقات وثيقة بالصومال اشتعلت تلك الجبهة ووقعت اشتباكات محدودة بين القوات الصومالية والقوات الكينية التى تدعمها وتساندها الولايات المتحدة والدول الغربية . وبعد تغيير تحالفات الصومال الدولية وتوثيق علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية وبالغرب هدأت الجبهة الصومالية الكينية وتوصل الطرفان الى اتفاقية بينهما فى أواخر يوليو ١٩٧٧ بخصوص مناطق الحدود المتنازع عليها بينهما . **

يستخلص مما سبق ان الصراعات الداخلية والخارجية فى افريقيا تمثل بابا واسعا للتدخل الاجنبى من جانب القوى الكبرى فى شئون القارة وتلجأ هذه القوى فى حالات كثيرة الى تحريك واثارة هذه الصراعات لتحقيق أهدافها فى الدول الافريقية . ونظرا لخطورة هذه الوسيلة فانها تعد من أهم الاساليب أو الوسائل التى تستخدمها القوى الكبرى للتدخل فى افريقيا .

---

* اشتركت بعض الوحدات الصومالية فى القتال الى جانب قوات جبهة تحرير الصومال الغربى .

** وقد يكون هناك اسبابا اخرى دفعت الطرفين - خاصة الصومال التى كانت مشتبكة فى ذلك الوقت مع اثيوبيا فى الاوجادين - الى توقيع تلك الاتفاقية ، الا أن عنصر التحالفات الدولية سيظل ايضا أحد عوامل توقيع هذه الاتفاقية .

ثانيا :- استخدام الشركات متعددة الجنسيات.

تلعب الشركات متعددة الجنسية فى الوقت الحالى دورا هاما فى تنفيذ السياسات الخارجية للدولة الأم التابعة لها حيث يوجد ارتباط وثيق بين الاثنين اذ تقوم الشركات بخدمة اهداف بلادها السياسية والاستراتيجية كما أنها فى نفس الوقت تجسد جزءا من المصالح الحيوية للدولة الام فى الخارج . "فنتيجة للدور الذى تقوم به الشركات الامريكية فى الخارج لخدمة السياسة الامريكية حظيت تلك الشركات باهتمام بالغ من الادارة الامريكية التى قامت بالضغط على حلفائها للحصول لهذه الشركات على وضع أفضل واعتراف دولى . ففى فترة انشاء السوق الاوربية المشتركة ضغطت الولايات المتحدة لانتزاع اعتراف معاهدة السوق بحق الشركات الامريكية فى التمتع بنفس معاملة الشركات الاوربية." (١)

وقبل الاستطراد فى توضيح كيفية استخدام الدول الكبرى للشركات متعددة الجنسية كأداة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى يجب التعرض اولا الى تحديد ماهية تلك الشركات والقاء الضوء على التطور التاريخى لظهورها فى العصر الحالى .

وبعيدا عن الاختلافات فى وجهات النظر فى تعريف الشركات متعددة الجنسية والتى يطلق عليها اسم الشركات عبر القومية أو فوق القومية كتعبير منظمات الامم المتحدة، يكتفى الباحث بالتعريف الذى وضعته مجموعة كبار خبراء الامم المتحدة والذى يذهب الى تعريف هذه الشركات " بأنها عبارة عن مشروعات تملك او تتحكم فى الانتاج أو فى تقديم تسهيلات خدمية خارج الدولة التى يقع فيها مقرها الرئيسى . وهذه المشروعات ليست بالضرورة مشروعات مساهمة أو خاصة بل قد تكون مشروعات تعاونية أو مملوكة للدولة." . (٢)

ويلاحظ أن تعبير الشركة متعددة الجنسية "تعبير حديث استخدم لأول مرة فى بداية الستينات من القرن الحالى على الرغم من ان وجود هذه الشركات يرجع

---

(١) المنظمة العربية للعلوم الادارية ، اثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، ترجمة وتلخيص محمد عبد الرحمن ، سلسلة الفكر الادارى المعاصر ، عدد ٤٤ ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ص٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص٣٥ .

الى اكثر من مائة عام مضت . وظل عدد تلك الشركات محدودا حتى الحرب العالمية الثانية . وكان اكثرها قوة وضخامة لا يتجاوز عدد فروعه أربعة على الأكثر حيث كانت قدراتها محدودة باستثناء شركات البترول . كما ان نشاط تلك الشركات كان مركزا على المواد الخام . وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت تلك الشركات وازداد عددها حيث يقدر بـ ٣٠٠ شركة فى امريكا و ٢٠٠ شركة فى أوربا الغربية واليابان ". (١)

"وقد ساعد التقدم التكنولوجى على انتشار وهيمنة هذه الشركات بحيث أمكن لها السيطرة مركزيا على عدد كبير من الفروع المنتشرة فى أنحاء العالم . وامتد نشاط هذه الشركات الى مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وأصبح يرتكز بالدرجة الأولى على الصناعات التحويلية والاستثمارات المالية والنشاط الاستخراجى . كما أصبح نشاط هذه الشركات من الضخامة بحيث يفوق حجم اعمال بعضها اجمالى الانفاق الحكومى لعدة دول مجتمعة .. ويقدر ان تسيطر مابين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ شركة عملاقة فى عام ١٩٨٥ على ٨٠٪ من مجموع الممتلكات الانتاجية فى العالم خارج الدول الشيوعية ". (٢)

"ويتزايد تأثير تلك الشركات على الاقتصاد العالمى من خلال سيطرتها على تكنولوجيا الانتاج ورأس المال التمويلى والتسويق وهى المصادر الاساسية للحياة الاقتصادية ". (٣) ونظرا لهذه الاهمية المتزايدة للشركات متعددة الجنسية اصبحت سلاحا ذو حدين فلو أحسن استخدامها تكون اداة فعالة للتنمية ، كما انها من الممكن ان تكون مصدرا للتوتر والصراعات لتدخلها فى كافة جوانب الحياة الدولية تقريبا .

وتنبع غالبية المشاكل المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسية من طبيعة نشاط هذه الشركات التى تستلزم تخطى الحدود القومية فى عالم قسم الى دول مستقلة ذات سيادة . وتمتلك هذه الشركات الطاقات الضخمة التى يمكن وضعها فى خدمة التنمية العالمية ، ومع ذلك فان نفس هذه الطاقات قد تستخدم بشكل يتعارض مع المصالح الخاصة للدول المضيفة لها ففى الوقت الذى نجد فيه الحكومات تسعى لتحقيق الاهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تحقق لمواطنيها التقدم والرفاهية

---

(١) د. حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٥ ص ١٦١.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٢.

(٣) نفس المرجع السابق .

فاننا نجد ان الاهداف الرئيسية للشركات متعددة الجنسية - شأنها شأن كافة منظمات الأعمال فى العالم - هى تحقيق أعلى ربح ممكن مما يؤدى الى قيام تعارض أو على الأقل عدم اتفاق بين اهداف الدول واهداف تلك الشركات[١].

ونظرا للامكانات الضخمة والموارد الهائلة للشركات متعددة الجنسية فانها " تترك آثارا واضحة على انماط الاستهلاك وعلى النزعة نحو التجديد والابتكار وتوجيه التطوير التكنولوجى ،كما توجه الاستثمار وتملك او تنتج غالبية السلع الاساسية المستخدمة فى الصناعة والتجارة ... مما يجعلها تستطيع ان تؤثر فى العمليات السياسية بمفهومها الواسع فى كل من الدول المضيفة والمستضافة على السواء "[٢].

ولكن يجب التفرقة بين حالتين للشركات متعددة الجنسية . الحالة الأولى هى وجود هذه الشركات فى دول متقدمة .. وهذا الأمر لا يثير مشكلات كبيرة ، لانه قائم فى اطار دول متقدمة ذات هياكل اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقرة وفى اطار مبدأ المعاملة بالمثل . أما الحالة الثانية وهى الأخطر والتى تهتم الدراسة بابرازها تتمثل فى تغلغل وتوسع تلك الشركات فى الدول المتخلفة . وهذا الأمر يثير مشاكل كثيرة ، حيث يتطلب توسع رأس المال بالمستوى الذى تحتاجة تلك الشركات الاحتكارية دعم دولها من اجل ايجاد مناخ ملائم للعمل أو ما يطلق عليه " مناخ الاستثمار" .. وقد يتطلب الامر تدخلا مباشرا من جانب الدولة الام فى حالة تهديد مصالح تلك الشركات[٣].

واذا كان الدور الرئيسى الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية هو دور اقتصادى فى طبيعته وتأثيره الا أنه غالبا مايمتد ليشمل باثاره المجال السياسى بشكل أو آخر وكان اكتشاف المحاولة التى قامت بها شركة التليفون والتلغراف الامريكية للاطاحة بحكومة الرئيس الشيلى سلفادور الليندى فى عامى ٧٠ ، ١٩٧١* ، وراء الاهتمام العالمى الواسع المدى بالشركات متعددة الجنسية وآثارها السياسية . وعلى

---

(١) المنظمة العربية للعلوم الادارية ،مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) د. حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية ... ، مرجع سابق ،ص ١٦٧-١٦٩.

* وهو الامر الذى فضحة الرئيس الشيلى سلفادور الليندى فى خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٢.

الرغم من ان هذه الحوادث لا تتكرر كثيرا أو لا يتم كشف النقاب عنها الا أنه يمكن القول بأن للشركات متعددة الجنسيات دورا فى بعض الحالات فى أثاره القلاقل السياسية وعدم الاستقرار فى الدول المضيفة خاصة الدول المتخلفة .

وتتخذ تحركات الشركات متعددة الجنسية فى المجال السياسى أشكالا أقل وضوحا وصراحة عنها فى المجال الاقتصادى . "فقد تحاول هذه الشركات ان تؤثر على السياسة الخارجية والداخلية للدولة التى يوجد فيها مقرها الرئيسى بالاستفادة مما تملكه من قوة مالية ضخمة ومن علاقاتها مع الجهات الحكومية ، كما انها تحاول التأثير على السلطات التشريعية فى الدولة الام لتكون مع أو ضد الحكومات المضيفة حسب موقف هذه الحكومات تجاه منح الامتيازات والاستثمارات الخاصة للشركات متعددة الجنسية ". (١)

وقد تحاول الفروع التابعة للشركات المتعددة الجنسية فى الدول المضيفة ان تضغط على الحكومات وتؤثر فى سياساتها بطرق غير مشروعة مثل التقرب الى المجموعات المحلية التى تتعاطف مع الاستثمار الاجنبى ، ومحاولة دعم موقفها بكافة الامكانيات سواء المتاحة لديها كفروع أو التى لدى الشركات الام التابعة لها ، وفى نفس الوقت تحشد قواها ضد المجموعات المحلية التى تتعاطف مع قضية الاصلاح الاجتماعى. (٢)

ولايضاح الدور السياسى الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات نستعرض فيما يلى الوسائل التى تستخدمها تلك الشركات فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول النامية المضيفة لها (٣) :ـ

١) تستخدم الشركات متعددة الجنسية أسلوب الضغط الاقتصادى لمقاومة سياسات الحكومات الوطنية اليسارية التى تنتهج سياسات لا ترضى عنها الشركات ، وذلك عبر أساليب وأدوات عديدة منها استخدام تلك الشركات لحجمها وأهميتها الاقتصادية ورؤوس اموالها فى التأثير على المركز السياسى للحكومة عن طريق تأثيرها على قيمه العملة للمساومة مع تلك الحكومات للتوصل الى أفضل الظروف المناسبة لعملها والضغط لاتباع سياسات معينة فى الصناعة والاقتصاد وفى

---

(١) المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ .
(٣) محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٨ .

حالات كثيرة تتقدم بمطالب ذات طابع سياسى • ومن الأمثلة على ذلك شركة الفواكه المتحدة فى جواتيمالا ١٩٥٤ ، وشركة التليفون والتلغراف فى شيلى ١٩٧١م•

٢) كما تستطيع تلك الشركات تنظيم اسلوب المقاطعة على نطاق واسع ، فقد استخدمت الحكومة الامريكية شركاتها فى الخارج لفرض عقوبات اقتصادية على الدول التى لا ترضى سياساتها الحكومة الامريكية • والمثل البارز على ذلك شركات البترول الامريكية ، فبسبب مركزها الهائل فى الاقتصاديات المتقدمة وكونها المزود الرئيسى بالطاقة لكثير من الدول تستطيع الحكومة الامريكية فرض تخفيضات واحيانا الحظر الكامل على توزيع البترول بواسطة الشركات الامريكية ، وتتبع نفس السياسة ازاء التحركات النقدية • فقد فرض الرئيس الامريكى نيكسون عقوبات اقتصادية ضد بلجيكا عام ١٩٧١ أدت الى خروج اكثر من الف مليون دولار من بلجيكا مما تسبب فى زعزعة مركزها المالى • *

٣) تنشىء الشركات متعددة الجنسية علاقات وثيقة مع عديد من الفئات المحلية ذات النفوذ وخاصة كبار الملاك ودوائر رجال الاعمال والسلك السياسى وكوادر الجيش والحكومة ، وترتبط تلك الفئات بمصالحها عبر عديد من الادوات بدءا بالرشوة المباشرة حتى الاعمال المشتركة مرورا بالمساعدات المالية للاحزاب السياسية وتخطيط الدعاية الانتخابية • كما توطد هذه الشركات علاقاتها بالشخصيات المؤثرة على الرأى العام عن طريق اشراكها فى عضوية مجالس ادارات الشركات وربط مصالحها التجارية والمالية بتلك الشركات•

وترصد الشركات لعملياتها ذات الطابع السياسى مبالغ كبيرة فى ميزانيتها ، وقد تضعها تحت اسم مباشر " مدفوعات سياسية " او تحت مسميات غير مباشرة مثل علاقات عامة أو تبرعات ، ولكنها تحمل نفس المعنى • وتكاد تكون الرشوة عرفا تتعامل به هذه الشركات مع كبار المسئولين فى الدول الاجنبية ، والمثال على ذلك ما كشفت عنه فضيحة شركة لوكهيد الامريكية التى اطاحت برئيس الوزراء اليابانى •

---

* قامت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية باستخدام نفوذهما على الدول الاخرى لمقاطعة البترول الايرانى بعد قرار حكومة مصدق عام ١٩٥١ بتأميم شركات البترول فى ايران ، مما ادى فى النهاية الى الاطاحة بحكومة مصدق ١٩٥٤• ومن الامثلة الاخرى ما حدث فى الستينات عندما هددت الولايات المتحدة بوقف مساعداتها لكل من بيرو وسيلان نتيجة لتأميمها شركات البترول الامريكية•

٤) عندما تفشل اساليب الضغط السياسي والاقتصادى واستمالة الرأى العام تلجأ تلك الشركات الى تدبير الانقلابات بالتعاون مع حكوماتها الأم . فاحيانا تستخدم هذه الشركات لممارسة بعض انشطة المخابرات تحت ستار العمليات التجارية حيث تمثل القنطرة التى يعبر عليها عملاء اجهزة المخابرات ومنظمى الحركات الانقلابية وخبراء الثورات المضادة الى المجتمع المحلى . " والنموذج التقليدى للانقلابات العسكرية يبدأ بوفرة من المعلومات والتقارير التى تقدمها الشركات الى حكوماتها ، وتسهل لمخابراتها الاتصال بالفئات والشخصيات القيادية فى السياسة والجيش ، ثم تعمل الشركات على خلق فوضى اقتصادية وبالتالى سياسية وتمثل هذه أفضل الظروف للانقلاب العسكرى . "(١)

ولو انتقلنا الى التطبيق على الدول الافريقية نجد ان الشركات متعددة الجنسية لعبت ومازالت تلعب دورا هاما فى السيطرة على اقتصاديات الدول الافريقية والتأثير على المجتمعات الافريقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . فقد اتاحت السيطرة الاستعمارية على افريقيا فرصة مواتية لتلك الشركات لتمد نشاطها الى مختلف الدول والاقاليم الافريقية والسيطرة على مواردها من المواد الخام الزراعية والمعدنية ، كما كانت هذه الفترة الاستعمارية مواتية لهذه الشركات للحصول على أكبر قدر من الامتيازات ، فعلى سبيل المثال حصلت شركة " يونيليفر " البريطانية لصناعة الزيوت والصابون من السلطات البلجيكية على امتياز بحق استغلال ٧٥٠ ألف هكتار من اراضى الكنغو ـ تغطى مساحة دائرية يصل نصف قطرها ٦٠ كيلو مترا ـ بالاضافة الى اعطائها حق احتكار شراء ثمار زيت النخيل من الفلاحين الكنغوليين بالأسعار التى تحددها الشركة.(٢)

ونظرا لوفرة الثروات الطبيعية والمواد الخام الزراعية والمعدنية فى الاقاليم الافريقية تدفق على القارة الاستثمارات والاحتكارات الاجنبية . ونظرا لعدم كفاية البيانات والمعلومات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية فى افريقيا يكتفى الباحث

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥٠.

(٢) Kaunda, Kabala, "Multinational Corporations and the Installation of Externally-Oriented Economies Structures in Contemporary. Africa: The Example of the Unilever-Zaire group", Carl Widstrand (ed.), Multinational Firms in Africa, Scandinavian Institute for African Studies, Uppsala, Sweden, 1975, P. 303.

بالاستدلال من البيانات المتاحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى القارة على مدى تغلغل وسيطرة تلك الشركات على الاقتصاديات الافريقية حيث "يعتبر الاستثمار المباشر أداة للتغلغل وفرض السيطرة على وحدة اجتماعية اخرى عن طريق تصدير رأس المال الذى يأخذ عادة شكل اقامة شركة فرعية قد تتملكها بصورة كاملة الشركات متعددة الجنسية". (١)

وسوف تعتمد الدراسة على معيارين لقياس مدى تغلغل وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاديات الافريقية هما :-

١) نسبة مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الناتج القومى الاجمالى لكل دولة افريقية.

٢) نسبة مساهمة الاستثمارات المباشرة لدولة اجنبية واحدة فى اجمالى الاستثمارات الاجنبية فى كل دولة افريقية على حده.

ويتضح من الجدول التالى رقم (١١) الى أى مدى تسيطر الاستثمارات الاجنبية على الاقتصاديات الافريقية حيث يصل الأمر الى اعتماد بعض الدول الافريقية على الاستثمارات الاجنبية فى الحصول على ١٠٠% أو أكثر من اجمالى انتاجها القومى . ويشير هذا الوضع الى نوع من التبعية الاقتصادية الشديدة . ولذلك يذهب احد الباحثين الى قياس درجة استقلالية أو عدم استقلالية الدولة اقتصاديا بمدى مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى اجمالى الناتج القومى لها، فمتى زادت هذه النسبة عن ٣٠% من اجمالى الناتج القومى للدولة غدت غير مستقلة اقتصاديا . أما الدولة المستقلة فهى التى تقل فيها هذه النسبة عن ١% فقط. (٢)

وبتطبيق هذا المقياس على الجدول يلاحظ وجود ثلاث حالات عدم استقلال اقتصادى . أو ما يمكن ان نسميه تجاوزا تبعية اقتصادية كاملة لفرنسا هى الجابون والكنغو الشعبية وموريتانيا . وحالتان تبعية لبريطانيا هما سوازيلاند وزامبيا . وحالتان تبعية لامريكا هما ليبيريا وليبيا . وحالة تبعية لبلجيكا هى زائير . أما الدول المستقلة فيهما دولتين فقط مصر وليسوتو. *

---

(١) *Idem.*

(٢) Hveem, Helge, *Op.Cit.*, P. 76.

* هذا التقسيم لمقتضيات الدراسة فقط . وقد تغير وضع كثير من الدول الافريقية الآن.

جدول (١١) يبين الاستثمار الاجنبي المباشر في افريقيا في عامي ١٩٦٧ و ١٩٧١

الدولة الافريقية	مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى اجمالى الناتج القومى (نسبة مئوية)		نسبة مساهمة الدول المتقدمة فى اجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الدول الافريقية عام ١٩٦٧				ملاحظات
	١٩٦٧	١٩٧١	الدولة	%	الدولة	%	
بتسوانا	١	١٠	بريطانيا	٨٨	هولندا	١٢	
جامبيا	١٠	٦	بريطانيا	٨٧	الولايات المتحدة	٤ر٣	
غانا	١٥	١٥	بريطانيا	٥٩ر١	الولايات المتحدة	٢٤ر٦	
كينيا	١٥	١١	بريطانيا	٧٨ر٨	الولايات المتحدة	٨ر٧	
ليسوتو	١	٢	بريطانيا	٦٠ر٠	الولايات المتحدة	٢٠ر٠	
مالاوى	١٤	٩	بريطانيا	٩٢ر٧	الولايات المتحدة	٦ر٧	
نيجيريا	٢١	٢٢	بريطانيا	٥٣ر٨	الولايات المتحدة	١٦ر٤	١٤ر٥ هولندا.
سيراليون	١٨	١٣	بريطانيا	٨٤ر١	الولايات المتحدة	١٣ر٢	
السودان	٢	٢	بريطانيا	٧٤ر٩	هولندا	١٣ر٦	
سوازيلاند	٣٩	٤٤	بريطانيا	٩٦ر٦	الولايات المتحدة	٣ر٤	
تنزانيا	٧	٤	بريطانيا	٤٦ر٧	ايطاليا	١٨ر٢	١٢ر٩ الدنمارك.
اوغندا	٧	٤	بريطانيا	٤٨ر١	كندا	٣١ر٣	٤ر٢ الولايات المتحدة.
زامبيا	٣٦	١٩	بريطانيا	٧٩ر٦	الولايات المتحدة	١٩ر٢	
الجزائر	٢٣	٤	فرنسا	٧١ر٧	الولايات المتحدة	١٦ر٤	
المغرب	٧	٦	فرنسا	٤٥ر٢	الولايات المتحدة	١٩ر٥	١٥ر٦ ايطاليا.
تونس	١٤	١٠	فرنسا	٣٩ر٢	ايطاليا	٢٨ر٥	١٠ر٥ السويد.
الكاميرون	١٩	١٧	فرنسا	٧٥ر١	بريطانيا	١١ر٩	
افريقيا الوسطى	١٩	١٩	فرنسا	٩١ر٨	الولايات المتحدة	٤ر١	
تشاد	٧	٦	فرنسا	٨٠ر٤	هولندا	٨ر٤	
الكنغو الشعبية	٧٢	٣٣	فرنسا	٨٣ر٤	بلجيكا	٦ر١	
داهومى	١٠	٨	فرنسا	٥٧ر٠	ايطاليا	٢٥ر٧	
جابون	١٤٧	١٠٣	فرنسا	٧٣ر٤	الولايات المتحدة	١٠ر٩	
غينيا	٣٠	٣١	الولايات المتحدة	٣٨ر٥	فرنسا	٢٣ر١	٢٠ر٥ سويسرا.
ساحل العاج	١٩	١٧	فرنسا	٨٠ر٠	الولايات المتحدة	٣ر٧	
مدغشقر	١٠	٩	فرنسا	٧٦ر٥	الولايات المتحدة	٨ر٣	
مالى	٢	٢	فرنسا	٧٦ر٩	الولايات المتحدة	٧ر٧	
موريتانيا	٦٥	٧٣	فرنسا	٦٨ر٨	بريطانيا	١٦ر٢	
النيجر	٨	٦	فرنسا	٩٥ر٧	الولايات المتحدة	٢ر١	
السنغال	١٩	٢٠	فرنسا	٨٧ر٤	الولايات المتحدة	٤ر٤	
توجو	٢١	٢١	فرنسا	٥٦ر٦	الولايات المتحدة	٣٠ر٧	
فولتا العليا	٦	٥	فرنسا	٧٥ر٣	بريطانيا	١٢ر٣	
بوروندى	١٠	٨	بلجيكا	٨٤ر٥	كندا	٧ر١	
رواندا	١٦	٧	بلجيكا	٨٦ر٨	ايطاليا	٦ر٦	
زائير	٣٦	٣٢	بلجيكا	٨٧ر٨	هولندا	٤ر٤	
انجولا	٠٠	١٣	بريطانيا	٤٨ر٦	البرتغال	٢٨ر٥	١٧ر٦ الولايات المتحدة.
موزمبيق	٠٠	٥	بريطانيا	٥٠ر١	البرتغال	٣٧ر٢	
اثيوبيا	٣	٣	فرنسا	٤٣ر٧	الولايات المتحدة	٢٣ر٩	١٥ر٩ بريطانيا.
ليبيريا	١٢٥	١٠٠	الولايات المتحدة	٥٧ر٨	السويد	٢١ر٧	
ليبيا	٣٧	٤٨	الولايات المتحدة	٧٧ر٧	بريطانيا	١٠ر٩	
الصومال	١٠	٧	ايطاليا	٨٣ر٣	الولايات المتحدة	٩ر٧	
مصر	١	١	الولايات المتحدة	٧٠ر٧	ايطاليا	٢٦ر٧	
روديسيا	٢٢	١٨	بريطانيا	٨٨ر٣	الولايات المتحدة	٤ر٢	

Source: Hveem, Helege, Op.Cit., P. 84.

أما بالنسبة للمعيار الثانى الذى ارتضيناه لقياس مدى تغلغل وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاديات الافريقية عن طريق قياس نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة المباشرة لدولة اجنبية فى اجمالى الاستثمارات الخاصة المباشرة فى كل دولة افريقية ، أو مايعبر عنه بالوضع الاحتكارى لاستثمارات دولة اجنبية فى بعض الدول الافريقية • وطبقا لهذا المعيار يتحقق هذا الوضع الاحتكارى لو وصلت جملة استثمارات دولة اجنبية ٧٠ ٪ او اكثر من اجمالى الاستثمارات الاجنبية فى دولة افريقية (١) ومن الجدول يتضح انه فى عام ١٩٦٧ كانت الاستثمارات الفرنسية تتمتع بوضع احتكارى فى ١٤ دولة افريقية منها ١٢ دولة كانت مستعمرات فرنسية سابقة ، وكانت تلك الاستثمارات تتمتع بدرجة تغلغل عالية فى سبع من هذه الدول الـ ١٢ السابقة. بينما كانت الاستثمارات البريطانيه تتمتع بوضع احتكارى فى ٩ دول افريقية منها روديسيا ، وكانت تلك الاستثمارات تتمتع بدرجة تغلغل عالية فى اربع دول منها •

ويلاحظ أنه يوجد فى بعض الدول الافريقية استثمارات مشتركة لعدد من الدول الاجنبية المتقدمة كما هو الحال فى غينيا حيث توجد استمارات مشتركة فرنسية امريكية ، وفى معظم الدول الافريقية نجد ان سوق البترول الوطنى مقسم بين كبرى الشركات البترولية الامريكية وشركة شل البريطانية • (٢)

وتعتبر نيجيريا اكبر الدول الافريقية (باستثناء جنوب افريقيا) نصيبا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث يقدر ماحصلت عليه من تلك الاستثمارات فى عام ١٩٧٢ بنحو ٢ر١ بليون دولار ، وبذلك تستأثر وحدها بـ ٢٢ ٪ من اجمالى نصيب افريقيا من تلك الاستثمارات ـ تليها ليبيا وزامبيا وزائير • (٣)

كما يلاحظ أن ما يقرب من ٣٠ ٪ من الاستثمارات الاجنبية فى افريقيا عام ١٩٦٧ يتركز فى قطاع الانتاج البترولى ، ونحو ٢٠ ٪ فى قطاع التعدين ، بينما يبلغ نصيب قطاع الزراعة من تلك الاستثمارات ٦ر٥ ٪ فقط • (٤)

---

(١) Ibid, 68.

(٢) Ibid, 69.

(٣) Ibid, P.66

(٤) Idem.

وتوجد امثلة صارخة على سوء توزيع الاستثمارات الاجنبية على مختلف القطاعات الاقتصادية فى الدول الافريقية مثل موريتانيا التى يتركز ٩٢٪ من الاستثمارات الاجنبية فيها فى مجال تعدين الحديد* فى مقابل ٤و٪ فى قطاع التصنيع، والأخطر من ذلك ان شركة واحدة فقط هى شركة MIFERMA تسيطر على كل قطاع التعدين وتساهم وحدها بـ ١/٣ اجمالى الناتج القومى لموريتانيا كما تسيطر على ٨٠٪ من اجمالى صادرات موريتانيا ، وهى بهذا الوضع تعتبر دولة داخل الدولة كما تتمتع شركة LAMCO ** فى ليبيريا بوضع مشابه ، وتسيطر شركة شل البريطانية على معظم الانتاج البترولى فى نيجيريا ، حيث تبلغ استثمارات تلك الشركة فى نيجيريا نحو ٧٪ من الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى افريقيا عام ١٩٦٧ .(١)

ومن اشهر الشركات متعددة الجنسيات فى غرب افريقيا والتى تتمتع بوضع احتكارى ومسيطر على اقتصاديات الدول الافريقية فى هذه المنطقة هما شركتى Unilever و UAC *** اللتان تسيطران على انتاج وتصنيع وتسويق زيت النخيل الذى يعتبر من أهم المحاصيل لكثير من دول غرب افريقيا خاصة زائير ونيجيريا وغانا ، وقد امتد نشاط هاتين الشركتين من اقامة مزارع نخيل الزيت الى مزارع الكاكاو والشاى والبن والمطاط ، ثم تصنيع الصابون والسمن الصناعى والمنظفات ومواد التجميل ثم الى شركات النقل والتوزيع وتحتكر شركة UAC تسويق زيت النخيل والكاكاو عالميا وتتحكم فى تحديد اسعارهما الى حد كبير .(٢)

وفى منطقة جنوب افريقيا تلعب الشركات متعددة الجنسية دورا رئيسيا فى السيطرة على اقتصاديات الدول الافريقية فى تلك المنطقة ، ومن أوضح الامثلة على ذلك ناميبيا حيث تسيطر ١٨ شركة متعددة الجنسيات على ٩٠٪ من اجمالى انتاج ناميبيا من المعادن فى عام ١٩٧٣ ، من هذه الشركات شركة Consolidated Diamond التى تحتكر استخراج وتعدين الماس كما تحتكر شركة Tsumeb نحو ٨٠٪ من انتاج ناميبيا من المعادن الاساسية .(٣)

---

* ثم تعدين النحاس ايضا منذ عام ١٩٦٦م .

** هى شركة ليبيرية امريكية سويدية تزيد استثماراتها عن مائتى مليون دولار وتسيطر على انتاج المعادن فى ليبيريا .

*** وهى اكبر فروع شركة Unilever فى افريقيا ثم اصبحت من اكبر الشركات التجارية فى العالم .

(١)،(٢) Ibid., P. 73.

(٣) UN Economic and Social Council, Commission on Transnational Corporations (United Nations Document E/C. 10/26; 6 April 1977), P. 35.

وفى جمهورية جنوب افريقية تلعب الشركات متعددة الجنسية دورا هاما فى النشاط الاقتصادى ومساندة النظام العنصرى فيها ." وطبقا للاحصاءات الرسمية فى جنوب افريقيا يبلغ حجم الاستثمارات الاجنبية فيها ١٢ بليون دولار تساهم الشركات متعددة الجنسية بثلثى هذا المبلغ وتساهم الشركات البريطانية بنحو نصف الاستثمارات الاجنبية طويلة وقصيرة الأجل فى جنوب افريقيا ، بينما تساهم الشركات الامريكية بنحو ٢٠٪ . وتوجد حوالى ٤٠٠ شركة امريكية تعمل فى جنوب افريقيا من بينها ١٣ شركة من اكبر الشركات الامريكية تساهم ١٢ شركة منها بأكثر من $\frac{٣}{٤}$ استثمارات الشركات الامريكية فى جنوب افريقيا . ومن اكبر الشركات الامريكية العاملة فى جنوب افريقيا هى شركة " يونيون كاربيد ". "(١)

ولا يخفى ماتقوم به هذه الشركات الدولية فى جنوب افريقيا وناميبيا من تقوية النظام العنصرى الحاكم واعاقة حصول ناميبيا على استقلالها فكل الشركات التى تعمل فى ناميبيا تتحدى قرارات الامم المتحدة الخاصة بناميبيا * ، كما لعبت هذه الشركات دورا فى إضعاف تأثير العقوبات الاقتصادية التى فرضت على النظام العنصرى السابق فى روديسيا ، ومازالت هذه الشركات تقوم بدور هام فى امداد نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا بالاسلحة والبترول والتكنولوجيا الحديثه ورؤس الاموال بالرغم من القرارات العديدة للامم المتحدة التى تدعو دول العالم لفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا وحظر امدادها بالاسلحة والبترول . ويتضح ذلك من الاستثمارات الامريكية فى جنوب افريقيا فبالرغم من اعلان الادارة الامريكية ادانتها لسياسة التفرقة العنصرية التى يتبعها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا الا أن الاستثمارات الامريكية فى تلك الدولة تضاعفت خلال الخمس سنوات التى أعقبت موافقة مجلس الامن القومى الامريكى على المذكرة السرية رقم ٣٩ التى أعدها هنرى كيسنجر ** ، فقد وصلت هذه الاستثمارات فى عام ١٩٧٣ الى ١٢٤٠ مليون دولار ثم ارتفعت الى ١٤٥٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ .(٢)

(١) Ann and Seidman, Neva, South Africa and US Multimational Corporations, Lawrance Hill Comp., U.S.A., 1978, PP. 74-75.

* خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٣ فى ٢٩ يوليو ١٩٧٠ والذى يدعو كل دول العالم ان تمنع شركاتها الخاصة من الاستثمارات فى ناميبيا وكذلك المرسوم رقم ١ لمجلس ناميبيا التابع للامم المتحدة الذى صدر فى ١٩٧٤ لحماية الثروة الطبيعة لناميبيا ويحظر القيام بأى أنشطة تتعلق بالثروة الطبيعية لناميبيا الا بموافقة المجلس.

** هى مذكرة اعدت ١٩٦٩ لتحديد المصالح الامريكية فى افريقيا الجنوبية ، وكان لهذه المذكرة اثر كبير فى تشكيل السياسة الامريكية تجاه المنطقة.

(٢) Ibid., P. 78.

وحين ننتقل الى دراسة الدور السياسى للشركات متعددة الجنسية فى افريقيا ومدى التأثير او النفوذ السياسى لتلك الشركات على الاوضاع ونظم الحكم فى الدول الافريقية فاننا نجد صعوبة فى الحصول على بيانات كافية حول هذا الموضوع ، الا أنه يمكن الاشارة الى بعض الاحداث السياسية التى كان لتلك الشركات دور فيها مثل ازمة الكنغو فى الستينات ومحاولات انفصال اقليم كاتنجا التى هددت بانهيار الدولة الوليدة ، وهى الأزمة التى كان وراءها جهود الشركات الاحتكارية خاصة الشركات البلجيكية التى تستغل موارد هذا الاقليم الذى يعتبر من أغنى اقاليم الكنغو " زائير". كما كانت جهود شركات العنب والنبيذ فى الجزائر وراء جهود المستوطنين الفرنسيين للوقوف فى وجه استقلال الجزائر بالقوة.

وفى غانا أدت أزمات أسعار الكاكاو فى عامى ٦٤ و ١٩٦٥ و ٧١ و ١٩٧٢ - التى كان وراءها الشركات متعددة الجنسية التى تسيطر على انتاج وتسويق هذه المادة الاولية التى تعتبر المحصول الرئيسى فى غانا - الى حدوث عدم استقرار سياسى أدى فى الحالتين الى استيلاء العسكريون على السلطة بانقلاب عسكرى. ففى الحالة الاولى تضافرت الشركات الدولية على خفض اسعار الكاكاو فى الوقت الذى زاد فيه الانتاج ولم يستطع المنتجون تصريف انتاجهم *، وفى الحالة الثانية كان سبب أزمة الاسعار هو خطأ توقعات شركة Gill and Duffus عن الطلب العالمى** [(1)].

كما كانت مصالح الاحتكارات الامريكية والغربية عموما فى زائير وراء جهود المساندة الدولية لنظام حكم الرئيس موبوتو للقضاء على الهجوميين على اقليم شابا فى عامى ٧٧و ١٩٧٨ من جانب بعض المعارضين الزائيريين. [(2)]

---

* وهى الحالة التى اطيح فيها بالرئيس الغانى كوامى نيكروما.

(١) Ibid., P. 76.

** كانت الحكومة البريطانية تنشر تقديرات عن الطلب والعرض العالمى للكاكاو عن طريق وزارتى المستعمرات والزراعة البريطانيتان ، ولكن بعد استقلال غانا احتكرت شركة Gill and Duffus نشر تقارير عن سوق الكاكاو ، وكان لهذه التقديرات تأثير على اسعار الكاكاو العالمية.

(٢) Kofi A. Telleh, "The Role of Multinational Corporation in Cacoa Marketing and Pricing and Economic Development in Producer African Countries", in Carl Widstrand (ed.), Multinational Firms in Africa, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, 1975, P. 268.

ومن المفيد هنا الاشارة الى بعض الاثار السياسية للشركات متعددة الجنسية فى نيجيريا بصفة خاصة وفى الدول الافريقية بصفة عامة والتى استخلصها احد الباحثين بعد دراسته لانشطة شركتى Unilever وشركة شل البريطانية فى نيجيريا ، ومن اهم هذه الاثار التى اوردها الباحث مايلى (1) :-

١) تؤدى هذه الشركات الى خلق اقتصاد استعمارى فى الدول الافريقية سيظل لعقود طويلة اقتصاد تجارى ، حيث سيظل اقتصاد عديد من الدول الافريقية يعتمد على تصدير المواد الخام وستظل وحداتها الاقتصادية متكاملة رأسيا مع الصناعات الأم فى الدول المتقدمة وليس مع الصناعات أو القطاعات الاخرى فى اقتصاد الدولة الافريقية .

٢) بسبب وضع هذه الشركات المتميز فى الاقتصاد فان لديها القدرة على الضغط على الحكومات الافريقية لمنحها امتيازات تتيح الحصول على ارباح هائلة يتم تحويلها الى الدولة الام .

٣) افساد المجتمع خاصة فئات السياسيين والبيروقراطيين وغيرهم ودفعهم للتحمس للشركات متعددة الجنسية وتحذير حكوماتهم من خطورة اتباع أى سياسة تقدمية أو محاولة تقييد قوة تلك الشركات بالتأميم .

٤) تساعد على خلق طبقة طفيلية داخل المجتمع تستخدمها تلك الشركات للحفاظ على مصالحها ونقلت اليها كل مظاهر الفساد السياسى الموجود فى الدول الرأسمالية .

٥) تزييف الحقائق والمعلومات المقدمة لحكومات الدول الافريقية حول انشطتها الحقيقية وتحويلاتها وارباحها .

٦) التأثير على الطبقات الحاكمة باثارة إحدى القوميات أو الجماعات العرقية ضد القوميات أو الجماعات الاخرى ، حيث قامت الشركات متعددة الجنسية فى نيجيريا خاصة شركة UAC وشركات البترول بدور خفى فى الصراعات التى ادت الى الحرب الاهلية فى بيافرا فى اواخر الستينات .

٧) استخدام بعض اساتذة الجامعات للدفاع عن النظام الرأسمالى وعن مصالح الشركات متعددة الجنسية ، فقد حرصت تلك الشركات على ان يكون بعض هؤلاء الاساتذة الجامعيين وكلاء لشركات دولية اجنبية ، بالاضافة الى استخدام المؤسسات الدينية مثل الكنائس للترويج لافكارهم وصبغها بصبغة دينية .

---

(1) Nzimiro, Ikanna, "The Political and Social Implications of Multinational Corporatins in Nigeria", in Carl Widstrand (ed.), Multinational Firms in Africa, Scandinavian Institute of African studies, Uppsala 1975, PP. 38-242.

التدخل الأجنبي في أنجولا وزائير

يعد هذا الباب دراسة تطبيقية للافتراضات والمقولات التي سبق مناقشتها في الجزء النظري الذى يشمل الفصل التمهيدى والفصول الثلاثة التى يضمها الباب الأول .

وقد تم اختيار أنجولا وزائير كحالتين تطبيقيتين للتدخل الأجنبي في أفريقيا في السبعينات نظرا لعدة اعتبارات من أهمها ما يلي :

١) أنهما يعكسان بوضوح تورط القوتين العظميين وبشكل سافر في الصراعات الافريقية على عكس الحال في الستينات حيث كان تورطهما في الصراعات الافريقية بدرجة أقل وبصورة غير مباشرة ، مما أعطى للدول الكبرى من الدرجة الثانية الدور الأول في التورط في أفريقيا في الستينات . ويعكس هذا التورط السافر للقوتين العظميين في الصراعات الافريقية انتقال محور الصراع الدولي بين الشرق والغرب الى الأرض الافريقية .

٢) توضح هاتان الحالتان كل أشكال التدخل التى سبق دراستها في الفصل التمهيدى حيث بدأ تدخل القوتين العظميين فيهما بشكل سرى وغير مباشر ثم بدأ تدريجيا يأخذ صفة العلانية ثم السفور في النهاية ليصبح تدخلا مباشرا وبقوات عسكرية .

٣) يلاحظ أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يستخدما قواتهما للتدخل مباشرة في أنجولا وزائير ، بل استخدمتا قوات دول أخرى حليفة أو صديقة للقيام بالدور العسكرى الذى كان من المفروض أن تقوم به قوات الدولتين لتحقيق أهداف ومصالح كل دولة منهما . فقد شهدت أنجولا دخول القوات الكوبية لأول مرة في صراع أفريقي بصورة سافرة ومكثفة ، كما شهدت دخول القوات النظامية لنظام الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا في دولة أفريقية والاشتراك في القتال الدائر فيها الى جانب بعض الأطراف الافريقية ، بينما شهدت زائير تدخل فرنسا بقواتها المسلحة - ولأول مرة - في دولة لم تكن من مستعمراتها السابقة . كما لعبت بعض الدول الافريقية (خاصة المغرب) دورا هاما حيث أرسلت بعض قواتها للمساعدة في قمع أحداث التمرد في شابا ومساندة نظام الحكم في كينشاسا .

٤) توفرت في هاتين الحالتين التطبيقيتين - وبدرجات متفاوتة - معظم الأسباب الداخلية والخارجية التي تشجع القوى الأجنبية على التدخل في الشئون الافريقية والتي سبق دراستها في الفصلين الأول والثاني من الباب الأول

فقد وضح فى كل من أنجولا وزائير مدى عدم التجانس والتعدد اللغوى والثقافى والعرقى والاقليمى ، بالاضافة الى مشكلات التجزئة السياسية الناجمة عن وضع الحدود السياسية وانعدام سلطة الدولة أو ضعفها على بعض الاقاليم فى زائير ، بينما وجد فى أنجولا انعدام شامل للسلطة السياسية فى جميع الأقاليم الانجولية بعد انسحاب القوات والسلطة الاستعمارية البرتغالية منها فى يوم الاستقلال دون تسليم السلطة الى أى من الأطراف الانجولية المتحاربة . يضاف الى ذلك الثروات الطبيعية الهائلة الموجودة فى الدولتين (أنجولا وزائير) وموقعهما الاستراجى فى وسط وجنوب أفريقيا ، مما يتيح لمن يسيطر عليهما أن يلعب دورا هاما فى توجيه التطورات والأحداث فى معظم القارة الأفريقية .

ويناقش هذا الباب التدخل الأجنبى فى أنجولا وزائير فى فصلين ، يهتم الأول بدراسة التدخل الأجنبى فى أنجولا حيث يبحث عن الأوضاع الداخلية والخارجية التى شجعت على التدخل ، ثم دراسة مراحل التدخل ودوافع القوى الدولية المتدخلة أما الفصل الثانى فيناقش التدخل الأجنبى فى زائير فى منطقة شابا عامى ١٩٧٨/٧٧م . وفى أطار هذا الفصل يتم بحث الاوضاع الاقتصادية والسياسية التى يمكن أن تكون دافعا للصراع والتدخل الاجنبى ، ثم دراسة المواقف الدولية والافريقية من أحداث شابا الاولى والثانية .

الفصل الأول

التدخل الأجنبي في أنجولا

المبحث الأول: العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على التدخل.

المبحث الثاني: مراحل التدخل الأجنبي في أنجولا.

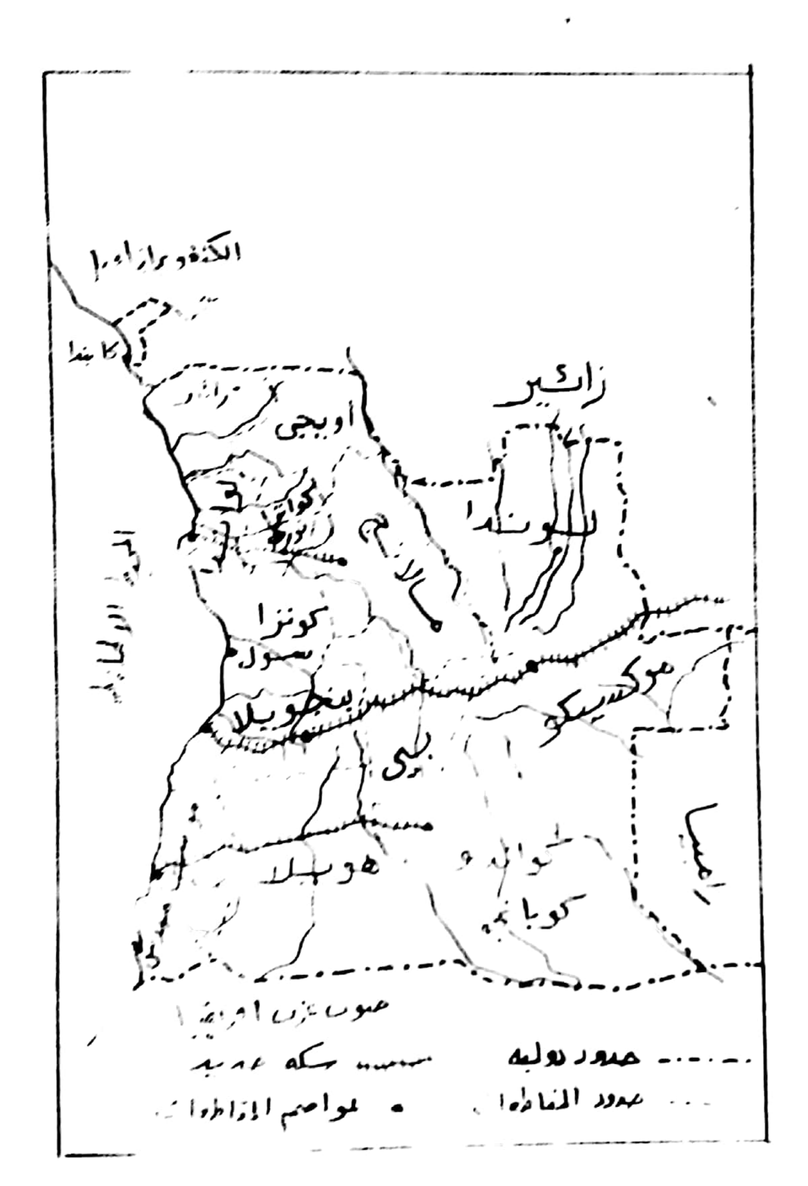
المبحث الثالث: دوافع القوى الأجنبية المتدخلة في أنجولا.

الفصل الاول

التدخل الاجنبي فى أنجولا

تعتبر أنجولا مثالا جيدا توفرت له كل الاسباب والعوامل الداخلية والخارجية التى تشجع القوى الخارجية على التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى. فقد وفرت الاوضاع الداخلية فى أنجولا - حيث التباين وعدم التجانس اللغوى والثقافى والعرقى والاقليمى والتجزئة السياسية والاجتماعية وفراغ السلطة الذى أوجده الانسحاب البرتغالى - بيئة صالحة للقوى الخارجية للقيام بدور لتوجيه الاحداث فى هذا البلد الافريقى بما يلائم أهدافها ومصالحها. كما كان لموقع أنجولا الجغرافى أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة جنوب أفريقيا والمحيط الاطلنطى. بالاضافة الى الثروات المعدنية الهامة التى تتوفر فى الاراضى الانجولية، وهى من الأمور التى تدخل فى حسابات الصراع بين القوى العظمى. كما أن الوضع الدولى والاقليمى الذى كان سائدا فى السبعينات كان يسمح بدرجة من التنافس وحرية الحركة للقوى العظمى مما شجع تلك القوى على محاولة التدخل فى أنجولا سواء لتحقيق مصالحها أو المحافظة عليها أو لمنع الطرف الاخر من تحقيق مصالحه.

ويلاحظ أن القوى الاجنبية استخدمت فى تدخلها فى أنجولا وسائل مختلفة من الاشكال السابق دراستها للتدخل. كما أن التدخل الاجنبى فى أنجولا أخذ صورة متدرجة، فقد بدأ بصورة غير مباشرة ثم أخذ شكلا علنيا مباشرا، وبعد ذلك أصبح سافرا بدخول عشرات الالاف من القوات النظامية الاجنبية الى انجولا واشتراكها فى القتال الدائر بين الحركات الانجولية المتصارعة. وهو الأمر الذى يؤكد وجهة النظر القائلة بأن أنجولا تعتبر مثالا نموذجيا للتدخل الاجنبى.


الكنغو برازافيل
كابندا
زائير
اوبجي
لوندا
كوانزا
بنجويلا
موكسيكو
بيي
هويلا
كوبانجو
حدود دولية
سكة حديد
حدود المقاطعات

انجــولا

المبحث الاول

العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على التدخل

يهتم هذا المبحث بدراسة مجموعتين من العوامل التى شجعت على التدخل فى أنجولا ، المجموعة الأولى وتتعلق بدراسة عوامل البيئة الداخلية التى أوجدتها طبيعة الاوضاع الجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، أما المجموعة الثانية فتتعلق بعوامل البيئة الخارجية الخاصة بالوضع الاقليمى والقارى والدولى بالنسبة لانجولا .

أولا - عوامل البيئة الداخلية

من دراسة الاوضاع الداخلية لانجولا يلاحظ وجود ظاهرتين أساسيتين ميزتا الفترة السابقة على الاستقلال ، وكانتا من العوامل التى شجعت الدول الأجنبية على التدخل فى أنجولا . وتتركز هاتين الظاهرتين فى عدم التجانس الجغرافى والعرقى والثقافى، وظاهرة فراغ السلطة السياسية فى أنجولا ، وتتضح أبعاد هاتين الظاهرتين فيما يلى :

أ) ظاهرة عدم التجانس :

امتد عدم التجانس فى أنجولا ليشمل الناحية الجغرافية والعرقية والثقافية ، ويتضح مدى عمق هذه الظاهرة من الوقوف على النقاط التالية :

(١) عدم التجانس الجغرافى :

تقع أنجولا فى الركن الغربى لافريقيا الجنوبية ، وتمثل منطقة انتقال بين حوض الكنغو فى الشمال وصحراء كلهارى فى الجنوب ، وتصل مساحتها الى مليون و ٢٤٦ ألف كيلو مترا مربعا . * وتعتبر بذلك ثانى أكبر دولة افريقية جنوب الصحراء بعد زائير . ويحدها من الشمال الكنغو برازافيل ، وزائير من الشمال والشرق، وزامبيا من الجنوب الشرقى، وناميبيا من الجنوب، والمحيط الاطلنطى من الغرب.

---

* انجولا بهذه المساحة الشاسعة تعادل مساحة البرتغال ١٤ مرة وتكاد تضاهى مساحة انجلترا وفرنسا وأسبانيا معا .

ويبلغ عدد السكان طبقاً لتقديرات عام ١٩٧٥ ستة ملايين و ٧٦١ ألف نسمة يتوزعون على ١٦ مقاطعة (١). ونتيجة لاتساع المساحة وقلة عدد السكان تعتبر أنجولا من الدول الافريقية ذات الكثافة السكانية المنخفضة. ويقل متوسط هذه الكثافة عن خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع. ويمكن التمييز بين ثلاث مناطق من ناحية الكثافة السكانية هي (٢):

١) المنطقة الأولى: وتشمل مقاطعات زائير، ولوندا، وموكسيكو، وكوانـدو وكوبانجو، وموسامديس. وتغطي نحو ٥٢ ٪ من مساحة أنجولا ولا يزيد عدد سكانها عن ١٦ ٪ من اجمالي عدد السكان لعدم توافر الظروف المعيشية المناسبة. وتضم هذه المنطقة شرق أنجولا وجنوبها الشرقي والمناطق المتطرفة شمالاً وجنوباً في الشريط الساحلي.

٢) المنطقة الثانية: وتضم مقاطعات كابندا، وأويجي، وكوانزا نورت. وتغطي نحو ٣٩ ٪ من مساحة أنجولا، ويعيش فيها ٥٤ ٪ من عدد السكان وتشمل معظم الهضبة الوسطى التي تمثل أحسن الظروف المعيشية. وهي من مناطق الاستيطان الأوربي.

٣) المنطقة الثالثة: وتضم لواندا، وبنجويلا، وهوامبو. وهي أكثر المناطق الانجولية كثافة في السكان وتغطي ٨,٢ ٪ من مساحة أنجولا ويعيش فيها ٢٩,٦ ٪ من عدد السكان كما تضم نحو ٦٠ ٪ من الأوروبيين المستوطنين.

وتتميز المنطقة الشمالية والغربية من الهضبة الانجولية بأنها منطقة مرتفعات وأحراش وتعد مأوى مناسباً للمتمردين ولرجال حرب العصابات. كما أن منطقة كابيندا توجد بها غابات استوائية. وقد ساهمت هذه الظروف الطبيعية في تركيز حركات التحرر الوطنية الانجولية في تلك المناطق وبدء كفاحها المسلح منها. وبالاضافة الى تلك الظروف الطبيعية نجد أنها تتاخم حدود كل من زائير والكنغو برازافيل، مما ساعد حركات التحرير على اقامة قواعدها ومعسكراتها بالقرب من الحدود

---

(١) Pélisier, René, "Angola:Physical and Social Geography", Africa South of the Sahara 1979-1980, Europe Publications Limited, London, 1980, P.129.

(٢) محسن عوض، انجولا من الثورة الى الاستقلال، (سلسلة كتب افريقية ١)، الجمعية الافريقية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٤- ١٥.

الانجوليه مع تلك الدول . ونظرا لأن الحدود الجنوبية لانجولا تتاخم حدود اقليم جنوب غرب أفريقيا / ناميبيا / الذى تسيطر عليه جنوب أفريقيا لم تتمكن حركات التحرير الانجولية من القيام بنشاطها من تلك المنطقة ، بينما تمكنت قوات جنوب أفريقيا من التوغل فى الاراضى الانجولية والتدخل فى الحرب الاهلية هناك عبر هذه الحدود .

ويلاحظ على الوضع الجغرافى لانجولا أن منطقة كابيندا تشكل جزءا منفصلا تماما عن الاقليم الأرضى للدولة ، ويفصلها عنه نهر الكنغو وشريط ضيق من أراضى جمهورية زائير. وتحيط بها الكنغو برازافيل من الشمال والشمال الشرقى وزائير من الجنوب والجنوب الشرقى والمحيط الاطلنطى من الغرب. وقد ساعد هذا الانفصال الجغرافى لمنطقة كابيندا وتفجر الثروة البترولية فى أراضيها على وجود اتجاهات انفصالية لابناء المنطقة من ناحية، وعلى وجود أطماع توسعية لدى بعض الدول المجاورة مثل زائير لضم منطقة كابيندا اليها من ناحية أخرى .

<u>(٢) عدم التجانس العرقى والثقافى :</u>

اذا كان الوضع الجغرافى لبعض الاقاليم الانجولية يساعد على عدم التجانس ويشجع على الانفصال ، فان التركيب السكانى فى أنجولا يساعد على تعميق وتأكيد التباين والانقسام داخل المجتمع. فالسكان فى أنجولا يمثلون مجتمعا مركبا يضم جماعات ثقافية وعرقية متباينة ، حيث ينقسمون الى : أفارقه وأوربيين وخلاسيين ، كما توجد اختلافات بين السكان الافارقة أنفسهم حيث يتوزعون بين أكثر من مائة قبيلة تختلف كل قبيلة منها عن القبائل الاخرى اختلافا كبيرا الى درجة أن البعض يعتبرها شعوبا منفصلة (١) .

وبصرف النظر عن هذا التعدد القبلى فانه يوجد فى أنجولا تعدد لغوى حيث لكل قبيلة لغتها الخاصة ، وفى هذا الصدد يمكن رصد أربع مجموعات لغوية كبيرة بين السكان الافارقة حيث يتحدث ٧٠ ٪ منهم اللغات الرئيسية الاربع التالية :

١) الاومبوند و ٢) الكيمبوند و ٣) الكيكونجو ٤) التشكوىلوند .

---

(١) Abshire, D.M. & Samuel, M.A., <u>Portuguese Africa</u>, Praeger, London, 1969, P.110.

ورغم أن هذه المجموعات اللغوية غير مفهومة فيما بينها بصورة متبادلة ، الا أنه داخل كل منها يشترك عدد من القبائل فى عدد من الكلمات والملامح الخاصة بالقواعد اللغوية بالقدر الذى يسمح بالتفاهم (١).

وبالاضافة الى هذه المجموعات اللغوية الافريقية توجد اللغة البرتغالية التى فرضها الاستعمار البرتغالى كلغة رسمية للتفاهم ، وهى اللغة الرئيسية للأوروبيين كما يتحدث بعض الأوربيين لغات أوربية أخرى — خاصة الالمانية — وذلك يرجع الى البلد الاوربى القادم منه المستوطنون البيض.

ولتوضيح مدى التباين العرقى والثقافى ، والتمايز الاجتماعى فى أنجولا يجب تقديم شرح موجز للمجموعات العرقية الرئيسية الثلاث الموجودة هناك والتى سبق الاشارة اليها وهم : الافارقة والاوربيون والخلاسيون — مع توضيح التباينات داخل كل مجموعة من هذه المجموعات.

١ — العناصر الافريقية

يشكل الافريقيون الغالبية العظمى من سكان أنجولا حيث تصل نسبتهم الى أكثر من ٩١ ٪ من عدد السكان. ويتوزعون بين عدة مجموعات قبلية هامة منها مايلى :

أ) الاوفيمبوندو .. وهى أكبر مجموعة قبلية فى أنجولا ويقدر عددها بنحو مليون و ٧٤٦ ألف نسمة طبقا لتقديرات عام ١٩٦٠ (٢) — وهم يقطنون منطقة الهضبة الوسطى ويشكلون مجموعة عنصرية متجانسة. ويمتد نفوذهم الى القبائل المجاورة ، ولذلك قامت علاقات توتر وعداوة بينهم وبين عدد من القبائل الكبرى الأخرى مثل نجا نجيلا وتشكوى. ولم يخضع الاوفيمبوندو للسيطرة البرتغالية الا فى عام ١٩١٠ . وقد قامت بينهم وبين البرتغاليين صلات تجارية وأظهروا استعدادا كبيرا لتقبل القيم الاوربية والبعثات التبشيرية المسيحية (٣).

---

(١) *Ibid.*, P. 114.

(٢) Pélisier, René, *Op.Cit.*, P. 129.

(٣) محمد محسن محمد عوض "أنجولا دراسة فى الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٧٦ .

ب) الكيمبوند و .. وهى ثانى أكبر مجموعة قبلية فى أنجولا ويقدر عددهـــم بحوالى مليون و ٥٤ ألف نسمه . وتتركز فى منطقة لواندا ووادى كوانتزا الادنى فى المنطقة الواقعة شمال الاوفيمبوند و .. ويرتبط الكيمبوند و لغويا وثقافيـــا بالاوفيمبوند و وبالباكونجـــو . ويتحدث كثير منهم البرتغالية ويعتنقون المسيحية، ويضـــعف بينهم الولاء للسلطة القبلية نظرا لوجودهم فى مناطق المراكـــز الحضرية مثل لواندا .

جـ) الباكونجو .. وهى ثالث أكبر مجموعة قبلية فى أنجولا ويقدر عددهم بحوالـــى ٦٢١ ألف نسمة . ويتحدثون لغة الكيكونجو، ويقيمون فى كابيندا والمناطـــق الشمالية الشرقية من أنجولا ، وتمتد أوطانهم عبر الحدود داخل الكنغـــو برازافيل وزائير . وينحدر الباكونجو مـــن أبناء مملكة الكنغو القديمـــة " ولا تزال ذكريات المملكة القديمة عاملا من عوامل الوحدة بين الباكونجـــو ومن الامثلة على ذلك ما حققه حزب أباكو فى الكنغو كينشاسا* من تأييـــد نتيجة لتصوراته عن التوحيد السياسى للباكونجو ، وكذلك قيام بعض التنظيمـات الانجولية فى الستينات انطلاقا من هذا المفهوم " (١).

د) تشكوى لوندا .. وينحدرون من سلالة مملكة تاريخية قديمة هى مملكة لونـــدا ويقدر عددهم بنحو ٣٩٦ ألف نسمة ويتركزون فى الشمال وفى الشرق . وتعـــد من القبائل كثيرة التنقل ، وقد انتشر بعضهم غربا عبر مناطق الاوفيمبونـــد و وعبر كاتنجا فى زائير وزامبيا . وكان التشوكويون من موردى الرقيق وأدى نشاطهم هذا الى وجود عداء مستمر مع القبائل المجاورة ووجود توترات فى المناطـــق التى تواجدوا فيها .(٢)

هـ) نجا نجيلا .. وتتكون من مجموعة قبائل يقدر عددها بـ ٣٠٠ ألف نسمـــة تجمعت نتيجة الضغوط الخارجية من قبائل الاوفيمبوند و فى الغرب والتشوكوى فى الشمال ، وأدى تجمع هذه القبائل الى وجود روابط عنصرية ،ولغويـــة بينهم . وقد هاجرت ثلاث قبائل من النجا نجيلا عبر حدود زامبيا سعيـــا وراء ظروف معيشة أفضل (٣).

---

* زائير حاليـــا .

(١) المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣) المرجع السابق ،ص ٨٣ .

و) نهانيكاهو ميى .. وتعتبر من القبائل المحافظة التى لم تتأثر بالمفاهيم الجديدة ولا بالقبائل المجاورة بالرغم من قيام شبابها بالعمل بالعقود المؤقتة فى جنوب أفريقيا . ويعمل معظم أفرادها بالزراعة وتربية الماشية* .

ى) توجد مجموعات قبلية أخرى صغيرة يقدر عددهم بحوالى مائة ألف نسمة ينتمى نصفهم لقبيلة كوانا هاما التى تعتبر الكيان الرئيسى لجماعات الامبو التى تتركز اكبر أعدادها فى ناميبيا . كما توجد بعض الجماعات من بقايا السكان الاصليين السابقين على البانتو من البشمن والهتنتوت ويقل عددهم عن عشرين ألف نسمه (١).

٢- العناصر البيضاء

وتتكون من المستوطنين البيض من البرتغاليين وغيرهم من الأوربيين. وقد ظل حجم الجالية الاوربية فى أنجولا محدودا حتى عام ١٩٢٥ حيث بدأ المجتمع الاوربى فيها ينمو نموا ملحوظا بفضل جهود السلطات البرتغالية لتشجيع الهجرة الى مستعمرة أنجولا . وقد حظيت هضبة هويلا بجهود الحكومة والمؤسسات الخاصة للاستيطان. ومنذ عام ١٩٥٤ بدأت المستوطنات الاوربية تنتشر فى أنجولا وتضاعفت بالتالى أعداد المستوطنين البيض ووصل مقدارهم عام ١٩٧٠ الى ٥٠٠ ألف نسمه يمثلون نسبة ٧,٣ ٪ من اجمالى عدد السكان. وحتى أوائل السبعينات كان يوجد فى أنجولا ثانى أكبر مجموعات مستوطنين بيض فى أفريقيا جنوب الصحراء بعد روديسيا وأربعة أمثال عددهم فى كينيا (٢).

ويمكن تسجيل عدة ملاحظات على هذه الاقلية البيضاء فى أنجولا أهمها مايلى :

١) كان معظم أفراد هذه الاقلية الاوربية البيضاء وحتى بداية القرن العشرين تتكون من المجرمين والمنفيين السياسيين. ولذلك لم يقوموا بأى دور فعال فى تنمية المستعمرة اقتصاديا واجتماعيا بل كان وجودهم اضافة لمزيد من مظاهر البؤس والخراب الذى تعانيه هذه المستعمرة.

---

* يهتم معظم أفراد هذه القبائل بتربية الماشية وتعتبر مقدسة فى نظر بعضهم.

(١) Pélisier, René, Op.Cit.,P. 129.

(٢) محمد محسن محمد عوض ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

٢) أدى وجود هؤلاء المستوطنين البيض الى وجود ظاهرة الثنائية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى أنجولا . فقبل الاستعمار كان المجتمع الانجولى مازال يعيش فى مرحلة المشاعية التى لم تكن تعرف الملكية الفردية ولا العمل المأجور ولا النقود . وبمجىء الاستعمار تحول المجتمع فى انجولا الى مجتمع من السادة والعبيد . " وتحدد مركز الوطنيين بالنسبة للبرتغاليين سواء من الناحية الواقعية أو التشريعية بمركز الخادم الى السيد . واستمرت هذه النظرة قائمة حتى بعد انتهاء العبودية رسميا ، وانعكس ذلك فى نظام العمل الاجبارى الذى ظل فيه دور الوطنيين كسلعة معدة للتصدير فى ظل ما سمى بالعمل التعاقدى " (١) . كما ظهرت الملكية الفردية والعمل المأجور . وأصبح المجتمع الانجولى ينقسم الى أقلية بيضاء تملك وتحكم وأغلبية ساحقة أفريقية معدمة لا تملك ولا تحكم . " فقد كان ٧٤ ٪ من الدخل القومى يذهب الى المستوطنين البيض الذين يمثلون ٧,٣ ٪ فقط من عدد السكان ، بينما يحصل ٩٢,٧ ٪ من السكان على ٢٦ ٪ فقط من الدخل القومى " (٢) .

وكان من مظاهر هذا الانقسام أو الثنائية الاجتماعية أيضا وجود مجتمعين منفصلين فى أنجولا لكل منهم ثقافته وعاداته وأساليب انتاجه المختلفة ، فالمجتمع الأول يمثله المستوطنون الاوربيون الذين يمثلون الثقافة والقيم الاوربية الحديثة وهم اصحاب المزارع الكبيرة التى تستخدم فيها وسائل والات الزراعة الحديثة ويتركز نشاطها على انتاج المحاصيل النقدية للتصدير ، كما كان المستوطنون يشغلون جميع المناصب الادارية العليا والمتوسطة حيث كان يسيطر من ٣,٥ الى ٤ ٪ من هؤلاء المستوطنين على جميع الوظائف الاساسية فى الجهاز الادارى والعسكرى للمستعمرة.(٣)

وساعد على تعميق هذا الانقسام الاجتماعى اقتصار التعليم - خاصة الجامعى - على الاوربيين وتركيزه على الثقافة والتاريخ الاوربى فقط ،

---

(١) محسن عوض ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .
(٢) حسين شعلان ، أنجولا : حرب الجبهات الثلاث " مجلة الطليعة ، العدد ٣ - السنة ١٢ - مارس ١٩٧٦) القاهره ص ٧٧ .
(٣) محسن عوض ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

فحتى عام ١٩٧٣ كانت جامعة أنجولا تضم ثلاثة ألاف طالب لا يوجد بينهم سوى ٦٣ طالبا من الوطنيين الافارقة و ١٣١ من الملونيين مقابل ٢٧٥٥ طالبا من البيض (١).

بينما المجتمع الاخر هو المجتمع الافريقي المتخلف الذى يعيش مرحلة الانتاج المعيشى ، ويستخدم وسائل وأساليب بدائية فى الزراعة. وكان ابناؤه مجبرين على العمل فى المزارع الكبيرة التى يملكها الاوربيون. كما كانوا مجبرين على زراعة محاصيل نقدية فى أراضيهم طبقا للقوانين الاستعمارية.

٣) ومن الملاحظات الهامة الاخرى هو وجود اتجاهات انفصالية بين هذه الاقلية البيضاء ، ففى أوائل الستينات طالب بعض المستوطنين البيض بادارة ذاتية ومالية لمستعمرة أنجولا منفصلة عن البرتغال. وبعد انقلاب عام ١٩٧٤ فى لشبونه ظهر عدد كبير من الاحزاب السياسية بين هؤلاء المستوطنين ، وطالبت بعض هذه الاحزاب باقامة اتحاد فيدرالى بين أنجولا والبرتغال بينما طالب البعض بالاستقلال من جانب واحد واقامة حكم متعدد الأجناس على غرار ما حدث فى روديسيا. وتتضح خطورة هذا الاتجاه فى ضوء وجود عدد كبير من البيض فى صفوف القوات المسلحة ، ويذهب البعض الى القول بأن المستوطنين البيض فى أنجولا لديهم قدرة على تعبئة ما بين ٢٥ الى ٣٠ ألف رجل بالاضافة الى أربعة آلاف من رجال البوليس ونحو ١٥ ألفا من قوات الكوماندوز الافريقية الذين قام البوليس السياسى البرتغالى بتدريبهم وارتبطت مصالحهم بوجود الاستعمار (٢).

٤) بدأت موجة هجرة عكسية لهؤلاء المستوطنين من أنجولا الى البرتغال وغيرها من الدول الأوربية ، وذلك بسبب عدم الاستقرار الأمنى وخوفهم من هجمات الثوار الانجوليين ، وبسبب الحرب الاهلية. وتقدر بعض المصادر عدد الذين رحلوا الى البرتغال بنحو ٣٠٠ ألف نسمة (٣).

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) محمد محسن محمد عوض ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٣) Pélisier, René, Op.Cit., P. 130.

٣- الخلاسيون

وهم العناصر التى نتجت من تزاوج الاوروبيين بالافارقة. ويقدر عددهم بنحو ٦٠ ألف نسمة على أكثر التقديرات ، وهو عدد محدود بالقياس باجمالى عدد السكان وهم يمثلون نحو ٠,٩ ٪ من عدد السكان(١) وربما يرجع السبب فى قلة عددهم بالرغم من طول الفترة الاستعمارية لانجولا — التى استمرت زهاء خمسة قرون — الى انغلاق مجتمع البيض فى أنجولا ، حيث كان يتم توطين الأوربيين بعائلاتهم. ويتركز الخلاسيون فى غرب ووسط أنجولا خاصة فى المناطق الحضرية وعلى امتداد خطوط السكك الحديدية ووديان الانهار. وهم مجتمع غير مقبول من البيض ولا من الوطنيين السود.

ومن العرض السابق يمكن تسجيل عدة ملاحظات على الاوضاع الداخلية فى أنجولا أهمها ما يلى :

١) أدى وجود أعداد كبيرة من القبائل فى أنجولا الى تعدد اللغات واللهجات التى تتحدث بها ، والى عدم تجانس ثقافى بين أبناء هذه القبائل الذين صعب عليهم التفاهم الا باستخدام اللغة البرتغالية التى فرضها المستعمر. كما تجسد عدم التجانس الثقافى فى الاختلاف الثقافى بين الأفارقة والمستوطنين البيض الذين يمثلون مجتمع الصفوة والحكام ، ومن ناحية أخرى لم يتعد نشاط البرتغاليين الرسميين البحث عن الذهب أو تجارة الرقيق أو الادارة أما المستوطنون البيض فانهم اعتبروا أنفسهم اسيادا للارض وللافريقيين معا.

٢) ان الحدود الانجولية حدودا مصطنعه كانت ثمرة للمساومات السياسية والادعاءات الاستعمارية فى مرحلة التكالب الاستعمارى فى أواخر القرن الماضى ، ومن ثم جاءت تعبيرا عن هذه الحقيقة. فلم يتم مراعاة الخصائص البشرية والجغرافية والطبيعية للمنطقة ، وأدى ذلك الى أن يضم اقليم الدولة عددا كبيرا من الشعوب والقبائل المتباينة والى بعثرة أبناء القبيلة الواحدة والشعب الواحد بين أكثر من دولة. فقبائل الباكونجو قسمتها الحدود بين كل من أنجولا وزائير والكنغو برازفيل ، وقبائل اللوندا قسمتها الحدود بين كل من زائير وأنجولا، وقبائل الأمبو قسمتها الحدود بين أنجولا وناميبيا. وكذلك

---

(١) " أنجولا رحلة خمسة قرون من الاحتلال للاستقلال " ، مجلة رسالة أفريقيا (العدد ١١ — السنة ٣ — ١٥ نوفمبر ١٩٧٥) ، الجمعية الافريقية القاهرة ، ص ١٨.

لم يراع واضعوا الحدود مبدأ الوحدة الاقليمية للبلاد ، حيث انتهت المساومات الاوربية الاستعمارية الى انفصال أقليم كابيندا عن الامتداد الاقليمى لانجولا بشريحة من أراضى جمهورية زائير*

٣) فى ظل هذا التعسف فى رسم الحدود استمر الولاء القبلى شديدا فى بعض المناطق خاصة البعيدة عن المراكز الحضرية. وتجلى هذا الولاء فى أكثر من صورة منها تخطى حدود الدولة ، حيث طالب الباكونجو بالانفصال عن أنجولا والانضمام الى باقى أفراد الباكونجو فى كل من زائير والكنغو برازافيل لاحياء مملكة الكنغو القديمة. وتجسد ذلك أيضا فى العريضة التى قدمها هولدن روبرتو عام ١٩٥٧ الى الامم المتحدة باسم اتحاد شعب انجولا UPA والتى جاء فيها " انها لم تقدم عن البلد المسمى انجولا ولكن عن الكنغو التى كانت اقليما مستقلا ولا يرتبط بالبرتغال بأية معاهدات "(١).

ويلاحظ أنه منذ أوائل الخمسينات بدت هذه القبيلة فى حالة رفض واضح للسلطة البلجيكية فى الكنغو والبرتغالية فى أنجولا على السواء، رغبة من جانب سلطتها السياسية فى تأكيد امتيازاتها التاريخية كمملكة قديمة اعتدى على تركيبها الاستعمار الاجنبى . وكان ذلك يمكن أن يكون شكلا من الرفض الافريقى للاستعمار الا أنها استمرت عند حدود موقفها القبلى كما عبر عنه كازافوبا نفسه فى الكنغو كينشاسا ، وعبر عنه هولدن روبرتو باعتباره أحد أبناء ملوك هذه القبيلة.

---

* عرضت الدول الاوربية اثناء مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ على البرتغال قبول الساحل حتى الضفة الجنوبية لنهر الكنغو والضفة الشمالية له بامتدادها حتى نوكى والضفة اليمنى حتى الاراضى المتاخمة للداخل جنوب خط عرض ١٤°٥ ورفضت البرتغال واصرت على سيطرتها على نهر الكنغو،ولكنها تراجعت عن ادعاءاتها بالضفة الشمالية للنهر مقابل الحصول على منطقة كابيندا . وتم التوقيع على الاتفاقية فى ١٤ فبراير ١٨٨٥. وفى ٢٥ مايو ١٨٩١ وقعت البرتغال اتفاقا مع دولة الكنغو الحرة تم بمقتضاه تعديل الحدود الخاصة بكابيندا، وفى عام ١٩٢٧ أجرى تعديل اخر على الحدود بين البلدين حصلت بمقتضاه البرتغال على مساحة ٣٥٠٠ كم مربع جنوب غرب الكنغو مقابل تنازلها عن مساحة ٣ كم مربع على مصب الكنغو قرب متادى ، وبذلك وصلت الحدود الى شكلها الراهن. ولمزيد من التفصيل انظر :

Martin, Phyllis M., "The Cabinda Connections: An Historical Prespective", African Affairs, (Vol.76, No. 302, January 1977), PP.53-56.

(١) محسن عوض ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

كما تجسد هذا الولاء القبلى فى اطار اقليمى حيث ظهرت اتجاهات انفصالية بين أبناء اقليم كابيندا ، ووجدت تنظيمات سياسية تطالب باستقلال الاقليم عن أنجولا بحجة أن اتفاقية الحماية التى وقعتها البرتغال مع شيوخ كابيندا عام ١٨٨٥ لم تكن تنص على اعتبار كابيندا جزءا من أنجولا وانما كانت اتفاقية حماية وقعها ممثلون للبرتغال وممثلون لابناء كابيندا (١).

وقد استمر الولاء القبلى يفوق الولاء لسلطة الدولة فى أنجولا حتى بعد الاستقلال ويعكس ذلك استمرار جوناس سافيمبى زعيم يونيتا فى قيادة حركة المعارضة المسلحة لنظام الحكم القائم فى أنجولا اعتمادا على مساندة قبائل الاوفيمبوندو له.

٤) يلاحظ أن وجود الاستعمار كان - الى حد ما - عاملا مجمعا للولاءات القبلية وراء هدف مشترك هو الكفاح من أجل الاستقلال. وبعد رحيل الاستعمار ظهرت الخلافات وتباينت الولاءات بين رفقاء السلاح ووصل الأمر الى حد الحرب الاهلية بين حركات التحرير الثلاثة للاستيلاء على السلطة.

تأثير عدم التجانس على حركة التحرر الوطنى فى أنجولا :

يقودنا هذا الوضع الى التساؤل عن مدى تأثير عدم التجانس فى المجتمع الانجولى على حركات التحرير الافريقية ، وللاجابة عن هذا التساؤل يجب التعرض - بصورة موجزة - الى بيان بداية المقاومة الافريقية للاستعمار البرتغالى ونشأة وتطور كل حركة من حركات التحرير الانجولية الثلاث.

لم تتوقف المقاومة الافريقية للاحتلال البرتغالى فى أنجولا منذ القرن الخامس عشر وإن تنوعت أشكالها واختلفت اساليبها. ففى البداية اقتصر الرفض الافريقى على شكل الحروب القبلية فى مقاومة الغزو البرتغالى وعقد التحالفات القبلية للحيلولة دون توغل البرتغال للداخل. ثم أخذت المقاومة الافريقية صورة الانتفاضات والتمردات من جانب القبائل لمواجهة الاحتلال البرتغالى.

---

(١) Martin, Phyllis M., Op.Cit., P.53.

وفى منتصف القرن الحالى بدت هذه المقاومة تأخذ شكل تنظيمات وطنية ثقافية وسياسية وقامت معظمها على أسس قبلية ولذلك كانت اهدافها تنحصر فى مطالب اقليمية وقبلية محددة . ومن أشهر هذه التنظيمات اتحاد شعب انجولا UPA والحزب الديمقراطى لانجولا* PDA .

وقد أنشئ التنظيم الاول عام ١٩٥٤ كاتحاد يضم ابناء قبيلة الباكونجو الانجلوليين الموجودين فى كينشاسا . فكان تنظيما قبليا يعكس الامانى الوطنية لشعب الباكونجو فى احياء مملكة الكنغو القديمة التى تضم الاجزاء التى يوجد بها الباكونجو فى زائير وانجولا والكنغو برازافيل . وكان هذا التنظيم يعرف فى البداية باسم UPNA " اتحاد شعوب انجولا الشمالية ". ونظرا لعدم حصوله على تأييد افريقى لفكرة احياء مملكة الكنغو قام هولدن روبرتو عام ١٩٥٨ بتغيير اسم التنظيم الى اتحاد شعب انجولا، لينفى عنه الصفة القبلية وحتى يمكنه الحصول على تأييد افريقى باعتباره حركة وطنية انجولية . وبالرغم من ذلك فقد ظل هذا التنظيم مشدودا بعمق الى جذوره القبلية . (١)

اما التنظيم الاخر " الاتحاد الديمقراطى لانجولا " فقد كان هو الاخر تنظيما قبليا تأسس فى بلدة ماكويلا بالقرب من حدود الكنغو . وكان يهدف فى البداية الى تقديم المساعد لأبناء قبيلة الزومبو ، ثم تحول الى منظمة سياسية فى عام ١٩٦٠ باسم " اليازو " واتخذت مقر قيادتها فى ليوبولد فيل . وفى عام ١٩٦١ اعلن ايمانويل كوزنكا نائب رئيس التنظيم أمام الأمم المتحدة ، أنه لايتحدث باسم الزومبو فقط بل بأسم كل انجولا . وفى أواخر ذلك العام غيرت " الاليازو " اسمها لتصبح الحزب الديمقراطى لانجولا PDA .(٢) وقد تلا ذلك تطور فى حركة التحرير الانجولية بظهور جبهات التحرير الثلاث الاتية :

(أ) الجبهة الوطنية لتحرير انجولا " فنالا " :

نشأت الجبهة من اندماج كل من حزبى اتحاد شعب أنجولا UPA والاتحاد الديمقراطى لانجولا DPA فى ٢٨ مارس ١٩٦٢ . وسارعت فنالا بانشاء حكومة انجولية فى المنفى عرفت باسم جراى GRAE برئاسة هولدن روبرتو . وتولى ايمانويل كوزنكا منصب النائب الاول للرئيس بينما تولى مانويل مندس نيفيس منصب النائب الثانى

* كان هذان التنظيمان يمثلان جناحين لقبيلة واحدة هى الباكونجو .
(١) محسن عوض ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

وتولى جوناس سافيمبى منصب وزير الخارجية ، وكان الهدف من انضمام سافيمبى هو محاولة نفى الانتقادات التى توجه اليها بأنها تمثل البروتستانت والباكونجو فقط (١) .

وقد شهدت الجبهة عدة انقسامات نتيجة لعدم تحقيق التوازن القبلى داخل حكومة المنفى ، حيث ظلت قيادة الحزب والجيش فى يد الباكونجو فقط . فمن بين ١٩ منصبا وزاريا كان الباكونجو يسيطرون على ١٢ منصبا من بينهم سبعة وزراء تربطهم قرابة دم مع هولدن روبرتو. وقدم ماركوس كوسينجا القائد العسكرى لقوات الجبهة استقالته فى عام ١٩٦٢. كما استقال جوزيه كالندنجو (ممثل الاوفمبوند وفى الجنوب) فى منتصف عام ١٩٦٤ ، كما قدم سافيمبى استقالته فى نفس الوقت أيضا ، وهاجم سافيمبى روبرتو واتهمه بالقبلية والمحسوبية وبالعمالة الاجنبية.

وبخروج هذه العناصر من فنالا ومن حكومة المنفى عادت الجبهة الى طبيعتها القبلية الأولى حيث اقتصرت على الباكونجو فقط ممثلين فى اتحاد شعب أنجولا والاتحاد الديمقراطى لانجولا اللذين احتفظا بشخصيتهما المستقلة بالرغم من اندماجهما وتكوين جبهة فنالا (٢) .

وبالرغم من اعتراف كثير من الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية بحكومة جراى ومعاملتها كحكومة منفى ، الا أن استمرار التناقضات الداخلية و التنظيم وغلبة النزعة العنصرية لروبرتو وتوقف الكفاح المسلح واقتصاره على عمليات محددة ومركز تدريب صغير على الحدود الانجولية الزائيرية ، كل ذلك أدى الى سحب منظمة الوحدة الافريقية لاعترافها السابق بحكومة جراى ، ومعاملة جبهة فنالا كحركة تحرير فقط وليس كحكومة منفى تعبر عن كل شعوب أنجولا . وأيد مؤتمر القمة الافريقى عام ١٩٧١ هذا الموقف من جانب المنظمة. واتخذت عدد كبير من الدول الافريقية — التي كانت قد اعترفت بحكومة جراى — نفس موقف المنظمة وبدأ تجاهل فنالا فى كثير من المؤتمرات الدولية (٣).

---

(١) حلمى شعراوى ، " أنجولا الثورة وابعادها الافريقية "، مذكرات غير منشورة لمحاضرات القيت على طلبة البكالوريوس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٣) Legum, Colin, "Angola", Colin Legum(ed.), Africa Contemporary Record 1971-1972, Rex collings, London, 1972, P. B 583.

وهكذا أضعف الاساس القبلى لجبهة فنالا من موقفها بين حركات التحرير الانجولية من ناحية وكذلك أضعف موقفها على المستوى الدولى والافريقى من ناحية أخــرى.

(ب) الاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا "يونيتا" :

تأسس عام ١٩٦٦ بعد انشقاق جوناس سافيمبى على الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا فى عام ١٩٦٤. ومنذ ذلك الوقت بدأ سافيمبى يسعى لانشاء جبهة جديدة تضم الافيمبوند وحاول تجنيد العناصر المثقفة من الافيمبوند والخارجة على جراى فى كينشاسا ولومومباشى، كما حاول ضم العمال الانجوليين فى كاتنجا وزامبيا. وفى مايو ١٩٦٦م أعلن سافيمبى اقامة حركتـه داخل مقاطعة موكسيكو فى أنجولا. وكانت يونيتا هى الحركة الوحيدة من حركات التحرير الانجولية التى أنشئت داخل أنجـولا وسمحت لها السلطات البرتغالية بالعمل داخل الاراضى الانجولية. وأثار هــذا الوضع كثيرا من الشكوك والتساؤلات، حيث يرى البعض أن البرتغال سمحت ليونيتا بالوجود فى أنجولا لمعرفتها بضعف تأثيرها العسكرى من ناحية، ورغبة من البرتغال فى استخدامها لاحداث انقسام فى الحركة الوطنية واضعافها من ناحية أخــرى. " وثبت من وثائق البوليس السياسى البرتغالى وجود اتصالات مستمرة وتنسيقا بين يونيتا والسلطات البرتغالية فى أنجولا وصلت الى حد تقديم الأخيرة مواد غذائية وطبيه وملابس وأسلحة ومعدات عسكريه ليونيتا (١) ". وانتهى الأمر بيونيتا الى التحالف مع جنوب أفريقيا ضد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا فى أثناء الحرب الاهلية الانجولية. وبعد انتصار الحركة الشعبية نقلت يونيتا قواعدها الى ناميبيا وبدأت حرب عصابات ضد نظام الحكم الجديد فى أنجولا وذلك بتشجيع ومساندة وتمويل من جنوب افريقيا

(جـ) الحركة الشعبية لتحرير أنجولا "مبالا" :

أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير أنجولا فقد كانت هى الحركة الانجولية الوحيدة التى ابتعدت نسبياعن الاطار القبلى، فقد التزمت مبالا منذ نشأتها فى ديسمبر ١٩٥٦ بضرورة أن تضم كل القوى الانجولية المعادية للنظام البرتغالى من كل القبائل ومن كل الفئات والطبقات الافريقية والاوربية مع التركيز على بناء حركة للطبقة

---

(١) Wolfers, Michael & Bergerol, Jane, Angola in the Front Line, Red Press, London, 1983, P.4.

العاملة من بين الكادحين الافارقة والملونين. وقد نشأت الحركة من تجمع عدد من المنظمات السياسية الافريقية والملونة والبيضاء ، كما استقطبت بعض فئات البرجوازية الصغيرة الانجولية والبرتغالية (١)

وأكد المؤتمر الثانى للحركة الذى عقد فى عام ١٩٦٢ على أن هدف الحركة هو : ايجاد جبهة وطنية معادية للاستعمار تضم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وكل العناصر التى تعارض معها الاستعمار والامبريالية ، والتأكيد على رفض التفرقة بين فئات الشعب الانجولى على أساس العرق أو القبيلة أو الدين أو الاقليم (٢). وحققت الحركة نجاحا كبيرا فى استقطاب اعداد متزايدة من الانجوليين فى الداخل والخارج ، وقامت بعمليات عسكرية مؤثرة وناجحة.

وقد بدأت مبالا تحركها العسكرى بفتح جبهة قتال فى الشمال فى كابيندا عام ١٩٦٤ ، ثم جبهة فى الشرق من الحدود مع زامبيا عام ١٩٦٦. وبعد نجاحها فى تحرير بعض المناطق الانجولية نقلت مقر قيادتها من الكنغو برازافيل الى هذه الاراضى المحررة داخل انجولا. ولقيت مبالا تأييدا دوليا متزايدا خاصة من جانب الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية ودول أوربا الشرقية.

يتضح من العرض السابق مدى الارتباط القبلى لحركات التحرير الانجولية الثلاث. وبالرغم من ذلك لا يمكن أن نطلق عليها وصف / أحزاب قبلية / والا كان تبسيطا مخلا للأمور. ولكن من الواضح أن الحركات الثلاثة كانت لهم أسس قبلية - بدرجات متفاوته - * استندوا عليها فى نضالهم ضد البرتغاليين أولا ثم ضد بعضهم البعض أخيرا. ولم تنجح فترة الوجود فى المنفى وكفاح التحرير ان توحد الحركات الثلاث بسبب هذه الأسس القبلية التى أدت الى عدم ثقة قادتها فى بعضهم البعض ، ثم بسبب تحالفاتهم الخارجية التى عمقت من عدم الثقة هذه **. فقد حرص كل طرف على الحصول على مساندة وتأييد قوى أجنبية فى كفاحهم ضد الاستعمار وفى صراعهم ضد بعضهم البعض. واذا كان مقبولا أن تتجه كل حركة من هذه الحركات

---

(١) Ibid., P. 158.

(٢) حلمى شعراوى ، مرجع سابق ، ص ٦ .

* لم تخل نشأة مبالا من العنصر القبلى ، حيث تركزت فى مناطق قبائل الكيمبوند و فى المناطق الشمالية والوسطى (من لواندا الى مالانجى وكذلك فى المراكز الحضرية الكبيرة) ، ولكن مبالا رغم ذلك لم تعتمد على العنصر القبلى أو العرقى كأساس لتنظيمها.

** سيتم التعرض للتحالفات الخارجية لحركات التحرير الانجولية الثلاث فى حينها.

الى طرف أجنبى أو أكثر لمساندتها فى كفاحها من أجل الاستقلال ، فليس مقبولا أن تتحول هذه المساندة بعد الاستقلال الى تدخل خارجى سافر للمساندة فى الصراع للسيطرة على السلطة.

ب) فراغ السلطة السياسية

سبق الاشارة الى أن ظاهرة فراغ السلطة السياسية توجد فى كثير من الدول النامية ومنها الدول الافريقية . حيث توجد مناطق معينة من اقليم الدولة تضعف أو تنعدم فيها سلطة الدولة نتيجة للبعد الجغرافى عن مركز السلطة السياسية فى العاصمة أو المراكز الحضرية الرئيسية ، أو نتيجة للانفصال الاقليمى لبعض الاقاليم عن الامتداد الارضى لاقليم الدولة. كما يساعد على وجود هذه الظاهرة أيضا الاحوال التضاريسية والنباتية للاقليم نفسه التى قد تعوق امتداد سلطة الدولة اليه أو تجعلها ضعيفة وغير مؤثرة.

وقد توافرت فى أنجولا بعض الظروف التى تساعد على وجود هذه الظاهرة منها الانفصال الأرضى لاحد الاقاليم عن باقى أقاليم الدولة ، ونقصد به اقليم كابيندا الذى ينفصل تماما عن باقى الاراضى الانجولية. هذا بالاضافة الى وجود مساحات شاسعة من الغابات والاحراش خاصة فى مناطق الحدود وضعف سيطرة الدولة عليها . وقد أدى ضعف امتداد سيطرة الدولة على تلك الاقاليم الى وجود حركات التحرير فيها واقامة قواعدها ومعسكراتها بها وبدء الكفاح المسلح منها ، ويلاحظ أن ضعف السيطرة تلك اتسمت فى فترة من الفترات بالشمول والعمومية فى كل أقاليم الدولة مما وصل بها الى درجة فراغ شامل للسلطة فى أنجولا على النحو الذى توضحه هذه الدراسة.

لقد كان اهتمام السلطة الاستعمارية فى أنجولا يتركز فى المقام الاول على الوجود فى المناطق الساحلية وفى المدن الكبيرة ومناطق التعدين، بينما كان هذا الاهتمام يقل فى المناطق الريفية ومناطق الاحراش والغابات والسلاسل الجبلية. "فبالرغم من الحصول المبكر لقوات الاحتلال البرتغالية فى عام ١٥٧٥ الا أن السلطة الاستعمارية ظلت حتى أوائل القرن العشرين بعيدة عن بعض الاقاليم الانجولية. فعلى سبيل المثال لم تتمكن القوات البرتغالية من الادعاء باحتلال منطقة قبائل الديمبوس شمال شرق لواندا الا فى عام ١٩١٩ ، وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمنطقة قبائل الافيمبوندو"[1].

---

(١) محسن عوض ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

ولكن الاهم من ذلك هو أن اتجاه السلطات البرتغالية للتفكير فى تصفية استعمارها لانجولا والانسحاب منها أوجد فراغا شاملا للسلطة فى كل أنحاء أنجولا . وأدى هذا الفراغ الى تنافس كثير من الاطراف الاجنبية والافريقية على ملئه ، كما أدى الى تنافس بين الحركات الانجولية الثلاث للتسابق على الاستيلاء على السلطة . ومما لا شك فيه ان اعلان البرتغال عزمها على الانسحاب من أنجولا أدى الى حدوث اختلالات فى التوازنات الاقليمية والقارية والعالمية ، وتهديد لبعض مصالح قوى أجنبية وفى نفس الوقت أتاحت الفرصة لقوى أجنبية أخرى لايجاد مصالح لها فى المنطقة لمحاولة احداث توازن مع مصالح القوى الاجنبية الاخرى .

لقد كانت القضية التى تشغل اهتمام السلطات البرتغالية فى لشبونه بعد عزمها على الانسحاب من أنجولا وتصفية استعمارها لها هى: الى من يجب أن تسلم السلطة فى أنجولا ؟. فطبقا لاتفاقية الاستقلال المعروفة باسم " اتفاقية الفور " الموقعة فى يناير ١٩٧٥ نص على اقامة مجمع رئاسى يتألف من ثلاثة اعضاء بواقع عضو من كل حركة من حركات التحرير الثلاث مهمته الادارة وتنسيق انشطة الحكومة الانتقالية التى تتكون من ١٢ وزارة والتى حددت مهامها الرئيسية فى الاشراف والتعاون على تنفيذ خطة تصفية الاستعمار ، والاعداد لانتخابات جمعية تأسيسية خلال تسعة أشهر * تمهيدا لاقامة حكومة وطنية أنجولية تتسلم السلطة فى البلاد (١) . ولكن نتيجة لاندلاع القتال بين الحركات الثلاث لم يتم تنفيذ الاتفاقية بالشكل المطلوب وتجمد نشاط الحكومة الانتقالية . وطلبت كل حركة من السلطات البرتغالية أن تسلمها السلطة ، ولكن السلطات البرتغالية رفضت ذلك .

وقد لخص الادميرال ليند نول كاردوزو المندوب السامى البرتغالى هذا الموقف قبل اعلان الاستقلال فى نهاية اكتوبر ١٩٧٥ بقوله : " ان المبالا تسيطر على لواندا عاصمة انجولا وتطلب أن تنتقل اليها السلطة الشرعية الا أن البرتغال ترفض ذلك وتصر على موقفها بعدم تسليم السلطة الى حركة واحدة فقط " واستطرد كاردوزو " نحن لا نريد أن نتخذ قرارات تهم مصير الشعب الانجولى لأنه هو الذى يجب عليه

---

* لمزيد من التفصيل انظر المبحث الثالث من هذا الفصل .

(١) حلمى شعراوى ، وثائق جمهورية أنجولا الشعبية ، نشرة غير دورية للبحوث والوثائق المتخصصة ، الجمعية الافريقية بالقاهرة ، (العدد ٢ السنة الثالثة) . مايو ١٩٧٥ ، ص ١٤ .

اختيار نظام حياته" (١). كما شرح الاد ميرال فيكتور كريسبو وزير التعاون البرتغالى موقف بلاده للجنرال عيدى أمين رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، حيث أكد علـــى أن البرتغال تؤمن بضرورة وحدة الاراضى الانجولية وضرورة ان تمثل الأمة الانجولية حكومة واحدة. كما أكد اصرار بلاده على سحب قواتها من أنجولا فى الموعد المحدد (٢).

وفى ليلة ١١ نوفمبر ١٩٧٥ - الموعد المحدد لاعلان الاستقلال - قـــرأ الاد ميرال كاردوزو وثيقة الاستقلال وأعلن رسميا استقلال انجولا وسيادتها الكاملـــة ولكن دون انتقال السلطة لأى من الحركات الانجولية المتصارعة (٣).

وفى الوقت الذى كان المندوب السامى البرتغالى يعلن فيه انتهاء الاحتـــلال البرتغالى واستقلال أنجولا كانت الحركة الشعبية تعلن فى لواندا قيام "جمهورية أنجـــولا الشعبية" برئاسة أوجستينو نيتو ، كما كانت الجبهة الوطنية والاتحاد الوطنى يعلنـــان قيام "جمهورية أنجولا الديمقراطية" فى هوامبو. وكان الموقف العسكرى للحركات الثـلاث على النحو التالـــى : (٤)

تسيطر الحركة الشعبية "مبالا" على ستة أقاليم فقط - من بين ١٦ اقليما أنجوليا - ومن بينها لواندا العاصمة. بينما كان الاتحاد الوطنى " يونيتا " يسيطر علـــى الجنوب بأكمله بما فى ذلك موانىء بنجويلا ولوبيتو ونوفو وريدوند و وبورتوامبويم ، كمـــا كان يسيطر أيضا على مدينـــة مالانج فى الشرق. وفى الشمال أعلنت الجبهة الوطنية " فنالا " سيطرتها على القطاع الشمالى بأسره بما يتضمنه من مخازن البن وآبـــار البترول فى امبريز ، ولكن سيطرتها لم تمتد الى اقليم كابيندا الغنـــى بالبترول فقد كانت مبالا تسيطر عليه . وكانت قوات فنالا تقف على مسافة ٣٠ كيلومترا شمـــال العاصمة لواندا

من العرض السابق يتضح أنه لم توجد حكومة شرعية فى أنجولا عند الاستقـــلال ولم يوجد سوى طرفين يدعى كل منهما أنه يمثل الحكومة الرسمية والشعب الانجولـــى. وكان موقف منظمة الوحدة الافريقية فى يوم الاستقلال محكوما بقرار قمة كمبالا الذى ينص

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Colin Legum(ed.), Africa Contemporary Record 1975-1976, Rex Collings, London, 1976, P. A7.

(٢) Ibid., P. A 10.

(٣) Ibid., P. A 11.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر :

Wolfers, Micheal, & Bergerol, Jane, Op.Cit., PP.26-63.

على قيام حكومة وحدة وطنية تضم الحركات الثلاث. وأصبح موضوع الشرعية متروكا ليحسمه الصراع المسلح ومقدرة كل طرف فى الحصول على اعتراف دبلوماسى دولى.

ويلاحظ أن هذه النتيجة تتناقض مع الادعاءات التى يقول بها البعض بأن طلب "مبالا" للمساعدات السوفيتيه والكوبية انما جاء من حكومة شرعية تطلب المساندة من دولة صديقة ، اذ من الممكن لفنالا ويونيتا أن يبررا - بنفس المنطق - طلبهما مساعدات أمريكية وطلبهما من جنوب أفريقيا التدخل لصالحهما . ومن ثم فهذه الحجة لا يمكن لأى طرف الادعاء بها ، ومما ينقض هذا الادعاء من أساسه أيضا بالنسبة للطرفين هو أن التدخل الاجنبى سواء من جانب الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية أو من جانب الولايات المتحدة الامريكية وجنوب أفريقيا كان سابقا على اعلان الاستقلال. فقد بدأ ظهور القوات النظامية الاجنبية والمرتزقة فى أنجولا منذ ربيع عام ١٩٧٥ أى قبل الاستقلال بأكثر من ستة أشهر. واستقرت أوضاع الحركات الثلاث على النحو السابق حتى يوم الاستقلال بمساعدة الطلائع الاولى للقوات الاجنبية والمساعدات العسكرية الاجنبية ، وسوف يتم شرح ذلك بالتفصيل فى المبحث القادم.

ثانيا - النظام الفرعى الاقليمى لمنطقة جنوب أفريقيا :

تعتبر أنجولا بموقعها المتميز فى الركن الغربى من أفريقيا جزءا من نظام اقليمى شديد التعقيد حيث تتميز منطقة جنوب أفريقيا بوجود نوع من الاعتماد المتبادل بين مختلف اقاليمها ووحداتها السياسية يجعل أى حدث يقع فى احدى الوحدات الموجودة فى تلك المنطقة ذا تأثير بالغ على بقية المنطقة.

كما أن منطقة جنوب أفريقيا ليست مجرد اقليم جغرافى فقط . "فهى المنطقة الوحيدة الباقية فى أفريقيا التى تحكم فيها الاقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا وناميبيا ومن قبل فى أنجولا وموزمبيق وروديسيا. فحتى عام ١٩٧٤ كان اتحاد جنوب أفريقيا يشكل نظاما محكما للغاية لاستمرار سيطرة الاقلية البيضاء على مقاليد السلطة وموارد الثروة معا . وكان الاتحاد يشكل ما يشبه القلب تحيط به روديسيا وأنجولا وموزمبيق كحصون خارجية أو كخطوط قتال متقدمة فى الوقت الذى تشكل فيه بتسوانا وزامبيا وسوازيلاند منطقة سوداء عازلة ولكنها فى نطاق السيطرة من جانب اتحاد جنوب أفريقيا".(١)

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى إفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

والمنطقة تجمعها ظروف اقتصادية تجعلها بحق كنز افريقيا الجنوبى . فهى مصدر عالمى لأهم الثروات الاستراتيجية حيث يوجد بها حزام النحاس الممتد بين زائير وزامبيا ، كما يوجد بها شريط الماس الممتد بين ناميبيا وأنجولا ، ومناجم الذهب فى جنوب أفريقيا فضلا عن بحر البترول الذى تفجر فى كابيندا بأنجولا ، الى جانب ما تحتويه أراضى هذه المنطقة من ثروات معدنية استراتيجية مثل البلاتنيوم والفاناديوم والكروم والمنجنيز والانتيمون واليورانيوم وغيرها من المعادن الهامة الاخرى . ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل ان نسبة انتاج هذه المنطقة من تلك المعادن مرتفعة جدا بالمقارنة بالانتاج العالمى . فتعتبر هذه المنطقة المصدر الوحيد لتصدير تلك المعادن للدول الغربية خاصة وأن الاتحاد السوفيتى يمثل المصدر البديل. فعلى افتراض توقف امدادات الغرب من هذه المعادن من منطقة جنوب أفريقيا فان الدول الغربية لن يكون أمامها خيار آخر سوى استيرادها من الاتحاد السوفيتى ، مما يعطى الاخير فرصة التحكم فى الانتاج الصناعى والحربى لدول حلف شمال الاطلنطى العدو التقليدى له وهو أمر لن تقبله الدول الغربية بحكم الصراع الدولى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى .(١)

وينتج اقليم جنوب أفريقيا ٦٥,٢ ٪ من اجمالى الانتاج العالمى من الكوبالت و ٦٢,٦ ٪ من الماس و ٦٠,٧ ٪ من الذهب و ٤٩,١ ٪ من البلاتنيوم و ٤٦,٣ ٪ من الفاناديوم و ٢٠,٥ ٪ من المنجنيز و ١٤,٨ ٪ من اليورانيوم (٢) وتتركز معظم هذه المعادن فى جمهورية جنوب أفريقيا .

والجدول التالى يبين دور جنوب أفريقيا فى امداد العالم الغربى ودول العالم بالمعادن الاستراتيجية مقارنا بنسبة أجمالى انتاج الدول الغربية ودول العالم لعام ١٩٧٥ .(٣)

---

(١) Gupta, Anirudha, Op.Cit.,P.6.

(٢) Ibid., P. 8.

(٣) Idem.

جدول رقم (١٢) يبين انتاج جنوب افريقيا من بعض المعادن الهامه
مقارنا بالانتاج العام وانتاج العالم الغربي (بنسبة مئويه)

اسم المعدن	ترتيب الانتاج بالمقارنه بالعالم الغربي	كنسبه مئويه % لانتاج العالم الغربي	ترتيب الانتاج بالنسبه للعالم	كنسبه مئويه من الانتاج العالمي %
مجموعة معادن البلاتنيوم	١	٨٦	١	٤٩
الذهب	١	٧٤	١	٥٩
الفاناديوم	١	٥٨	١	٤٦
الكروم الخام	١	٤١	٢	٢٦
المنجنيز الخام	١	٤١	٢	٢٤
الانتيمون	١	٣١	١	٢١
الماس	٢	٢٠	٣	١٦
اسبستوس	٢	١٩	٣	١٠
يورانيوم	٣	١٣	٣	١٣
الفلوريت	٥	٦	٨	٥
الفحم	٦	٥	٩	٢
النيكل	٦	٤	٧	٣
الفوسفات	٨	٢	١٠	٢
القصدير	٩	١	١١	١
النحاس	١٠	٣	١٢	٢
الحديد الخام	١٠	٢	١٢	١
الزنك	١٣	٢	١٨	١
الرصاص	٣١	٠,٠٥	٤١	٠,٠٣

Source: Colin Legum(ed.), Africa Contemporary Record 1976-1977, P.B 862.

وتمثل هذه الثروات اغراءاهائلا للاستثمارات الاجنبية حيث ترتفع نسبة ربحية الاستثمارات فى هذه المنطقة الى أعلى معدل لها فى العالم حيث تصل الى ١٦٪ ، بينما لم تزد أرباح الاستثمار الامريكى فى مناطق العالم الاخرى حتى عام ١٩٧١ عن ١١٪ (١) وتدفقت الاستثمارات الاجنبية ورأس المال الغربى على جنوب افريقيا وفى عام ١٩٦٨ بلغت جملة الاستثمارات الغربية المباشرة فى جنوب أفريقيا ٣٠٩٥ مليون راند* ، مثلت استثمارات القطاع الخاص منها مبلغ ٢٨٧١ مليون راند واستثمارات القطاع الحكومى وقطاع البنوك ٢٤٤ مليون راند ، بينما بلغت الاستثمارات غير المباشرة فى نفس السنة ١٤٨٨ مليون راند وهو ما يوضحه الجدول التالى

جدول رقم (١٣) يبين الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٦٨ (بالمليون راند)

نوع الاستثمار	اجمالى	منطقة الاسترالينى	منطقة الدولار	غرب أوربا	مناطق أخرى
استثمار مباشر	٣٠٩٥	٢١٤٤	٥٢٩	٣٩٤	٢٨٨
أ) القطاع الحكومى وقطاع الدوله	٢٤٤	١٩١	٠٠٦	٠١٤	١٣
ب) القطاع الخاص	٢٨٧١	١٩٥٣	٥٢٣	٣٨٠	١٥
استثمار غير مباشر	١٤٨٨	٧٢٣	١٤٦	٤٧٠	١١
الاجمالى	٤٥٨٣	٢٨٦٧	٦٥٧	٨٦٤	٣٩

Source: Industrialization, Foreign Capital, and Forced Labor in South Africa, N. 17, P.460.

---

* الراند هو العملة الرسمية لجمهورية جنوب أفريقيا وهو يساوى ١ر٠٣٨ دولار (حسب أسعار العملات فى ٣١ ديسمبر ١٩٨١ فى بنك تشيس مانهاتن فى نيويورك)

(١) Ann & Seidman, Neva, Op.Cit., P.81.

(٢) Gupta, Anirudha, Op.Cit., P. 8.

وفى عام ١٩٧٥ زاد حجم الاستثمارات الاجنبية فى جنوب افريقيا لتصل الى أكثر من ثلاثة أمثال حجمها فى عام ١٩٦٨ لترتفع من ٤٥٨٣ مليون راند الى ١٦٤٥٠ مليون راند . ويعبر هذا الرقم عن التدفق الهائل لرؤس الاموال الاجنبية على جنوب أفريقيا مما يوضح أهميتها الشديدة لدى الدول الغربية بصفة خاصة (١). ومن الجدول يتضح أن الاستثمارات البريطانية تمثل النسبة الكبرى بين الاستثمارات الاجنبية فى جنوب أفريقيا تليها الاستثمارات الامريكية ثم استثمارات دول غرب أوربا خاصة فرنسا والمانيا الاتحادية ثم اليابان.

وقد أدى هذا التدفق الهائل لرؤس الاموال الاجنبية الى جنوب أفريقيا الى نشأة نظام لتجنيد الأيدى العاملة الافريقية خاصة فى الأقاليم الواقعة فى الشمال مثل مالاوى وموزمبيق وزامبيا وأنجولا . وكان النظام البرتغالى يصدر العمال وفقا لنظام العمل الاجبارى فى أنجولا وموزمبيق بعقود عمل جماعية تعود أرباحها للسلطات البرتغالية،وشملت نقل حوالى مليونى عامل أنجولى وموزمبيقى الى المزارع والمناجم بجنوب أفريقيا وروديسيا . (٢) وفى البلاد المجاورة مثل مالاوى وبتسوانا وليسوتو كان العمال يقومون بما يشبه الهجرات الجماعية الموسمية للعمل بعقود مؤقتة فى المناجم والمزارع ، وكان هؤلاء العمال الافارقة يمثلون عنصرا رخيصا جدا للأيدى العاملة عمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية وارتفاع معدل ربحيتها . كما كان هؤلاء العمال يمثلون موردا ماليا هاما لبلادهم الأصلية ، مما زاد من اعتماد الدول الافريقية المجاورة لجنوب أفريقيا عليها وارتباط اقتصادهم باقتصاد تلك الدولة (٣)

وتضيف الظروف "الجيوبوليتكية" بعدا آخر لهذا النظام المعقد لافريقيا الجنوبية . فقد أدت الحدود المشتركة الطويلة والامتدادات القبلية وراء هذه الحدود والاعتماد المتبادل على المنافذ الخارجية وتشغيل المرافق الاساسية والترابط القائم فى شبكة الطرق والمواصلات الى زيادة اعتماد دول تلك المنطقة على جمهورية جنوب أفريقيا مما أعطى لها دورا مؤثرا فى اقتصاديات هذه الدول . فتلك المنطقة توجد بها ست دول حبيسة لا شواطئ لها من بين ١٤ دولة أفريقية حبيسة . وهذه الدول الست هى: زامبيا وبتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وروديسيا والى حد ما زائير.

---

(١) Hill, Christopher R., Op.Cit., P.98.

(٢) حلمى شعراوى ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٣) نفس المرجع السابق .

وقد أدى هذا الوضع الى تشجيع ما يعرف بتجارة "الترانزيت" وهو ما يعنى اعتماد هذه الدول الحبيسة على الموانئ والطرق والسكك الحديدية للدول الساحلية المجاورة خاصة أنجولا وناميبيا التى تسيطر عليها جنوب أفريقيا لتصدير ثرواتها المعدنيه وفى تجارتها مع العالم الخارجى . ومن ثم فان ذلك يجعل منطقة جنوب أفريقيا شديدة التأثير والتأثر بكل ما يجرى فى أجزائها .

وعلاوة على ما تقدم فان السواحل الطويلة للمنطقة على المحيطين الهندى والاطلنطى وارتباطهما بحركة الملاحة الدولية عن طريق رأس الرجاء الصالح الذى يعمل كطريق تبادلى مع قناة السويس يربط بين الشرق والغرب يجعل هذه المنطقة شديدة التأثير والتأثر بتيارات السياسة الدولية ومصالح وصراعات القوى الكبرى . والمنطقة بذلك هى جزء من نظام عالمى خارج أفريقيا يرتبط على الأرض الافريقية بمصالح دولية متعددة وتخضع لضغوط الشركات المتعددة الجنسية والاحتكارات الدولية التى تدير عملياتها فى منطقة متكاملة تتيح لها الى جانب الربح الاقتصادى نفوذا سياسيا كبيرا .

أهمية أنجولا داخل النظام الاقليمى لمنطقة جنوب أفريقيا :

اذا كان ما سبق هو توضيح للنظام الفرعى الاقليمى لمنطقة أفريقيا الجنوبية وعلاقات التشابك التى تربط بين وحداته ، فالسؤال المنطقى هو ما هى أهمية موقع أنجولا داخل هذا النظام ؟ . والاجابة على هذا السؤال تتمثل فى شرح عدة اعتبارات يتعلق بعضها بأهمية أنجولا بالنسبة للدول المجاورة ، بينما ترتبط الاعتبارات الاخرى بكون أنجولا حلقة فى سلسلة الاقاليم التابعة للبرتغال والتى تمثل فى مجموعها مناطق حساسة للاستراتيجيات الدفاعية للدول الغربية ويمكن ايضاح ذلك فيما يلى :

١) تمثل أنجولا منفذا رئيسيا للثروات المعدنية لكل من زائير وزامبيا ، حيث تعتمد الدولتان على موانى أنجولا وعلى سكة حديد بنجويلا فى تصدير نسبة كبيرة من صادراتهما من النحاس وكذلك الاعتماد على هذه المرافق فى تجارتهما مع العالم الخارجى* .

---

* تعتبر أنجولا جسرا هاما لتجارة الترانزيت لعدد من المناطق الداخلية ذات الأهمية الاقتصادية مثل أقليم كاتنجا / شابا حاليا / فى زائير ومناطق تعدين النحاس فى زامبيا ، حيث تعتبر سواحل أنجولا أقصر طريق للنقل بين هذه المناطق والمحيط الاطلنطى .

٢) تعتبر أنجولا بالاضافة الى موزمبيق حزام أمنى أساسى بالنسبة لجنوب أفريقيا التى تعتبر أغنى منطقة افريقية واكثرها أهمية بالنسبة للدول الغربية ٠ وتعد الحدود الشمالية لكل من أنجولا وموزمبيق خطوط القتال المتقدمة التى تفصل بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء * ٠ وقد أتاح هذا الوضع للبرتغال التنسيق مع كل من روديسيا وجنوب أفريقيا من أجل المصير المشترك." ومع استقلال موزمبيق عام ١٩٧٥ سقط أحد هذه الخطوط والحصون فى أيدى جبهة تحرير موزمبيق / فريليمو/ التى كانت تسبب متاعب لروديسيا حتى قبل الاستقلال حيث أصبحت الحدود الشرقية والطويلة لروديسيا مهددة أو مكشوفة بالمعنى العسكرى" ٠ (١)

وكان شبح استقلال أنجولا يمثل تهديدا قويا للقلعة البيضاء فى روديسيا وجنوب أفريقيا وناميبيا ٠

٣) تعتبر أنجولا واحدة من سلسلة المواقع التابعة للبرتغال والتى تشكل فى مجموعها أهمية استراتيجية فى اطار حلف شمال الاطلنطى بالاضافة الى الازوراس وبرنسيب وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو وساوتومى وموزمبيق وذلك بحكم مواقعها الحيوية المؤثرة على جنوب شرق الاطلنطى وغرب المحيط الهندى والبحار جنوب رأس الرجاء الصالح ٠ ولا شك أن فقدان البرتغال لبعض هذه المواقع يؤثر على اهميتها فى الحلف كما يعتبر من مهام الحلف فى حماية الطرق البحرية فى هذه المناطق ٠(٢)

٤) يضاف الى ما سبق من اعتبارات الاهمية الاقتصادية لانجولا حيث تتوفر فى أراضيها كميات كبيرة من المعادن الهامة بالاضافة الى انتاجها لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية وهو الأمر الذى دفع بعض الجيولوجيين الى القول بأن أنجولا واحدة من أغنى دول الجنوب الافريقى ٠

---

* تعبير مجازى يقصد منه المناطق التى تسيطر على الحكم فيها الأقلية البيضاء والمناطق التى تسيطر على الحكم فيها الأغلبية من الوطنيين الأفارقة ٠

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ٠

(٢) هشام عزت البزرنجى ، " حركة التحرير الوطنى فى انجولا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٤٠ ٠

وقبل الاستطراد فى أيضاح الثروات الطبيعية الغنية بها أنجولا يمكن تسجيل ملاحظة أساسية على الاوضاع الاقتصادية فى أنجولا قبل الاستقلال حيث يلاحظ أن الاقتصاد الانجولى يعكس الارتباط الوثيق بالدولة المستعمرة من حيث خضوع موارد الثروة الطبيعية لسيطرة الشركات الاحتكارية البرتغالية والامتيازات الاجنبية والارتباط النقدى من خلال منطقة الاسكودا *، وتبعية التخطيط الاقتصادى للخطة العامة للبرتغال بما يخدم فى المقام الأول صالح الاقلية البيضاء دون النظر لصالح الاغلبية الافريقية.

وبعد هذه الملاحظة يجب التعرض بايجاز لأهم الثروات الطبيعية والمعدنية فى أنجولا- فبالنسبة للثروة الزراعية نجد أن أنجولا تحتل مكانة كبيرة فى انتاج عدد من المحاصيل الزراعية بين الدول الافريقية ** . وكانت هذه الموارد تحتل مكان الصدارة فى موارد الثروة الوطنية فى أنجولا حتى بدأت تطغى عليها مؤخرا الثروة المعدنية وتأخذ مكانها خاصة بعد الزيادة الكبيرة فى انتاج البترول والحديد والنحاس.

وأهم المحاصيل الزراعية التى تنتجها أنجولا هى البن، وتعد أنجولا ثانى دولة أفريقية بعد ساحل العاج ويبلغ انتاجها نحو ٦,١ ٪ من الانتاج العالمى للبن، وكان الاوربيون يسيطرون على معظم انتاجه حيث كان يمتلك الفان من الاوربيين نحو ٢٤٠ ألف هكتار ويعمل بمزارعهم نحو ١٢٠ ألف أفريقى ، بينما يخضع انتاج الافريقيين لاشراف وسيطرة الحكومة ولا تزيد حيازة نحو ٦٠ ألف افريقى من الذين يزرعون البن على هكتار أو هكتارين لكل عائلة (١). وظل البن يمثل أهم سلعة تصديرية لانجولا حتى عام ١٩٧٠ حيث تفوقت عليه صادرات التعدين لأول مرة كما انخفضت نسبة اسهامه فى الدخل القومى الى ٣٧ ٪ بدلا من ٤٩ ٪ فى عام ١٩٦٧ (٢). وتعتبر

---

* الاسكودا هى العملة الرسمية للبرتغال.

** تمثل الاراضى المزروعة فى أنجولا ٢ ٪ من جملة الاراضى الصالحة للزراعة هناك . ويعمل بالزراعة نحو ٩٠ ٪ من السكان ، ويتدرج النشاط الزراعى فى أنجولا من نظام المزارع الكبيرة الحديثة الى الزراعة القبلية التقليدية وبين هذين المستويين توجد أشكال أخرى مثل مزارع أوربية صغيرة مملوكة ملكية فردية وجماعية وبعض مزارع الافريقيين التى ترتكز على المحاصيل الغذائية. وبعد الاستقلال بدأت الصورة تتغير حيث تغيرت قوانين الملكية والعمل وهجر كثير من الاوربيين مزارعهم وظهرت حركة التعاونيات.

(١) محمد محسن محمد عوض ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٢) Legum, Colin, "Angola," Colin Legum(ed.), Africa Contemporary Record 1970-1971, Rex Colleenings, Lonodon, 1971.P.B. 583.

الـــــــولايات المتحدة المستورد الرئيسي لبن أنجولا حيث تستورد اكثر من نصف صادراته ثم تليها هولندا والبرتغال .

ويأتى السيزال فى المرتبة التالية للبن . وتنافس أنجولا دولة كينيا على المركز الثانى بين الدول الافريقية المنتجة ويتراوح اسهامه فى صادرات أنجولا خلال الستينات بين ٥ الى ١٢ ٪ من جملة صادرات أنجولا (١). ويسيطر على معظم انتاجه الاوربيون خاصة فى المنطقة الغربية من أنجولا . ويأتى القطن والذرة والسكر فى مراتب تالية للمحصولين السابقين ولكن نسبة اسهام هذه المحاصيل فى الصادرات الانجولية منخفضة بالمقارنة بالبن والسيزال .

أما بالنسبة للثروة المعدنية فى أنجولا فيعد الماس من أهمها ، وظل يحتكر المركز الأول فى قائمة الصادرات فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٢ حيث تراجع الى المركز الثانى بعد البن ثم تراجع الى المركز الثالث بعد البترول . وتبلغ صادرات أنجولا ما بين ٥ - ٨ ٪ من جملة الانتاج العالمى للماس (٢). ويتركز الانتاج فى مقاطعة لوندا بالقرب من الحدود الزائيرية . وكانت تحتكر انتاج الماس منذ عام ١٩٢١ شركة ماس أنجولا المعروفة باسم " ديامانج Diamang " وهى شركة عالمية تمتلك الحكومة البرتغالية ١١,٥ ٪ من رأسمالها وتساهم فيها بعض مجموعات أمريكية وبلجيكية وجنوب أفريقية (٣).

وكانت هذه الشركة تعد بمثابة دولة داخل الدولة حيث شمل امتيازها مساحة تزيد على مليون كم مربع حتى عام ١٩٧١ حيث انتهى عقد استخراج الماس بالنسبة لمنطقة شرق أنجولا واقتصر الامتياز على مساحة ٥٠ ألف كم مربعا . وكانت الشركة تمتلك الاراضى الزراعية التى تدخل فى نطاق امتيازها وتجبر الفلاحين الذين يعيشون فى تلك المناطق على زراعة هذه الاراضى لصالح الشركة . كما كانت الشركة تمتلك جيشا خاصا وقوات بوليس ومخابرات خاصة ومزودة بطائرات هليوكبتر وعربات مدرعة وجنود مشاة وكانت الشركة تسيطر على ١٨ ألف عامل لم يكن أمامهم اختيار سوى العمل لصالح الشركة (٤).

---

(١) محمد محسن محمد عوض ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٢) Pélissier, René, Op.Cit., P. 144.

(٣) محمد محسن محمد عوض ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

(٤) Wolfers, Michael & Bergerol, Jane, Op.Cit., P.137.

أما بالنسبة للبترول فيحتل المركز الثانى فى الاهمية بعد البن وبالرغم من اكتشافه عام ١٩٥٥ الا أن أهميته فى الصادرات الانجوليه لم تظهر الا بعد اكتشاف حقول البترول فى كابيندا عام ١٩٦٦ بواسطة شركة جلف أويل الامريكيه ، ويقدر انتاج كابيندا من البترول بنحو ٨٣ ٪ من بترول أنجولا . وقد بلغت جملة الانتاج فى عام ١٩٧٥ نحو أكثر من ٨ ملايين طن سنويا وتشترك عدد من الشركات الامريكية والفرنسيه والبرتغالية والجنوب افريقيه فى البحث عن البترول واستخراجه فى مناطق عديدة من أنجولا . وقد لعبت شركة جلف أويل الامريكيه دورا خفيا فى الحرب الاهلية الانجوليه بتشجيع الحركات الانفصالية فى كابيندا والتوقف عن دفع التزاماتها لمبالا فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٥ وذلك بتوجيه من وزارة الخارجية الامريكية (١) .

ويأتى الحديد فى المرتبة الرابعة فى الصادرات الانجولية وقد بدأ انتاجه عام ١٩٥٦ وبلغ فى الستينات نحو ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف طن سنويا ولكن الانتاج ارتفع بدرجة كبيرة بعد اكتشاف مناجم الحديد فى كاسينجا وانشاء خط حديد موساميدس وكذلك انشاء ميناء تصدير خاص لتصل صادرات انجولا من الحديد عام ١٩٧٤ نحو أكثر من خمسة ملايين طن (٢) . ويسيطر على انتاج الحديد فى أنجولا شركة كروب الالمانية بالتعاون مع الحكومة البرتغالية وشركة لوبيتو بتمويل مشترك مع بعض البنوك الدانمركية والنمساوية والامريكية (٣) .

ويوجد فى أنجولا ثروات معدنية أخرى مثل النحاس والمنجنيز والفوسفات وقد أدت هذه الثروات الى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية على أنجولا خاصة بعد اصدار البرتغال لقانون تنمية الاستثمارات الاجنبية فى منتصف الستينات ورفع القيود الخاصة بمشاركة الاستثمارات البرتغالية لرأس المال الاجنبى وغيرها من التسهيلات . وقد اتجهت معظم هذه الاستثمارات الى قطاع التعدين الذى اجتذب الاحتكارات العالمية مثل مجموعة كروب الالمانية وشركة بترول الخليج الامريكية ومجموعة أنجلو أمريكان للنحاس التى تسيطر عليها جنوب أفريقيا والاستثمارات الامريكية لاستغلال فوسفات بنجويلا .

---

(١) Ibid., P.134.

(٢) Pélessier, René, Op.Cit., P. 145.

(٣) Idem.

كما تتوفر فى أنجولا مصادر طاقة أخرى غير البترول وهى الطاقة الكهربائية المتولدة من المياه. ففى عام ١٩٧٣ بلغ اجمالى الطاقة الكهربائية فى أنجولا أكثر من ٩٨٤ مليون كليووات. وتوجد فى أنجولا مشروعات ضخمة لتوليد الطاقة الهيدروليكية مقامة على بعض الانهار ومن أهم هذه المشروعات سد كوانزا وسد كونين وهى تمثل عامل جذب آخر للاستثمارات الاجنبية بالاضافة الى تفجر الثروات فى الارض والايدى العاملة الرخيصة والطاقة البترولية والكهربائية الرخيصة .

ثالثا ـ الاوضاع القارية والدولية :

تميزت الاوضاع القارية فى أفريقيا فى السبعينات بعدد من الخصائص شجعت على زيادة دور المتغير الاجنبى فى الشئون الافريقية. وكانت أبرز هذه الخصائص زيادة حدة الصراعات الافريقية ، ضعف التنظيم الدولى القارى المتمثل فى منظمة الوحدة الافريقية ، وعمق من هذا الضعف انقسام الدول الافريقية وعدم اتفاقها بشأن معظم المشكلات الافريقية وظهور ملامح الاستقطاب الدولى فى أفريقيا .

وقد ظهر ذلك جليا فى الموقف الافريقى من قضية انجولا وتشاد والصحراء الغربية وغيرها من المشاكل الافريقية. ووصل هذا الضعف الافريقى قمته فى عجز منظمة الوحدة الافريقية فى معالجة كثير من المشاكل مما دفع بعض الدول الافريقية الى طرح المشكلات الافريقية خارج منظمة الوحدة الافريقية، بل والى طلب حكومات افريقية من بعض القوى الخارجية التدخل فى بعض المشاكل الافريقية. وهو الأمر الذى يعنى فى التحليل النهائى عجز منظمة الوحدة الافريقية عن حل مشاكل أفريقيا نتيجة للانقسام والتشتت بين الدول الافريقية .

ويمكن القول أن الانقسام والضعف الافريقى زاد بصورة واضحة نتيجة لعاملين هما :

١) بداية انتقال محور التنافس الدولى بين القوى العظمى الى أفريقيا ، حيث يلاحظ أن القارة الافريقية تتعرض ومعها الشرق الاوسط لمرحلة جديدة من التكالب الاستعمارى بدأت تتضح معالمها بشكل بارز منذ منتصف الستينات وبداية مرحلة الوفاق أو الانفراج الدولى فى العلاقة بين قطبى المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى أوائل السبعينات .

٢) زيادة اعتماد الدول الافريقية على الخارج نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية في كثير من الدول الافريقية بعد الارتفاع الكبير في أسعار البترول وما صاحبه من تضخم عالمي قامت الدول الصناعية الكبرى بتصديره الى الدول النامية في صورة رفع أسعار المنتجات الصناعية (١).

وقد أدى هذا الوضع الى حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات كثير من الدول الافريقية غير البترولية مما جعلها تعتمد على المعونات والمساعدات الاقتصادية الخارجية لمحاولة سد هذا العجز والتقليل من آثار التضخم العالمي. كما أدى عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول الافريقية وضعف مؤسساتها العسكرية الى الاعتماد على العالم الخارجي خاصة الدول الاستعمارية السابقة للارتباط معها بسلسلة من الاتفاقيات العسكرية التي تهدف معظمها في النهاية الى حماية نظم الحكم القائمة ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية.

ولا يخفى تأثير زيادة التبعية للعالم الخارجي على سياسات الدول الافريقية ، فقد أدى هذا الوضع الى زيادة الانقسام بين الدول الافريقية وانعكس ذلك بصورة واضحة على أزمة عدم الفعالية التي تعانيها منظمة الوحدة الافريقية. بل وصل الأمر الى حد التهديد بانهيار المنظمة نتيجة لانقسام أعضائها وفشلهم في الاتفاق حول قرار لمعالجة بعض المشاكل الهامة المطروحة. ومن أوضح الأمثلة على ذلك الانقسام الذي حدث في مؤتمر القمة الطارئ للمنظمة في فبراير ١٩٧٦ لمناقشة الوضع في أنجولا ، حيث انقسم أعضاء المنظمة قسمين متساويين ٢١ دولة تؤيد حكومة مبالا و ٢١ دولة معارضة تدعو لحكومة وحدة وطنية وتدين التدخل الاجنبي بكل صوره.

أما بالنسبة للاوضاع على المستوى الدولي في ذلك الوقت ، فان ابرز ما يمكن ملاحظته هو الانفراج في علاقة القوتين العظميين الذي بدأت ملامحه في الظهور عقب أزمة الصواريخ الكوبيه عام ١٩٦٢ ، ثم بتوقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية في أغسطس ١٩٦٣ ، ثم معاهدة انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٦٨ ، ثم تتويج هذه الجهود بتوقيع اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجيه الاولى والمعروفه باسم "سولت واحد" خلال مؤتمر القمة الامريكي السوفيتي في مايو ١٩٧٢. ثم البدء

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :
د. اسماعيل صبري عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١١١.

في محادثات سولت الثانية منذ عام ١٩٧٥* ومن ثم يمكن القول أن العلاقات الامريكية السوفيتيه تميزت في النصف الاول من السبعينات بالانفراج والوفاق في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب ، نتيجة لاقتناع كل من العملاقين باستحالة تحقيق انتصار على الطرف الاخر بالسبق في توجيه الضربة النووية الأولى لعلمه بقدرة الطرف الاخر على تلقي الضربة الأولى وتوجيه ضربة ثانية قد تكون أقوى وأشمل وأعظم في تدميرها من الضربة الاولى ناهيك عما يرتبط بذلك من فناء ودمار للجنس البشرى والحضارة الانسانية.

ومن المؤشرات الدالة على هذا الوفاق أن الفترة من ١٩٧٢ — ١٩٧٦ شهدت انعقاد اربع مؤتمرات قمة امريكيه سوفيتية بين زعماء الدولتين العظميين وهي الفترة التي تم خلالها وضع مجموعة القواعد الاساسية ومجموعة الاتفاقيات والمبادئ التي تبلورت حولها ظاهرة الوفاق بين القوتين العظميين وجعلت منها تيارا دوليا (١). كما شهدت الفترة من ١٩٦٩ — ١٩٧٥ توقيع ٥٨ أتفاقية بين الولايات المتحده والاتحاد السوفيتي من بين ١٠٥ اتفاقية ومعاهدة وقعت بينهما منذ أقامة الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع روسيا السوفيتية عام ١٩٣٣. (٢)

وبالرغم من اتفاق القوتين العظميين على عدم حدوث مواجهة نوويه مباشرة بينهما واتفاقهما على بقاء مناطق نفوذ هما في العالم كما هي دون تغيير فانهما لم يتفقا على توزيع مناطق النفوذ في بقية المناطق التي لم تدخل دائرة نفوذ أى من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. وتتمثل أهم هذه المناطق التي لم يتم تحديد مناطق النفوذ فيها قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الاوسط. وبعبارة أخرى فان هذه المناطق كان مسموحا التنافس فيها بين العملاقين النوويين ولكن بشرط عدم تصعيد هذا التنافس الى درجة المواجهه بينهما. ولذلك انتقل مسرح التنافس الدولي الى افريقيا والشرق الاوسط وحدث ما يمكن تسميته بتبادل المواقع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أفريقيا ، حيث أُقصى الاخير من مواقعه في مصر والسودان والصومال مقابل تواجده في ليبيا واثيوبيا وانجولا بعد اقصائه للولايات المتحدة منها التي أخذت مواقعه الأولى السابقة.

* وهى الاتفاقية التي تم الاتفاق على بنودها ولكن علق التصديق عليها نتيجة عدة توترات حدثت في العلاقات الامريكية السوفيتيه.

(١) د / السيد أمين شلبي ، " الوفاق الامريكي : مراحله ومكوناته " ، مجلة السياسة الدولية ، (عدد ٦٥ — يوليو ١٩٨١) القاهره ، ص ٩

(٢) المرجع السابق ، ص ١١.

يضاف الى الوضع الدولى عنصرا آخر تميز به النظام الدولى فى تلك الفترة ـ خاصة فى السبعينات ـ هو انهيار نظام القطبية الثنائية وظهور ما يمكن أن يطلق عليه التعددية، حيث بدأت الصين تأخذ مكانتها كقوة عظمى وبدأ يظهر عنصر جديد يميز الصراع الدولى هو التنافس الصينى ـ السوفيتى على مناطق النفوذ فى العالم الثالث وخاصة فى افريقيا . ومن هنا كانت محاولة كل من الصين والاتحاد السوفيتى تعقب كل منهما للأخرى وطردها من مناطق نفوذها ووجودها فى افريقيا، وهو ما سوف يتضح بصورة جلية عند مناقشة التدخل الاجنبى فى أنجولا وزائير.

المبحث الثانى

مراحل التدخل الاجنبى فى أنجولا

يهتم هذا المبحث بدراسة كيفية حدوث التدخل الاجنبى فى أنجولا ومعرفة اشكاله ومراحله وتحديد القوى الخارجية المتدخلة ودراسة أهدافها من هذا التدخل ومعرفة الموقف الافريقى وخاصة منظمة الوحدة الافريقية من التدخل الاجنبى فى أنجولا ٠

وفى داخل هذا الاطار العام للمبحث فانه يهتم بالاجابة على مجموعة من التساؤلات التى تثيرها الاطراف المتصارعة فى أنجولا ٠ من ذلك مثلا .. هل كان التدخل السوفيتى ـ الكوبى فى أنجولا رد فعل للتدخل الامريكى فى بداية الأمر ؟ ثم هل كان التدخل السوفيتى الكوبى الواسع النطاق فى الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٥ ردا على التدخل العسكرى لجنوب أفريقيا ؟ وهل يعتبر الروس مسئولون أولا عن بدء حرب التدخل كما يدعى الصينيون ؟ وهل تعتبر أنجولا مرحلة أخرى فى الاستراتيجية السوفيتية للوصول الى جنوب افريقيا ؟٠ ومتى قررت جمهورية جنوب افريقيا التدخل عسكريا فى القتال فى انجولا ؟ وهل كان ذلك رد فعل على التدخل السوفيتى ـ الكوبى ؟ وهل كان هناك تنسيق امريكى مسبق مع جنوب افريقيا للقيام بتلك العملية ؟٠

وفى البداية يجب أن نفرق بين مرحلتين فى علاقات القوى الخارجية باطراف النزاع فى أنجولا ٠ وتشمل المرحلة الاولى الفترة السابقة على توقيع اتفاقية الاستقلال المعروفة باسم / اتفاقية الفور / بين السلطات البرتغالية وممثلى حركات التحرير الانجولية الثلاث٠ وتشمل تلك الفترة الاعوام من ١٩٥٨ حتى يناير ١٩٧٥٠ وهى الفترة التى يمكن أن يطلق عليها فترة الكفاح من أجل الاستقلال ٠ أما المرحلة الثانية فتشمل الفترة من يناير ١٩٧٥ وحتى فبراير ١٩٧٦٠ وهى الفترة التى تلت توقيع اتفاقية الاستقلال مرورا بالحرب الاهلية وما شهدته من تدخلات خارجية وحتى اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بالحكومة الجديدة فى أنجولا التى أعلنتها الحركة الشعبية / مبالا / ٠

والهدف من التمييز بين هاتين المرحلتين هو التفرقة بين المساعدات الاجنبية لحركات التحرير الانجولية فى المرحلتين٠ ففى المرحلة الاولى حيث الكفاح من أجل الاستقلال تعتبر هذه المساعدات مقبولة من المجتمع الدولى ، كما أنها من الأمور المألوفة فى العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تميز النظام

الدولى الذى ساد فى تلك الفترة بانهيار الامبراطوريات الاستعمارية القديمة واشتعال الكفاح التحريرى من أجل الاستقلال . وقد حرصت المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة والاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية على النص فى مواثيقها على هدف العمل من أجل القضاء على الاستعمار . وبالتالى فان مساعدة دولة أجنبية لكفاح التحرير فى احدى المستعمرات لم يكن أمرا غريبا ولا مستهجنا فى العلاقات الدولية ولا بالنسبة للرأى العام العالمى ولم تستنكره المنظمات الدولية بل على العكس كان يلقى منها التأييد والمساندة . ومن ثم لا يمكن وصف تلك المساعدات الاجنبية بأنها تدخل أجنبى وفقا لمفهوم التدخل الذى سبق دراسته فى الفصل التمهيدى .

أما المساعدات الاجنبية فى المرحلة الثانيه — وهى التى سيتم التركيز عليها — فهى التى تثير الجدل والنقاش حول مدى اعتبارها تدخلا فى الشئون الداخلية لدولة أخرى . فالمساعدات العسكرية الاجنبية فى هذه المرحلة — وخاصة بالنسبة للحالة الانجوليه — لا يمكن تجريدها من المصالح والاهداف الخاصة التى تحاول القوى الاجنبية تحقيقها . فقد انتهى كفاح الاستقلال وتم تتويجه بتوقيع اتفاقية الاستقلال وانسحاب الاستعمار واقامة حكومة ائتلاف وطنى مؤقتة تشترك فيها حركات التحرير الثلاث مهمتها الاساسية الاعداد لانتخابات عامة لاقامة برلمان وطنى وتشكيل حكومة شرعية ووضع دستور مما يثير التساؤل حول هذه المساعدات العسكرية الضخمة التى لم تمنح مثلها فى فترة الكفاح ضد الاستعمار ، وهل تتطلب تلك المرحلة الجديدة هذا النوع من المساعدات أم كانت تتطلب مساعدات من نوع آخر اقتصادية ومالية وفنية وادارية ..... الخ . تستند اليها عملية بناء الدولة الوليدة ؟

ومن الملاحظ أن هذه المرحلة شهدت سلوكا حادا وتغيرا ملحوظا فى سلوك القوى الخارجية ازاء الأزمة الانجولية وحتى فى اشكال المساعدات الاجنبية للاطراف الانجولية المتقاتلة التى بدأت بارسال كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية ، ثم حدث تغير فى نوعية وكمية تلك المساعدات حيث أدخلت الى انجولا نوعيات حديثة ومتطورة من العتاد الحربى وبكميات هائلة لم تحصل كثير من الدول الافريقية على مثل هذا الكم والنوعية الحديثة من الاسلحة ، وصاحب هذا التطور ارسال خبراء ومستشارين عسكريين للتدريب على استخدام تلك الاسلحة ، وفى النهاية تم ارسال اعداد ضخمة من القوات النظامية من جيوش بعض الدول الحليفة للاشتراك فى القتال الدائر بين الأخوة الأعداء فى انجولا .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن - ما الهدف من ارسال كل هذا الكم وتلك النوعية الحديثة من الاسلحة والمعدات ثم هذا العدد الضخم من القوات النظامية المقاتلة الاجنبية؟ أمن اجل الحصول على الاستقلال من بين أنياب المحتل المستعمر الذى أقر بالفعل باستقلال انجولا وبدأ فى سحب قواته ؟ أم أن الهدف هو الانتصار فى الصراع على السلطة لتثبيت نظام حكم موالى لهذا الطرف الاجنبى أو ذاك بما يحقق اهدافه ومصالحه .

وفيما يلى شرح لهاتين المرحلتين مع بيان لمواقف الدول الاجنبية والتحالفات الخارجية لحركات التحرير الانجولية .

أولا - المرحلة الاولى : من منتصف الخمسينات حتى يناير ١٩٧٥ :

يلاحظ أنه منذ بداية قيام حركات التحرير الانجولية الثلاث سواء فى الخمسينات أو الستينات كانت لها علاقات خارجية سواء مع دول افريقية مجاورة أو مع غيرها من الدول الاجنبية ، وكانت صورة هذه العلاقات منذ بدايتها على النحو التالى :(١)

١) علاقات وثيقة بين الحركة الشعبية لتحرير انجولا / مبالا / مع الدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية من ناحية وعلاقات متناقضة ومتوترة مع زائير بعكس العلاقات مع الكنغو برازافيل من ناحية أخرى.

٢) بينما أقامت / فنالا / الجبهه الوطنية لتحرير انجولا علاقات مع الولايات المتحدة والصين وكانت علاقاتها مع زائير وثيقة خاصة بعد تولى الجنرال موبوتو السلطة. وكانت معظم المساعدات الامريكية / لفنالا / تتم بصورة سرية وتمر عبر زائير ، كما زودت الصين حركة / فنالا / بأسلحة ومعدات عسكرية وقامت بتدريب كثير من كوادرها فى الصين أو على يد مدربين صينيين فى معسكرات / فنالا / الموجودة فى زائير.

٣) أما / يونيتا / الاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا فقد بدت فى أول الأمر كما لو كانت بدون ارتباطات خارجية ، ولكن اتضح بعد الاستقلال وجود تنسيق بينها وبين السلطات البرتغالية فى أنجولا ولشبونه ، وحاولت اقامة علاقات مع الصين ، كما كانت لها علاقات بالولايات المتحدة ، وبالنسبة للدول الافريقية المجاورة فقد كانت علاقتها بزامبيا علاقة قوية.

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola ", Op.Cit, PP., A 4 _ A 7.

٤) كانت الولايات المتحدة والدول الغربية يساندون البرتغال ويمدونها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية باعتبارها عضو فى حلف شمال الاطلنطى .

يتضح مما سبق أن الدول الاشتراكية باستثناء الصين كانت تساند / مبالا / وتقدم لها المساعدات العسكرية والاسلحة وغيرها . أما الدول الرأسماليه الغربية فكانت مساندتها فى الاساس للبرتغال وان قدمت بعض المساعدات لحركتى فنالا ويونيتا .

وفيما يلى شرح موجز لعلاقات مجموعتى الدول الرأسمالية والاشتراكية بأطراف الصراع فى انجولا فى تلك المرحلة وايضاح المساعدات التى قدمتها كل مجموعة الى الطرف الذى تسانده .

أ) الدول الرأسمالية الغربية :

كانت الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية تدرك أهمية انجولا بالنسبة لها خاصة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية ، ولذلك ساندت البرتغال لاستمرار بقاء المستعمرات الافريقية حيث كانت تخشى أن يؤدى استقلال أنجولا وموزمبيق الى التأثير على توازن القوى فى جنوب القارة الافريقية وعلى التوازن السياسى بين الشرق والغرب ،" فقد كانت ترى أن استقلال هاتين المستعمرتين البرتغاليتين سيفتح الباب امام حروب تحرير أكثر فعالية ضد نظم الاقلية البيضاء المجاورة خاصة فى روديسيا وجنوب افريقيا ، ومن ثم تهديد المصالح الغربية فى المنطقة ".[١] ولذلك فقد اهتمت الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية بمساندة البرتغال لاحكام قبضتها على مستعمراتها فى أفريقيا .

وبلغت المساعدات الامريكية للبرتغال فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦١ ماقيمته ٣٠١ مليون دولار مساعدات عسكريه و ٢٧ مليون دولار مساعدات اقتصادية . وفى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٨ بلغت المساعدات العسكرية الامريكيه للبرتغال ٣٩ مليون دولار بخلاف ١٢٤ مليون دولار مساعدات اقتصادية[٢]. وفى الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٢ زودت الولايات المتحدة البرتغال بطائرات حربية وطائرات هليوكبتر بما قيمته ١٠٨ ملايين دولار ، وفى ديسمبر ١٩٧١ منحت الولايات

(١) هشام شاكر عزت البزرنجى ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(٢) Harsch, Erenest, "The Roots of American Intervention", Mailk Mish(ed.), Angola the Hidden History of Washington's War, Pathfinder Press, Inc., New York, 1976, P.17.

المتحدة البرتغال قرضا قيمته ٤٣٦ مليون دولار مقابل استمرار استخدامها للقاعدة العسكرية في جزر أزورس (١). وبعبارة أخرى فقد وصل اجمالى المساعدات الامريكية للبرتغال في الفترة من ٥٣ - ١٩٧٢ الى أكثر من مليار دولار.

وقد استخدمت المساعدات العسكرية الامريكية في تدريب وتزويد الجيش البرتغالى بالعتاد والاسلحة التى شملت عددا كبيرا من الطائرات القاذفة وطائرات النقل والسفن الحربية. وسمحت الولايات المتحدة للبرتغال باستخدام هذه الأسلحة ضد الحركة الوطنية في المستعمرات البرتغالية في افريقيا بعد اندلاع الثورة فيها (٢).

ولكن كان من بين المسئولين الامريكيين من كانوا يعتقدون خطأ السياسة الامريكية تجاه البرتغال، وكانوا يرون أن الامبراطورية البرتغالية في طريقها الى الزوال بالرغم من المساعدات الامريكية والغربية المكثفة لها. ويبدو أن صانعي السياسة الامريكية اقتنعوا بهذا الرأى خاصة بعد الاضطرابات الدموية في شمال انجولا عام ١٩٦١. "فقد بدأ البيت الابيض في فتح قنوات اتصال سرية مع بعض زعماء حركات التحرير الافريقية في المستعمرات البرتغالية مع الاحتفاظ بعلاقاتها مع البرتغال، ووقع الاختيار الامريكى على / فنالا / في أنجولا والفريلمو في موزمبيق لتلقى المساعدة من المخابرات الامريكية باعتبارهما أكبر وانشط الحركات في المستعمرتين في ذلك الوقت، ومن ثم ستكونان أكثر فعالية في تحقيق الاهداف الامريكية. ولكن يلاحظ أن هذه المساعدات الامريكية لم تكن كافية بالدرجة التى يمكنها تغيير الاحداث ضد نظام الحكم البرتغالى ووصلت الى أدنى مستوياتها في عام ١٩٦٩ حيث بلغت المساعدات الامريكية لهولدن روبرتو زعيم فنالا عشرة آلاف دولار في السنة" (٣).

وقدمت الدول الغربية الاخرى مثل بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا مساعدات عسكرية واقتصادية للبرتغال شملت طائرات حربية. "ففى عام ١٩٦٥ أمدتها المانيا الغربية بـ ٦٠ طائرة مقاتلة من طراز/اف ٨٦/، وفي عام ١٩٦٦ زودتها باربعين طائرة مقاتلة من طراز/فى ج ٩١/ وأكثر من مائة طائرة خفيفة من طراز / دى ٢٧٥/" (٤)

---

(١) Ibid., P.23.

(٢) هشام شاكر عزت البرزنجي، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٣) Weissman, Stephen R., "CIA Covert Action in Zaire and Angola: Patterns and Consequences", Political Science Quarterly, New York, (Vol.94, N.2, Summer 1979), P. 281.

(٤) محسن عوض، مرجع سابق، ص ٩١.

وكانت فرنسا من أكثر الدول الغربية تورطا فى مشاكل أفريقيا الجنوبية سواء مع البرتغال أو جنوب افريقيا فلم تلتزم بالحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة لجنوب افريقيا . كما زودت البرتغال بكميات كبيرة من طائرات النقل الهليوكبتر والزوارق والغواصات والسيارات المدرعة ، واستفادت فرنسا كثيرا من القاعدة العسكرية البرتغالية فى الازورس(١) ، كما قدمت بريطانيا مساعدات مماثلة للبرتغال .

ولم يجد هولدن روبيرتو قبولا فى الدول الاوربية الغربية فلا توجد أية دلائل تشير الى قيام أى من دول اوربا الغربية بتقديم مساعدات لحركة فنلا ، وربما يرجع هذا الوضع الى استنكارهم للمذابح البشعة التى وقعت للبيض فى بداية العمليات العسكرية لفنلا فى أوائل الستينات .

ويمكن تفسير السلوك الامريكى باتباع سياسة مزدوجة تقوم على مساندة البرتغال وفى نفس الوقت تقديم مساعدات لحركات التحرير الافريقية فى المستعمرات البرتغالية من ناحية أخرى .. بأن ذلك يرجع الى الاتى (٢) :

١) المصالح المشتركة بين البرتغال والولايات المتحدة ، حيث ترتبط الدولتان بعدة معاهدات بدأت بمعاهدة حلف شمال الاطلنطى فى ابريل ١٩٤٩ وسبقتها معاهدة تتعلق بالانتعاش الاقتصادى فى أوربا ومعاهدات اخرى تتعلق بالتعاون التجارى والاقتصادى والعسكرى .

٢) الارتباط بجنوب افريقيا . وتحدد المذكرة رقم ٣٩ لوزارة الخارجية الامريكية عن الأمن القومى .. أهداف الولايات المتحدة فى جنوب افريقيا فى تحسين موقف الولايات المتحدة فى افريقيا جنوب الصحراء على الصعيد الدولى خاصة فيما يتعلق بالمسألة العنصرية والتقليل من امكانيات تصعيد العنف فى المنطقة مما قد يدفع الولايات المتحدة الى التدخل وتشجيع الاتجاهات المعتدلة لدى السياسة العنصرية المتشددة الراهنة للحكومات البيضاء .. ثم حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والفرص الاستثمارية فى المنطقة .

---

(١) هشام شاكر عزت البزرنجى ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

وكانت فرنسا من أكثر الدول الغربية تورطا فى مشاكل أفريقيا الجنوبية سواء مع البرتغال أو جنوب افريقيا فلم تلتزم بالحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة لجنوب افريقيا . كما زودت البرتغال بكميات كبيرة من طائرات النقل الهليوكبتر والزوارق والغواصات والسيارات المدرعة ، واستفادت فرنسا كثيرا من القاعدة العسكرية البرتغالية فى الازورس (١) ، كما قدمت بريطانيا مساعدات مماثلة للبرتغال .

ولم يجد هولدن روبرتو قبولا فى الدول الاوربية الغربية فلا توجد أية دلائل تشير الى قيام أى من دول اوربا الغربية بتقديم مساعدات لحركة فنالا ، وربما يرجع هذا الوضع الى استنكارهم للمذابح البشعة التى وقعت للبيض فى بداية العمليات العسكرية لفنالا فى أوائل الستينات.

ويمكن تفسير السلوك الامريكى باتباع سياسة مزدوجة تقوم على مساندة البرتغال وفى نفس الوقت تقديم مساعدات لحركات التحرير الافريقية فى المستعمرات البرتغالية من ناحية أخرى .. بأن ذلك يرجع الى الاتى (٢) :

١) المصالح المشتركة بين البرتغال والولايات المتحدة ، حيث ترتبط الدولتان بعدة معاهدات بدأت بمعاهدة حلف شمال الاطلنطى فى ابريل ١٩٤٩ وسبقتها معاهدة تتعلق بالانتعاش الاقتصادى فى أوربا ومعاهدات اخرى تتعلق بالتعاون التجارى والاقتصادى والعسكرى .

٢) الارتباط بجنوب افريقيا . وتحدد المذكرة رقم ٣٩ لوزارة الخارجية الامريكية عن الأمن القومى .. أهداف الولايات المتحدة فى جنوب افريقيا فى تحسين موقف الولايات المتحدة فى افريقيا جنوب الصحراء على الصعيد الدولى خاصة فيما يتعلق بالمسألة العنصرية،والتقليل من امكانيات تصعيد العنف فى المنطقة مما قد يدفع الولايات المتحدة الى التدخل وتشجيع الاتجاهات المعتدلة لدى السياسة العنصرية المتشددة الراهنة للحكومات البيضاء .. ثم حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والفرص الاستثمارية فى المنطقة .

---

(١) هشام شاكر عزت البزرنجى ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

٣) مواجهة الاتحاد السوفيتي . فكما ترغب الولايات المتحدة في تصفية الاستعمار بصورة منظمة وسلمية في المستعمرات المتبقية في افريقيا، فانها مهتمة أيضا بمنع استبدال الاستعمار الاوربي باستعمار جديد من قبل الكتلة الشيوعية. فالولايات المتحدة تحاول منع الاتحاد السوفيتي من التدخل في افريقيا وذلك بقلب المواقف التي يمكن أن يعتمد عليها الشيوعيون بالتقليل من فرص الصراع وتصاعد العنف المسلح . وتنطلق سياسة الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي في المحيط الهندي من مخاوفها بعد تزايد قوة الاسطول السوفيتي فيه، حيث تعتمد الولايات المتحدة في وصولها الى المحيط الهندي على طريق رأس الرجاء الصالح واتخاذ قواعد لها في شرق القارة والجزر الملحقة بها وهناك تخوف من أن تمنح انجولا بعد الاستقلال تسهيلات ملاحية للاتحاد السوفيتي .

ب) الدول الاشتراكية :

يلاحظ وجود تناقض داخل مجموعة هذه الدول خاصة بين قطبيها الرئيسيين الاتحاد السوفيتي والصين. فبالرغم من التشابه الايديولوجي بينهما الذى كان يفرض منطقيا أن تتجه مساندتهما ومساعدتهما لحركة التحرير الانجولية ذات الاتجاهات الماركسية وتمتنعا عن مساندة الحركات الأخرى التي يساندها الغرب . الا أن ما حدث كان عكس ذلك حيث وقف الاتحاد السوفيتي وكوبا الى جانب / مبالا / بينما وقفت الصين الى جانب / فنالا /. ويمكن تفسير هذا الأمر في اطار التنافس الصيني - السوفيتي ومحاولة كل منهما تعقب خطوات الطرف الاخر ومحاولة كسب مناطق نفوذ على حسابه، وظهر هذا التنافس بصورة واضحة في انجولا وهو ما سوف توضحه الدراسة فيما بعد . كما كانت رومانيا هي الدولة الاوربية الشرقية الوحيدة التي خرجت عن الموقف السوفيتي وساندت فنالا وقدمت لها كميات كبيرة من الاسلحة .

وقد امتد تاريخ المساندة السوفيتية المادية والمعنوية للمبالا منذ أول الستينات، واستمرت في التدفق حتى أوائل السبعينات باستثناء فترة توقف قصيره في عام ١٩٦٤. وفي أوائل السبعينات شهدت المساعدات السوفيتية فترة توقف أخرى استمرت عامي ٧٢ و ١٩٧٣ كان الاتحاد السوفيتي يساند خلالها دانييل تشيبندا زعيم الجناح المناوئ لاجستينونيتو داخل المبالا . ولم تستأنف المساعدات السوفيتية للمبالا بزعامة نيتو إلا في منتصف عام ١٩٧٤ .

ففي عام ١٩٦١ امتدح خرشوف نشاط مبالا العسكرى وعبر عن ثقته فى انتصارها فى النهاية (١) ، بالرغم من أنها كانت تبدو فى ذلك الوقت أضعف من فنالا بسبب ضخامة اعداد قبائل الباكونجو التى تستند عليها الاخيرة بالمقارنة باعداد قبيلة الكيمبوندو التى تساند مبالا ٠ وكذلك بسبب الشهرة التى حصلت عليها فنالا بعد اشتراكها فى الثورة الدموية عام ١٩٦١ ، والصورة التى ظهرت بها امام العالم الخارجى باعتبارها أكبر قوة عسكرية فى حركات التحرير الانجولية ٠

وفى أوائل الستينيات أجرى نيتو أول اتصالاته مع الزعيم الكوبى فيدل كاسترو ٠ كما أجرى اتصالات سرية مع الفارو كونهال زعيم الحزب الشيوعى البرتغالى الذى أصبح صديقا شخصيا لنيتو ورتب له أول رحلة للاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٤٠ ثم زار نيتو الاتحاد السوفيتى بعد ذلك مرتين الأولى عام ١٩٦٧ والثانية فى العام التالى ١٩٦٨ ٠ وأصبح نيتو عضوا فى منظمة الجبهة السوفيتية ومجلس السلام العالمى (٢) ٠ ومنذ ذلك الحين أصبحت مبالا تحصل على مساعدات عسكرية منتظمة من الاتحاد السوفيتى كما تلقى كثير من قيادات الحركة وكوادرها التدريب فى الاتحاد السوفيتى وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا (٣) ٠

ولا توجد بيانات دقيقة عن حجم المساعدة السوفيتية للمبالا فى تلك الفترة وتذكر بعض المصادر ـ استنادا الى تقديرات المخابرات الغربية ـ أن المساعدات السوفيتية للمبالا فى الفترة من ٦٠ ـ ١٩٧٤ وصلت قيمتها الى ٢٧ مليون جنيه استرلينى (٤) وتضيف مصادر أخرى أن المساعدات العسكرية السوفيتية للمبالا فى الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بلغت ١٠٨ ملايين دولار (٥) ٠

---

(١) Valenta, Jiri, "Soviet Decision-Making on the Intervention in Angola", David E. Albright(ed.), Africa and International Communism, Macmillan Press Ltd. London and Basingstoke, 1980, P. 96.

(٢) نازلى معوض " الصراعات الدولية على أرض أنجولا " مجلة السياسة الدولية (عدد ٤٤ ابريل ١٩٧٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ص١٠٧ ٠

(٣) نفس المرجع السابق ٠

(٤) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A 13.

(٥) Steven, Christopher, "The Soviet Union and Angola", the African Affairs, (Vol.75, No.299, April, 1976), P. 145.

وربما يرجع الارتفاع في قيمة تلك المساعدات - بالرغم من توقفها عامي ٧٢ - ١٩٧٣ - الى أنها شملت المساعدات التي قدمها السوفيت للمبالا في عام ١٩٧٥ وهو العام الذى شهد تدفقا كثيفا للمساعدات السوفيتية للمبالا ٠

ويبدو أن القرار السوفيتي لمساندة مبالا استند على دعامتين هما : (1)

١) كان اهتمام خورشوف في تلك الفترة مركزا على افريقيا ٠ وكان يأمل أن تؤدى المساعدة السوفيتية الى حث حركات التحرير الوطنية للبدء في التحول المباشر الى الاشتراكية٠ ورأت المصادر السوفيتية أن مبالا يمكنها تحقيق هذه التحولات الثورية٠

٢) شكوك موسكو في منافس مبالا ٠ فقد اقتنع الاتحاد السوفيتي منذ البداية بعدم جدوى اقامة علاقات مع هولدن روبرتو لارتباطه بالغرب ولعلاقاته الوثيقة مع المنظمات العامة وشبه الرسمية الامريكية٠ وقد بنى السوفيت اقتناعهم هذا على أساس الزيارة التي قام بها روبرتو عام ١٩٥٩ للولايات المتحدة، وعلاقاته بالمخابرات المركزية الامريكية ومن ثم لم يكن أمام الاتحاد السوفيتي الا مبالا ذات الاتجاهات الماركسية باعتبارها أفضل الوسائل التي يمكن للاتحاد السوفيتي من خلالها تحقيق اهدافه ٠

وبخصوص العلاقات السوفيتيه مع مبالا يمكن تسجيل بعض الملاحظات الهامة التي تفيد في ايضاح تلك العلاقات بصورة أفضل ومن هذه الملاحظات ما يلي :

أ) ان علاقات كوبا مع مبالا كانت سابقة على علاقات الأخيرة مع الاتحاد السوفيتي، وكانت الاتصالات بين نيتو وكاسترو سابقة على الاتصالات مع السوفيت ففي أثناء زيارة تشى جيفارا للجزائر في عامي ٦٣ و ١٩٦٤ التقى بعدد من زعماء حركات التحرير في المستعمرات البرتغالية منهم ادوارد موندلاني من الفريليمو واميلكار كابرال من غينيا بيساو واجستينو نيتو من المبالا في انجولا ٠ وبداية من عام ١٩٦٥ اصبحت الكنغو برازافيل أكبر مركز كوبى في افريقيا بعد طلب حكومتها المساعدة من كوبا لتنظيم وتدريب جيشها، هذا في الوقت الذى كان يوجد في برازفيل المركز الرئيسي للمبالا

---

(1) Valenta, Jiri, Op.Cit., P. 95.

وفـــى يناير ١٩٦٦ اعترف كاسترو فى خطابه فى الاجتماع الأول لمنظمة تضا من الشعوب الافريقية والاسيوية والامريكية اللاتينية * بأن بلاده تساعد أى حركة ثورية تحارب الاستعمار والامبرياليه فى أى مكان،وأشار الى أن مبالا فى أنجولا تتلقى مساعدات كوبية وتدرب قواتها على حرب العصابات (١).

ويلاحظ أن كوبا أظهرت فى البداية درجة ملحوظة من الاستقلالية عن الاتحاد السوفيتى فى علاقتها بالمبالا . كما أن المساعدات الكوبية لم تتعرض للتوقف المؤقت أو التردد كما حدث فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٤ وعامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

ب) فى نهاية الستينات وبعد سلسلة الانقلابات العسكرية التى حدثت فى عدد من الدول الافريقية التقدمية مثل غانا ١٩٦٦ ومالى ١٩٦٨ قام الاتحاد السوفيتى بمراجعة وتقييم موقفه تجاه نظم الحكم الثورية وحركات التحرير الافريقية. ولم تعد القيادة السوفيتية تتوقع من هذه النظم والحركات الاسراع فى حدوث عملية التحول الاشتراكى . وتوقف المحللون السوفيت عن الاشارة الى الاتجاه الماركسى لنيتو والمبالا واكدوا بدلا من ذلك على الاتجاه التقدمى للسياسة الخارجية للمبالا المؤيد للسوفيت (٢).

جـ) كان التنافس الصينى - السوفيتى من العوامل التى أدت الى زيادة مساندة الاتحاد السوفيتى لمبالا . وبالرغم من ضعف هذا التأثير فى بداية العلاقات مع مبالا ، الا أن هذا التنافس كان له أثر كبير بعد ذلك خاصة فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات،فقد كانت بداية علاقة الصين بانجولا عام ١٩٥٨ عن طريق مبالا ، كما أن الصين لم تنتقد مبالا ذاتها (٣) . ويبدو أن البرود فى علاقات بكين مع مبالا جاء ردا على توثيق الأخيرة لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى . فبعد زيارة نيتو للاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٤ قام الصينيون بدعوة هولدن روبرتو ومسئولين آخرين من فنالا لزيارة بكين. وبالرغم من عدم تلبية روبرتو للدعوة فقد استقبل الصينيون

---

* وهو المؤتمر الأول والأخير لتلك المنظمة وأطلق عليه اسم مؤتمر القارات الثلاث.

(١) Cervenka, Zdenek, "Cuba and Africa", Op.Cit., P.A 86.

(٢) Valenta, Jiri, Op.Cit., P.96.

(٣) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A.16.

جوناس سافيمبى وزير خارجية روبرتو فى حكومة المنفى، وقد موا له بعض المساعدات المالية والتدريب العسكرى. ولما أقام سافيمبى حركة يونيتا فى عام ١٩٦٦ حاول تقوية علاقاته بالصين عن طريق تبنيه لبرنامج ماوى فى أحد مؤتمراتهم فى القابه." وبالرغم من أن أول شحنات الاسلحة الصينية ليونيتا لم تتم الا فى أوائل ١٩٧٥. الا أن موسكو كانت تعتبر يونيتا خاضعة تماما للنفوذ الصينى ومن ثم قررت أن تقوى علاقاتها بمبالا حتى لا تخرج من لعبة النفوذ فى انجولا" (١).

وأخذت العلاقات السوفيتية مع مبالا أهمية أكبر بعد غزو قوات حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. "فقد الحق هذا الغزو ضررا بالمصالح والعلاقات السوفيتية مع كثير من الدول وحركات التحرير الافريقية، وفى نفس الوقت كانت الصين قد بدأت تستعيد نفوذها ومكانتها من جديد فى افريقيا. وكانت المبالا من المهيدين والمدافعين القلائل عن موقف الاتحاد السوفيتى" (٢).

د) وفى أوائل السبعينات وجدت أسباب جديدة أدت الى تقوية الاتحاد السوفيتى علاقاته مع مبالا وزيادة مساعداته لها ومن هذه الاسباب ما يلى :(٣)

١) وجود مؤشرات عديدة بقرب زوال الامبراطورية البرتغالية بسبب انخفاض معنويات قواتها فى افريقيا وتفشى الاضطراب والفوضى بينهم. وبسبب تزايد اعمال الارهاب والاضطراب الاقتصادى فى البرتغال نفسها بالاضافة الى تصاعد الكفاح الوطنى ضد الاستعمار فى المستعمرات الافريقية. وقد تنبأ سولود و فينكوف مدير المعهد الافريقى التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية - بسرعة هزيمة الاستعمار البرتغالى فى افريقيا واعترف صراحة بتقديم بلاده مساعدات عسكرية واسلحة وتدريب قوات مبالا فى الاتحاد السوفيتى

٢) اختيار الولايات المتحدة الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع البرتغال بعد المراجعة الشاملة للسياسة الامريكية تجاه الجنوب الافريقى فى عام ١٩٦٩، وتقليلها من فرص انهيار النظام البرتغالى ومستعمراته فى افريقيا، بالاضافة الى ظهور أهمية قاعدة ازورس البرتغالية نتيجة للحرب العربية الاسرائيليه فى عام ١٩٧٣. كل ذلك أدى الى اقتناع صانعى القرار الامريكى بضرورة الاحتفاظ بعلاقات قوية مع البرتغال.

---

(١) Valenta, Jiri, Op.Cit.,P.97.

(٢) Idem.

(٣) Ibid.,PP.97-98

٣) زيادة مساعدات بكين لحركتى فنالا ويونيتا . "فقد دعت الصين الرئيس الزائيرى موبوتو لزيارة بكين فى يناير ١٩٧٣، ثم دعت هولدن روبرتو فى ديسمبر ١٩٧٣ حيث تم توقيع اتفاقية مساعدة عسكرية لفنالا وبمقتضاها يقوم الصينيون بتدريب قوات فنالا فى قواعدها فى زائير . وفى يونيو ١٩٧٤ وصل الى زائير ١٢٠ من الخبراء الصينيين فى حرب العصابات كما تم شحن كميات من الاسلحة لفنالا" (١).

ثانيا ـ المرحلة الثانية : وتشمل الفترة من يناير ١٩٧٥ ـ فبراير ١٩٧٦ :

وهى المرحلة التى اعقبت توقيع اتفاقية الاستقلال، وشهدت اندلاع الحرب الاهلية فى انجولا والتدخل الاجنبى لمساندة الاطراف الانجولية المتحاربة أو ما يسميه البعض بالصراع الدولى على أرض انجولا (٢)، واعلان الاستقلال وانسحاب القوات والسلطة البرتغالية من انجولا . ثم فى النهاية اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة الحركة الشعبية .

ولتوضيح تطورات الاحداث فى انجولا ومراحل التدخل الاجنبى فى الصراع الانجولى سيتم تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث فترات،تبدأ الأولى من يناير ١٩٧٥ حتى مايو ١٩٧٥، وتبدأ الفترة الثانية من يونيو حتى سبتمبر ١٩٧٥، بينما الفترة الثالثة تشمل من اكتوبر ١٩٧٥ حتى فبراير ١٩٧٦. ويلاحظ أن هذا التقسيم لاغراض الدراسة فقط، والمعيار الذى بنى عليه هو تطورات الاحداث التى وقعت فى كل فترة من الفترات الثلاث من حيث درجة تصاعد القتال، وزيادة حدة الصراع بين الاطراف الانجولية المتحاربة ، وأيضا من حيث درجة التورط الاجنبى فى هذا الصراع ، حيث يمكن ملاحظة ثلاث مراحل للتدخل الاجنبى فى انجولا تتطابق مع التقسيم الزمنى السابق. فقد بدأت المرحلة الأولى بزيادة كميات الاسلحة والمساعدات العسكرية للاطراف الانجولية بالمقارنة بالمساعدات فى فترة الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال . ثم شهدت الفترة الثانية بالاضافة الى الاسلحة والمعدات ارسال مستشارين وخبراء ومدربين عسكريين واعداد محدودة من القوات المقاتلة الاجنبية تشترك على نطاق ضيق فى العمليات القتالية ، وفى الفترة الثالثة تحول سيل المساعدات الى فيضانا كاسحا حيث تدفقت الاسلحة الى انجولا بكميات ضخمة وبنوعيات حديثة، وارتفعت اعداد القوات الاجنبية المقاتلة فى أنجولا

---

(١) Idem.

(٢) ، نازلى معوض ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

من العشرات أو المئات الى عشرات الالوف، وتم حسم الصراع عسكريا لصالح الطـرف الذى كانت المساندة الاجنبية له أكبر حجما وأكثر فعالية. ويلاحظ أن التدخـل الاجنبى أخذ فى الفترة الأولى الشكل السرى، ثم بدأ يأخذ صورة العلانية فى الفـترة الثانية، ثم أصبح سافرا فى الفترة الثالثـة.

أ) الفترة الاولى: من يناير حتى مايو ١٩٧٥ :

يمكن تمييز ثلاثة احداث هامة وقعت فى تلك الفترة هى توقيع اتفاقية الاستقـلال وتشكيل حكومة ائتلاف وطنى مؤقته ، ثم انهيار الاتفاقية وبداية الحرب الاهلية بـين الحركات الانجولية ، وفى النهاية زيادة المساعدات العسكرية الاجنبية المقدمة للاطراف المتقاتلة فى انجولا. وفيما يلى شرح موجز لهذه التطورات والاحداث الثلاثـة :

١) توقيع اتفاقية الاستقـلال :

بعد نجاح حركة القوات المسلحة فى البرتغال فى الاستيلاء على السلطة فـى عام ١٩٧٤، اعلن القادة الجدد فى لشبونة عن نيتهم فى اعطاء المستعمرات البرتغاليـة فى افريقيا حق تقرير المصير ومنح انجولا استقلالها ولكن فى اطار اتحاد فيدرالى مـع البرتغال، الا أن هذه الفكرة جوبهت بالرفض من حركات التحرير الانجولية الثلاث. وعقـد زعماء تلك الحركات اجتماعا فى ممباسا بكينيا تعهدوا فيه بوضع حد لخلافاتهم والتعاون فيما بينهم وتشكيل جبهة موحدة للتفاوض مع السلطات البرتغالية للحصول على الاستقلال.

وفى الفترة من ١٠ - ١٥ يناير ١٩٧٥ جرت مفاوضات الاستقلال فى مدينـة / الفـور / بالبرتغال بين الرئيس البرتغالى كوستا جوفـير وبين قادة حركات التحرير الانجولية الثلاث. وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية الاستقلال وتحدد يوم ١١ نوفمـبر لانسحاب السلطة البرتغالية واعلان استقلال انجـولا.

ونصت الاتفاقية على تشكيل ثلاثة أجهزة رئيسيه:(١) هى مجلس للوزراء يتكـون من ١٢ وزيرا موزعين بالتساوى بين البرتغال والحركات الثلاث، ثم مجلس رئاسى يعلو مجلس الوزراء ويتكون من ثلاثة أعضاء يمثلون حركات التحرير الانجولية وتكون رئاسته بالتناوب، ثم المجلس الوطنى للدفاع ويرأسه المندوب السامى البرتغالـى.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :
محسن عوض ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ - ١٨٢ .

وبالرغم من كون هذه الاتفاقية قد بدت حلا سليما للمشكلة الانجولية الا أنهـــا كانت تحمل بذور فشلها، ووجدت جذور الشقاق الداخلي والحرب الأهلية متنفســا لها في احكام هذه الاتفاقية ومن أهم ما يوجه لها من انتقاد مايلي :

١) انها نصت على ضرورة صدور قرارات الحكومة والمجلس الرئاسي بأغلبية الثلثـــين، وقد اتاح هذا الوضع لفنالا ويونيتا امكانية الاعتراض على القرارات التي لا يرغبان فيها ولا تحقق مصالحها . كما كان لكل وزير ينتمي الى أي حركة من الحركات الثلاث نائبان ينتميان الى الحركتين الاخريين، بينما كان للوزارات التي يتولاها برتغاليون ثلاثة نواب ينتمون الى الحركات الثلاث. ومما لاشك فيه أن هـــذا الوضع يعوق اداء الوزارات لوظائفها حيث يسمح بظهور الاختلافات وعـــدم الاتفاق على القرارات ويعطل اتخاذها سواء داخل الوزارات نفسها أو داخـــل مجلس الوزراء أو المجلس الرئاســـي *.

٢) كما أن التدابير الادارية للأمن الداخلي التي نصت عليها الاتفاقية كانت تتضمن عوامل انهيارها الذاتي (١). فقد تم الاتفاق على تشكيل جيش وطني لانجولا يتكون من ٤٨ ألف جندي نصفهم من القوات البرتغالية التي نص على بقائها حتى ٢٩ فبراير ١٩٧٦ كصمام أمان ، أما النصف الآخر فيتكون من الحركات الثلاث بالتساوي بواقع ثمانية آلاف من كل حركة . ولكن لم تنفذ أي من هذه التدابـير وخشيت كل حركة أن تضم قواتها الى الجيش الجديد فتصبح مكشوفة عسكريـــا أمام منافسيها ، وبذلت كل حركة أقصى جهودها لتقوية نفسها عسكريا وزيادة اعداد قواتها وذلك يرجع الى الشك وعدم الثقة المتبادلة بين قادة الحركـــات الثـــلاث.

---

* ومن الامثلة على ذلك أن الحكومة الانتقالية لم تستطيع اعداد الدستور المؤقـــت الذي كان محددا له يوم ٣١ مارس لاصداره ، كما أن قانون الانتخابات لم يتم اعداده وكان مقررا لاصداره شهر ابريل ١٩٧٥ ، كما لم يتم الاتفاق بشأن كثـــير من اللاجئين الانجوليين الذين يعيشون في زائير، وما العدد الذي سوف يسمـــح له بالتصويت في الانتخابـــات.

(١) نازلي معوض ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٣) كانت الاتفاقية ذاتها عاملا مشجعا على التنافس والصراع بين الحركات الثلاث حيث نصت على قيام الحكومة الانتقالية بالاعداد لانتخابات عامة فى البلاد لتشكيل برلمان قبل اعلان الاستقلال ، وفى الوقت نفسه قصرت حق الترشيح على الحركات الثلاث مما يفتح امامها بابا كبيرا للتنافس سعيا وراء كسب مساندة جماهير الشعب الانجولى (١).

٢) انهيار اتفاقية الاستقلال وبداية الحرب الاهلية :

بعد ايام قليلة من قيام الحكومة الانتقالية كانت اتفاقية / الفور / قد انهارت واقعيا فسرعان ما ظهرت استحالة نزع السلاح الجزئى لقوات الحركات الثلاث ،وفقدت الحكومة المركزية القدرة على السيطرة على البلاد وبدأت بذور الصراع تظهر وانفجر الموقف بحدوث صدامات مسلحة بسيطة بين مقاتلى الحركات الانجولية بعضهم البعض ، ثم ما لبث أن اتسع نطاق تلك الاشتباكات المسلحة وامتدت من العاصمة الى مختلف الاقاليم الانجولية.

ونتيجة لاندلاع الصراع الدموى بين الحركات الانجولية وطرد ممثلى فنلا ويونيتا من العاصمة لواندا واجهت الحكومة الانتقالية صعوبة بالغة فى القيام بوظائفها حيث لم يتمكن وزراء هاتين الحركتين من تأدية عملهم من العاصمة ، وأدى هذا الوضع فى النهاية الى اعلان السلطات البرتغالية - فى أغسطس ١٩٧٥ - تجميد نشاط الحكومة وقيام المندوب السامى البرتغالى فى انجولا بمهام الادارة الحكومية (٢).

وبدأت الاشتباكات المسلحة بين الفئات المتصارعة فى انجولا بهجوم شنته قوات مبالا فى ١٣ فبراير ١٩٧٥ ضد مكاتب قوات مجموعة " ثورة الشرق " التى كان يتزعمها دانييل تشيبيندا القائد العسكرى السابق لمبالا والذى انفصل عنها فى عام ١٩٧٤ ، ونجح الهجوم فى طرد قوات تشيبيندا من العاصمة لواندا. وبررت مبالا هذا الهجوم بأنه لا يعد انتهاكا لاتفاقية " الفور " التى لم تعترف بمجموعة ثورة الشرق كحركة تحرير.

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) د. سلوى لبيب " الاستقلال والصراع فى انجولا " ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة (عدد ٤٣ - يناير ١٩٧٦) ص ١٩٠.

"ويبد وأن الدافع وراء هذا الهجوم هو عزم مبالا على منع وجود أى منافس لها فى العاصمة"(١).
ودفع هذا الهجوم تشيبندا الى الانضمام الى فنالا، وفى ١٥ ابريل عين رسميا عضوا فى المجلس الثورى والمكتب السياسى لفنالا وانتخب سكرتيرا عاما مساعدا.

وبعد هذا الهجوم وقعت فى نفس الشهر مناوشات محدودة بين مبالا وفنالا ثم انفجر الصراع الدموى بينهما بعد ذلك. ففى ٢٣ مارس وقع صدام كبير بينهما عندما هاجمت قوات فنالا وحدات من قوات مبالا فى بعض ضواحى العاصمة. ويبدو أن فنالا كانت فى وضع عسكرى أفضل من مبالا فأرادت بهذا الهجوم أن تثبت وجودها فى العاصمة وأن تعوض ضعفها السياسى. ولذلك نجدها بعد ذلك تحاول السيطرة على وسائل الاعلام بشراء محطة تليفزيون وصحيفة يوميه كبرى فى لواندا، كما بدأت فى تحريك اعداد كبيرة من قواتها المزودة بالاسلحة الثقيلة من قواعدها فى زائير الى داخل انجولا بما فيها لواندا. وهو فيما يبدو صراع بين الحركتين لتعزيز موقفهما فى العاصمة وطرد منافسيهما من هذه المنطقة الحساسة التى تتركز فيها السلطة. واستمرت الاشتباكات بينهما فى لواندا حتى نهاية مارس بالرغم من التوصل لعدة اتفاقيات لوقف اطلاق النار بينهما.

أما الموجة الثانية من الاشتباكات فقد حدثت فى نهاية شهر ابريل عندما شنت فنالا سلسلة من الهجمات ضد مقار مبالا فى العاصمة وضد مقار التنظيمات المؤيدة لها مثل اتحاد العمال. وانفجر القتال ايضا فى الشمال فى ساوسلفادور وامبريزيت وتومبوكو، ثم امتد الى الجنوب فى ١٢ مايو فى نوفاليسبو فى منطقة هوامبو، ثم امتد الى الشرق فى لوسو وسيلفابورتو وتيكسيرادى سوسا. واشتركت يونيتا فى القتال - لأول مره - عندما تعرضت مقارها فى لوبيتو لهجوم من جانب قوات مبالا فى ٢٠، ٢١ مايو (٢).

وفى نهاية مايو وبداية يونيو شهدت العاصمة الانجولية الموجة الثالثة من الاشتباكات العنيفة بين حركتى مبالا وفنالا حيث شنت قوات مبالا سلسلة من الهجمات ضد قوات فنالا فى الضواحى الشرقية للعاصمة بدعوى "أن تلك الهجمات هى ثأر لعدوان فنالا عليها منذ شهور"(٣)

---

(١) Hodges, Tony, "How the MPLA Won in Angola", Colin Legum Tony Hodges (eds), After Angola the war over Southern Africa, Rexcollings, London, 1976, P.49.

(٢) Ibid., P.50.

(٣) Ibid., P. 51.

وردت فنالا على ذلك بتصعيد هجماتها ضد مبالا فى المناطق الشمالية فى كارمونا .
كما امتدت الاشتباكات العنيفة بينهما الى اقليم كابيندا وتمكنت قوات مبالا من طرد
قوات الجبهة الوطنية من هذا الاقليم الغنى بالبترول .

٣) زيادة المساعدات العسكرية الاجنبيه :

وبدأت المساعدات العسكرية الاجنبية تتدفق على حركات التحرير الانجولية
منذ بداية عام ١٩٧٥ . مما يشير الى أن القوى الخارجية التى تقدم هذه المساعدات
كانت تتوقع انهيار الحكومة الانتقالية التى أوجدتها اتفاقية / الفور / ، بل وانهيار
الاتفاقية ذاتها ، ومن ثم نشوب صراع محلى بين الحركات الثلاث على السلطة فى
انجولا . وبعبارة أخرى يمكن القول أن القوى الخارجية بل والمحلية أيضا كانت ترى
وجود فراغ سلطة فى أنجولا خاصة بعد التزام البرتغال بالانسحاب من أنجولا واصرارها
على تسليم السلطة لائتلاف من الحركات الثلاث أو لحكومة شرعية منتخبة وهو الأمر الذى
لن يحدث بسبب الحرب الاهلية والصراع الدموى الناشب بين الاطراف الانجولية .

ولا توجد بيانات كافية توضح بدقة حجم المساعدات العسكرية التى قدمتها
القوى الخارجية للاطراف الانجولية المتحاربة فى تلك الفترة . الا أنه توجد بعض
البيانات المتفرقة تساهم الى حد ما فى توضيح تلك الصورة . ففى ٢٢ يناير ١٩٧٥ فوضت
لجنة الأربعين * - وهى لجنة حكومية - المخابرات الامريكية فى تسليم هولدن روبرتو
٣٠٠ ألف دولار لشراء أسلحة وذخائر وقدمت مثلها لسافيمبى فى شهور تالية . (١)
وتذكر مصادر دبلوماسية امريكية ان اجمالى ما انفقته الولايات المتحدة الامريكيه على
عملياتها السرية فى أنجولا حتى نهاية منتصف ١٩٧٥ بلغ ٢٢,٩٥ مليون دولار موزعة
على النحو التالى : (٢) ١٠,٠٠ ملايين دولار اسلحة ومعدات و ٥,٤٠ ملايين
قيمة شحن الاسلحة والمعدات و ٥,٨٠ ملايين دولار مساندة عمل
سياسى و ١,٧٥ مليون دولار أعمال دعاية وأجهزة اتصالات وأغراض أخرى .

---

(١) Harsch, Ernest, "The CIA's Operation Angola", Op.Cit., P.97.

(٢) Weissman, Stephen R., Op.Cit., P. 283.

* هى لجنة حكومية تختص ببحث الانشطة السرية للمخابرات المركزية الامريكية فى الخارج واعتماد الاموال اللازمة لتلك الانشطة .

ولكن يؤخذ على المصادر التى ذكرت هذا المبلغ للمساعدات السرية الامريكية انها لم تحدد بدقة بداية فترة اعطاء تلك المساعدات وهل هى قاصرة على الفترة من بداية ١٩٧٥ أم أنها تشمل كل ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات لا نجولا منذ الستينات.

وكانت المساعدات الامريكية تصل الى فنلا ويونيتا مباشرة فى صورة مدفوعات أو اعانات مالية شهرية ، بينما كانت المساعدات العسكرية والاسلحة تصل اليهما بصورة غير مباشرة عن طريق زائير وربما زامبيا أيضا.

وقدمت الصين مساعدات ضخمة لفنلا خاصة بعد زيارة روبرتو لبكين فى نهاية عام ١٩٧٣. وتذكر بعض المصادر أنه فى الفترة من مايو ١٩٧٤ وحتى اكتوبر ١٩٧٥ أمدت الصين فنلا بمئات الاطنان من الاسلحة والمعدات،ودربت نحو خمسة آلاف من قوات الجبهة الوطنية،وزودتهم بالاسلحة الخفيفة وارسلت نحو ١٢٠ من المدربين العسكريين لتدريب قوات فنلا فى معسكراتها فى زائير (١).

ويبدو أنه نتيجة لهذه المساعدات الامريكية والصينية قد تحسن الموقف العسكرى لفنلا واحرزت تفوقا على منافسها الرئيسى مبلا سواء فى عدد القوات المدربة أو كمية ونوع المعدات العسكرية وعدد الخبراء الاجانب،وطبقا للمصادر الامريكية لم تحقق مبلا التكافؤ فى الموارد العسكرية حتى نهاية الربيع عام ١٩٧٥ (٢). ويمكن تفسير الهجمات التى شنتها فنلا فى نهاية مارس وابريل على قوات مبلا على أساس أن التفوق العسكرى لفنلا دفعها لتحقيق امتيازات أكبر ووضع أفضل فى مواجهة مبلا *

وقبل نهاية صيف ١٩٧٤ استأنف الاتحاد السوفيتى مساعداته لمبلا وخاصة لمجموعة نيتو بعد فترة توقف استمرت نحو عامين اقتصرت المساعدات السوفيتيه خلالها على كميات بسيطة من الاسلحة قدمت لدانييل تشيبندا ومجموعته." ويبدو أن الاتحاد السوفيتى اتخذ قرار استئناف مساعداته لنيتو بعد أن فقد الثقة فى امكانية ان يكسب

---

(١) Ibid., P. 282.

(٢) Idem.

* يبدو أن ضعف مبلا يرجع لعدة اعتبارات اهمها : أ) التردد السوفيتى فى علاقاته مع مبلا ووقف مساعداته لها لمدة تربو على عامين ٧٢، ١٩٧٣. ب) الازمة العنيفة التى تعرضت لها فى نهاية ١٩٧٣ بسبب الهزيمة العسكرية الفادحة التى أصابتها من جراء هجوم برتغالى مما جعلها غير قادرة على الانتقام لفترة جـ) الانقسام الداخلى فى مبلا للصراع على قيادة الجبهة بين مجموعة دانييل تشيبندا ومجموعة نيتو ومجموعة الاب جواكيم بينتو داندراد .

تشبيندا الصراع الداخلي في مبالا ، والاهم من ذلك هو ازدياد القلق السوفيتي نتيجة لتصاعد القدرات العسكرية لفنالا بسبب زيادة المساعدات الامريكية والصينية وزيادة النفوذ الصيني في أنجولا مما دفع الاتحاد السوفيتي لاحداث توازن مضاد" (١).

وفي شهر فبراير ١٩٧٥ قام وفد سوفيتي بأول زيارة لانجولا ورأس هذا الوفد د زاسوخوف السكرتير التنفيذي للجنة السوفيتية في منظمة التضامن الافرو - أسيوي ، وكانت هذه اللجنة قد أعلنت في ديسمبر ١٩٧٤ " أن عام ١٩٧٥ هو عام تقديم التأييد العملي لشعوب المستعمرات البرتغالية السابقة ". كما قام وفد سوفيتي آخر بزيارة انجولا في ابريل من نفس العام وتمت خلال هاتين الزيارتين مناقشة موضوع المساعدة المادية لمبالا وتدريب كوادر انجولية في دول اشتراكية أخرى. (٢).

وفي شهر مارس ١٩٧٥ بدأ السوفيت في زيادة مساعداتهم من الاسلحة لمبالا . وكانت المساعدات السوفيتيه تصل لانجولا في أول الأمر إما عن طريق منظمة الوحدة الافريقية أو عن طريق دول أخرى صديقة مثل ليبيا والكنغو برازافيل . ولكن بعد ذلك تنوعت طرق وصول الاسلحة السوفيتية الى مبالا وأصبح جزء كبير منها يصل مباشرة الى أنجولا عن طريق البحر عبر بعض الموانئ الانجولية . فقد ذكرت بعض التقارير الصحفية وصول ٨ سفن محملة بالاسلحة والمعدات العسكرية الى مبالا في شهر ابريل ومايو ويونيو،من هذه السفن أربع سفن سوفيتية وسفينتين يوغسلافيتين وسفينتين المانيتين شرقيتين،وان هذه السفن أفرغت شحناتها من الاسلحة في بعض الموانئ الانجولية (٣).

كما نقلت معدات أخرى ثقيلة بواسطة طائرات النقل السوفيتية /آ.إن- ١٢ و آ.إن ٢٢ / الى برازافيل ومنها كانت ترسل برا الى ميناء / بوانت نورا /،حيث كان يعاد شحنها وترسل إما بحرا أو جوا الى قواعد مبالا على الساحل الانجولي . وتذكر هذه المصادر أن حجم الأسلحة التي وصلت الى مبالا في شهر ابريل فقط بواسطة هذه الطرق بلغ نحو مائة طن من الأسلحة (٤)

---

(١) Valenta, Jiri, Op.Cit.,P.99.

(٢) Ibid.,P. 100.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

وكان يساعد مبالا على وصول هذه الاسلحة اليها أن بعض القيادات البرتغالية سواء في لشبونه أو لواندا كانت تميل الى مبالا وكانت تسهل لها وصول هذه الاسلحة .

وفي الوقت الذي بدأت فيه الاسلحة السوفيتية تتدفق على مبالا كان المستشارون العسكريون الكوبيون قد بدأ ظهورهم في العمل الى جانب مبالا مما يدل على وجود تنسيق بين الجانبين . " ففي أوائل ابريل ١٩٧٥ قام ب جوريجي أحد المسئولين في مبالا بزيارة لكوبا . وفي مايو ١٩٧٥ قام السفير الكوبي في زائير بزيارة للواندا.[١] وطبقا لما أعلنه نائب الرئيس الكوبي كارلس روفائيل رود ريجويز فان هافانا قررت في نهاية الربيع ارسال ٢٣٠ من العسكريين الكوبيين الى أنجولا ."[٢]

وتذكر بعض المصادر أنه في نهاية مايو ١٩٧٥ اشترك المستشارون العسكريون الكوبيون في هجوم عسكري للمبالا على مدينة ساكسيتو استخدمت فيه مبالا الدبابات لأول مرة . كما اشترك رجال المدفعية الكوبيون في الاشتباكات التي وقعت بين الحركات الثلاث في مدن لوبيتو وكوبيال وكولا وساد ابا نديرا (٣) .

ويلاحظ أن هذه المساعدات العسكرية السوفيتيه والكوبية هي التي شجعت مبالا على مهاجمة فنالا ويونيتا وطردهما من العاصمة ، ومن ثم الاطاحة بالحكومة الانتقالية . فقد كانت مبالا ترغب في الاستئثار وحدها بالسلطة والسيطرة على العاصمة بالاضافة الى عدم رغبتها في اجراء انتخابات عامة لتشككها في امكانية نجاحها في تلك الانتخابات نتيجة للتفوق العددي الضخم لقبائل الباكونجو والاومبوندو والتي تساند فنالا ويونيتا بالمقارنة بقبيلة الكيمبوندو والتي تعتمد عليها مبالا . الى جانب ان سافيمبي كان حتى ذلك الوقت يتمتع بشعبية طاغية في أنجولا بسبب موقفه من الحرب الاهلية ودعوته لوقف الحرب والانتقال السلمي للسلطة ووقوفه على الحياد في الصراع بين فنالا ومبالا . ولذلك " بذلت مبالا جهودا كبيرة في المفاوضات العديدة التي اجريت مع الحركتين الاخريين لمنع اجراء الانتخابات مقترحة ايجاد " مجلس دولة اشتراكي " بدلا من ذلك " (٤) .

---

(١) Idem.

(٢) The New York Times, 12 January,1976.

(٣) Valenta, Jiri, Op.Cit.,P.101.

(٤) Idem.

ب) **الفترة الثانية : من يونيو الى سبتمبر ١٩٧٥ :**

من أهم التطورات التى شهدتها تلك الفترة هو توقيع اتفاقية / ناكورو / واتساع نطاق القتال وزيادة حدته ليشمل كل الاقاليم وكل حركات التحرير الانجولية حيث أعلنت حركة يونيتا دخولها رسميا الحرب الى جانب فنلا وضد المبلا ٠ بالاضافة الى زيادة المساعدات العسكرية الاجنبية المقدمة للحركات الثلاث٠ كما شهدت تلك الفترة حدثا فريدا وخطيرا هو اشتراك قوات نظامية من جنوب افريقيا فى القتال فى أنجولا ، ولكن بصورة محدودة وعلى نطاق ضيق٠ وفيما يلى شرح موجز لهذه الاحداث الثلاثة الهامة :

١) اتفاقية ناكورو ـ واتساع نطاق القتال :

عندما انفجر الموقف فى نهاية ابريل ١٩٧٥ نتيجة لرفض الحكومة الانتقالية مطالب عمال الموانىء لرفع أجورهم،قام العمال بتنظيم المظاهرات والاضرابات احتجاجا على ذلك،وهدد روبرتو باحضار عمال من زائير،وقررت المبلا تنظيم مظاهرات فى عيد أول مايو تضامنا مع مطالب العمال،وتحول الأمر فى النهاية الى مواجهة مسلحه ووقع صدام عنيف اتخذ صورة حرب شامله (١).

وازاء تدهور الوضع بهذه الصورة تحركت قوى افريقية كثيرة لوقف القتال وتم عقد اجتماع لقادة الحركات الانجولية الثلاث فى منتصف يونيو فى ناكورو بكينيا ٠ واستغرقت اجتماعات ناكورو خمسة أيام من ١٦ الى ٢١ يونيو وانتهت بالاتفاق على وقف القتال وضرورة دعم السلطة المركزية للحكومة الانتقالية وانشاء جيش وطنى ونزع سلاح المدنيين واجراء انتخابات عامة خلال شهر اكتوبر ١٩٧٥٠ "وقد اعترفت الاتفاقية / ناكورو / صراحة بأن كميات كبيرة من الاسلحة الاجنبية قد أدخلت الى البلاد،وأن هناك واقعيا ـ مناطق نفوذ وتفوقا عسكريا ـ نسبيا لكل من الحركات الوطنية الثلاث"(٢).

ولكن هذه التعهدات لم تستمر أكثر من الوقت الذى استغرقه الخصوم للعودة الى ديارهم ٠ فلم تكد تمضى ثلاثة أيام على توقيع الاتفاقية حتى تجددت الاشتباكات بصورة شاملة فى كل أنحاء انجولا ٠

---

(١) هشام شاكر عزت البرزنجى ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ٠

(٢) نازلى معوض ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ ٠

وبـــدأ القتال يأخذ أبعادا جديدة اهمها اشتراك يونيتا رسميا فى القتـــال ضد مبالا بالاضافة الى اشتراك عناصر من القوات الاجنبية فى القتال ، حيث سجلت تلـك الفترة وصول الطلائع الاولى للقوات الكوبية النظامية واشتراكها فى القتال الى جانـــب مبالا ، وكذلك عبور الموجة الأولى من قوات جنوب افريقيا الحدود الانجولية واشتراكهـــا فى القتال فى جنوب أنجولا .

وتبادلت قيادات مبالا وفنالا الاتهامات بخرق الاتفاقية الجديدة. فقد اتهـــم نيتو فنالا بتجاهل نصوص اتفاقية / ناكورو /، بينما ردت فنالا باتهام مبالا بأنها تريـــد أيجاد مبرر لطلب أسلحة من الاتحاد السوفيتى واعادة تجنيد شرطة كاتنجا السابقة(١). وفى نهاية يونيو تدهور الموقف فى أنجولا واصبحت الدولة مقسمة الى معسكرين.

ويبدو أن المساعدات العسكرية الضخمة التى تلقتها مبالا من الاتحاد السوفيتى منذ بداية عام ١٩٧٥ ادت الى تحسن ميزان القوة العسكرية لصالح مبالا ، واصبحـــت من القوة بحيث بدأت فى طرد منافسيها من العاصمة لواندا لتأكيدها أن السيطرة علـــى العاصمة ــ خاصة عند اعلان الاستقلال ــ سيكون عاملا هاما فى تقرير نتيجة الحرب والصراع على السلطة فى انجولا . ولذلك ففى ٤ يوليو هاجمت مبالا مكاتب يونيتا فى العاصمـــة لواندا ، ثم امتدت تلك الهجمات على مكاتب وقوات يونيتا فى جميع انحاء انجولا . ونتيجة لتلك الهجمات أعلن سافيمبى فى ٥ أغسطس الحرب على مبالا ودخول القتال الـــــى جانب فنالا * .

وحققت مبالا انتصارات ضخمة على منافسيها ففى بداية أغسطس ١٩٧٥ كانـــت مبالا قد تمكنت من طرد الحركتين المنافستين لها من العاصمة لواندا والسيطرة علـــى ١٢ اقليما من مجموع الاقاليم الانجولية البالغ عددها ١٦ اقليما. كما استطاعـــت مبالا أن تسيطر على الموانئ الرئيسية مثل لوبيتو وموساميدس وبنجويلا ، ومن ثم تمكنـــت من قطع طريق الامدادات العسكرية التى يمكن أن تصل الى خصومها عن طريـــق البحر أو بواسطة سكة حديد بنجويـــلا . (٢)

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P.A8.

* برر سافيمبى دخوله الحرب ضد مبالا بأن محاولة جرت لاغتياله عند ما تعرضـت الطائرة التى كان يستقلها فى سيلفا بورتو لإطلاق النار عليها .

(٢) Idem.

وبسبب تلك التطورات توقفت كلية أعمال الحكومة الانتقالية واعلنت البرتغال في ١٩ سبتمبر ايقاف العمل باتفاقية / الفور / وتولى المندوب السامى البرتغالى سلطات الحكومة وتسيير شئون الدولة ، كما أعلنت البرتغال عزمها على سحب قواتها من أنجولا في ١١ نوفمبر ١٩٧٥ بدلا من فبراير ١٩٧٦ وهو الميعاد الذى سبق تحديده في اتفاقية الاستقلال.

ولكن في نهاية أغسطس وبداية سبتمبر بدأ ميزان القوى في أنجولا يتحول مرة أخرى في غير صالح مبالا. وبدأت تعانى من انتكاسات في ميدان القتال ويرجع السبب في ذلك الى التدخل المحدود لقوات جنوب أفريقيا في القتال في جنوب انجولا بالاضافة الى تزايد المساعدات العسكرية الامريكية والصينية الى فنلا ويونيتا. وتمكنت قوات هاتين الحركتين من وقف تقدم مبالا بل وطردها من بعض المواقع ووصلت قوات فنلا في الشمال الى ما يقرب من ٢٠ ميلا من العاصمة (١).

ويتضح مما سبق أن الحركات الانجولية الثلاث أصبحت مقتنعة بأنه لا أمل في تنفيذ بنود اتفاقية الاستقلال من ناحية اجراء الانتخابات العامة وتشكيل برلمان وحكومة جديدة ، كما زاد اقتناعها بأن السلاح هو العامل الحاسم في تحديد نتيجة الصراع على السلطة. ومن ثم ركز كل طرف جهوده على كسب تحالفات أجنبية للحصول على مساندة عسكرية وسياسية تمكنه من الانتصار في هذا الصراع المصيرى. وتسابقوا على احضار الاسلحة والقوات الاجنبية والمرتزقة الى أنجولا وأصبح الصراع دوليا وهو الذى بدأ محليا كصراع على السلطة (٢). وأصبح ميزان القوة يتغير تبعا لحجم المساعدات التى تتلقاها كل حركة من حركات التحرير الثلاث من الخارج. وفي كل مرة كان يتغير فيها ميزان القوة في غير صالح طرف ما نجده يسرع بطلب المساندة الاجنبية وطلب المزيد من الاسلحة والخبراء العسكريين بل والقوات النظامية المقاتلة.

---

(١) The Observer, London, 9 November, 1975.

(٢) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A8.

٢) زيادة المساعدات العسكرية الاجنبية :

يرجع السبب فى تغيير ميزان القوة العسكرية فى أنجولا فى شهرى يونيو ويوليو ١٩٧٥ لصالح مبالا ، ونجاحها فى السيطرة على ١٢ اقليما من الاقاليم الانجولية الستة عشر الى ضخامة حجم المساعدات العسكرية التى تلقتها من الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وكوبا . فطبقا للتقديرات الحكومية الامريكية بلغت المساعدات العسكرية السوفيتية فى الفترة من مارس ١٩٧٥ حتى يناير ١٩٧٦ ما قيمته من ١٠٠ الى ٢٠٠ مليون دولار بالاضافة الى تزويدها بـ ١٧٠ مستشارا عسكريا سوفيتيا . وبلغت المساعدات الكوبية لمبالا فى نفس الفترة ٧٠ مليون دولار و ١١٤٠٠ جندى كوبى (١).

كما قدمت دول أوربا الشرقية كميات أخرى من الاسلحة والمعدات العسكرية ، ولكن لا توجد أرقام منشورة حول هذه المساعدات . ويبدو أن جانبا كبيرا من تلك المساعدات تدفقت على مبالا اعتبارا من شهر سبتمبر بعد تغيير ميزان القوى فى غير صالحها ونتيجة للهزائم التى لقيتها فى جبهات القتال . فقد كانت التقارير السوفيتية تصف موقف مبالا فى أواخر اغسطس وأوائل سبتمبر بأنه " حرج للغاية " (٢).

وحدث تغيير نوعى فى المساعدات العسكرية السوفيتية المقدمة لمبالا حيث شملت أنواعا حديثة من الاسلحة الثقيلة التى لم تحصل بعض الدول الافريقية جنوب الصحراء على أنواع منها حتى ذلك الوقت*. فقد شملت تلك المساعدات دبابات طراز /تى ٣٤ / و / تى ٥٤ /، ومدافع عيار ١٠٠ مم، وصواريخ ١٢٢ مم، ومركبات برمائية ومعدات كبارى ، وصواريخ أرض أرض، وأرض- جو من طراز سام ٧، وطائرات مقاتلة ميج ١٧ وميج ٢١ . وقد اعترف نيتو فى حديث اذاعى له فى نهاية يناير ١٩٧٦ بأن الروس زودوه بهذه الاسلحة (٣). وتشير هذه الكميات الضخمة من المعدات العسكرية وتلك النوعية الحديثة من الاسلحة التى قدمت الى مبالا الى أن الاتحاد السوفيتى قد اتخذ قرارا هاما بمساندة مبالا بكل ثقله ، وسوف تتم مناقشة هذا الامر فى موضع آخر عند الحديث عن التدخل السوفيتى فى أنجولا .

---

(١) Stevens, Christopher, Op.Cit.,P.144.

(٢) Valenta, Jiri, Op.Cit.,P.105.

* من الاسلحة الحديثة على دول أفريقيا جنوب الصحراء صواريخ ١٢٢ مم وطائرات الميج ٢١ المقاتلة التى تعتبر زائر حديث جدا لتلك الدول، فلم تحصل عليها الصومال الا فى منتصف عام ١٩٧٤.

(٣) Stevens, Christopher, Op.Cit.,P.144.

وبحلول شهر نوفمبر كانت الأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية فى أنجولا كافية لتحويل سير المعارك التى كانت تجرى فى غير صالح مبالا . وكتب عدد من المراسلين عن التأثير الذى أحدثته الاسلحة السوفيتيه المتقدمة على سير المعارك بعد نوفمبر ١٩٧٥. واعترفت موسكو بفخر بأن مساعداتها كانت عاملا حاسما فى منع هزيمة مبالا (١).

أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. فقد أجرى البيت الابيض فى يوليو ١٩٧٥ مراجعة كاملة للموقف فى أنجولا ، بعد انهيار الائتلاف الحكومى . وقامت بهذه المراجعة والتقييم للموقف لجنة الأربعين. وقررت اللجنة ارسال مساعدات الى انجولا قيمتها عشرة ملايين دولار وارتفع الرقم الى ٢٥ مليون دولار فى ديسمبر ١٩٧٥، بالاضافة الى ٧ ملايين دولار مساعدات اخرى غير مباشرة (٢). وتذكر بعض المصادر الاخرى تفاصيل أكثر عن هذه المساعدات الامريكية ولكنها تدور كلها تقريبا حول نفس الارقام. حيث تذكر أن هنرى كيسنجر وزير الخارجيه الامريكى فى ذلك الوقت تقدم بطلب للكونجرس الامريكى فى منتصف يوليو ١٩٧٥ للموافقة على قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات لمنع السوفييت من فرض حل فى أنجولا . وقد استطاع كيسنجر الحصول على الموافقة بالرغم من معارضة المسئولين فى مكتب الشئون الافريقية التابع لوزارة الخارجيه*، وقررت الحكومة الامريكيه القيام بعملية مساندة لفنالا ويونيتا بتقديم مساعدات عسكرية لهما قيمتها ٣٠ مليون دولار (٣) . وتذكر مصادر أخرى تفاصيل اكثر،منها أن الرئيس الامريكى فورد وقع فى ٢٧ يوليو على برنامج للمعونة العسكرية لروبرتووسافيمبى اعدته لجنة الاربعين قيمته ١٤ مليون دولار. كما تمت الموافقة على مبلغ اضافى فى أوائل سبتمبر قدره ١٠,٧ مليون دولار (٤).

---

(١) Legum, Colin,"Foreign Intervention in Angola",Op.Cit., P.A14.

(٢) Hersch,Ernest,"The CIA's Operation Angola",OpCit.,P97

* كان هؤلاء المسئولون الامريكيون يميلون الى رفض التدخل الامريكى فى أنجولا على اعتبار أن الرأى العام الامريكى لن يقبل تحمل تكاليف مغامرة عسكرية لمواجهة التحدى السوفيتى خاصة وان ذكرى حرب فيتنام مازالت عالقة بالأذهان. وكان من رأيهم أن انتصار مبالا لن يكون كارثة كما يتوقع كيسنجر،واقترحوا أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماسى لمساندة منظمة الوحدة الافريقية فى مطالبتها بحل أفريقى وانهاء التدخل الاجنبى.

(٣) Hallett, Robin,"The South African Intervention in Angola 1975;" Africa Affairs, (Vol. 77, No. 308,July 1978),P. 356.

(٤) Valenta, Jiri, Op.Cit.,P.103.

وبالرغم من التناقض الذى يبدو فى هذه الارقام الا أن الثابت أن الولايات المتحدة كانت تقدم تلك المساعدات بصورة سرية وكانت تحرص فى بادئ الأمر على اخفاء دورها . فكانت الدفعات الأولى من المساعدات العسكرية لا تشمل اسلحة امريكيه ولكن بعد ذلك نقلت شحنات الاسلحة الامريكية على طائرات سى ١٤١ الى زائير ومنها الى فنالا ويونيتا.

كما كانت الولايات المتحدة تقوم بتعويض زائير وربما زامبيا أيضا عن الأسلحة التى تقدمها الى فنالا ويونيتا، وهو ما يعنى فى النهاية مساعدة غير مباشرة لهاتين الحركتين . واستخدمت الاموال الامريكية فى استئجار مرتزقه بيض للقتال الى جانب فنالا ويونيتا ، ولكن المخابرات الامريكية لم تتورط فى هذه العملية بصورة مباشرة ، حيث كان يتم تجنيد هؤلاء المرتزقه عن طريق وسطاء من دول أخرى .

أما بالنسبة للصين فبالرغم من اعلانها الالتزام بدعوة منظمة الوحدة الافريقيه فى يوليو ١٩٧٥ للوقوف على الحياد بين الجبهات الثلاث الا أن المستشارين العسكريين الصينيين ظلوا موجودين فى قواعد ومعسكرات فنالا الموجودة فى زائير حتى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٥، بالاضافة الى أن بكين فوضت زائير فى منتصف يوليو ان تعطى فنالا معدات عسكريه صينية خاصة بالجيش الزائيرى (١) . وتذكر مصادر أخرى أن مجموعة من المدربين العسكريين الصينيين تقدر بنحو ١٢٥ مدربا وصلت الى زائير فى شهرى يوليو واغسطس ومعهم ٤٥٠ طنا من المعدات الحربية (٢) .

٣) اشتراك قوات أجنبية فى القتال فى انجولا :

شهدت الفترة من يوليو حتى سبتمبر ١٩٧٥ بداية ظهور قوات نظامية أجنبية على الارض الانجولية واشتراكها فى القتال فى أنجولا وبصورة واضحة . وتنتمى هذه القوات الى ثلاث دول هى كوبا وزائير وجنوب أفريقيا .

- فبالنسبه لزائير اشارت بعض التقارير الى أن كتيبتين من القوات الخاصة الزائيرية كانت تعمل مع فنالا فى الجبهة الشمالية . وبالرغم من مساعدة زائير لفنالا وتقديمها كافة أنواع المساعدات خاصة بعد تولى موبوتو السلطة الا أن اشتراك قوات نظامية زائيرية فى القتال مع فنالا أمر غير مؤكد ، وربما يكون قد حدث ولكن بصورة محدودة فى المناطق القريبة من الحدود .

---

(١) Valenta, Jiri, Op.Cit., P.103.

(٢) Stevens, Christopher, Op.Cit., P.141.

فموبوتو لا يمكن أن يفكر فى استخدام جيشه لتقديم مساعدة صريحة وفعالة لقوات فنالا داخل الأراضى الانجولية لعدة أسباب : منها ضعف الجيش الزائيرى نفسه وسوء تدريبه وفقر تسليحه وهو الأمر الذى اتضح فى أحداث شابا الأولى والثانية فى عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ ، حيث لم يستطيع مواجهة بضعة آلاف من قوات شرطة كاتنجا السابقة ذات التدريب والتسليح الجيد .

... الى جانب عدم تأكد موبوتو من آثار مثل هذه العملية على ضابطه خوفا من التمرد عليه وتدبير مؤامرة للاطاحة به خاصة وان آخر تلك المؤامرات كانت فى أوائل عام ١٩٧٥ . فضلا عن خشية موبوتو من آثار مثل هذه العملية على المستوى الافريقى وردود فعل الدول الافريقية " بالاضافة الى احتياج زائير الى جيش أجنبى آخر لتيعادل مع القوة العسكرية لمبالا بعد المساندة السوفيتية والكوبية الضخمة لها "[1] .

وبالرغم من حصول موبوتو على بعض المساعدات من الولايات المتحدة والصين الا أنها لم تكن كافية للدرجة التى يغامر فيها بالتدخل بقواته فى أنجولا خاصة وان ادواته التى كان يعتمد عليها فى تحقيق أطماعه فى انجولا ثبت ضعفها وعدم فعاليتها فى ميدان القتال .

— أما بالنسبة لاشتراك القوات الكوبية فى القتال فى انجولا فقد سبق ايضاح أن بداية اشتراك العناصر الأولى من هذه القوات كان فى أوائل الصيف عندما قاموا بقيادة الدبابات واستخدموا المدفعية الثقيلة فى القتال الى جانب مبالا . أما فى تلك الفترة فقد زادت كميات الأسلحة واعداد القوات الكوبية المرسلة الى انجولا بصورة ضخمة . فقد ذكرت صحيفة " لوموند " الفرنسية فى تقرير لها من لوسا كا أن ثلاث سفن كوبية تعمل منذ سبتمبر بين موانىء انجولا وميناء " بوانت نورا " فى الكنغو برازافيل، وتحمل كميات كبيرة من المعدات الحربية المخزونة فى الكنغو بموافقة الاتحاد السوفيتى [2] .

وتذكر بعض المصادر أن وفدا كوبيا زار لواندا فى شهر أغسطس ووافق على ارسال ٤٨٠ مستشارا عسكريا كوبيا لانشاء ١٦ كتيبة عسكرية لمبالا . فى حين تشير مصادر غيرها الى أن ٥٠ كوبيا وصلوا الى ميناء / بوانت نورا / لتجميع الأسلحة التى تم تخزينها هناك ، وان ٢٠٠ من المدربين الكوبيين وصلوا الى لواندا فى ١٦ أغسطس [3] .

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit.,P.A 27.

(٢) Hallett, Robin, Op. Cit., P. 364.

(٣) Ibid., P. 365.

وتذهب مصادر اخرى الى القول بأن ما بين ١٥٠٠ – ٣٠٠٠ من قوات المشاة الكوبية وصلوا الى الكنغو برازافيل ومعهم ٢٠٠ سيارة من حاملات الجنود و ٥٠ دبابة وقواعد صواريخ متنقله ، وانهم أقاموا – فى سبتمبر ١٩٧٥ – معسكرا فى "بورت أمبويت" جنوب انجولا (١).

وقد تأكد اشتراك الكوبيون فى القتال منذ أغسطس من اعترافات الأسرى الكوبيين التى أكدت وصول وحداتهم من برازافيل فى أغسطس ١٩٧٥ (٢). ويتوافق هذا الرأى مع ما يقوله قادة يونيتا من أن "أول ظهور فعلى للكوبيين فى العمليات كان أثناء القتال الذى أدى الى سيطرة مبالا على ميناء لوبيتو فى منتصف اغسطس" (٣).

– أما بالنسبة لجنوب أفريقيا فقد بدأت أولى مراحل تدخلها فى أنجولا فى تلك الفترة أيضا . ويلاحظ أن اتصالات قد جرت بين كلا من فنالا ويونيتا وبين جنوب افريقيا فى محاولة للاستعانة بقواتها فى القتال ضد مبالا . وتمت أول هذه الاتصالات فى ٣٠ مايو ١٩٧٥ عندما قام دانييل تشيبندا بزيارة "لويند هوك" عاصمة ناميبياء ثم تكررت زيادته لها فى يوليو واستمرت ثلاثة أيام أجرى خلالها مباحثات مع الجنرال فان دين بيرج رئيس مكتب أمن الدولة فى جنوب أفريقيا وطلب مساعدة فنالا فى حربها ضد مبالا (٤) .

ويبدو أن صراعا جانبيا كان يدور بين فنالا ويونيتا على كسب الجولة الأخيرة فى أنجولا وذلك بالرغم من تحالفهما ضد مبالا . ففى الوقت الذى أثمرت فيه اتصالات فنالا مع جنوب افريقيا وظهرت نتائج ذلك فى تحسن مركز فنالا العسكرى فى الجنوب كان سافيمبى يرى فى ذلك تهديدا لمركزه فى منطقة نفوذه ، وحاول منافسة فنالا لكسب مساندة جنوب افريقيا له . وبدأت الاتصالات الأولى بين سافيمبى وجنوب افريقيا فى مارس ١٩٧٥ عندما التقى فى احدى العواصم الأوربية مع احد ضباط مخابرات جنوب افريقيا . ولكن جنوب افريقيا رفضت مساعدة سافيمبى لشكها فى تعاطفه مع /سوابو/ (٥).

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A 9.

(٢)، (٣) Ibid., P. A14.

* تم تبرير هذه الزيارة بأنها لاجراء فحوص طبية .

(٤) Hallett, Robin, Op.Cit., P. 354.

(٥) Idem.

وفى أغسطس- وبعد تغير الوضع فى أنجولا وبداية ظهور تأثير المساندة السوفيتية الكوبيه الفعالة على سير العمليات العسكرية - طار سافيمبى مرتين الى الجنوب أولا هما الى بريتوريا لمقابلة فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا وعدد من القادة العسكريين هناك ، والمرة الثانية : ذهب الى ويند هوك. ويدعى سافيمبى أن جنوب افريقيا تدخلت فى أنجولا بناء على طلبه، وانه اتخذ قراره بطلب مساعدة جنوب افريقيا فى نهاية سبتمبر عندما ادرك ان يونيتا تحتاج للمساعدة ضد الكوبيين. كما ادعى سافيمبى أنه طلب من موبوتو وكاوندا وهو فى يونيو مساعدته بصفة شخصية فى الحصول على مساعدات من جنوب افريقيا (١).

ولم تكن قوات جنوب افريقيا غريبة على الارض الانجولية فقد سمحت لها السلطات البرتغالية بالتوغل حتى ٢٠٠ ميل لتعقب ثوار منظمة سوابو ودراسة عمليات ثوار انجولا ، حيث كان يوجد تنسيق بين السلطات البرتغالية وجنوب افريقيا للتصدى للانشطة الفدائية لكل من ثوار انجولا وناميبيا . وشاركت القوات البرتغالية فى اخماد ثورة قبائل الاوفامبو فى ناميبيا عام ١٩٧٢ (٢).

ويمكن تقسيم تدخل قوات جنوب افريقيا فى انجولا فى تلك الفترة الى مرحلتين حدثت المرحلة الأولى فى شهر يوليو بينما حدثت المرحلة الثانية فى شهر سبتمبر - ونعرض فيما يلى لتفصيل موجز لتلك المرحلتين :

١) المرحلة الاولى تمت فى شهر يوليو ١٩٧٥ بعبور اعداد محدودة من قوات جنوب افريقيا للحدود الانجولية. وكان الهدف المعلن هو حماية مشروع توليد الكهرباء فى روكانا على نهر كونين، وحماية عمال جنوب أفريقيا من الاشتراك فى القتال الدائر فى انجولا . وادعت جنوب افريقيا أن هذه القوات لاتتعدى كونها دورية مكونة من ٣٠ رجلا فقط (٣). ومع التسليم بصحة الهدف المعلن من ارسال تلك القوات فان هذا العدد لا يتناسب اطلاقا مع مهمة حماية انشاءات ضخمة وحساسه وحماية الاعداد الكبيرة التى تعمل فى هذا المشروع العملاق / سد روكانا /. وحتى اذا سلمنا بصحة هذا العدد فان مهمتهم كانت على ما يبدو نوعا من الاستطلاع العسكرى للموقف ودراسة أوضاع قوات كل طرف وتقييم قدرات مبالا بعد وصول القوات الكوبية والاسلحة السوفيتية الحديثة.

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A 32.

(٢) Hellett, Robin, Op.Cit., P. 351.

(٣) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P.A 30.

ولم يتم الاعلان عن هذه الخطوة من جانب جنوب افريقيا الا في نهاية شهر اغسطس عند ما ادعت انها ابلغت الحكومة البرتغالية في ١٢ أغسطس بتلك العملية طبقا لاتفاقية موقعة بينهما لحماية موارد المياه . وقد نفت لشبونه هذا الادعاء وذكرت أن المذكرة الرسمية في ١٢ أغسطس سلمت بعد الانتهاك الفعلي للاراضي الانجوليه (١).

وهذا يدل على ان عبور قوات جنوب افريقيا تم في شهر يوليو ، ويؤكد ذلك أيضا اعتراف بوتا وزير الدفاع في جنوب افريقيا امام البرلمان في يناير ١٩٧٦ "ان اجمالي خسائر جنوب افريقيا في انجولا كانت ٤٣ قتيلا منهم ٢٩ قتلوا في معركة واحدة و ١٤ قتلوا في حوادث متفرقة في الفترة من يوليو ١٩٧٥ حتى ٢٣ يناير ١٩٧٦" (٢).

٢) أما المرحلة الثانية لتدخل قوات جنوب افريقيا في انجولا فقد حدثت في شهر سبتمبر . وقدر عدد القوات التي عبرت الحدود هذه المرة ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ جندي تصحبهم ١٢ طائرة هيلوكبتر عسكريه وعدد من العربات المدرعه . ووصل تقدم تلك القوات في الاراضي الانجولية الى أكثر من ١٢٠ كيلو مترا حيث احتلت المنطقة المجاوره لمدينة بيرد يكا التي تقع على بعد ١٠٠ ميل شرق سد كونيمن (٣).

ويبدو أنه في اطار هذه المرحلة الثانية لغزو قوات جنوب افريقيا للاراضي الانجولية كانت تلك القوات تضم عددا من المرتزقه . ففي ٥ سبتمبر نقلت صحيفة "فينا نشيال تايمز" عن مصادر عسكرية في لواندا تأكيدها بأن عددا من كبار ضباط الجيش البرتغالي انضموا الى فنلا . واكدت نفس المصادر أن قوات جنوب افريقيا التي بدأت غزو جنوبي انجولا تضم مرتزقة برتغاليين من بينهم الكابتن روزا اوليفيرز احد قادة الوحدات البرتغالية السابقين في موزمبيق . كما ذكرت التقارير أيضا أن تشيتبدا عاد الى جنوب شرق أنجولا بقوات مختلفة من الرجال الموالين له ومن مرتزقة برتغاليين وفرنسيين (٤). وطبقا للمصادر العسكرية البرتغالية فان نحو ٢٥٠٠ برتغالي انضموا الى مبالا أو فنالا أويونيتا في بداية سبتمبر ١٩٧٥ (٥).

---

(١) Idem.

(٢) The Guardian, Manshester, 26 January, 1978.

(٣) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit. P.A 30.

(٤) Hallett, Robin, Op.Cit., P. 357.

(٥) Ibid., P. 358.

جـ) الفترة الثالثة : من اكتوبر ١٩٧٥ حتى فبراير ١٩٧٦ :

تطورت الاوضاع فى انجولا بصورة د رامية سريعة فى تلك الفترة حيث شهدت أهم الاحداث التى وقعت على الارض الانجولية وكان لها تأثير كبير على الاوضاع فى منطقة الجنوب الافريقى بصفة خاصة وافريقيا بصفة عامة. ومن أهم الاحداث التى وقعت فى تلك الفترة هى اعلان استقلال انجولا، واعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة الحركة الشعبية بعد ثلاثة أشهر من اعلان استقلال انجولا وما شهدته الساحة الافريقية من انقسام هدد بانهيار المنظمة الافريقية. وفى الفترة ما بين اعلان الاستقلال حتى اعتراف المنظمة الافريقية بالحكومة الجديدة حدث تصاعد خطير فى الصراع فى انجولا وكشف التدخل الاجنبى عن وجهه وظهر بصورة سافرة لم تشهدها القارة الافريقية من قبل. وفيما يلى شرح لهذه التطورات :

١) اعلان الاستقلال :

طبقا لاتفاقية / الفور / تم تحديد يوم ١١ نوفمبر لاعلان استقلال انجولا وتسليم السلطة للانجوليين، ونصت الاتفاقية على بقاء القوات البرتغالية فى انجولا حتى فبراير ١٩٧٦ كعنصر لحفظ الأمن فى البلاد . ونتيجة لتدهور الاوضاع فى انجولا واندلاع القتال بين الاخوة الانجوليين اعلنت البرتغال عزمها سحب قواتها فى نفس ميعاد اعلان الاستقلال.

وقبل الاستقلال حدثت محاولات عديدة مرة لتأخير اعلان الاستقلال، وأخرى لتقديم هذا الموعد . فقد اقترحت نيجيريا قبل ثلاثة أيام من الاستقلال تأخير اعلان الاستقلال ثلاثة أسابيع لاتاحة وقت أطول لايجاد حل للصراع الانجولى ، ولكن هذا الاقتراح لم يلق أى تأييد (١) كما حاولت مبلا تقديم موعد اعلان الاستقلال ليكون يوم ٥ نوفمبر بدلا من ١١ نوفمبر حتى تتمكن من تشكيل حكومتها ومن ثم يوجد مبرر قانونى لطلب مساعدة سوفيتيه وكوبيه (٢). وفى اليوم السابق على الاستقلال عرض الجنرال عيدى أمين رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى ذلك الوقت ارسال قوات حفظ سلام افريقيه الى انجولا ، ولكن هذا العرض لم يكن مقبولا خاصة من جانب مبلا (٣).

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit.,P. A 23.

(٢) Valenta, Jirir, Op.Cit.,P. 112.

(٣) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A 9.

وكانت المشكلة التى تواجه البرتغال الى من تسلم السلطة فى انجولا ؟ فطبقا لنصوص اتفاقية / الفور / تتسلم السلطة حكومة شرعية منتخبة . ولكن نتيجة انهيار الحكومة الانتقاليه وتولى المندوب السامى البرتغالى مهام الادارة الحكومية لم يتم تنفيذ أى من المهام التى أوكلت الى الحكومة الانتقالية المنهارة . فلم يتم اعلان الدستور المؤقت ولم تجر الانتخابات ولم يشكل البرلمان . وكانت البلاد تنقسم فعليا الى مناطق نفوذ حيث تسيطر كل حركة من حركات التحرير الثلاث على عدد من الاقاليم الانجوليه . وكانت مبلا تسيطر فعليا على العاصمة لواندا وتلح فى تسليم السلطة اليها الا أن البرتغال رفضت ذلك بشدة وأصرت على عدم تسليم السلطة الى حركة واحدة فقط . وقد عبر عن هذا الموقف البرتغالى كل من الادميرال ليونيل كاردوزو المندوب السامى البرتغالى فى انجولا والادميرال فيكتوركريسبو وزير التعاون البرتغالى * . كما رفضت البرتغال كذلك ان تبقى فى انجولا بعد موعد اعلان الاستقلال كوسيلة لحل الصراع الانجولى .

وفى ليلة ١١ نوفمبر ١٩٧٥ القى الادميرال ليونيل كاردوزو كلمة عقب تنزيل العلم البرتغالى أعلن فيها استقلال انجولا ولكن دون انتقال السلطة لأى من الحركات المتصارعة (١) .

وفور اعلان الاستقلال اعلنت مبلا اقامة جمهورية انجولا الشعبية و لواندا برئاسة أجستينو نيتو وبدأ تشكيل المؤسسات الدستوية والاداريه اللازمة وفى خلال أيام معدودة حصلت هذه الحكومة الجديدة على اعتراف ٣٠ دولة من بينها الاتحاد السوفيتى وعدد من دول اوربا الشرقية وبعض الدول الافريقية (٢)

وسارعت فنلا ويونيتا برفض الاعتراف بحكومة الحركة الشعبية وأعلنتا قيام " جمهورية انجولا الديمقراطية الشعبية " واختيار عاصمة مؤقته لها فى هوامبو . ولكن لم تعترف أى دولة رسميا بهذه الحكومة . حتى الدول المساندة للحركتين احجمت عن الاعتراف بتلك الحكومة .

---

* انظر صفحة ٢٣٣، ٢٣٤ من هذا الفصل .

(١) Ibid., P. A 11.

(٢) هى الكنغو برازافيل وغينيا وموزمبيق وغينا بيساو ومالى والجزائر والصومال ونيجيريا .

وعلى اثر ذلك انفجر الصراع واحتدمت المعارك بين طرفى الصراع فى انجولا وطلبت كل حركة من مسانديها الاجانب مساعدة اكبر وتدفقت الالاف من القوات الاجنبية على انجولا بصورة لم يسبق لها مثيل فى افريقيا ، فكان يقاتل الى جانب مبلا آلاف من القوات النظامية الكوبية بالاضافة الى مئات من المستشارين والمدربين العسكريين السوفيت والاوربيين الشرقيين . وفى جانب فنلا ويونيتا ارتفع عدد قوات جنوب افريقيا المتورطين فى القتال الى عدة الاف بالاضافة الى مئات من المرتزقة البيض الذين تم تجنيدهم لصالح فنلا .

٢) موقف منظمة الوحدة الافريقيــة :

حاولت منظمة الوحدة الافريقية التوصل الى حل سلمى للحرب الاهلية فى انجولا الا أن جهودها باءت بالفشل . ففى يوليو ١٩٧٥ قرر مؤتمر القمة الافريقى فى كمبالا تشكيل لجنة تحقيق ومصالحه بشأن انجولا . الا أن مساعى اللجنة المذكورة لم تسفر عن أى نتيجة ايجابية . وظلت منظمة الوحدة الافريقية تلتزم الحياد تجاه الصراع فى انجولا . وتجسد موقفها فى عدة مبادىء أهمها : (١).

١) تأييد فكرة ايجاد حكومة وحدة وطنية تضم الحركات الثلاث.

٢) رفض كل أنواع التدخل الاجنبى فى انجولا .

٣) المحافظة على وحدة اراضى انجولا بما فيها كابيندا .

وبعد اعلان الاستقلال وتصاعد حدة الحرب الاهلية حذر وزراء خارجية دول افريقيا الوسطى * ، فى اجتماعهم فى ليبرفيل فى الفترة من ١٦ ــ ١٩ نوفمبر، من خطورة الموقف فى انجولا مما يشكل تهديدا للسلام والأمن فى المنطقة وفى افريقيا كلهـا ، وأدانوا كل أشكال التدخل الاجنبى فى انجولا مهما كان مصدرها . وبعد ذلك بأسبوع دعا ثمانية من رؤساء الدول الافريقية ** الذين كانوا مجتمعين فى كينشاسا للاحتفال بعيد استقلال زائير ـ الى عقد مؤتمر قمة طارىء لمنظمة الوحدة الافريقية ، كما تقدمت الصومال بطلب رسمى لعقد مؤتمر قمة طارىء لبحث المشكلة الانجوليـة .(٢)

---

(١) Ibid., P.A22.

* هى الكاميرون وتشاد وروانـدا وافريقيا الوسطى وساو تومى وبرنسيب وجابون وزائير .

** رؤساء موريتانيا وجابون والسنغال وتوجو واوغندا وزائير وبوروندى وافريقيا الوسطى .

(٢) Ibid., P.A 24.

ولم ينعقد مؤتمر القمة الافريقي الطارئ الاخير يناير ١٩٧٦ في اديس ابابا .
وبعد ثلاثة أيام من الانعقاد - من ١٠ - ١٣ يناير - والمناقشات العاصفة فشل
المؤتمر في التوصل الى حل وسط للمشكلة الانجولية أو حتى الى التوصل الى اتفاق لادانة
التدخل الاجنبي في انجولا . وظهر انقسام حاد بين الدول الافريقية . فقد تقدمت
نيجيريا بمشروع قرار للاعتراف بحكومة الحركة الشعبية بينما تقدمت السنغال بمشروع قرار
يدعوا الى تشكيل حكومة وحدة وطنية من الحركات الثلاث والانسحاب الفوري لكل
القوات الاجنبية من انجولا . كما تقدم الرئيس عيدى أمين باقتراح باسم المنظمة يتألف
من سبع نقاط اهمها الاصرار على الوحدة الافريقية، وادانة جنوب افريقيا ، وتشكيل
لجنة من القادة الافارقة للتوفيق بين الحركات الثلاث، وادانة التدخل الاجنبي بكل
صوره (١).

وقد أيد مشروع القرار النيجيري ٢٢ دولة من بينها الدول الافريقية الاربع
المتحدثة بالبرتغالية . واستنكرت هذه الدول تعاون فنلا ويونيتا مع جنوب افريقيا
ودعت كل الدول الافريقية الى الوقوف خلف مبلا . "وفرقت هذه الدول بين المساعدات
العسكرية السوفيتيه والكوبية لمبلا وبين مساعدة بريتوريا العسكرية لقوات فنلا ويونيتا ،
على اعتبار أن الاتحاد السوفيتي يساعد فعليا كل حركة تحرير افريقيه .. وعلى العكس
كانت وستظل جنوب افريقيا معقل السيطرة العنصرية البيضاء في القارة الافريقية" (٢).

بينما صوتت ٢٢ دولة افريقية لصالح القرار السنغالي وامتنعت اثيوبيا واوغندا
عن التصويت *. وبالتالي انقسمت الدول الافريقية الى قسمين متساويين احدهما
يؤيد حكومة الحركة الشعبية، والآخر يدعو لاقامة حكومة ائتلاف وطني من الحركات الثلاث.
وكان من رأى البعض أن هذا الانقسام انما هو انقسام ظاهري
وليس حقيقي . فقد جاء الانقسام حول الوجود العسكري الكوبي
والعون السوفيتي من جانب والعدوان العسكري لجنوب أفريقيا من جانب آخر

---

(١) El-Khawas, Mohamed A., "South Africa and the Angolan Conflict", Africa Today, (Vol. 24, No.2, April-June 1977) New Delhi, P. 39.

(٢) Ibid., P. 40.

* اثيوبيا باعتبارها الدولة المضيفة واوغندا باعتبارها رئيسة الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقيه .

فبينما الجميع يدينون جنوب افريقيا وعدوانها المسلح طالبت ٢٢ دولة بانسحاب قوات جنوب افريقيا والقوات الكوبية والخبراء السوفيت بينما طالبت ٢٢ دولة أخرى بانسحاب قوات جنوب افريقيا دون التعرض للقوات الكوبية والسوفيتيه (١). وكان موقف الدول الافريقية داخل المؤتمر على النحو التالي :

جدول رقم (١٤) يوضح مواقف الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في المؤتمر الطارئ لقمة المنظمة المنعقد في أديس ابابا في يناير ١٩٧٦ لمناقشة قضية انجولا (٢)

م	دول تؤيد الاعتراف بحكومة مبالا	دول تؤيد تشكيل حكومة وحدة وطنية	دول محايدة
١	الجزائر	بتسوانا	اثيوبيا
٢	بنين (داهومي)	الكاميرون	اوغندا
٣	بوروندى	افريقيا الوسطى	
٤	الرأس الاخضر	مصر	
٥	تشاد	جابون	
٦	الكومورو	جامبيا	
٧	جمهورية الكنغو برازافيل	ساحل العاج	
٨	غينيا الاستوائيه	كينيا	
٩	غانا	ليسوتو	
١٠	غينيا	ليبيريا	
١١	غينيا بيساو	مالاوى	
١٢	ليبيا	موريتانيا	
١٣	مالى	المغرب	
١٤	مدغشقر	رواندا	
١٥	موريشيوس	السنغال	
١٦	موزمبيق	سيراليون	
١٧	النيجر	سوازيلاند	
١٨	نيجيريا	توجو	
١٩	ساوتومى	تونس	
٢٠	الصومال	فولتا العليا	
٢١	السودان	زائير	
٢٢	تنزانيا	زامبيا	

Source: The Economist, 17 January, 1976.

(١) رضا خليفة " تقرير عن أول مؤتمر استثنائي يعقده مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، مجلة رسالة افريقيا (عدد ٢ فبراير ١٩٧٦)، الجمعيه الافريقيه القاهره ، ص ٤٠ .

(٢) El-Khawas, Mohamed A., Op.Cit., P. 40.

وبعد مضى نحو شهرين على انعقاد هذا المؤتمر الافريقى فان المسائل التى لم يمكن حلها فيه بالوسائل الدبلوماسية تمت تسويتها فى ساحة القتال بعد أن اتضحت سيطرة الحركة الشعبية على الاوضاع والاقاليم الانجولية بفضل المساعدات العسكرية السوفيتية الضخمة ومساندة القوات النظامية الكوبية لها . وتمكنت مبالا من الحصول على اعتراف غالبية الدول الافريقية واعتراف عدد كبير من الدول الاشتراكية وبعض دول أوربا الغربية مثل فرنسا .

وفى فبراير ١٩٧٦ طلبت تنزانيا رسميا من السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية الاعتراف بحكومة الحركة الشعبية وخاصة بعد أن اعترفت أوغندا بها ومن ثم توفر للحكومة الجديدة فى لواندا شرط موافقة أغلبية الدول الافريقية . وفى ١١ فبراير قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قبول التفوق العسكرى للمبالا وقرر بأغلبية بسيطة الاعتراف بحكومة مبالا كحكومة شرعية فى انجولا وانضمامها الى المنظمة الافريقية . وكانت زائير هى الدولة الوحيدة التى اعترضت على ذلك صراحة معلنة أن قرار مجلس وزراء المنظمة غير قانونى . واعلنت زامبيا انها مازالت غير مستعدة أن تمنح اعترافها الرسمى للحكومة الجديدة فى لواندا ، مؤكدة أن انتصار المبالا انما هو فى حقيقته انتصار سوفيتى كوبى (١) .

٣) تصاعد حدة الصراع فى انجولا واتخاذ التدخل الاجنبى شكلا سافرا :

تدهورت الاوضاع فى انجولا بصورة خطيرة فى بداية تلك الفترة / من شهر اكتوبر / واندلعت الاشتباكات العنيفة بين مختلف الاطراف الانجولية المتصارعة وفى كل الاقاليم فى انجولا . ومع اقتراب موعد اعلان الاستقلال بدأ تسابق محموم بين الحركات الانجولية الثلاث للسيطرة على العاصمة لواندا ، وكانت وسيلتهم الى ذلك طلب مساعدات أجنبية اكثر لاعتقادهم أن الطرف الذى سينجح فى الحصول على مساعدات كافية لكسب معركة لواندا قبل الموعد المحدد للاستقلال سينتصر فى عملية الصراع على السلطة ، أو على الاقل سيكسب ميزة كبرى أو قاتلة على منافسيه الآخرين (٢) .

---

(١) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P.A 25.

(٢) Valenta, Jiri, Op.Cit., P. 106.

ويعنى الحصول على مساعدات كافية ... أى الحصول على كميات وفيرة من الاسلحة والمعدات العسكرية الحديثة وعدد مناسب من الجنود المدربين والقادرين على استخدام تلك الاسلحة . ولذلك تدفقت الاسلحة بصورة كثيفة على انجولا كما تدفق عليها أيضا اعداد ضخمة من القوات النظامية الكوبية والجنوب أفريقية وقوات من المرتزقة واشتركت بصورة مباشرة وفعلية فى الاشتباكات والقتال فى انجولا .

ومن الصعب تحديد الموقف العسكرى الدقيق للاطراف الانجولية المتصارعة فى بداية شهر اكتوبر ١٩٧٥، ولكن المتوفر من البيانات يمكن أن تساعد فى توضيح صورة الموقف فى ذلك الوقت . فقد كانت انجولا مقسمة فعليا الى ثلاث مناطق نفوذ بين حركات التحرير الثلاث حيث تسيطر فنالا على بعض أقاليم الشمال ـ باستثناء كابيندا التى طردت منها قبل ذلك ـ وتوجد قواتها الى ما يقرب من ٢٠ ميلا من العاصمة لواندا . بينما كانت تسيطر مبالا على العاصمة وعلى بعض الاقاليم الوسطى وبعض الموانئ الهامة بالاضافة الى سيطرتها على اقليم كابيندا . وفى الجنوب كانت تظهر سيطرة يونيتا وفنالا بمساندة قوات جنوب أفريقيا .

مما سبق يتضح أن مبالا كانت تبدو محاصرة من الشمال والجنوب بقوات منافسيها، وان موقفها كان حرجا للغاية منذ أوائل شهر سبتمبر وذلك على حد تعبير المراقبين السوفيت [1] . وفى نهاية شهر اكتوبر وبعد التدخل الجنوب افريقى السافر بقوات كبيرة تقلصت المنطقة التى تسيطر عليها مبالا الى ثلاثة أقاليم فقط بالاضافة الى لواندا وكابيندا بعد أن كانت تسيطر حتى بداية شهر أغسطس على ١٢ اقليما من مجموع الاقاليم الانجولية الستة عشر . وبدأ موقف مبالا يسوء جدا لدرجة أن بعض زعماء مبالا بدأوا يرسلون عائلاتهم الى الخارج [2].

وازاء هذا الموقف المتدهور بالنسبة لمبالا كان السوفيت والكوبيون قد بدأوا فى تنفيذ برنامج كبير لمساندة وانقاذ مبالا . فتدفقت على مبالا كميات هائلة من الاسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية واعداد كبيرة من القوات والخبراء العسكريين . وأقامت الطائرات السوفيتية والكوبية جسرا جويا يوميا لنقل آلاف من القوات الكوبية ومئات من المستشارين السوفيت والالمان الشرقيين ، وفى نفس الوقت كانت القوات الجوية والاسطول البحرى السوفيتى يقومان بعمل مشترك لنقل آلاف الأطنان من أحدث الاسلحة والمعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتى الى لواندا مباشرة عن طريق الكنغو برازافيل .

---

(١) Ibid., P. 112.

(٢) Idem.

وعلى ضوء التطورات السابقة ومن التنسيق السوفيتي الكوبي المشترك في نقل الأسلحة والقوات الى انجولا يثور تساؤل : هل هذه العملية الضخمة ذات التخطيط والتنفيذ الجيد هي مجرد رد فعل للتدخل المكثف لقوات أفريقيا في أنجولا منذ الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ١٩٧٥ ، كما تدعى المصادر السوفيتية والكوبية وبيالا ؟. أم أن هذه العملية المشتركة كان مخططا لها قبل ذلك وان السوفيت والكوبيين استخدموا تدخل جنوب أفريقيا كمبرر لهذه العملية لتبدو كرد فعل لمواجهة تدخل جنوب أفريقيا ؟. وفي اطار الاجابة عن ذلك اختلف الباحثون في تحديد تاريخ تدخل كل من جنوب أفريقيا من ناحية والاتحاد السوفيتي وكوبا من ناحية أخرى ، في محاولة لمعرفة أي طرف منهما كان تدخله سابقا على الأول ومن ثم يعتبر تدخل الطرف الآخر رد فعل وتدخل مضاد على تدخل الطرف الأول .

والواقع أن التعويل على تحديد تاريخ تدخل كل طرف في انجولا بصورة مكثفة في تلك الفترة أمرا مضللا وتبسيطا مخلا للامور . وما يميل اليه الباحث أن التدخل بهذه الصورة السافرة والمكثفة سواء من جانب الاتحاد السوفيتي وكوبا أو من جانب جنوب أفريقيا لا يمكن اتخاذ قراره تلقائيا وكرد فعل على تدخل الطرف الآخر . اذ تتطلب مثل هذه العملية اتخاذ قرار على أعلى مستوى يسبقه دراسة مستفيضة لجميع الاحتمالات وردود أفعال الأطراف الأخرى والقوى الخارجية — وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية — وكذلك حساب الأرباح والخسائر من تلك العملية . وهي دراسة معقدة تقوم بها أجهزة متعددة في الدولة المتدخلة وتستغرق وقتا ليس قصيرا ، بالاضافة الى أن مثل هذا القرار يتطلب بعد اتخاذه اعداد وتنسيق جيد لضمان نجاح تنفيذه ، وما يرتبط بذلك من الاتصالات والمشاورات الخارجية لتسهيل عمليات المرور والنقل والجوى والبحرى وضمان المساندة الخارجية.فهل حدثت هذه العملية المعقدة في الاتحاد السوفيتي بعد التدخل المكثف لجنوب أفريقيا في أنجولا منذ ٢٣ أكتوبر ١٩٧٥ ؟ . أو هل كان تدخل جنوب أفريقيا واتخاذ هذا القرار الخطير مجرد رد فعل للتدخل المحدود السوفيتي الكوبي في الفترة السابقة ؟ وما هي الدوافع وراء اتخاذ كل طرف لمثل هذا القرار الخطير .

سيتم الاجابة عن هذه التساؤلات في المبحث القادم من خلال شرح تدخل كل طرف من الأطراف الخارجية المتدخلة في انجولا في الفترة من أكتوبر ١٩٧٥ حتى فبراير ١٩٧٦ .

المبحث الثالث

دوافع القوى الاجنبية المتدخلة فى انجولا

يهتم هذا المبحث بدراسة الدوافع التى تكمن وراء اتخاذ قرار التدخل فى انجولا من جانب كل من الاتحاد السوفيتى وكوبا ، وجنوب افريقيا ، والولايات المتحدة الامريكية كما يهتم المبحث بدراسة هذه الدوافع فى اطار شرح التدخل المكثف والسافر لكل طرف من الاطراف السابقة فى المرحلة الاخيرة للصراع الانجولى التى تشمل الفترة من اكتوبر ١٩٧٥ حتى فبراير ١٩٧٦.

أولا :- التدخل السوفيتى - الكوبى

شهدت هذه الفترة - كما سبق ايضاحه - زيادة ضخمة فى حجم المساعدات العسكرية السوفيتية والكوبية المقدمة لمبالا، وطبقا لمصادر المخابرات الامريكية بلغ حجم المساعدات السوفيتية لمبالا حتى نهاية نوفمبر ١٩٧٥ ماقيمته ٢٢٥ مليون دولار. هذا بالاضافة الى احتفاظ الاتحاد السوفيتى باسطول بحرى فى مياه غرب افريقيا لحماية عملية الامداد وكانت قاعدة هذا الاسطول فى كوناكرى [١]. وفى يوم الاستقلال ١١ نوفمبر وصل الى لواندا ٢٨٠٠ من القوات الكوبية وكانت مهمتهم الاساسية هى الدفاع عن العاصمة [٢]. وتختلف التقديرات حول اعداد الجنود الكوبيين بعد ذلك حتى فبراير ١٩٧٦ حيث تقدرهم بعض المصادر بخمسة الاف جندى بينما تقدرهم مصادر أخرى بـ ٢٠ الف جندى [٣] ومصادر ثالثة بـ ١٥ الف جندى [٤]. ولكن الثابت ان اعداد القوات الكوبية الموجودة فى انجولا لمساندة مبالا تزايدت اعتبارا من شهر اغسطس ١٩٧٥ من عدة مئات الى اكثر من ثلاثة آلاف فى منتصف نوفمبر ثم مابين ١٠ الاف الى ١٥ الف جندى حتى فبراير ١٩٧٦م.

وتذكر المصادر الكوبية ان قرار التدخل لمساندة مبالا اتخذ فى هافانا فى ٥ نوفمبر ١٩٧٥ فى اجتماع الحزب الشيوعى الكوبى. وكانت قوات جنوب افريقيا قد عبرت الحدود فى اكتوبر واصبح من الواضح ان الحركة الشعبية "مبالا" لن تستطيع مقاومة ضغط جنوب افريقيا والحركات الانجولية المناوئة. وان الحكومة

---

(١) Idem.

(٢) Idem.

(٣) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A.15.

(٤) Gonzalez, Edward, "Cuba, the Soviet Union, and Africa", Op.Cit., P. 153.

الكوبية ابلغت الاتحاد السوفيتى بعملية " كارلوتا "* بعد اجتماع الحزب الشيوعى الكوبى، ووافق السوفيت على الاشتراك فى تلك العملية وبدأ التنسيق المشترك وتضيف تلك المصادر أن أول كتيبة كوبية وصلت الى انجولا كانت يوم ٧ نوفمبر وكانت تتكون من ٦٥٠ فردا ووصلت عن طريق الجو.(١)

ويتناقض ذلك مع ما ذكره سيرجيرالتا مندوب كوبا فى مؤتمر منظمة تضامن الشعوب الافرو - آسوية فى لواندا .. ان أول وحدات مقاتلة كوبية وصلت الى أنجولا يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٥ (٢). وهو نفس يوم اتخاذ القرار حسب الادعاء الكوبى مما يدل على ان القرار سبق اتخاذه قبل ذلك بفترة طويلة وأنه قد بدأ تنفيذه بالفعل قبل الاجتماع وان عرضه فى اجتماع الحزب الشيوعى الكوبى هو نوع من التصديق الشكلى . كما ان الامكانيات الاقتصادية والعسكرية لكوبا وحدها لا تمكنها من تنفيذ مثل هذه العملية مما يشير الى أن السوفيت هم الذين اتخذوا القرار بالتدخل وطلبوا اشتراك القوات الكوبية لأن السوفيت هم الذين سيتحملون كل النفقات كما ان نجاح العملية يعتمد على توقيت وصول الاسلحة السوفيتية.

ومن رأى الادارة الامريكية ان السوفيت اتخذو هذا القرار فى خريف عام ١٩٧٤.(٣) ولكن الدلائل تشير الى أن هذا القرار اتخذ فى أواخر اغسطس أو اوائل سبتمبر ١٩٧٥. وتوضح التقارير المنقولة عن الأسرى الكوبيين ان الارسال الفعلى للقوات الكوبية بدأ تنفيذه فى نهاية أغسطس اى قبل أن تقرر جنوب أفريقيا التدخل فى نهاية أكتوبر وقد ذكر جوناس سافيمبى - اثناء زيارته للكاميرون فى ١٩ اكتوبر ان سفينتين سوفيتيتين وأخرى المانية شرقية رست فى الاسبوع الماضى على الساحل الانجولى وأنزلت عشرة الاف طن من المعدات العسكرية و ٧٥٠ من الجنود الكوبيين.(٤) ويشير توقيت وصول هذه السفن الى انجولا ان القرار اتخذ من اسابيع قليلة.

---

* هو الاسم الذى اطلقته كوبا على عملية التدخل فى انجولا . وكارلوتا هى امرأة من العبيد قادت ثورة السود فى كوبا فى عام ١٨٤٣.

(١) Cervenka, Zdenek, "Cuba and Africa", OpCit.,P. A87.

(٢) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P.A 14.

(٣) Stevens, Christopher, OpCit., P. 141.

(٤) Hallett, Robin, OpCit., P. 364.

وذكرت صحيفة لوموند الفرنسية فى ٢٥ اكتوبر - فى تقرير لها من لوساكا - ان نحو ١٥٠٠ جندى كوبى - معظمهم من السود - يقاتلون فى صفوف مبالا أو أنهم على وشك الوصول الى لواندا لهذا الغرض . وأضافت أن ثلاث سفن كوبية تعمل منذ سبتمبر بين موانئ انجولا والكنغو برازافيل وتحمل كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات الحربية الموجودة فى الكنغو بموافقة الاتحاد السوفيتى .(١)

وفى ٢٩ سبتمبر ذكر راديو موسكو ان اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السلام العالمى * دعت الى " اسبوع تضامن مع الشعب الانجولى يبدأ من اليوم التالى ". وأعلن الراديو فى تعليقه على تأييد هذه الدعوة ان " التضامن مع كفاح انجولا يعتبر الان تضامنا مع مبالا ".(٢) كما اكد فيدل كاسترو فى ٢٩ سبتمبر - فى خطاب له فى هافانا - على التزام كوبا بتقديم مساعدة لشعب آخر فى طريقه للتحرر.(٣) وفى منتصف اكتوبر صدر اعلان من مجلس السلام العالمى بأن " مبالا تعتبر الممثل الوحيد الفعلى والشرعى للشعب الانجولى ".(٤) وفى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٥ ذكر راديو باريس أن " أول كتيبة كوبية مكونة من عدة مئات من الجنود النظاميين وصلت الى انجولا تقريبا فى نهاية سبتمبر ".(٥)

ولكن ماهى العوامل التى تكمن وراء اتخاذ هذا القرار من جانب الاتحاد السوفيتى ؟ وماهى الاهداف التى يبغى تحقيقها من وراء تدخله بهذا الشكل فى انجولا ؟ . ويمكن اجمال العوامل التى دفعت الاتحاد السوفيتى الى اتخاذ هذا القرار فى اربعة عوامل رئيسية هى :-

١) الوضع فى انجولا والبرتغال

بعد اعلان يونيتا الحرب ضد مبالا فى اغسطس والتدخل المحدود لقوات جنوب افريقيا فى القتال الى جانب فنالا ويونيتا فى الجنوب ونتيجة للمساعدات العسكرية والامريكية الضخمة لهاتين الحركتين عانت مبالا من انتكاسات كثيرة فى ميدان القتال . وازداد الموقف خطورة بعد ان وصلت

---

(١) Idem.

* منظمة لها علاقة بالادارة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى .

(٢) Valenta, Jiri, OpCit., P. 111.

(٣) Ibid., P. 112.

(٤) Idem.

(٥)

قوات فنالا فى الشمال الى مسافة ٢ ميلا من العاصمة وزحف قوات جنوب افريقيا ويونيتا وفنالا الى العاصمة من الناحية الجنوبية مما كان يشير الى ان محاولة لتطويق العاصمة ستحدث قريبا تمهيدا للسيطرة عليها . وكان أمام الاتحاد السوفيتى أحد خيارين إما أن يتدخل بحسم لصالح مبالا ، أو أن يحجم عن هذا التدخل ومن ثم يسمح بهزيمة مبالا أمام منافسيها الذين تساندهم قوات جنوب افريقيا وتؤيدهم الولايات المتحدة والصين ،وذلك سيكون له آثار عكسية سيئة على وضع الاتحاد السوفيتى فى افريقيا بما يعنى تخليه عن حلفائه أمام التحدى الامريكى،مما يقلل من مصداقيته ويقلص نفوذه فى افريقيا خاصة بعد الانتكاسات فى العلاقات مع مصر والسودان.

"وفى ذلك الوقت كانت الاحداث فى البرتغال تتطور بصورة اعتبرت من وجهة نظر السوفيت فى غير صالحهم وتزيد الموقف تعقيدا فى انجولا خاصة بعد سقوط حكومة جونز الفيس اليسارية فى لشبونه." (١) فقد كان الحزب الشيوعى البرتغالى وبعض عناصر المجلس الثورى لحركة القوات المسلحة البرتغالية ترغب فى قيام المبالا بدور مسيطر فى انجولا وتميل الى تسليمها السلطة . وكان من بين هذه العناصر المؤيدة للمبالا رئيس الوزراء البرتغالى جونز الفيس والادميرال روزا كوتينهو المندوب السامى البرتغالى فى انجولا حتى يناير ١٩٧٥ وغيرهم من القادة العسكريين . وقد استفادت مبالا كثيرا من وجود هذه القوى السياسية فى السلطة فى لشبونة ولواندا . وفى الوقت الذى لم يكن فيه كل قادة الجيش البرتغالى فى انجولا يؤيدون مبالا، فان حكومة جونز الفيس لم تمنع الاتحاد السوفيتى من تزويد مبالا بامدادات مكثفة من الاسلحة ، كما ان كثيرا من اعضاء حركة القوات المسلحة البرتغالية الذين يؤيدون مبالا ويشغلون مناصب هامة فى انجولا حاولوا مساعدة مبالا بكل الوسائل المباشرة وغير المباشرة وقد امتدح نيتو دور هؤلاء الأعضاء ووصفهم بأنهم " يلعبون دور حركة تحرير رابعة فى انجولا ". (٢)

وكان السوفيت يتوقعون من حكومة جونز الفيس أنها إن لم تسلم السلطة لمبالا فعلى الأقل تقدم لها مساعدات عسكرية وسياسية تمكنها من الانتصار

---

(١) Ibid., P. 105.

(٢) Ibid., P. 106.

على منافسيها ٠ ولكن سقوط الحكومة اليسارية فى البرتغال عصف بهذه التوقعات لأن الحكومة البرتغالية الجديدة تراجعت عن الانحياز الى مبالا واتخذت موقفا محايدا يفضل حكومة وحدة وطنية فى انجولا ٠ وقد ضيق هذا التغيير الخيار امام الراديكاليين فى الوحدات البرتغالية فى انجولا وأصبحت شبه محايدة وبالتالى حرمت مبالا من مصدر مساعدة حيوى ٠

٢) رد الفعل الامريكى ٠٠

كان اكبر اهتمام للاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بمخاطر تدخله فى انجولا لصالح مبالا هو رد الفعل الامريكى وانعكاسات ذلك على العلاقات الامريكية السوفيتية ٠ ولذلك درس السوفيت جيدا احتمالات رد الفعل الامريكى وانتهوا الى وجود قيود داخلية على تصرفات الادارة الامريكية تمنعها من اتخاذ قرار هام تجاه انجولا خاصة بعد انتهاء مشكلة فيتنام ٠" وذكر المحللون السوفيت صراحة ان فيتنام وفضيحة ووترجيت كان لهما آثار بالغة على مزاج الشعب والكونجرس الامريكى ، وان " مأساة فيتنام " اعطت درسا هاما لمعظم الامريكيين وادت الى زيادة سلطات الكونجرس الذى استعاد سلطاته التى سلبت منه فى اثناء فترة الحرب الباردة ٠ ويدلل المحللون السوفيت على ذلك بدور الكونجرس فى قطع المساعدة العسكرية لفيتنام الجنوبية وكمبوديا فى ربيع ١٩٧٥ ، وكذلك برد الفعل الامريكى تجاه التدخل السوفيتى ـ الكوبى المحدود فى انجولا فى أوائل صيف ١٩٧٥ حيث اقتصرت المساعدات الامريكية لفنالا ويونيتا حتى نهاية الصيف على مساعدات شبه عسكرية تقدم عبر زائير وبكميات محدودة ٠ ويرجع ذلك الى ضرورة موافقة الكونجرس على أى برنامج مساعدة أجنبية أكبر وأوسع نطاقا ٠" (١)

٣) البعد الكوبى ٠٠

كان فيدل كاسترو من المشجعين للتدخل السوفيتى فى انجولا واظهر استعداد بلاده لتقديم قوات عسكرية لتنفيذ هذه العملية ٠ وكان قد سبق لكوبا ان ارسلت قواتها من قبل الى افريقيا فى الستينات وفى السبعينات ايضا ٠ وكان كاسترو من المساندين الاساسيين لمبالا كما كان صديقا شخصيا لنيتو

(١) Ibid., P. 108.

زعيم مبالا . كما ان المساندة الكوبية لمبالا ظلت قوية ولم تشهد انواعا من الارتفاع او الانخفاض كما حدث بالنسبة للمساندة السوفيتية.

وكان كاسترو ينظر الى مثل هذه العملية كطريق جديد لتجديد صورته كزعيم ثوري لدول عدم الانحياز خلفا للزعيم اليوغسلافي تيتو، ويزيد من هذه الرغبة لدى كاسترو انعقاد مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في هافانا في عام ١٩٧٩. كما كان كاسترو يطمع من وراء هذه العملية الى الحصول على مساعدات اقتصادية اكبر من الاتحاد السوفيتي واعادة جدولة ديون كوبا المتضخمة والمستحقة للسوفيت." وقد وعد السوفيت كاسترو فعلا - قبل فترة قصيرة من التدخل السوفيتي - الكوبي الواسع النطاق - " بزيادة معقولة " في المساعدات الفنية والاقتصادية لكوبا."[1] بالاضافة الى رغبة كاسترو في ابعاد الكوبيين عن التفكير في تدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية بالنسبة لهم، وشغل القوات المسلحة الكوبية في مهام خارجية حتى يأمن مخاطر حدوث تذمر أو مؤامرة تطيح به.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد كانت رغبته في استخدام القوات الكوبية للتدخل في انجولا ترجع الى عدة اسباب من اهمها :-[2]

أ) بعد تغيير حكومة جونز الفيس في لشبونه أصبح من الواضح ان الراديكاليين في القوات البرتغالية في انجولا لن يمكن استخدامهم كعملاء للسوفيت أو حتى مؤيدين لمبالا بطريقة غير مباشرة . ولو أراد الاتحاد السوفيتي التدخل بصورة أكبر سيكون في حاجة الى استخدام قوات محاربة قادرة على استخدام الاسلحة السوفيتية الحديثة المقدمة الى مبالا .

ب) ما يثيره استخدام القوات السوفيتية من آثار على المستوى العالمي ورد الفعل الامريكي العنيف المتوقع وما سيتركه ذلك من آثار مدمرة على الوفاق الامريكي السوفيتي الذي بدأ في أوائل السبعينات . ومن ثم كانت القوات الكوبية هي البديل الملائم لتنفيذ عملية التدخل في انجولا .

---

(١) Ibid., P. 111.

(٢) Idem.

جـ) بالاضافة الى تشابه البيئة الطبيعية فى كل من انجولا وكوبا ، كما أن وجود أعداد كبيرة من الجنود السود والملونين فى القوات المسلحة الكوبية مما يساعد على سرعة تكيف هذه القوات والعمل بفعالية فى انجولا مع قوات مبالا .

٤) اعتبارات داخلية فى الاتحاد السوفيتى ..

من هذه الاعتبارات قرب انعقاد المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفيتى ، وهو أول مؤتمر يعقد منذ بداية الوفاق مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٢ . وكان برجينيف ومؤيدوه يرون ان اتخاذهم موقفا ضعيفا فى انجولا يعطى سلاحا لمعارضى سياسة الوفاق فى الداخل لطعنهم به . والادعاء بأن الوفاق قضى على النشاط العالمى للاتحاد السوفيتى ومنعه من مساعدة حلفائه فى العالم الثالث . أما لو تم اتخاذ موقف قوى فى أنجولا فان ذلك يعتبر دليلا ملموسا لمعارضى الوفاق فى الداخل والخارج بأن الوفاق " ليس طريقا ذا اتجاه واحد "، وأن الاتحاد السوفيتى لم يخن القوى الثورية فى العالم الثالث . وبعبارة أخرى فان هذا الموقف القوى سوف يحسن من صورة الاتحاد السوفيتى كزعيم للحركة الثورية العالمية ويساعده على استعادة القوة الدافعة فى سياساته العالمية بعد الانتكاسات التى عانى منها فى شيلى ومصر والبرتغال ."(١)

"وكانت الادارة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى تعتبر التدخل الواسع النطاق فى انجولا وسيلة لاظهار شدة التزام الاتحاد السوفيتى تجاه القوى الثورية وحركات التحرير الوطنية فى العالم الثالث . كما كان مسئولو المخابرات السوفيتية يرون ان انتصار مبالا فى انجولا ضرورى لتوسيع نطاق عمليات المخابرات فى افريقيا الجنوبية ." (٢)

بالاضافة الى ما يحققه انتصار مبالا فى انجولا من المنافع المحتملة للاتحاد السوفيتى فانجولا تعتبر ـ على حد تعبير أحد المراقبين السوفيت ـ " أغنى دولة

---

(١) Ibid., P. 109.

(٢) Idem.

فى افريقيا باستثناء جنوب افريقيا " . وزيادة الاستخدام السوفيتى لهذه المـــوارد لا يضعف فقط علاقات الغرب الاقتصادية مع تلك المنطقة بل وتتيح للاتحاد السوفيتـــى فى نفس الوقت مكاسب اقتصادية على الأقل على المدى الطويل . (١)

كما ان استخدام موسكو للموانئ الانجولية سوف يسهل للاتحاد السوفيتى المحافظة على وجوده البحرى على طول الساحل الغربى لافريقيا . كما ان الوجود السوفيتـــى فى انجولا سيعزز من قدرة الاتحاد السوفيتى على كسب تأثير قوى فى افريقيـــا الجنوبية بسبب الموقع الجغرافى الاستراتيجى لانجولا . أما فى حالة انتصـــار فنالا ويونيتا وسيطرتهما على السلطة فى أنجولا فسوف تستمر سياسة الوفاق التى كانـــت تنادى بها جمهورية جنوب افريقيا ومحاولتها تحسين علاقاتها مع الدول الافريقيـــة السوداء خاصة المعتدلة مثل زامبيا وزائير،وهذا معناه القضاء على فرص الاتحـــاد السوفيتى للتسلل الى المنطقة.

هذا الى جانب ان انتصار مبالا يتيح للاتحاد السوفيتى الفرصة لالحاق هزيمـــة بمنافسيـــه الرئيسيين الولايات المتحدة والصين . ومن المعروف ان اهتمام موسكـــو خلال السبعينات كان يتركز بوجه خاص على مواجهة تزايد النفوذ الصينى فى افريقيـــا، خاصة بعد أن بدأت الصين تكثيـــف جهودها الدبلوماسية لتعزيز وتوسيع علاقاتهـــا مع الدول الافريقية بعد خروجها من العزلة النسبية التى فرضتها على نفسها أثنـــاء الثورة الثقافيـــة.

ثانيا :ـ تدخل جنوب افريقيـــا.

مر تدخل جنوب افريقيا فى انجولا فى الفترة من يوليو حتى اكتوبر ١٩٧٥ بعدة مراحل بدأت بعمليات تعقب لقوات منظمة " سوابو "،ثم دفع وحدات صغيرة لحماية المنشـــآت الاقتصادية فى " روكانا"،وأعقب ذلك عمليات عسكرية غير واضحة فى نهاية اغسطس فى منطقـــة " بيبراديكا "،ثم ارسال مستشارين عسكريين وكتيبـــة مدرعات لمساندة فنالا ويونيتـــا . واخيرا وفى منتصف اكتوبر اشارت التقارير الى تجدد عمليات التعقب النشيطة اقـــوات " سوابو " وعبور اعداد كبيرة من قوات جنوب افريقيا الحدود مع انجولا مما يشير الـــى ان جنوب افريقيا قد اتخذت قرارا بالتدخل بشكل مكثف وسافر فى الحرب الانجولية.

---

(١) Ibid., P.107.

فى افريقيا باستثناء جنوب افريقيا " • وزيادة الاستخدام السوفيتى لهذه المـوارد لا يضعف فقط علاقات الغرب الاقتصادية مع تلك المنطقة بل وتتيح للاتحاد السوفيتى فى نفس الوقت مكاسب اقتصادية على الأقل على المدى الطويل• (١)

كما ان استخدام موسكو للموانىء الانجولية سوف يسهل للاتحاد السوفيتى المحافظة على وجوده البحرى على طول الساحل الغربى لافريقيا • كما ان الوجود السوفيتى فى انجولا سيعزز من قدرة الاتحاد السوفيتى على كسب تأثير قوى فى افريقيا الجنوبية بسبب الموقع الجغرافى الاستراتيجى لانجولا • أما فى حالة انتصـار فنالا ويونيتا وسيطرتهما على السلطة فى أنجولا فسوف تستمر سياسة الوفاق التى كانت تنادى بها جمهورية جنوب افريقيا ومحاولتها تحسين علاقاتها مع الدول الافريقية السوداء خاصة المعتدلة مثل زامبيا وزائير،وهذا معناه القضاء على فرص الاتحـاد السوفيتى للتسلل الى المنطقة•

هذا الى جانب ان انتصارهما لا يتيح للاتحاد السوفيتى الفرصة لالحاق هزيمة بمنافسيه الرئيسيين الولايات المتحدة والصين • ومن المعروف ان اهتمام موسكو خلال السبعينات كان يتركز بوجه خاص على مواجهة تزايد النفوذ الصينى فى افريقيا، خاصة بعد أن بدأت الصين تكثيف جهودها الدبلوماسية لتعزيز وتوسيع علاقاتها مع الدول الافريقية بعد خروجها من العزلة النسبية التى فرضتها على نفسها أثناء الثورة الثقافية•

<u>ثانيا :ـ تدخل جنوب افريقيا</u>•

مر تدخل جنوب افريقيا فى انجولا فى الفترة من يوليو حتى اكتوبر ١٩٧٥ بعدة مراحل بدأت بعمليات تعقب لقوات منظمة " سوابو "،ثم دفع وحدات صغيرة لحماية المنشآت الاقتصادية فى" روكانا"،وأعقب ذلك عمليات عسكرية غير واضحة فى نهاية اغسطس فى منطقة " بيبراديكا "،ثم ارسال مستشارين عسكريين وكتيبة مدرعات لمساندة فنالا ويونيتا • واخيرا وفى منتصف اكتوبر اشارت التقارير الى تجدد عمليات التعقب النشيطة لقوات " سوابو" وعبور اعداد كبيرة من قوات جنوب افريقيا الحدود مع انجولا مما يشير الى ان جنوب افريقيا قد اتخذت قرارا بالتدخل بشكل مكثف وسافر فى الحرب الانجولية•

---

(١) Ibid., P.107.

واختلفت التقديرات فى تحديد اعداد تلك القوات الجنوب افريقية - التى اطلق عليها اسم "الزولو"(١) - وتاريخ عبورها للحدود الانجولية. فقد قدرتهم مصادر سوابو بـ١٢ الف جندى، وقدرهم مصدر عسكرى فرنسى فى كينشاسا مابين خمسة الى ستة آلاف جندى، وقدرهم وزير اعلان مبالا مابين أربعة الى خمسة آلاف جندى(٢) وأقل تقدير ذكره لوبو دوفاسيمنتو رئيس وزراء مبالا بأنهم الفان تزايدو بسرعة.(٣) وبالرغم من الاختلافات فى هذه التقديرات فقد كانت تلك القوات تتكون من قوات من جنوب افريقيا بالاضافة الى مرتزقة اجانب وقوات افريقية من الموالين لتشيندا. وتذكر بعض المصادر ان تلك القوات كانت تتكون من كتيبتين احداهما من "البشمن" من منطقة كابريفى ومعهم ضباط برتغاليون، أما الكتيبة الاخرى فتتكون من وحدات من قوات فنالا يبلغ عددهم الف مقاتل(٤). ونقلت صحيفه فينا نشيال تايمز عن مصادر برتغالية فى ٣١ اكتوبر - ان القوات الغازية تضم ٣٠٠ رجل أبيض بعضهم يتحدث انجليزية جنوب افريقيا. اما صحيفه الاوبزرفر فقد قدمت معلومات اضافية نقلا عن مصادر المخابرات العسكرية البرتغالية - حيث قدرت القوات الغازية مابين ٥٠٠ الى ٦٠٠ رجل ثلثهم من الافارقة بعضهم من اتباع تشيندا والاخرين من يونيتا.(٥)

ويعطى تقرير مركز دراسات الامن الدولى فى واشنطن - الذى نشرت منه أجزاء فى صحيفة الاوبزرفر البريطانية فى ١١ يناير ١٩٧٦ - صورة أوضح عن قوات جنوب افريقيا التى تدخلت فى انجولا، فيذكر انها عبرت الحدود فى قولين:* أحدهما يتكون من ألفى مرتزق مزودين بعربات مدرعة جنوب افريقية من طراز "بان هارد"، تليهم وحدة نظامية تتكون من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ جندى مزودين بأسلحة ودبابات امريكية وفرنسية وطائرات هليوكبتر من طراز "اليوت ١١١".. أما القول الثانى فكان يتكون من كتيبة مدفعية وكتيبة دبابات(٦). وطبقا لبيانات وزارة الدفاع فى

---

(١) The Times, London, 13 December 1975.

(٢) Hallett, Robin, Op.Cit., P.368.

(٣) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P. A. 13.

(٤) Hallett, Robin, Op.Cit., P. 368.

(٥) Idem.

* عند تحرك الوحدات العسكرية النظامية يتم سيرها فى أرتال أوأقوال - وهو نوع من التشكيل للوحدات العسكرية.

(٦) Ibid., P. 374.

جنوب افريقيا فان عدد جنود جنوب افريقيا المتورطين فى انجولا وصل قبل الانسحاب لاقل من الفى جندى.[(١)]

وكما اختلفت التقديرات فى اعداد تلك القوات فقد حدث اختلاف فى تحديد تاريخ عبورهم الحدود . وتذكر بعض المصادر ان هذه القوات عبرت الحدود فى ١٤ اكتوبر ، بينما جاءت أول أخبار الغزو على لسان المتحدث باسم مبالا ونشرتها صحيفة لوموند الفرنسية فى ٢٥ اكتوبر . وبعد ذلك بيومين نشرت صحيفة " ويست افريكا " بيان آخر لمبالا يشير الى ان طائرات النقل العسكرية من طراز هيركوليز التابعة لجنوب افريقيا تهبط فى "نوفاليسبو" حاملة اسلحة ليونيتا . بينما اكدت صحيفة الاوبزرفر ان تاريخ عبور هذه القوات للحدود الانجولية هو ٢٣ اكتوبر.

ويبدو من هذه الاختلافات ان جنوب افريقيا اتخذت قرار توسيع نطاق تدخلها فى انجولا فى أوائل اكتوبر - وربما أواخر سبتمبر - ثم بدأ عبور أولى تلك القوات للحدود الانجولية فى منتصف اكتوبر ولم يظهر الاشتراك الفعلى فى القتال الا بعد ٢٣ اكتوبر ١٩٧٥م.

وكانت مهمة هذه القوات كما صرح قائدها هو "اعادة السيطرة على اكبر عدد ممكن من المدن فى جنوبى انجولا ." [(٢)] وقد تحقق هذا الهدف بسرعة حيث سقطت مدينة سادا بانديرا فى ٢٦ اكتوبر، وبعدها بيومين سقطت مدينة موساميدس وهى من الموانى الهامة فى انجولا . وفى ٧ نوفمبر كانت بنجويلا ولوبيتو قد سقطت فى أيدى قوات جنوب افريقيا . وفى أقل من شهر تم طرد قوات مبالا من الاراضى التى استولت عليها فى شهرى اغسطس وسبتمبر، وفى نهاية اكتوبر كانت الاتصالات قد قطعت بين لواندا وجنوب انجولا .[(٣)] وبعد السيطرة على لوبيتو توقفت قوات " الزولو " لمدة أربعة ايام انتظارا لأوامر جنوب افريقيا بالانسحاب لأن جنوب افريقيا كانت قد أعلنت ان قواتها فى انجولا سوف تنسحب فورا بعد اعلان الاستقلال . وأجرت جنوب افريقيا مشاورات مع الولايات المتحدة ومع حلفائها الانجوليين . فقد ارسل فورستر مبعوثا الى واشنطن، ووصل سافيمبى يوم ١٠ نوفمبر الى بريتوريا . وبعد هذه المشاورات قررت جنوب افريقيا الاستمرار فى التدخل

---

(١) Ibid., P. 375.

(٢) Ibid., P. 372.

(٣) Idem.

فى انجولا ومواصلة تقدم قواتها فى الاراضى الانجولية وبدأ زحف هذه القوات من الجنوب فى اتجاه العاصمة لواندا التى كانت تزحف اليها قوات فنالا من الشمال والتى كانت توجد على بعد أميال قليلة من شمال شرق لواندا . وبانت العاصمة مهددة بالحصار والسقوط.(١)

ولكن فى الاسبوع الاخير من نوفمبر بدأ الموقف يصبح اكثر تعقيدا أمام بريتوريا بعد تصعيد موسكو وهافانا لتدخلهما المشترك فى انجولا وزيادة حجم القوات الكوبية المشتركة مع قوات مبالا وبدأ الهجوم المضاد للمبالا فى ٢٣ نوفمبر وهو الهجوم الذى وصفته الديلى تلجراف بأنه أكبر هجوم لمبالا منذ بدء تقدم قوات فنالا ويونيتا الى العاصمة منذ شهر مضى . وهو الذى جعل مبالا تتحول من حالة الدفاع الى الهجوم.(٢)

وازاء هذا التطور بدأت جنوب افريقيا تعيد تقييم موقفها وكان تفكير قادة بريتوريا يتركز فى اتجاهين متضادين : الأول الانسحاب من انجولا وكان مبعثه انه لو حصلت مبالا على اعتراف دولى كبير فلن يكون لدى جنوب افريقيا الرغبة فى التورط فى محاولة للاطاحة بنظام الحكم الجديد . ولا يخفى ما تثيرة هذه المغامرة من سخط دولى يضاف الى ما تعانيه جنوب افريقيا أصلا من عزلة دولية . كما ان تصعيد التورط السوفيتى - الكوبى فى انجولا يمكن ان يؤدى الى مواجهة مع جنوب افريقيا وهو الأمر الذى لا يرغب فيه نظام الحكم فى بريتوريا . اما الاتجاه الثانى لتفكير قادة جنوب افريقيا فكان يتمثل فى زيادة التورط فى انجولا والتفكير فى الهجوم على العاصمة ، ولكن كان لهذا الأمر محاذير كثيرة ، منها : ان هذا الهجوم على لواندا سيؤدى مع وجود ثلاثة آلاف كوبى يدافعون عنها مع قوات مبالا الى اطالة أمد الحصار وجعله أكثر دموية ، بالاضافة الى وجود احتمالات الفشل - لعدم وجود مساندة امريكية وغربية - مما سيكون له آثار عكسية خطيرة على جنوب افريقيا.(٣)

ويبدو ان جنوب افريقيا اتخذت قرارا بالاستمرار فى انجولا ولكن دون الاسراع فى الهجوم على العاصمة لواندا .. واتباع اساليب جديدة فى القتال عن طريق تكوين جماعات مقاتلة صغيرة تعمل بصورة مستقلة عن القوات الرئيسية لجنوب افريقيا

(١) Ibid. P 273.

(٢) Daily Telegraph, London, 26 November 1975.

(٣) Hullet, Robin, Op.Cit., PP. 274 - 275.

أو حلفائها من فنالا ويونيتا ولكن لتحقيق نفس الاهداف وبالتنسيق معهم [١] . وربما يكون اتخاذ جنوب افريقيا لهذا القرار يرجع لعدة اعتبارات أهمها :ـ

١) الحاح سافيمبى على بقاء قوات جنوب افريقيا فى انجولا حتى انعقاد موءتمر القمة الافريقى الطارئ فى يناير ١٩٧٦ ، وانتظار ماسوف يسفر عنه من نتائج ، خاصة وان الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى بدأت حملة ضغط دبلوماسية لمنع الدول الافريقية من ادانة تدخل جنوب افريقيا والتنديد بالوجود الكوبى والسوفيتى والمطالبة بحكومة وحدة وطنية .*

٢) انتظار رد الولايات المتحدة على طلب بريتوريا زيادة مساعداتها لها فى انجولا . وقد اشار بيتربوتا وزير دفاع جنوب افريقيا الى ذلك فى موءتمر صحفى قائلا " ان بريتوريا بدأت تشعر ان التأييد الغربى لها غير كاف " [٢] . ومعروف أن الولايات المتحدة كانت هى القوة الخارجية الوحيدة التى تتورط مع جنوب افريقيا الى حد كبير .

وقبل ان تقوم جنوب افريقيا بسحب قواتها نهائيا من انجولا فى مارس ١٩٧٦ أعلنت مرتين قبل ذلك انها تبحث سحب قواتها من انجولا . المرة الأولى فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ، والثانية فى نهاية يناير ١٩٧٦ . ويبدو ان هذه التصريحات فى المرتين كانت عبارة عن مناورات سياسية كانت تهدف من ورائها تحقيق اهداف معينة .

فعندما اعلنت جنوب افريقيا أول مرة ـ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ـ أنها تبحث سحب قواتها من انجولا كان ذلك قبل أيام قلائل من انعقاد موءتمر القمة الافريقى الطارئ لبحث المشكلة الانجولية . ويبدو ان المقصود من تلك التصريحات كان التخفيف من حدة الشعور العدائى تجاه جنوب افريقيا والمتوقع ظهوره فى الموءتمر . ولكن بعد ان ظهر الانقسام الافريقى فى اجتماع منظمة الوحدة الافريقية نجد ان بريتوريا بدأت تصعد من تورطها العسكرى فى جنوب انجولا فى محاولة لتخفيف الضغط على قوات فنالا المتقهقرة ناحية الحدود مع زائير . وضاعفت حكومة فورستر جهودها لطلب مساعدة غربية لمنع مبالا من السيطرة على الاجزاء الباقية من انجولا .

---

(١) Hallett, Rolin, Op.Cit., P. 375.

* قام وليام اسكوفيل مساعد وزير الخارجية الامريكى بجولة فى عدد من العواصم الافريقية قبل انعقاد موءتمر القمة الافريقى الطارئ فى يناير ١٩٧٦ .. لحث الزعماء الافارقة على منع منظمة الوحدة الافريقية من الادانة الفردية لتدخل جنوب افريقيا فى انجولا . كما ارسل وزير خارجية بريطانيا برسائل الى عدد من الزعماء الافارقة يحثهم على اتخاذ نفس الموقف .

(٢) Ibid., P. 380.

وفى نهاية يناير ١٩٧٦ اعلنت حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى عن رغبتها فى الانسحاب من انجولا ولكن بشرط انسحاب القوات الأجنبية الأخرى ايضا . وقد جاء هذا الاعلان اثناء مناقشة مجلس النواب الامريكى لقرار مجلس الشيوخ حظر ارسال مساعدات امريكية لانجولا . "ويبدو ان هذا الاعلان من جانب بريتوريا كان يهدف الى تأكيد الحاجة الى زيادة التورط الامريكى فى انجولا على اعتبار ان الولايات المتحدة هى زعيمة العالم الحر وان جنوب افريقيا لا تريد ان تتورط وحدها فى حرب من المحتمل ان تكون من نوع حرب فيتنام". (١) ولذلك يمكن القول ان هذا الاعلان كان بمثابة محاولة غير مباشرة من جانب حكومة فورستر لاقناع مجلس النواب الامريكى بالغاء قرار مجلس الشيوخ فى ١٩ ديسمبر.

وفشل اعلان بريتوريا فى تجميع الاصوات اللازمة لالغاء قرار الحظر بالرغم من النداء الذى وجهه الرئيس الامريكى فورد فى آخر لحظة لمجلس النواب ولكن المجلس وافق على قرار مجلس الشيوخ بأغلبية كبيرة . ووجد فورستر نفسه أمام خيارين اما استمرار التورط فى انجولا أو سحب قواته منها ووقف مغامرته هناك . واختار فورستر الخيار الثانى وقرر سحب قوات جنوب افريقيا من خطوط القتال الانجولية معلنا " ان جنوب افريقيا ليست على استعداد للقتال بمفردها نيابة عن العالم الحر". (٢) وقد تأثر هذا الاختيار من جانب جنوب افريقيا بعاملين هما :ـ

١) النجاح الملحوظ لهجوم مبالا حيث انهارت مقاومة فنالا فى الشمال، وكانت يونيتا تتراجع على طول الجبهة الجنوبية . ففى ٦ يناير سقطت كارمونا اكبر قاعدة لفنالا فى الشمال فى أيدى قوات مبالا ، وبعد ذلك باسبوع كان من الواضح ان قوات فنالا تنسحب انسحابا كاملا وكانت قوات مبالا تتجه بسرعة نحو الجبهة الجنوبية. (٣)

٢) وأما العامل الاخر والاكثر أهمية فيتمثل فى اعتراف كثير من الحكومات الافريقية والاوربية بالحكومة الجديدة فى لواندا وتم تتويج ذلك باعتراف منظمة الوحدة الافريقية بها فى فبراير ١٩٧٦م.

---

(١) El-Khawas, Mohamed A., Op.Cit., P. 42.
(٢) Idem.
(٣) Hallett, Robin, Op.Cit., P. 382.

ويبدو ان أولى خطوات انسحاب قوات جنوب افريقيا بدأت يوم ٢١ يناير عندما اشارت التقارير الى أن تلك القوات اخلت منطقة سيلا ٠ وأكد سافيمبى ذلك بقوله أنه تم ابلاغه فى نفس اليوم بأن جنوب افريقيا تسحب قواتها من انجولا [(١)] ٠ وبغض النظر عن مدى صحة هذا التاريخ فان الثابت ان جنوب افريقيا سحبت قواتها عدة مئات من الاميال حتى عمق ٦٠ ميلا جنوبى انجولا ٠ وكانت اهداف جنوب افريقيا محدودة فى حماية استثماراتها فى سد كونهين ومحطة كهرباء كالوكى ومنع تسلل قوات سوابو عبر الحدود الانجولية.وأوضح ذلك بيتربوتا وزير دفاع جنوب افريقيا بقوله " ان بلاده تنوى الدفاع بحسم عن حدودها ومصالحها المسئولة عنها (ناميبيا) " [(٢)] وبذلك نشأ موقف تفاوضى حيث ترغب جنوب افريقيا فى الجلاء عن الارض الانجولية الباقية تحت احتلالها فى مقابل الحصول على ضمانات تتعلق بأمن ناميبيا ونوع من الحرية للوصول الى مصادر طاقة انجولا ٠ [(٣)]

وازاء هذه التطورات أمرت مبالا قواتها فى جنوب انجولا بالتوقف عند مواقع قوات جنوب افريقيا ٠ وكان هذا بمثابة الضوء الاخضر للجهود الدبلوماسية للتوسط فى الصراع ٠ وقام السفير السوفيتى فى واشنطن بزيارة مفاجئة للبيت الابيض مما دعا بعض المراقبين الى القول بأن محاولات جادة تبذلها القوى العظمى وزعماء افريقيين لانهاء وجود جنوب افريقيا فى انجولا بدون مواجهة عسكرية ٠

وفى ٢٧ مارس ١٩٧٦ انتهى التدخل العسكرى لجنوب افريقيا فى الحرب الاهلية الانجولية وانسحبت قواتها من جنوب انجولا بعد ان حصلت بريتوريا على ضمانات عن طريق بريطانيا والاتحاد السوفيتى بأن حكومة مبالا ستحترم الحدود مع ناميبيا وسوف تسمح باعادة بناء مشروع كالوكى ـ روكانا للقوى المائية والرى ٠ وبعد أيام قليلة اجتمع ممثلو مبالا وجنوب افريقيا واتفقوا على ضرورة استئناف انشاء المشروع وضرورة اقامة نقاط تفتيش لمراقبة حركة العمال عبر الحدود ٠ [(٤)]

ومع ذلك فان هذه الاتفاقية لم توقف تماما تدخل جنوب افريقيا فى انجولا، فقد فر الى ناميبيا مايقرب من أربعة الى خمسة آلاف لاجئ انجولى معظمهم من اعضاء

---

(١) Ibid., P. 383.

(٢) El-Khawas, Mohamed A., Op.Cit.,P. 43.

(٣) Washington Post, 25 January 1976.

(٤) Washington Post, 7 April. 1976.

يونيتا [1] . ويبدو أن بريتوريا قررت استخدام هؤلاء اللاجئين للمساومة في التفاوض مع مبالا لضمان التزامها بهذه الاتفاقية . ومن المحتمل ان تساعد جنوب افريقيا يونيتا لشن حرب عصابات فى انجولا لو انتهكت مبالا اتفاقها سواء بمساعدة قوات سوابو أو تعطيل مشروع كونين.

وسرعان ما اتهم الرئيس الانجولى نيتو حكومة بريتوريا باستمرار مساعداتها للغارات المسلحة على طول الحدود الانجولية . وفى ١١ يوليو ١٩٧٦ اتهمت حكومة انجولا جنوب افريقيا بحرق ثلاث قرى انجولية وفى نفس الوقت ذكرت التقارير أن يونيتا ضاعفت من قتالها فى وسط وجنوب شرق انجولا . [2] وتدهور الموقف بسبب هجمات يونيتا داخل انجولا وبسبب تزايد عدد الغارات الانتقامية لقوات جنوب افريقيا ضد قوات سوابو داخل الاراضى الانجولية نتيجة لتزايد عدد عمليات قوات سوابو داخل ناميبيا . وردا على ذلك اصدر نيتو وكاسترو بيانا مشتركا حذرا فيه جنوب افريقيا والدول المجاورة من سماحهم للعناصر الثورية المضادة والمرتزقة باستخدام دولهم كقاعدة للهجمات على انجولا .. وقرر الرئيسان ضرورة بقاء القوات الكوبية فى انجولا لمساعدة مبالا ضد العدوان الخارجى وتدريب القوات المسلحة الانجولية. [3]

يثور تساؤل بعد ذلك عن الاهداف التى كانت تريد جنوب افريقيا تحقيقها من تدخلها فى انجولا ؟ وهل حققت تلك الاهداف ؟ .. للاجابة عن هذا التساؤل نميز بين مجموعتين من الاهداف هما : اهداف عامة تتفق فيها مع مخاوف المسئولين الامريكيين من ازدياد النفوذ السوفيتى فى افريقيا الجنوبية .. وأهداف خاصة تتعلق بالاهتمامات الاقتصادية لسيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا ومصالحها الاقتصادية فى انجولا . وفيما يلى تفصيل موجز لهذه الاهداف.

أولا :ـ أهداف عامة .. ترغب كل من جنوب افريقيا والولايات المتحدة فى الا تقود مبالا عملية بناء الدولة القومية فى انجولا، خوفا من اقامة نظام حكم اشتراكى ذو علاقات وثيقة مع الكتلة السوفيتية . كما كانت الدولتان تخشيان من حصول

---

(١) Washington Post, 8 May, 1976.

(٢) El-Khawas, Mohamed A;, Op.Cit., P.43.

(٣) Ibid., P. 44.

الاتحاد السوفيتي على موطئ قدم أو نافذة استراتيجية هامة فى منطقة افريقيا الجنوبية • وبالتالى الحصول على قواعد جوية وبحرية على ساحل انجولا ، ومن ثم يتمكن الاتحاد السوفيتي مع قواعده فى غينيا من السيطرة على جنوب الاطلنطى وممرات البترول الملاحية عبر رأس الرجاء الصالح • كما ان قيام حكومة انجولية بمساندة سوفيتية يمكن الاتحاد السوفيتي من مد نفوذه الى منطقة افريقيا الجنوبية،وبالتالى تهديد المصالح الغربية فى روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا • وكانت رغبة الولايات المتحدة وجنوب افريقيا تتركز فى تقييد نفوذ مبالا،وان أمكن اقامة نظام حكم فى لواندا بواسطة فنالا أو يونيتا أو كليهما معا • (١)

ثانيا :ـ أهداف خاصة •• يمكن تجميع الاهداف الخاصة التى كانت جنوب افريقيا تبتغى تحقيقها من تدخلها فى انجولا فى الاهداف التالية :ـ

١) عدم السماح باقامة حكومة ماركسية ثورية معادية على حدود ناميبيا التى يصل امتداد حدودها مع انجولا الى ١١٠٠ ميل •

٢) تدمير الهيكل العسكرى لمنظمة سوابو والتى توجد قواعدها فى جنوب انجولا ، وشل فاعلية تلك المنظمة التى تسبب قلقا كبيراوعدم استقرار فى ناميبيا وتعوق ضمها الى جنوب افريقيا نهائيا •

٣) حماية استثماراتها فى جنوب انجولا فى مشروعات سد كونين ومحطة الكهرباء المائية فى كالوكى • ففى الستينات اشتركت كل من لشبونه وبريتوريا فى القيام بمشروع هندسى ضخم لاستخدام مياه نهر كونين فى رى المناطق شبه الصحراوية على جانبى الحدود فى انجولا وناميبيا وفى توليد الكهرباء وتزويد مشروعات التعدين فى ناميبيا بها •

٤) ضمان سيطرة فنالا ويونيتا على خط سكك حديد بنجويلا لتخفيف الازمة الاقتصادية فى زائير وزامبيا اللتان تتزعمان الدول الافريقية فى اتباع سياسة معتدلة تجاه جنوب افريقيا ، كما أنهما من المؤيدين لسياسة الوفاق معها •

وكانت جنوب افريقيا تخشى من انهيار سياسة الوفاق التى اتبعتها فى أوائل السبعينات لتحسين علاقاتها مع الدول الافريقية وللتخفيف

---

(١) Ibid., P. 36.

من عزلتهـا الدولية ، وكان من الواضح ان انتصار مبالا واقامتها حكومة فى لواندا لن يؤدى فقط الى القضاء على سياسة الوفاق بل وزيادة التشدد الافريقى تجاه جنوب افريقيا ، والضغط على الدول المعتدلة فى المنطقة مثل زامبيا وزائير لاتخاذ مواقف اكثر كفاحية تجاه حكم الاقلية العنصرية البيضاء فى افريقيا الجنوبية.

ومن الواضح ان قوات جنوب افريقيا لم تتلق هزيمة عسكرية ساحقة على أيدى القوات الكوبية، الا ان من الواضح ان تدخل جنوب افريقيا قد لحقه الفشل حيث فشلت فى تحقيق كثير من اهدافها فى انجولا . فلم تتمكن من منع مبالا من اقامة حكومة جديدة فى انجولا وفشلت فى منع الاتحاد السوفيتى من التواجد فى منطقة افريقيا الجنوبية . اما بالنسبة لسوابو ففى الواقع نجحت جنوب افريقيا - والى حد ما - فى توجيه ضربة قوية لقواعد سوابو فى انجولا ، ولكنها لم تنجح فى القضاء على تهديد سوابو نهائيا . فبالرغم من وجود قوات جنوب افريقيا فى انجولا الا ان سوابو استمرت فى شن عملياتها الفدائية ضد قوات جنوب افريقيا وضد البيض فى ناميبيا . ففى ١٤ اكتوبر اعلنت سوابو ان قواتها قتلت لأول مرة ثمانية من البيض فى ناميبيا من بينهم رجل بوليس وآخر من كبار السياسيين فى اوفا مبولاند . (١) كما تدل الغارات الانتقامية التى قامت بها قوات جنوب افريقيا بعد الانسحاب النهائى من انجولا على استمرار وفعالية العمليات الفدائية لمنظمة سوابو.

كما حقق تدخل جنوب افريقيا نتائج أخرى مضادة تماما لما كانت تريد تحقيقه من ذلك زيادة شحنات الاسلحة السوفيتية وزيادة عدد القوات الكوبية المقاتلة حتى أصبحت من الضخامة لدرجة انه لايمكن وقفها الا بتدخل فعلى ضخم . (٢) كما أعطى تدخل جنوب افريقيا مبررا اكثر قابلية فى نظر الافارقة للتدخل السوفيتى - الكوبى فى انجولا . وتخلت كثير من الدول الافريقية التى كانت تأخذ موقفا معتدلا غير منحاز تجاه الاطراف الانجولية المتصارعة - مثل نيجيريا وغانا وتنزانيا - عن هذا الموقف وأيدت مبالا واعترفت بحكومتها . فقد أدى تدخل جنوب افريقيا الى اضعاف الثقة فى الحركات الانجولية المعادية للمبالا للشك فى تآمرهم مع جنوب افريقيا العدو

---

(١) Hallett., Robin, Op. Cit., P. 360.

(٢) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op. Cit. P. A 14.

الدور التقليدي للافارقة . كما أوضح هذا التدخل للبيض في جنوب افريقيا ان آمال زعمائهم في اجتذاب الغرب الى جانبهم للنضال ضد الشيوعية غير قائم على أساس واقعي وان الحقيقة الفعلية هي ان جنوب افريقيا بقيت معزولة بشدة. (١)

ولكن يلاحظ ان فشل تدخل جنوب افريقيا لم يكن كارثة لأن العلاقات مع زامبيا وزائير لم تقطع وتم الحفاظ على قدر من سياسة الوفاق . كما ان جنوب افريقيا ضمنت الحفاظ على استثماراتها ومصالحها الاقتصادية في جنوب انجولا . (٢)

وبعد موقعة انجولا اصبحت الاهتمامات الرئيسية لجنوب افريقيا تتركز في تجديد سياسة الوفاق مع الدول الافريقية جنوب الصحراء وهي السياسة التى اضيرت بشدة نتيجة لتدخلها في انجولا . وفي منع السوفيت من تحقيق مكاسب أخرى في المنطقة والعمل على انسحاب القوات الكوبية من انجولا . (٣) وهذه الاهداف لا يمكن لجنوب افريقيا تحقيقها بمفردها حيث يجب عليها ان تعمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية لو ارادت ان تتعامل بفاعلية مع ما تتصوره من التهديد السوفيتي في افريقيا الجنوبية . وقد ثبت هذا التنسيق الامريكي الجنوب افريقي من الاحداث التى توالت بعد ذلك خاصة في مسألة انتقال السلطة للاغلبية السوداء في روديسيا .

ثالثا : – تدخل الولايات المتحدة الامريكية

اذا كان تورط الولايات المتحدة في الصراع الانجولي قد بدأ بصورة سرية فانه انتهى كما بدأ سريا ايضا بعد أن مر بفترة من العلانية من يوليو حتى نوفمبر ١٩٧٥ قدمت خلالها الولايات المتحدة كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات والاموال الى كل من هولدن روبرتو وسافيمبي . فطبقا لما ذكرته اللجنة التى شكلها مجلس النواب الامريكي للتحقيق في أنشطة وكالة الخابرات المركزية في انجولا ارتفعت المساعدات الامريكية التى قدمت الى فنالا الى ٣١ مليون دولار في الفترة من يونيو حتى نوفمبر ١٩٧٥ بالمقارنة بستة ملايين دولار في الفترة من أوائل ١٩٧٥ حتى يونيو ١٩٧٥ (٤).

---

(١) Ibid., P. A 32.

(٢) Hallett, Robin, Op.Cit., P. 385.

(٣) El-Khawas, Mohamed A., Op.Cit., P. 45.

(٤) Legum, Colin, "Foreign Intervention in Angola", Op.Cit., P.A21.